

قضايا دولية وإقليمية



د. محمد أحمد الحناوي

حرب الخليج

و

من الخليج



Bibliotheca Alexandrina



0097073

الهيئة:	مكتبة
رقم:	956.70442
تاريخ:	٢٧٥٦
رقم السجل:	

حرب الخليج

وأمن الخليج

محمد أحمد العدوي

جميع حقوق الطبع محفوظة لمركز المحروسة

الطبعة الأولى يناير ١٩٩٨

عنوان الكتاب: حرب الخليج وأمن الخليج

تأليف : محمد أحمد العدوي

الناشر : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر

٤ ش ٩ ب المعادي - ت: ٣٣٠٣٧٥٢

المدير العام : فريد زهران

مسئول الطباعة : محمد سعيد

رقم الإيداع : ٩٨/٢٩٦٥

الترقيم الدولي : I.S.B.N : 1- 87- 5652- 977

حرب الخليج
وأمن الخليج

الفهرس

٧	مقدمة
٤٩	الباب الأول : إطار نظري لدراسة الحرب
٣٢	المطلب الأول : مفهوم وطبيعة الحرب
٤٦	المطلب الثاني : أنواع الحرب
٥٤	المطلب الثالث : مصادر الحرب
٦٩	الفصل الثاني : الآثار الناجمة عن الحرب
٧٠	المطلب الأول : الآثار الاجتماعية للحرب ١
٧٤	المطلب الثاني : الآثار الاقتصادية للحرب
٨٠	المطلب الثالث : الآثار السياسية
٩٠	المطلب الرابع : آثار الحرب على سياسات الدفاع
١١١	الباب الثاني : الحرب وبيئة السياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون
١١٥	الفصل الأول : الحرب والبيئة الدولية
١١٧	المطلب الأول : البيئة الدولية السائدة إبان الحرب
١٢٠	المطلب الثاني : الحرب والنظام العالمي الجديد
١٢٧	المطلب الثالث : الحرب والتفاعلات الدولية
١٣١	المطلب الرابع : الحرب ودور الأمم المتحدة
١٣٣	المطلب الخامس : الحرب وتهديدات النظام العالمي الجديد
١٣٩	الفصل الثاني : الحرب والبيئة الإقليمية
١٤٠	المطلب الأول : البيئة الإقليمية فيما قبل الحرب
١٤٣	المطلب الثاني : الحرب والنظام الإقليمي العربي
١٤٦	المطلب الثالث : الحرب والمنظمات الإقليمية العربية
١٥٠	المطلب الرابع : الحرب والتوازنات الإقليمية
١٥٨	المطلب الخامس : الحرب ومشاكل المنطقة العربية
١٦٣	الفصل الثالث : التهديدات النابعة من البيئة الدولية والإقليمية
١٦٤	المطلب الأول : المصادر العامة للتهديدات في المنطقة
١٦٦	المطلب الثاني : التهديدات النابعة من البيئة الدولية
١٧٣	المطلب الثالث : التهديدات النابعة من البيئة الإقليمية
١٩١	الباب الثالث : محددات سياسات الدفاع لدول مجلس التعاون الخليجي
١٩٤	الفصل الأول : المحددات الداخلية لسياسات الدفاع
١٩٥	المطلب الأول : المحددات السياسية
٢١٢	المطلب الثاني : المحددات الاقتصادية

٢٢٤	المطلب الثالث : المحددات الديموجرافية
٢٣٥	المطلب الرابع : المحددات الجيوبوليتكية والتاريخية
٢٣٧	الفصل الثاني : مجلس التعاون الخليجي والتنسيق بين سياسات الدفاع للدول الأعضاء
٢٣٨	المطلب الأول : إنشاء المجلس وشنون الدفاع للدول الأعضاء
٢٤٢	المطلب الثاني : المجلس وسياسات الدفاع للأعضاء قبل الحرب
٢٥١	المطلب الثالث : المجلس وسياسات الدفاع للأعضاء أثناء وبعد الحرب
٢٦٧	الباب الرابع : الحرب ومضمون سياسات الدفاع لدول مجلس التعاون الخليجي
٢٧١	الفصل الأول : سياسات التسليح
٢٧١	المطلب الأول : سياسات التسليح قبل الحرب
٢٩٤	المطلب الثاني : سياسات التسليح بعد الحرب
٣١٩	الفصل الثاني : سياسات الإتفاق الدفاعي والحد من التسليح
٣١٩	المطلب الأول : سياسات الإتفاق الدفاعي لدول مجلس التعاون
٣٣١	المطلب الثاني : سياسات الحد من التسليح
٣٥٧	الفصل الثالث : سياسات التجنيد والتدريب
٣٥٨	المطلب الأول : سياسات التجنيد
٣٧٩	المطلب الثاني : سياسات التدريب
٤٠١	الفصل الرابع : سياسات التحالف العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي .
٤٠٤	المطلب الأول : سياسات التحالف قبل الحرب
٤١٣	المطلب الثاني : سياسات التحالف بعد الحرب
٤٤٥	الخاتمة
٤٦١	قائمة المراجع
٤٦١	أولا : مصادر باللغة العربية
٤٧٧	ثانيا مصادر باللغة الإنجليزية

المقدمة

نحاول بتقديم هذه الدراسة عن إنعكاسات حرب الخليج الثانية على سياسات الدفاع لدول مجلس التعاون الخليجي الست « المملكة العربية السعودية - الإمارات العربية المتحدة - عمان - الكويت - قطر - البحرين » أن نقدم محاولة في إطار الدراسات الإستراتيجية وعلى وجه الخصوص الدراسات المتعلقة بالدفاع وهو ما أصبحت بعض المراكز البحثية تفرد له دراسات خاصة تحت مسمى « Defenci Studies » ولقد مثلت حرب الخليج الثانية محورا مهما للعديد من الدراسات المتعلقة بالنظم الإقليمية، وهو ما دفعنا إلى التركيز على إقليم الخليج العربي الذي شهد حربين مثلاً حدثين مهمين في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية.

كما أن المنطقة تشهد العديد من التدخلات السياسية والإقتصادية وأيضا العسكرية وذلك نظرا لما تحتويه المنطقة من إجمالى إنتاج وإحتياطى أهم مصدر للطاقة حتى وقتنا الحالى وهو النفط.

ولقد تعددت الدراسات حول منطقة الخليج العربى بأبعادها السياسية وركزت على دور القوى الكبرى ومصالحها فى منطقة الخليج أو القضايا السياسية والأمنية المطروحة ولكننا لاحظنا قلة الدراسات الخاصة بالإستراتيجية العسكرية التى أسهم بها غير العسكريين من الباحثين فى العلوم السياسية، كما أن الدراسات السابقة كانت تركز على الأهمية الاستراتيجية للمنطقة والتدخل العسكرى فيها وتجارة السلاح ومستويات التسليح لدول الخليج وبعضها كان يتم بشكل غير منشور لجهات حكومية معينة. ولكنها لم تتناول السياسات الدفاعية لهذه الدول حيث إن مجال الدراسات فى

هذا الخلل لا يزال حكرا على العسكريين فى منطقتنا العربية ويغيب الجهد الأكاديمى فيه. وقلة الدراسات فى هذا الصدد يبررها البعض أنها بسبب ندرة المعلومات والبيانات نظرا لما تتمتع به من درجة عالية من السرية وعدم وجود هيكل وأساس نظرى محدد لمثل هذه الدراسات.

ونحن بإعداد هذه الدراسة نحاول تقديم مساهمة فى هذا المجال وتقديم جهد نرجو أن يضاف له، خاصة أننا نعتقد أن المدنيين عليهم نفس مسئولية العسكريين فى تطوير الفكر الاستراتيجى والدلائل على ذلك كثيرة فى الدراسات الإستراتيجية التى بين أيدينا وفى المجال العلمى أيضا إذا ما نظرنا إلى أن العديد من المدنيين قد ساهموا فى رسم الإستراتيجيات العسكرية للدول الكبرى، ومن ثم فالسعى إلى تكوين جيل من الباحثين الاستراتيجيين المدنيين هو أمر ضرورى.

مثلت حرب الخليج الثانية أحد أهم الأحداث العالمية والاقليمية فى المنطقة العربية خلال العقد الأخير من القرن العشرين. حيث أدى الغزو العراقى للكويت إلى حشد الجهود الدبلوماسية والعسكرية الدولية لاجراء العراق من الكويت حيث تم ذلك فى النهاية بعمل عسكري وُصِفَ بأنه من أكبر الحشود والمعارك الحربية بعد الحرب العالمية الثانية حيث وجدت فى منطقة الخليج العربى جيوش وقوات عسكرية لأكثر من ٣٥ دولة تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

تركت حرب الخليج الثانية العديد من الآثار على المستوى العالمى وتطور النظام الدولى وفقط توزيع القوة والقدرات فيه خاصة أنها مثلت أول حرب ذات بعد عالمى واضح بعد تراجع الدور العالمى للاتحاد السوفيتى وحدوث نوع من الوفاق بينه وبين الولايات المتحدة وبعد إنهيار الكتلة الشرقية وهو الأمر الذى دفع البعض إلى القول بأن ملامح النظام العالمى الجديد كانت تتبلور خلال الحرب ومن خلال التفاعلات القائمة

فيها . ومن هنا فقد مثلت الحرب اختباراً للتوازنات والتفاعلات الدولية وأنماطها فيما بعد إنهيار النظام الدولي السابق.

وعلى المستوى العربى كذلك مثلت الحرب أحد أهم الأزمات التى تواجه النظام الإقليمى العربى حيث إن الدولة المعتدية هى دولة عربية والدولة المعتدى عليها هى دولة عربية أيضا، أى أن الحرب تتم فى إطار النظام الإقليمى العربى ولقد مثلت الحرب مرحلة خاصة فى تطور النظام العربى حيث أدت إلى حالة من الانقسام والتشتت فى هذا النظام ما بين مؤيد للغزو ومعارض له سواء من حيث التصريحات أو بصورة علنية وكذلك دول أخرى امتنعت عن إتخاذ مواقف واضحة.

وبذلك أدت الحرب إلى تشتت وانقسام فى النظام وما زالت جهود رأب الصدع العربى وإحداث مصالحة عربية تمثل أحد الشواغل والهموم الأساسية للنظام خاصة أن العراق فى ظل قيادة الرئيس صدام حسين مازال مصدر تهديد للدول الخليجية الست، وليس الكويت فقط، وهو ما جعل هناك معارضة خليجية خاصة من جانب السعودية، والكويت لإحداث مصالحة مع العراق.

أما على مستوى منطقة الخليج العربى فقد مثلت الحرب مرحلة حاسمة فى تاريخ تطورها حيث تعرضت الدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجى لما يشبه الزلزال، حيث إنها كانت تنظر لإيران كمصدر رئيسى للتهديد تتخذ من العراق حليفا لمواجهته. لكن أدى الغزو العراقى للكويت إلى أن يصبح العراق المصدر الرئيسى للتهديد خاصة من قبل السعودية والكويت وأصبحت الدول الست تضع فى اعتبارها أهمية تنمية قدراتها الدفاعية وحماية أمنها بأى وسيلة ممكنة بعد الحرب. وبعد أن أصبح وجود تهديد عسكرى مباشر لها أمراً وارداً.

المشكلة البحثية

تركز هذه الدراسة على الانعكاسات الناجمة عن حرب الخليج الثانية على سياسات الدفاع للدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي.

ومن ثم نركز هنا على دراسة أثر الحرب على سياسات الدفاع من حيث مضمونها والأوضاع العسكرية الخاصة بهذه الدول وكذلك منطقة الخليج ككل وتأثير الحرب عليها.

كما سندرس عناصر الاستمرارية والتغير في سياسات الدفاع محل الدراسة وذلك لأننا سندرس سياسات الدفاع لهذه الدول فيما قبل الحرب بمدة عامين ثم ندرس نفس هذه السياسات بعد الحرب لمدة خمس سنوات لاستكشاف انعكاساتها عليها.

ونحاول في إطار هذه الدراسة أن نستوضح مدى التباين والتشابه في انعكاسات الحرب على سياسات الدفاع للدول الست ومعرفة مدى الإتفاق والاختلاف وتفسير التباينات في ردود الأفعال هذه وتأثير الحرب في هذا الإطار.

أولاً- اختيار المشكلة البحثية

بداية نشير إلى أن هذه الدراسة تندرج تحت فرع دراسات الحرب في إطار الدراسات الإستراتيجية وهي تندرج تحت إطار أعم وهو مجال العلاقات الدولية.

- معايير اختيار المشكلة البحثية

أ- الحداثة

وتمثل الشرط الخاص بحداثة المشكلة محل الدراسة بوجود بعدين رئيسيين في موضوع الدراسة من هذه الوجهة:

ـ البعد الأول ـ ويتعلق بحدائثة الموضوع ذاته حيث إنه فى حدود إطلاع الباحث لم توجد دراسة سابقة حول نفس الموضوع.

ـ البعد الثانى ـ وبالنسبة لحدائثة المشكلة محل الدراسة فهى تكون فى التركيز على مجموعة الدول العربية حيث إن معظم الدراسات الخاصة بسياسات الدفاع تركز على الدول الغربية والمتقدمة، كما أن الحدائثة توجد فى الفترة الزمنية التى نتناولها فى الدراسة حيث تبدأ منذ عام ١٩٨٨ مروراً بالحرب التى بدأت بوادرها فى عام ١٩٩٠ وانتهت فى عام ١٩٩١ وسندرس انعكاساتها حتى عام ١٩٩٥ أى منتصف العقد الحالى كما سنبين فيما بعد.

ب ـ أهمية المشكلة البحثية

ـ نظرياً

تنحصر أهمية الدراسة فى كونها تحاول تقديم جهد نظرى فى مجال ما زالت الدراسات النظرية فيه قليلة وذلك بتقديم دراسة تفصيلية لانعكاسات الحرب على سياسات الدفاع للدول أعضاء مجلس التعاون الخليجى ومن ثم محاولة تقديم إسهام فى بناء إطار نظرى لمثل هذه الدراسات التى يوافق العديد من المتخصصين على قلة الجهد النظرى فيها خاصة على مستوى دول العالم الثالث .

حيث إن الدراسات الخاصة بسياسات الدفاع ركزت على الدول المتقدمة والقوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتى والصين وفرنسا

وبريطانيا، بل وكون هذه الدول لم تشارك فى حروب كثيرة بشكل مباشر . بعد التطور الذى لحق بالتخطيط لسياسات الدفاع ومستوى التطور التكنولوجى الهائل فيما بعد الحرب العالمية الثانية عدا الحرب الباردة التى كانت لها آلياتها وميكانيزماتها الخاصة، وإن كانت ملامحها تتلاشى فى ظل التطورات الحالية للنظام الدولى، ومن ثم حتى فى هذه الحالة لم نجد دراسات ونظريات تفصيلية لتأثير الحروب على السياسات الدفاعية للدول الا فى المجالات المتعلقة بسباق التسلح والإنفاق على الدفاع، ودراسات أخرى تتعلق بأبعاد الأمن القومى: أهدافه ومحدداته وتهديداته من حيث الطبيعة والمصادر.

ـ العملية

وهناك جانب آخر لأهمية هذه الدراسة يتعلق بالناحية العملية حيث إننا ندرس سياسات الدفاع الخاصة بمجموعة من الدول النامية وإن كانت لها خصوصية من ناحية الثراء والموارد، ومن ثم سنخرج بمجموعة من أوجه القصور ومن ثم محاولة عمل دراسة تقييمية لهذه السياسات من خلال ما أوضحه الغزو العراقى للكويت، والتدخل الدولى فى المنطقة والسياسات المتعلقة بخوض الحرب، ومن ثم يمكن الخروج بمجموعة من النتائج المتعلقة بدراسة سياسات الدفاع لدى دول العالم الثالث لأننا نحاول فى إطار هذه الدراسة أن نتخطى جانب الوصف إلى التفسير والتحليل وصولاً إلى التوصيات والنتائج التى تمثل الوظيفة الإجتماعية للبحث العلمى أو النتائج العملية له.

جـ- البيانات

ولعل ندرة البيانات عن موضوع البحث تمثل عقبة أساسية للدراسات فى هذا

الحقل، وذلك سواء لقلة البيانات وسريتها فى مجال، أو تضاربها وعدم إتساقها فى مجال آخر، حيث أن الدول محل الدراسة لا تصدر تقارير أو بيانات رسمية دورية عن سياساتها الدفاعية وإن كان ذلك يمثل توجها عاما لدى العديد من الدول لإعتبارات أمنية، ولكنها فى هذه الحالة الدراسية تمثل عقبة أساسية كانت دافعا للباحث لبذل محاولة تقديم دراسة تسعى فيها للإستفادة بأقصى درجة ممكنة من القدر المتاح من البيانات التى إستطعنا الحصول عليها.

- ولقد حاولنا التغلب على هذه المشكلة من خلال اللجوء لمراكز البحوث المهمة بالإستراتيجية وشئون الدفاع وعلاقات السلاح وبحوثها فى هذا المجال، أو البيانات القليلة المتاحة عن هذه الدول فى مجالات الدفاع والشئون العسكرية التى تصدر عن وزارات الدفاع الخاصة بها والتى سنشير إلى أمثلة منها لاحقا، وأيضا عن طريق الكتب الإستراتيجية السنوية التى تتناول التسليح ونزع السلاح وشئون الدفاع، وذلك مثل الكتب السنوية التى تصدر عن المراكز الإستراتيجية مثل:

« Sipri Yearbook » والذى يصدر عن معهد Sipri للدراسات الاستراتيجية فى ستوكهولم.

« Military Balance » والذى يصدر عن معهد IISS للدراسات الاستراتيجية فى لندن.

« Middle East Military Balance » والذى يصدر عن معهد Jaflec للدراسات الاستراتيجية فى إسرائيل.

والدوريات المتخصصة فى مجال دراسة الصراع والأمن والإستراتيجية التى اعتمدنا عليها للإنتهاء من هذه الدراسة وجمع البيانات اللازمة لها.

د- دوافع الباحث لإختيار المشكلة

ولقد كانت هناك دوافع عدة لدى الباحث لإختيار المشكلة البحثية نعرض لبعض منها وهى:

١- محاوله تقديم دراسة فى مجال مازال حديثا بالنسبة لغير العسكريين وهو دراسة سياسات الدفاع.

٢- الرغبة فى الإقتراب من حرب الخليج الثانية وآثارها من منظور جديد وهو إنعكاسات الحرب على سياسات الدفاع لدول مجلس التعاون الخليجى وأكتشاف حجم وأبعاد هذا التأثير.

٣- محاولة العمل على تصميم واختبار إطار نظرى يتعلق بدراسة آثار الحروب على سياسات الدفاع بشكل عام، وبشكل أخص على مستوى الدول النامية.

٤- رؤية الباحث لمدى الأهمية التى تمثلها منطقة الخليج العربى وأمن الخليج الذى يحتل أهمية كبيرة فى إستراتيجيات القوى الكبرى نظرا لأهميته إستراتيجيا حيث كان محلا للصراع ما بين السوفييت والأمريكان سابقا، والآن فيما بين الحلفاء ذاتهم من الأوروبيين والأمريكيين نظرا لأهميته كمصدر أساسى للنفط بالإضافة إلى كونه يمثل سوقا رائجة لتجارة السلاح.

٥- دراسة نماذج صنع سياسات الدفاع لدى الدول النامية بشكل عام وبالأخص لدى دول مجلس التعاون الخليجى ودراسة مدى قدرتها على التعامل مع المتغيرات التى تستجدى فى الإقليم الذى توجد به.

ثانياً : تحديد المشكلة البحثية

أ- الإطار الزمني للدراسة

وسوف نحدد الإطار الزمني بداية من عام ١٩٨٨ إلى نهاية عام ١٩٩٥ أي نهاية النصف الأول من التسعينات وذلك التحديد لبداية الفترة الزمنية تم على أساس أنه في عام ١٩٨٨ إنتهت الحرب العراقية / الإيرانية ولا شك أنها مثلت متغيراً مهماً في الفكر الإستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي التي ظلت ساعدت العراق لمواجهة محاولات السيطرة الإيرانية على المنطفه، ومن ثم منعت حرب الخليج الثانية تغيراً أساسياً في المفاهيم الأمنية المتعلفه بطبيعة التهديد ومصادره لأمن هذه الدول.

أما اختيار عام ١٩٩٥ كنهاية الفترة محل الدراسة فهو تاريخ السجل لهذا البحث وسكن في هذا الإطار إفساح الوقت لدراسة الإنعكاسات المختلفه لحرب الخليج الثامنة على سياسات الدفاع للدول محل الدراسة حيث إن الحرب سبقت أن تأخذ سنناً لتبدو آثارها واضحة وإن كان من المفترض أن سياسات الدفاع ستأخذ بدرجة كبيرة وسريعة بالحروب التي تخوضها الدول حيث إن الحرب اخبرتهم حتمياً وحقيقياً لسياسات الدفاع - وإن كان منع الحرب أيضاً يصلح كمتغير لمناجح سياسة الدفاع في حالات أخرى - وأعتقد أن عامين قبل الحرب وأربع أعوام وعشرة أشهر بعدها كافية لإجراء مثل هذه الدراسة.

ب - الإطار المكاني

وسنركز في هذه الدراسة على دول مجلس التعاون الخليجي الست، ولقد أردنا قصر الدراسة على هذه الدول الست بالنسبة لموضوع البحث ، لأنها بالإضافة إلى العراق هي الأطراف الأساسية في الحرب رغم التدخل الكثيف للقوات الدولية في عملية تحرير الكويت إلا أن التأثير الأساسي للحرب في مجال سياسات الدفاع سيكون على الدول الست بالإضافة إلى العراق التي ما زال من الصعب حتى الآن الكتابة عن سياسة دفاعية محددة لها لعدم توافر البيانات المطلوبة لهذه الدراسة، وأيضاً حرصاً منا على عدم إتساع الدراسة بشكل كبير يؤثر على دقتها.

ج - الإطار الموضوعي

وسينصب موضوع الدراسة على تناول ظاهرة الحرب من حيث مفهومها وطبيعتها ومصادرها والمدارس المختلفة لدراسة وتفسير الحرب والإنعكاسات الناجمة عن الحرب على سياسات الدفاع، وهذا هو الإطار النظري الذي سننطلق منه، أما الإطار العام للدراسة فهو يتكون من دراسة إنعكاسات حرب الخليج الثانية على سياسات الدفاع لدول مجلس التعاون الست من حيث الهيكل والمضمون والمتغيرات المتعلقة بها بما في ذلك البيئة الدولية والبيئة الإقليمية وذلك بدراسة سياسات الدفاع للدول الست قبل الحرب بشكل منفرد ثم دراسة هذه السياسات بعد الحرب أيضاً بشكل منفرد ودراسة نقاط التشابه والاختلاف وأسباب مثل هذا التباين.

- وذلك من خلال الإجابة على عدد من الأسئلة البحثية وهي:

١- ما هي العوامل المؤثرة والمحددات المختلفة لصنع السياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي ؟

٢- ماهي سياسات الدفاع للدول محل الدراسة في كل من القضايا التالية:

- التسليح: الحجم والمصادر والتطور - ميزانية الدفاع - التحالف العسكري
- الحد من التسليح - الانفاق العسكري - التدريب - التجنيد ؟

٣- ما هي رؤية دول مجلس التعاون للتهديدات التي تواجهها ومصادرها وطبيعة هذه التهديدات؟ وما هي مدركات قياداتها تجاه هذه التهديدات؟

٤- ما هو تأثير الحرب على مضمون سياسات الدفاع بمكوناتها وأبعادها المختلفة؟

٥- ماهو الدور الذي يمارسه مجلس التعاون الخليجي في التنسيق ما بين سياسات الدفاع الخاصة بالدول أعضاء المجلس؟

ولقد استرشدنا بهذه الأسئلة في تقسيم الدراسة حيث حاولنا تغطيتها بشكل شامل كما سيتضح من الدراسة بإعتبار أن هذه الأسئلة من المحاور الأساسية لدراسة سياسات الدفاع.

وتركز الدراسة على تناول سياسات الدفاع للدول الست من خلال دراسة ثلاثة أبعاد رئيسية:

البعد الأول: يركز على تناول بيئة صنع السياسات الدفاعية للدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي سواء البيئة الدولية أو البيئة الإقليمية والتهديدات النابعة من هذه البيئة.

البعد الثانى : يركز على تناول المحددات الداخلية للسياسات الدفاعية للدول الست ويصفه أساسية المحددات السياسية والإقتصادية والديموجرافية بالإضافة إلى دور مجلس التعاون الخليجى فى التنسيق بين سياسات الدفاع للدول الست وصياغة سياسة دفاعية مشتركة.

البعد الثالث : يتناول مضمون سياسات الدفاع للدول الست من حيث التسليح، الحد من التسليح، الاتفاق العسكرى، التدريب والتجنيد والتحالف العسكرى فيما قبل الحرب وفيما بعدها وندرس مدى تأثير الحرب على هذه السياسات المختلفة سواء على المستوى الجماعى أو على المستوى الفردى للدول الست.

د - نوع البحث

سنحرص فى اطار هذه الدراسة أن نقدم بحثاً تطبيقياً يقوم على اطار نظرى محدد، وإستخدام البيانات التجميعية الكمية مع تحليلها للوصول إلى أعلى درجة من الدقة للنتائج التى يمكن أن نصل اليها وتخطى الجانب الوصفى إلى تفسير السياسات محل الدراسة وإختبار الفروض التى تقوم عليها الدراسة والإجابة على الأسئلة البحثية التى أثارناها.

هـ - مراجعة للأدبيات حول حرب الخليج الثانية

وسنقدم فيما يلى عرضاً موجزاً للموضوعات والنقاط التى أثارها الكتابات التى نشرت عن حرب الخليج الثانية وآثارها المختلفة وسنقسمها إلى أبعاد رئيسية ونعرض لأمثلة موجزة لكتابات حول كل بعد وهى:

البعد الأول

حيث ركزت العديد من الكتابات حول الدعاوى والحجج العراقية بأحقيته في الأراضي الكويتية والرد على هذه الحجج ولقد تعددت الكتابات حول من قام بالتأصيل للدعاوى العراقية وإثبات استقلال الكويت منذ مدة طويلة وعدم وجود سيطرة عراقية عليها في فترة من الفترات وذلك مثل كتاب د. عبد العظيم رمضان بعنوان «الإجتياح العراقي للكويت في الميزان التاريخي». بالإضافة إلى بعض الكتب الصحفية التي صدرت حول الدعاوى العراقية مثل كتاب الأستاذ ابراهيم نافع بعنوان «الفتنة الكبرى» وكذلك مقال لـ «Laurie Mylorie» لتفسير أسباب الغزو العراقي للكويت وهي بعنوان «-Why Saddam Hussien Invaded Kuwait».

البعد الثاني

حيث إنه مع ظهور بوادر الحل العسكري للأزمة بدأت الكتابات التي تقارن بين موازين القوى في هذه المواجهة في الظهور، وبعض الكتابات التي تناولت بالنقد أو الإستحسان للحشد الدولي الذي تم لتحرير الكويت وذلك مثل كتاب د. حليم بركات، «حرب الخليج خطوط في الرمل والزمن»، الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية والذي تناول فيه الحشد العسكري في الخليج وتطوره وخطوات التصعيد باتجاه الحرب ضد العراق .

وكذلك كتاب الأستاذ محمد حسنين هيكل، «أوهام القوة والنصر»، والذي تناول العديد من أبعاد الأزمة وكان منها تطور الحشد العسكري وسير المعارك الحربية ومنها كتاب Dilie Hiro بعنوان "From Desert Shield to Desert

”Storm The Second Gulf War” والذي تناول فيه سير العمليات العسكرية وتطور الحشد في المواجهة المسلحة ضد العراق.

البعد الثالث

وتمثل في الكتابات التي تناولت المواقف الدولية تجاه الأزمة وجهود الوساطة وأسلوب إدارة كل دولة للأزمة سواء على المستوى السياسى أو الإسهام فى الجهد العسكرى فى الحرب ومواقف الدول سواء العربية أو الإقليمية كتركيا وإيران أو القوى الكبرى أو الجماعة الأوربية وعن دور الأمم المتحدة ومدى فعاليته فى الأزمة.

وذلك مثل كتاب د. وهيب عبد الفتاح صوفى، بعنوان « المملكة العربية السعودية وأزمة الخليج العربى » والذي تناول فيه بالإضافة إلى الدور السعودى الإطار الدولى والإطار الإقليمى للأزمة وانعكاساتها على المنطقة العربية.

وكذلك كتاب الأستاذ سمير رجب، بعنوان « حكماء الأمة وأزمة الخليج ». والذي تناول فيه جهود الوساطة للقادة العرب لحل الأزمة وموقفهم من الغزو العراقى للكويت وكذلك مثل الدراسة التى قدمها « Shahrumb Chuban » عن الموقف الايرانى خلال الأزمة وتأثير الحرب على علاقة ايران بجيرانها وهى بعنوان (Iran and Its Neighbours, The Impact of The Gulf War) وكذلك العديد من الدراسات عن مواقف الدول الغربية خاصة بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ودور الجماعة الأوروبية فى الأزمة.

البعد الرابع

والذى ظهر بعد الأزمة وحظى باهتمام إقليمي ودولى وهو ما يتعلق بمستقبل أمن الخليج بعد الحرب ومن الذى يمكن أن يكفل أمن الخليج وحدود الدور الأجنبى أو العربى فى أمن الخليج.

ومن الكتابات التى غطت تلك الإشكالية كتاب أصدره مركز البحوث السياسية بجامعة القاهرة بعنوان «مصر وأمن الخليج بعد الحرب» والذى حرره د. مصطفى علوى، وشارك فيه نخبة من الأكاديميين والخبراء الإستراتيجيين وفى العلاقات الدولية وتناول الكتاب التصورات المختلفة لأمن الخليج وذلك مثل التصور المصرى، و التصور الأمريكى وتصورات دول مجلس التعاون الخليجى و التصور الايرانى و التصور التركى لأمن الخليج بعد الحرب وكذلك كتاب حرره د. عبدالمنعم المشاط بعنوان «أمن الخليج العربى: دراسة فى الإدراك والسياسات» وتناول أيضاً التصورات المختلفة حول أمن الخليج ومثل دراسة Anthony Hyman والتى تناول فيها البعد الأمنى أثناء حرب الخليج الثانية وفيما بعدها بعنوان «Security Constraints in The Gulf War» وذلك بالإضافة إلى العديد من الدراسات التى اعتمد عليها الباحث وتم الرجوع إليها وتوجد بياناتها فى القائمة النهائية للمراجع.

البعد الخامس

ودارت الكتابات فى هذا الإطار حول حجم الدمار الذى تم إلحاقه بالآلة العسكرية العراقية وتأثير ذلك على التوازنات الخاصة بإقليم الخليج العربى ككل والأهداف من وراء الدمار الذى تم للبرنامج التسليحي العراقى النووى

والكيماوى والبيولوجى، ومن مثل هذه الكتابات دراسة أعدها محمد عبد السلام، حول آثار تحطيم القوة العسكرية العراقية منشورة ضمن سلسلة يصدرها مركز البحوث والدراسات السياسية بعنوان دراسات فى الأمن والإستراتيجية، وكذلك كتاب يوضح دور الأمم المتحدة تجاه العراق بعنوان «Aftermath of the Gulf War: The UN. Ceas fire Resolution» والذي تناول دور الأمم المتحدة فى الحرب ومستوى أدائها بالإضافة إلى دراسات أخرى حول دورها فى الحرب ومستقبل دورها فى أزمات أخرى استفدنا منها فى متن الدراسة. كذلك فى عدة دراسات حول الحرب ومشروعية التدخل الدولى بحجة حقوق الإنسان، وكذلك دراسات حول المعاناة التى يعانىها الشعب العراقى من جراء الحرب وأوضاعه المختلفة.

البعد السادس

وتمثل فى الكتابات حول آثار حرب الخليج الثانية على ترتيبات وأبعاد الأمن القومى العربى، والدور الذى لعبته الحرب فى كشف العديد من الإنقسامات والتباينات فى الصف العربى وأيضاً ظهرت كتابات عن أبعاد وخطورة الوجود العسكرى الغربى فى الخليج بعد الحرب وآثاره على الأمن القومى العربى، وذلك مثل دراسة للواء دكتور رضا فوده حول أزمة الخليج وأثرها على الأمن القومى العربى المقدمة للمؤتمر السنوى الرابع للبحوث السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وكذلك كتب عن الآثار المختلفة للأزمة داخليا وإقليميا على دول الخليج ومنها كتاب نُشرَ فيه أعمال المؤتمر الخامس للعلوم السياسية، والذي حرره د. مصطفى كامل السيد وشارك فيه نخبة من الباحثين والأكاديميين والخبراء

تحت عنوان «حتى لا تنشب حرب عربية - عربية أخرى». ومنها كتاب Hoo- Diplomacy in » «Reconstruction and الشانغ AmiraHmad The Persian Gulf Region والذي يدرس آثار حرب الخليج على النظام الإقليمي الخاص بمنطقة الخليج العربي وكذلك العديد من الدراسات الأخرى التي اعتمد عليها الباحث في تناول البيئة الإقليمية والدولية إبان الحرب وتأثير الحرب على البيئة الإقليمية والنظام الإقليمي العربي.

ثالثاً : الفروض

نختبر في هذه الدراسة عدداً من الفروض وهي:

- ١- إذا كشفت الحرب قلة موارد القوة العسكرية لدولة ما ، فإن تأثير الضغوط الدولية يزداد على صياغة سياستها الدفاعية.
- ٢- إذا كشفت الحرب ضعف التحالفات العسكرية التي تشترك فيها دولة ما ، زاد اتجاهها إلى صياغة سياستها الدفاعية بشكل منفرد .
- ٣- إن وجود حالة حرب ، يؤدي إلى تغيير مضمون سياسة الدفاع الخاصة بأطراف هذه الحرب.
- ٤- إذا كانت هناك درجة من الاتفاق بين دول ما على مصادر تهديد معينة ، زاد ميلها إلى صياغة سياسة دفاعية مشتركة.

رابعاً - مناهج الدراسة

نقوم فى هذه الدراسة بوصف وتحليل مضمون السياسات الدفاعية للدول الست أعضاء مجلس التعاون ودراسة التغيرات التى طرأت عليها من جراء الحرب وسوف نستخدم فى هذا الإطار منهجين رئيسيين :

أ - منهج تحليل النظم

وسوف نستخدم هذا المنهج باعتبار أننا ندرس انعكاسات الحرب على النظام الإقليمى لدول الخليج العربى و هو نظام اقليمى محدد ويوجد له عدد من المدخلات والمتغيرات وتوجد بيئة يتم فيها عملية تحويل هذه المدخلات إلى مخرجات. وفى هذا الإطار ندرس السياسة الدفاعية للدول محل الدراسة باعتبارها نظاما وندرس العلاقات المتبادلة بين النظام الإقليمى وأنظمة الدفاع لهذه الدول وعلاقة التأثير والتأثر فيما بينهم.

كما استفدنا بدرجة محدودة من مقولات منهج صنع القرار وأطروحاته فى دراسة عملية صنع القرار فى الدول الست وإن كان ليس بصورة تفصيلية.

ب - المنهج المقارن

وذلك لأننا نقوم بدراسة سياسات الدفاع لست دول وكذلك دراسة حجم التباينات والإتفاقات فيما بينهم من خلال دراسة تأثير وانعكاسات الحرب على سياسات الدفاع لكل من السعودية والإمارات وقطر والبحرين وعمان والكويت، أو ست حالات دراسية تتباين أو تتفق فى ردود أفعال الحرب عليها وذلك

بإستخدام إطار محدد للدراسة أو المقارنة بين الدول الست ثم تطبيقه على كل حالة على حدة.

كما أن هناك بعداً آخر للمقارنة يتعلق بتناول سياسات الدفاع للدول محل الدراسة قبل حرب الخليج الثانية منذ عام ١٩٨٨ وذلك بدراسة أبعادها وأسسها ومضمونها، ومقارنة هذه السياسات بعد الحرب ومعرفة حجم وأسباب التغير فى هذه السياسات.

خامساً - أدوات جمع البيانات

ولقد تم استخدام أداتين لجمع البيانات هما :

١- مقابلة الصفوة

حيث يحرص الباحث على إجراء بعض المقابلات مع مسئولى هذه الدول . القدر المتاح له حيث تعذر السفر إلى هناك وتم اللجوء إلى مقابلة المدققين العسكريين لهذه الدول بالقاهرة، مع مراعاة الصعوبات التى تواجه هذه الأداة مثل السرية ومدى دقة المعلومات لتحديد مدى إفادتها للدراسة ومدى رغبتهم وقبولهم الحديث فى مثل هذه الموضوعات.

وهو ماسنوضحه فى تناول الصعوبات التى واجهت الدراسة.

البيانات التجميعية

وهى عبارة عن مجموعة من البيانات والاحصائيات التى يتم تجميعها على فترات زمنية محددة، ولتكن سنوية عن ظاهرة معينة، وهذه البيانات مثل الإحصاءات التى تصدرها المؤسسات المختلفة سواء كانت عن مناطق معينة أو العالم ككل.

وفى هذا الإطار يمكننا الاعتماد على الكتب السنوية المتعلقة بشئون السلاح ونزع السلاح فى العالم التى تصدرها بعض المراكز البحثية المتخصصة فى شئون السلاح والإستراتيجية والتوازن العسكرى فى العالم، وسنعرض بشكل موجز لأسماء هذه الكتب مع الإشارة إلى وجود بيانات كاملة عنها فى قائمة المراجع، وهذه الكتب وهى كتب سنوية لجأنا إليها على مدى السنوات محل الدراسة أو حتى قبلها إذا كان هناك إحتياج لذلك وهى مثل:

“The Military Balance.”

“The Middle East Military Balance.”

“SIPRI Year Book”

والتقرير الاستراتيجى العربى

سادسا - صعوبات الدراسة:

واجهنا فى إجراء هذه الدراسة عدد من الصعوبات نوجزها فيما يلى:

- ١- كان من المفترض حسب المخطط الأولى للدراسة إجراء عدد من المقابلات مع الملحقين العسكريين لدول (السعودية/ الكويت/ عمان/ قطر/ الإمارات) بالقاهرة وذلك للاستفادة من معلوماتهم حول عملية صنع ومحددات

سياسات الدفاع لدولهم والتطورات التي تطرأ عليها إلا أنه تعذر إجراء هذه المقابلات فبعد أن تم تحديد موعد مع رئيس مكتب الحرس الوطنى السعودى (السابق) وقمت بمقابلته رفض الإدلاء بأى بيانات و أهدانى بعض النسخ من مجلة الحرس الوطنى وظل مدير مكتب الملحق العسكرى يخبرنى بأنه مسافر وليس موجوداً بالقاهرة وكذلك الحال مع قطر وعمان والكويت. أما الملحق العسكرى لدولة الامارات فقد قالتها سكرتيرته بصراحة بعد التهرب أكثر من مرة بأنه لا يستطيع أن يقابلنى حتى فى الفترة المستقبلية بل إن الباحث عندما احتاج لبيانات حول المواقف المعلنة للدول الست من الملحقين الإعلاميين لها فى القاهرة لم يقابله سوى الملحق الإعلامى البحرينى وأمدّه ببعض المعلومات اللازمة. وأخيراً كان على أن أبحث عن مصادر أخرى لنصيحة بعض العسكريين لى أنه حتى لو قابلتهم فإنهم لن يقوموا بالادلاء ببيانات ذات قيمة للبحث نتيجة لإعتبارات سرية وأمنية ولذلك عملت على الاستعانة بالمجلات العسكرية الصادرة فى الدول المختلفة والتي تحتوى على بيانات تفيد البحث عن هذه الدول.

٢- مشكلة ندرة البيانات فعلى الرغم من أن مشكلة الحصول على البيانات لم تعد ذات قيمة إلا أن ذلك لا ينطبق على البيانات الخاصة بالموضوعات العسكرية خاصة إذا ما كانت لدول نامية ترى فى هذه البيانات درجة عالية من السرية ولقد حاولت التغلب على هذه المشكلة من خلال اللجوء إلى الكتب الاستراتيجية السنوية مثل (MIDDLE EAST MILITARY BALANCE/ MILITARY BALANCE/SIPRI) وكذلك إجراء حصر شامل من المجلات العسكرية الصادرة باللغة العربية وهى (الحرس الوطنى والدفاع ومجلة كلية الملك خالد العسكرية من السعودية، والجندى من

الإمارات وجند عمان، والقوة فى البحرين، والدفاع العربى وإستراتيجيا من لبنان)، والأجنبية مثل Jan's, Defence وذلك سواء تلك المتوافرة بالقاهرة أو الحصول عليها من هذه الدول بواسطة بعض الأصدقاء. للحصول على مادة أولية يتم استخدامها فى الدراسة.

٣- مشكلة عدم توافر دراسات نظرية شاملة عن سياسات الدفاع فى الدول النامية فيما عدا بعض دول العالم الثالث، وإن كانت ليست بنفس الدرجة من الشمول، وهو ما جعل هناك مشكلة عدم إمكانية الاستفادة من الدراسات المختلفة عن الدول المتقدمة مثل الكتابات عن سياسات الدفاع الأمريكية والفرنسية والبريطانية واليابانية والصينية وكذلك بعض الدول الأقل تقدماً وذلك نظراً لاختلاف طبيعة ومحددات ومضمون سياساتها الدفاعية عن سياسات الدول النامية مثل الدول محل الدراسة.

الباب الأول

إطار نظري لدراسة الحرب

تتميز ظاهرة الحرب بدرجة عالية من التعقيد والتشعب وهو ما يجعل تقديم إطار
نظري لدراساتها مطلباً أساسياً لهذه الدراسة التي تمثل الحرب فيها متغيراً
جسماً. لقد تعددت الدراسات التي تناولت ظاهرة الحرب ولكنها كانت تركز في
الأساس على بعد واحد إما مفهوم الحرب أو أنماطها وأنواعها أو أسبابها أو
النتائج، ولعل التركيز على بعد واحد يعود إلى تعقد الظاهرة وتشابكها كما ذكرنا
في مزيد من التحديد.

إنطلاقاً من رغبتنا في تناول الحرب بشكل شامل من الناحية النظرية فقد قُسمت
سنة النظرية إلى مبحثين رئيسيين الأول نتناول فيه بالتعريف ظاهرة الحرب
وخصائصها المختلفة التي قدمت لها، والمدارس المختلفة التي تناولتها. ثم نتناول
ثانياً الحرب والتطورات المختلفة التي لحقت بها وعلاقتها بتطور المجتمع الإنساني
وراحلته المتعددة. كذلك نتناول أنواع الحرب والتقسيمات المختلفة التي قُدمت
لها في الحروب وذلك منذ بدايتها إلى أكثرها تطوراً والمعايير المستخدمة لهذه
التصنيفات. ثم نتناول مصادر الحرب سواء الاجتماعية أو النفسية أو الاقتصادية أو
سياسية والمدارس والنظريات التي قدمت لتفسير الحروب وبيان مصادرها.

أما المبحث الثاني فنتناول فيه الآثار المختلفة الناجمة عن الحرب سواء الآثار
اقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية ونختتمه بالآثار التي تتركها الحرب على
السلوك البشري والدفاع بينودها المتعددة.

الفصل الأول

الحرب : المفهوم ، الأنواع والمصادر

تتناول الدراسة فى هذا المبحث الجوانب النظرية لمفهوم الحرب المتعلقة بالمفهوم والتعريف الخاص بالحرب وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى وكذلك طبيعة الحرب ثم نتناول التصنيفات المختلفة للحرب والمتغيرات الرئيسية التى يتم التصنيف على أساسها ثم نختتم هذا الفصل بتناول مصادر الحرب ودور العوامل المختلفة فى نشوب الحرب سواء العوامل الخاصة بالبيئة الدولية أو تلك المتعلقة بالبيئة الداخلية مثل العوامل السياسية الداخلية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك النفسية.

المطلب الأول

مفهوم وطبيعة الحرب

نتناول فى هذا المطلب مفهوم الحرب حيث نعرض للتعريفات المختلفة للحرب والتى تتسم بكثرتها وذلك يعود بالأساس إلى قدم الظاهرة ذاتها وسعى المفكرون فى شتى العصور على تعريفها ودراستها وتحديد أبعادها. كذلك نتناول هذه الظاهرة من حيث طبيعتها والعوامل والمحددات التى تؤثر عليها وبالتالى تحدد شكلها وتطورها.

الفرع الأول

مفهوم الحرب والمفاهيم المرتبطة به

ـ مفهوم الحرب

تشهد مفهوم الحرب مثل العديد من المفاهيم فى العلوم الاجتماعية اختلافات هات عديدة فى تعريفه لن نُغرق أنفسنا فى تناولها جميعا وإنما نتناول أكثرها عا .

فيعرف Quincy Wright الحرب بأنها «صراع ما بين جماعات سياسية، خاصة ذات السيادة، تدار بواسطة حجم معقول من القوات المسلحة لفترة معقولة من ن» (١)

من ثم يحدد هذا التعريف عدة أبعاد أساسية للحرب تتمثل فى:
الحرب هى صراع أى اختلاف فى المصالح والأهداف يسعى فيه كل طرف إلى تحقيق أهدافه حتى إن كان ذلك بالقضاء التام على الطرف الآخر.
لدور الحرب بين الجماعة السياسية خاصة الدول ذات السيادة أى يمكن أن تتضمن مبيانات أقل.

لحرب تقوم بها قوات مسلحة ذات حجم معقول وتدور لفترة زمنية معقولة.
ومن ثم فإن هذا التعريف يثير لدينا عدة ملاحظات، خاصة فيما يتعلق بمابية م المعقول من القوات المسلحة وهو أمر من الصعب تحديده حيث أنه مع التطور وولوجى الحالى يمكن عن طريق كمية محدودة من نوعيات معينة من الأسلحة

النوية أو الكيماوية أو البيولوجية المستخدمة بواسطة عدد محدود من الأفراد أن يتم تدمير دول بأكملها ، كذلك فإن فترة استمرار الحرب لم تعد محكاً أساسياً لتحديد حجم الدمار والآثار الناجمة عن الحرب حيث إن تدمير دول كما ذكرناها يتم فى فترة زمنية من الصعب تصورها.

يعرف Glossop الحرب بأنها «صراع مسلح بين جماعات منظمة تهدف إلى إنشاء أو توطيد حكومة»^(٢) ومن ثم يركز هذا التعريف على عدة أبعاد أساسية.

١ . يؤكد Glossop أن الحرب تتضمن الحكومة فهى تمثل نظام السيطرة على المجتمع وأن الحرب تنشأ داخل الدول بهدف الوصول للحكم أو تأمين حكم منفصل أو تهديد الحكم القائم من قوى داخلية أو خارجية.

٢ . ليس كل صراع هو حرب ولكن فقط الصراع المسلح أى لا بد من وجود شواهد وأعمال عنف، ولكن ماهى درجة العنف والخسائر المادية والبشرية الناجمة حتى يمكننا أن نطلق على موقف معين أنه حرب؟ فهذا لم يتم تحديده بشكل مسبق.

٣ . إن المشتركين يجب أن يكونوا أعضاء فى جماعات منظمة أى لا يمكن إطلاق صفة الحرب على مواجهات بين أشخاص أو جماعات فى الدول إلا إذا كانت هذه الجماعة منظمة لديها تنظيم وقيادة.

حاول علماء النفس تعريف الحرب، ومن الملاحظ أنهم فى تعريفاتهم يركزون على التمييز بين حالة الحرب وحالة السلم حيث تبينوا التعريف الخاص للحرب بأنها «الحالة التى يتنافس فيها الاطراف بالقوة وأن هذه الحالة تتميز بنقاط معينة ودقيقة فى الزمن تفصل ما بين حالة الحرب وحالة السلم»^(٣).

كما نجد أن علماء النفس بالإضافة إلى التفرقة بين ما يسمى السلم وما يسمى

الحرب يركزون على الدوافع والادراكات المؤدية للحرب وأثنائها وكذلك بعدها ومدرجات أطرافها وتطور أحوالهم النفسية.

يركز الاتجاه القانوني في تعريف الحرب على النواحي الشكلية ومسألة استخدام القوة المسلحة وكون أطراف الصراع أعضاء في الجماعة العليا لوضع القانون الحاكم لتصرفات الدول كما يركزون على مسألة المساواة فيما بين أطراف الحرب فبعضهم يؤكد أنها تكون بين أمم أو حكومات ذات سيادة. ومن التعريفات القانونية الهامة تعريف جروتشوس للحرب بأنها حالة من العداء المسلح ما بين أمم ذات سيادة أو حكومات^(٤) وتعريف آخر للحرب بأنها «وضع قانوني يسمح بالتساوى لجماعتين أو أكثر بالأشتراك في صراع باستخدام القوة المسلحة»^(٥).

يركز علماء الاجتماع في تناولهم للحرب على أنها ظاهرة اجتماعية وحالة من التطور الخاص بالمجتمع تمر بها المجتمعات المختلفة كما يركزون على وظيفة الحرب حيث إنها قد أنشأت العديد من الحضارات، كذلك دمرت حضارات أخرى إنها عملية أو ظاهرة مستمرة قد تؤدي إلى تطور تقدم المجتمع أو تراجعه وفنائه، كما يركزون على دراسة البناء الاجتماعي في الدول أطراف الحرب وتوجد هذه التعريفات في الغالب في أحد فروع علم الاجتماع وهو علم الاجتماع العسكري ويعرف أحد علماء الاجتماع العسكري الحرب بأنها «صراع مسلح بين قطرين أو دولتين أو مجتمعين أو بين مجموعة دول أو كتل سياسية وعسكرية لها أيديولوجيتها ونظمها الاجتماعية والاقتصادية ومصالحها وأهدافها التعبوية، والدول المتصارعة تريد تدمير وفناء أحداها للآخرى وذلك من خلال استخدام كافة مواردها المادية والبشرية المتاحة وخبراتها العملية والتكنولوجية وتسخيرها في الحرب لكي تخرج منها منتصرة بعد أن تدمر الدولة أو الدول المتنازعة وتنهك إمكاناتها المادية وغير المادية وتحتل أراضيها وتفرض شروطها

السياسية والعقائدية والاجتماعية وأن الصراع العسكرى المسلح بين الدول والكتل السياسية الإيديولوجية لا يحدث بدون وجود الاختلافات والتناقضات المبدسة بينها والمصالح المادية المتضاربة التى تؤدى إلى الدخول فى مثل هذا النمط من الصراع»^(٦).

تتناول الكتابات العسكرية والاستراتيجية ظاهرة الحرب بالتأكيد على العنف الذى تشمله الحرب وكذلك النواحي المتعلقة بتوظيف الحرب فى اطار الاستراتيجية الكبرى للدولة وهنا يلتقى العسكريون والسياسيون فى إطار فكر أشمل بتمثل فى الفكر الاستراتيجى، ومن التعريفات الرائدة فى هذا المجال تعريفات كلاوزفنز حيث يعرف الحرب بأنها «عمل عنيف يتم دفعه إلى أقصى الحدود، يتم انخاذه بهدف ارغام الخصوم على تنفيذ ارادتنا وأهدافنا»^(٧).

ويوجد تعريف آخر يذكر أن «الحرب هى صراع مسلح يعنى الاستخدام السام للقوات المسلحة وهو شكل متطرف لحل التناقضات ما بين الدول»^(٨).

يؤكد هذا التعريف على استخدام القوات المسلحة من قبل الأطراف بشكل سنانى ويؤكد أن وظيفة الحرب تتمثل فى حل التناقضات والخلافات إلا أن الحرب هى مجرد أسلوب أو وسيلة لحل الخلافات كما أن الحرب قد تبدأ وتنتهى دونما حل للخلافات أو التناقضات التى قامت من أجلها وهو ما لم يؤكد عليه هذا التعريف بشكل واضح.

نخلص من ذلك إلى أن تعريفات الحرب قد تعددت واختلفت وأن مقدمته هو مجرد أمثلة لهذه التعريفات أردنا منها إضاح التوجهات المختلفه لتعريف الحرب والأبعاد المختلفه التى تركز عليها هذه التوجهات، وحتى تكتمل الصورة لابد من تناول علاقة الحرب بالمفاهيم الأخرى.

ثانيا - الحرب والمفاهيم الأخرى المرتبطة بها :

بعد أن تناولت مفهوم الحرب والتعريفات المختلفة له وجدت عدة مفاهيم ترتبط بها ومن ثم وجب علينا تناولها لزيادة إيضاح مفهوم الحرب من خلال علاقته بالمفاهيم الأخرى المرتبطة به.

١ - الحرب والصراع

سبق أن تناولنا مفهوم الصراع عندما تناولنا التعريفات المختلفة للحرب حيث ورد في عدة تعريفات أن الحرب هي صراع مسلح فيما بين أطراف معينة ومن ثم كان علينا تعريف الصراع.

بمعنى الصراع «حالة توجد عندما يربد طرفان أو أكثر القيام بأعمال تتناقض مع بعضها البعض»^(٩) والصراع يرتبط في تفسيره بالحاجات والأسباب التي دفعت أطرافه للقيام أو الدخول فيه ومن ثم فإن الصراع ينتهى إذا ما انتهت اسباب وحاجات أطرافه التي نشأ من أجلها. من ثم فإن الصراع. ظاهرة موجودة في كل أنواع السلوك، سواء في الصناعة أو التجارة أو العلاقات ما بين الدول، أو داخل المجتمع الواحد فيما بين أفراد وجماعاته، بل وفي العديد من مجالات الحياة المختلفة أى أن مستويات الصراع تختلف.

وتختلف درجات الصراع من حيث مقياس الشدة والمظاهر التي يتخذها فإذا ما تناولنا ظاهرة الصراع ما بين الدول نجد أنه قد يتمثل في الحرب الشاملة ما بين دولتين وقد يكون مجرد طرد مواطن ينتمى لدولة أخرى يعيش أو يعمل بها^(١٠).

كما أن أدوات إدارة الصراع مختلفة ومتنوعة وليست مقصورة على الأداة العسكرية بل أنها تتضمن بالإضافة إليها أدوات أخرى مثل:

أ - الأداة الاقتصادية.

ب - الأداة الدبلوماسية.

ج - التخريب السياسى.

وعلى الرغم من أن هذه هى الأدوات الأكثر شيوعا إلا أن أدوات الصراع كثيرة ومتنوعة حيث يمكن أن تستخدم أدوات ثقافية وإعلامية وكافة الوسائل المتاحة لإلحاق ضرر بالخصم.

نخلص إلى أن الحرب ترتبط بالصراع فهى بالأساس صراع مابين أطرافها ولكن مفهوم الصراع أوسع من الحرب فالحرب هى أحد مظاهر أو صور الصراع و تنطبق تماما مع أحد أنماط الصراع وهو الصراع المسلح الذى يتضمن استخدام القوة العسكرية ومن ثم فإن كل حرب هى صراع ولكن ليس كل صراع حرب.

٢- الحوب والأزمة

من المفاهيم الوثيقة الارتباط مفهوما الأزمة والحرب وفيما يلى نتناول مفهوم الأزمة مع مراعاة أننا فى تناولنا للمفاهيم المختلفة مثل الأزمة والصراع والعنف نركز على علاقتها بمفهوم الحرب ولا نورد دراسة تفصيلية لها.

وجدت مدرستان رئيسيتان لدراسة الأزمة الدولية هما مدرستى الأنساق «النظم»، وصنع القرار. تركز مدرسة النظم على مفهوم الأزمة الدولية باعتبارها:

أ - نقطة تحول فى تطور نظام دولى ماعام أو فرعى.

ب - إنها تزيد من احتمالات الحرب واللجوء إلى استخدام القوة العسكرية^(١٢).

فى حين يركز أنصار مدرسة صنع القرار عند دراستهم للأزمة على عملية صنع

القرار بالأساس فى علاقتها بموقف الأزمة وما يتسم به من سمات منها :

أ - التهديد الناجم عن موقف الأزمة للقيم والمكتسبات القومية.

ب - ضيق الوقت المتاح لاتخاذ القرار لمواجهة موقف الأزمة .

ج - المفاجأة التى يتسم بها موقف الأزمة^(١٣).

كما تركز مدرسة صنع القرار على مسألة الإدراكات ودورها فى نشوب الحرب وكذلك أثنائها وبعد إنتهائها ومراحل التصعيد المختلفة التى تمر بها .

نخلص إلى أنه إذا ما وافقنا على تقسيم الأزمة إلى ثلاث مراحل :

أ - بداية الأزمة ب - تصعيد الأزمة ج - هدوء وتلاشى الأزمة.

فإنه يمكن إعتبار الحرب ضمن مراحل الأزمة خاصة المرحلة الثانية وهى المرحلة التى يزيد فيها التهديد لقيم وأهداف الدول أطراف الأزمة ويزيد الاحساس بضيق الوقت المتاح لاتخاذ القرار ويزداد إدراك القيادات أطراف الأزمة لإحتمالات الحرب.

بالتالى فإن تصاعد الأزمة يؤدى إلى تزايد إحتمالات الحرب فيما بين أطراف الأزمة والحرب تكون فى هذه الحالة نتيجة لأزمة سبقتها تكون الحرب إحدى مراحلها ، كما أن الأزمة قد تنشأ وتتلاشى دون قيام حرب.

٣- الحرب والعنف

تناول العديد من المفكرين الحرب باعتبارها عملا عنيفا أو على حد تأكيد بعضهم أنها أكثر أنماط السلوك عنفا، وأنها أكثر مظاهر العنف وضوحا حيث تتضح نتائجها وآثارها بما يمكن ملاحظته.

يمكن تعريف العنف بأنه كل سلوك فعلى أو قولى يتضمن استخداما للقوة أو تهديداً باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالذات أو بالآخرين والإتلاف بالممتلكات وذلك لتحقيق أهداف معينة^(١٤).

ويتم تصنيف العنف تبعاً لثلاثة اتجاهات رئيسية وهى:

أ - العنف هو الاستخدام الفعلى للقوة المادية.

ب - العنف هو الاستخدام الفعلى للقوة المادية أو التهديد باستخدامها.

ج - العنف هو أوضاع هيكلية بنائية، حيث توجد مجموعة من الاختلالات والتناقضات فى الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى المجتمع ولذلك يطلق عليه مصطلح العنف الهيكلى أو البنائى^(١٥).

ويوجد تصنيف آخر للعنف حيث يقسم إلى ثلاثة أنواع هى:

أ - العنف السياسى.

ب - العنف الطبقي

ج - العنف الاجتماعى والثقافى، وهذا التصنيف تبعاً لأطرافه وطبيعة التفاعلات فيما بينهم^(١٦).

نصل إلى أن الحرب هى عمل من أعمال العنف لتحقيق أهداف معينة وهى تمثل أكثر أعمال العنف وضوحاً، إلا أنه ليس كل عمل عنيف يعنى بالضرورة الحرب ودائماً توجد العديد من المظاهر والتفاعلات الأخرى التى تعبر عن العنف غير الحرب.

بعد أن تناولنا مفهوم الحرب وعلاقته بالمفاهيم الأخرى، نحاول تقديم تعريف مقترح للحرب تتبناه الدراسة بعد الاستفادة من التعريفات النظرية التى تناولناها

وعلاقته بالمفاهيم الأخرى ونعرف الحرب على أنها «سلوك صراعى عنيف يتضمن التوظيف الفعلى للقوة العسكرية المنظمة سواء أكان أطرافها دولا ذات سيادة أو جماعات منظمة وذلك لفترة ممتدة نسبيا وينجم عنها قدرا من التدمير للموارد البشرية والمادية لأطرافها وهى وسيلة لتحقيق أهداف معينة لدى أطرافها فشلت فى تحقيقها بواسطة وسائل أخرى، وأن طبيعة وشكل الحرب تتوقف بدرجة كبيرة على البيئة الدولية والداخلية لأطرافها بشتى جوانبها بالإضافة إلى الجوانب العسكرية».

ويؤكد هذا التعريف على عدة نقاط هى:

١ - الحرب هى الأساس.. نشاط إنسانى ومن ثم فهى سلوك أو بالاختص سلوك صراعى يتسم بدرجة عالية من العنف من قبل أطرافه.

٢ - الحرب تتضمن الاستخدام الفعلى للقوة العسكرية المادية المنظمة سواء كان الاستخدام للدفاع أو الهجوم ومن هنا فإن الحرب هى استخدام للقوة العسكرية لتحقيق أهداف معينة.

٣ - أطراف الحرب يمكن أن تكون دولا ذات سيادة أو قوات دولية تحارب باسم منظمة دولية أو جماعات منظمة داخل الدولة ومن ثم كبر وانتشار حجم الآثار الناجمة عنها.

٤ - الحرب تدوم لفترة زمنية ممتدة نسبيا لا يمكن تحديدها بشكل حاسم لأن الفترة الزمنية وحجم التدمير الناجم عن الحرب هى أمور تختلف من حرب إلى أخرى.

٥ - الحرب إحدى وسائل تحقيق أهداف الدولة تستخدمها بعد فشل وسائل أخرى وذلك لأن حجم التدمير الناجم عن الحروب ونمو شعور عالمى نحو نبذ الحرب يجعل الدولة لا تتجه مباشرة إلى مواجهات عسكرية شاملة الا بعد إستنفاد الوسائل الأخرى.

٦ . طبيعة الحرب وشكلها تتوقف إلى حد بعيد على طبيعة البيئة الدولية وهيكل النظام العالمى السائد ومواقف القوى الكبرى فيه من الحروب، كما أن طبيعة الحرب تتوقف على خصوصية الدولة والنظام السياسى والأحوال الخاصة بالمجتمع ذاته وظروفه التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية . فالحرب ليست مجرد عمل عسكرى يتم بمعزل عن الاوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية لدى أطرافه حيث إن الاوضاع العسكرية تتأثر بدرجة كبيرة بهذه الاوضاع فالحرب ليست مجرد مواجهة عسكرية وإنما ترتبط بالعديد من الجوانب الاخرى لدى أطرافها وهو ما سنتناوله تفصيلا فى النقطة التالية:

الفرع الثانى

طبيعة الحرب

أوضحنا أن الحرب ليست مجرد عمل عسكرى. وإنما هى حدث اجتماعى شامل له آثاره العديدة على المجتمع بشتى جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومن ناحية أخرى تتأثر طبيعة الحرب بهذه الجوانب المجتمعية المختلفة.

أولاً - تطور الحرب

إذا ما نظرنا إلى تطور الحرب وطبيعتها سنجد أنها ظاهرة قديمة للغاية حيث إن اللوحات القديمة والآثار المختلفة تدل على أنه منذ حوالى ٧٠٠٠ عام قبل الميلاد كان الإنسان يحصن مدنه بالأسوار والأبراج والخنادق وذلك للإعداد للحرب^(١٧). ويؤكد هوبز على أنها لصيقة بالإنسان منذ حالة الطبيعة الاولى التى اتسمت بحرب كل فرد ضد كل فرد^(١٨).

ولتوضيح الارتباط بين طبيعة الحرب والمجتمع أى بين الشئون العسكرية وبقيّة جوانب المجتمع يمكن القول بأن طبيعة الحرب تتوقف على طبيعة المجتمع وأن هذا أمراً طبيعياً لأن أسباب الحرب وأهدافها تكون سياسية واقتصادية واجتماعية، فالعمل العسكرى ليس غاية فى حد ذاته وإنما هو وسيلة لإشباع حاجات أخرى حتى وإن كانت نفسية لدى القيادات فى الدولة كما أن الموارد البشرية والمادية اللازمة للحرب يتم استخراجها من المجتمع وهو ما يتضح من خلال تناولنا لتطور طبيعة الحرب منذ القرن الثامن عشر وحتى القرن العشرين.

الحرب فى القرن الثامن عشر لم تكن تتميز بالسعى نحو الدمار الشامل إلا فى حالات نادرة تميزت بطبيعتها الدفاعية ولم تكن واسعة النطاق وذلك يعود إلى حرص النظم على عدم إطالة أمد الحرب لأنها كانت تلتزم بعدم إهدار وتوظيف كافة موارد الاقتصاد لكسب الحرب، كما أن هذه الحرب كانت تتم فى الغالب باسم أشخاص ومن ثم فإن الشعوب المختلفة لم تكن لديها القدرة على تحمل ظروف حرب لم تنبع منها ومن ثم اتسمت هذه الحرب بمحدوديتها حتى قيام الثورة الفرنسية فى عام ١٧٨٩. ولقد بدأت طبيعة الحرب تتغير منذ عام ١٧٩٢ حيث انتشرت الحروب القومية فى فترة مابعد الثورة الفرنسية وأصبحت الشعوب طرفاً فى الحرب. والتطور التكنولوجى الحادث جعل هناك امكانية لتعبئة جيوش ضخمة ومسلحة بشكل متطور وظهرت الحرب الشاملة خلال القرن التاسع عشر ذات حجم أكبر من التدمير وأهدافها وغاياتها مختلفة عما كان فى القرن السابق^(١٩). من ثم نجد أن الثورة العسكرية كان وراؤها ثورة سياسية وتكنولوجية غيرت طبيعة المجتمع ذاته حيث إن أهداف ومدى الحرب هى قرارات سياسية بما يتواءم مع الظروف الداخلية فى المجتمع وكذلك ظروف البيئة الدولية المحيطة به.

خلال القرن العشرين تغيرت طبيعة الحرب حيث أفرزت التطورات المختلفة عدة مشكلات وعوامل مقيدة للحرب نتيجة للتطور التكنولوجي للأسلحة ونمو رأى عام عالمى رافض لها. من هنا تبلورت آراء حول المشاكل الناجمة عن الحرب وفت دعوة عالمية للحد منها بتدبير آثارها البيئية وهى:

- ١ - إهدار الكثير من الموارد العامة والقدرات البحثية للإعداد للحرب، حيث إن الإنفاق العسكرى العالمى يلتهم أكثر من ٤٠٪ من الدخل العالمى سنويا.
- ٢ - وجود مخاوف من احتمالات حدوث مواجهة نووية وذلك فى ضوء الانتشار النووى المتزايد فى العالم.
- ٣ - تزايد الحروب التقليدية (غير النووية) والتى تقع فى العديد من مناطق العالم ولها ضحايا ليسوا بالعدد القليل.
- ٤ - خطورة الاستخدام الإرهابى للأسلحة النووية حيث إنه قد تنشأ حرب نووية بين جماعات فى نفس الدولة^(٢٠).

ثانيا - العوامل المحددة لطبيعة الحرب

توجد تفسيرات مختلفة للحرب سياسية أو تاريخية أو نفسية أو اجتماعية سنتناولها فيما يلى .. إلا أن ما يهمنا هو أن هذه التفسيرات المختلفة توضح أنه توجد عوامل مختلفة تمثل محددات لطبيعة الحرب، وتؤكد أن طبيعة ونمط الحرب لا تتحدد فقط تبعا للقدرات والاستعدادات العسكرية لأطرافها وإنما تتأثر بعوامل أخرى عديدة نورد بعضها وهى:

- ١ - البيئة الدولية وطبيعة النظام الدولى السائد وحدود وشكل الحرب التى يسمح بها

خاصة فى المناطق الإستراتيجية التى تؤثر على الفاعلين فى هذا النظام أو تتعلق بمصالحهم الإستراتيجية، كما أن طبيعة الحرب تتأثر بشكل العلاقات والتفاعلات السائدة بين أعضاء النظام الدولى وقوة المنظمات العالمية «الفوقمية» وقدرتها على فرض القانون الدولى وحفظ الأمن والسلم الدوليين واحتواء الحروب فيه.

كما أن تزايد الاعتماد المتبادل فيما بين الفاعلين الدوليين يقلل من احتمالات اللجوء للقوة المسلحة فى حسم الخلافات فيما بينهم بل أن طبيعة التحالفات الدولية أيضا تحدد طبيعة وشكل الحرب فى النظام العالمى الذى توجد فيه.

٢ - البيئة الداخلية - توجد العديد من العوامل المحددة لطبيعة الحرب النابعة منها مثل:

أ - العوامل الاجتماعية - وتتعلق بمجموعة القيم والتفضيلات والنزاعات الاجتماعية السائدة فى المجتمع ودرجة التماسك والتضامن الاجتماعى وتكوين المجتمع ذاته واستعداده للدخول فى الحرب ومداه الزمنى.

ب - العوامل السياسية - وهى متعددة يمكن أن نورد أمثلة منها مثل حجم التأييد والشرعية التى يتمتع بها النظام وقدرته على تعبئة الموارد اللازمة للحرب وإقناع الرأى العام بمشروعية الحرب ودفعه إلى المشاركة فيه والعديد من العوامل الأخرى.

ج - العوامل الاقتصادية - ونقصد بها حجم وطبيعة الاقتصاد وقدرته على خوض حرب وتحمل آثارها وتوفير الموارد اللازمة لها وقدرته على أن يتحول إلى اقتصاد حرب فى حالة قيامها، وكذلك مستوى الرفاهية الاقتصادية المتاح لأفراد المجتمع.

د - العوامل التكنولوجية - ويقصد بها مستوى التطور التكنولوجى الذى وصل إليه الطرف المشارك فى الحرب وقدرته على تطوير هذه التكنولوجيا فى خدمة الحرب سواء فى الإنتاج الصناعى العسكرى أو وسائل الدعم والتموين والإمداد.

هـ - العوامل الثقافية والنفسية السائدة لدى المجتمع التى تحدد تقبله للحرب وطبيعتها والتراث المجتمعى الخاص بالدول المختلفة.

نود أن نشير إلى أنه توجد العديد من العوامل الاخرى التى تؤثر على طبيعة الحرب بالإضافة إلى العوامل العسكرية، حيث توجد عوامل عدة بالإضافة إليها تحدد طبيعة وشكل الحرب والمدى الذى يمكن أن تصل إليه بالرجوع إلى الجوانب المختلفة الخاصة بالدول أطراف الحرب.

المطلب الثانى

أنواع الحرب

تتعدد وتباين التصنيفات التى تمت صياغتها للحرب، وذلك يعود بالأساس إلى مدى التعقد والتركيب للظاهرة وتعدد أبعادها ومن ثم وجدت العديد من التصنيفات للحرب قدمتها التخصصات العلمية المختلفة سواء العلوم السياسية أو علم النفس أو علم الأخلاق أو علم الجيوبوليتكس وكذلك المفكرون الاستراتيجيون ونجد أن كلا من هذه التصنيفات يتناول الحرب ويحدد أنواعها من خلال توجهه العلمى المرتبط بالحقول الذى يعمل به وينطلق من فرضياته.

نجد أن تعقد ظاهرة الحرب وتشعب أبعادها وكونها كانت محور اهتمام تخصصات

علمية مختلفة كما أوضحنا كل ذلك جعل تصنيفات الحروب وأنواعها كثيرة ومختلفة كذلك فإن البعد أو الجانب الذى يتم التركيز عليه فى التصنيف ومتغيرات الدراسة يتباين كما أن المنطلق العلمى للتصنيف مختلف وسنعرض فيما يلى الأنواع الرئيسية للحرب والأكثر انتشارا فى الكتابات المختلفة ثم نقدم بعض المعايير التى استُخدمت فى تصنيف الحروب.

يمكن حصر التصنيفات للحرب فى ٩ أنواع من الحروب هى:

- | | |
|---|----------------------------------|
| أولا - الحرب التقليدية | ثانيا - الحرب النووية |
| ثالثا - الحرب الثورية | رابعا - حرب العصابات |
| خامسا - حرب التحرر القومى | سادسا - الحرب الشاملة |
| سابعا - الحرب المحدودة | ثامنا - الحروب المحلية والعالمية |
| تاسعا - الحرب العادلة والحرب غير العادلة. | |

وفى ما يلى نتناول هذه الأنواع من الحروب من خلال السمات الرئيسية التى تميزها سواء من حيث أطرافها أو الاستراتيجيات والتكتيكات المستخدمة أو أهدافها ودوافعها.

أولا - الحرب التقليدية

مفهوم الحرب التقليدية يحدد نوع الحرب انطلاقا من نوع السلاح المستخدم والتكنولوجيا العسكرية التى تم توظيفها مع مراعاة أن الأسلحة التقليدية تتفاوت من حيث قوتها ودقتها وقدرتها التدميرية حيث ان طرفا ما فى الحرب يمكن أن يستخدم أسلحة تقليدية أكثر تطورا ذات قدرة عالية بينما الجانب الآخر يستخدم أسلحة أقل تقدما وذات قدرة تدميرية أقل^(٢١).

تمثل الحرب التقليدية أكثر أنواع الحروب انتشارا ، وعلى الرغم من التقدم الحادث فى تكنولوجيا السلاح وخاصة السلاح النووى إلا أن ذلك لم يكن له تأثير ملحوظ فى منع أو تقليل الحرب التقليدية فى مناطق عديدة من العالم حسبما يرى البعض (٢٢).

تمثل تأثير تطور الأسلحة فى عدم إنخراط الدول النووية فى حرب تقليدية مباشرة خشية التصعيد نحو الاستخدام للسلاح النووى كذلك تمثل التأثير فى تنامى دعوة دولية إلى نزع السلاح التقليدى أو على الأقل الحد منه عالميا أسوة بالسلاح النووى.

ثانيا - الحرب النووية

ظهرت الأسلحة النووية كأداة للحرب خلال الحرب العالمية الثانية ومن هنا بدأ تطوير السلاح النووى لدى العديد من دول العالم ورسم الخطط لتوظيفه فى الحرب والتفكير فى إمكانية قيام حرب نووية فى ظل تزايد أعداد الدول أعضاء النادى النووى سواء المعلنين أو غير المعلنين خاصة بعد انهيار الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتى والخشية من تسرب التكنولوجيا النووية منه وأكدت إحدى الدراسات أنه فى حالة الدخول فى حرب نووية محدودة فإن استخدام الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى (روسيا حاليا) لنسبة ١٠٪ من الترسانة النووية لأيهما سيؤدى إلى ٣٥ مليون قتيل مباشرة و ١٠ ملايين مصاب فى حالة حرجة وأن نصف القدرة الصناعية للطرف الآخر ستدمر فى حالة توجيه أيهما ضربه للآخر فى المدن الكبرى كما ستؤدى إلى خسائر أخرى على المدى الطويل وأخرى غير مباشرة (٢٣) والحرب يطلق عليها حرب نووية سواء كان الاستخدام ثنائيا للأسلحة النووية أو من جانب واحد وذلك لطبيعة السلاح المستخدم وحجم الدمار الناتج عنها.

ثالثا - الحرب الثورية

اختلفت العديد من الدراسات حول توصيف الحرب الثورية لاختلاط وتشابه أهدافها وأساليبها مع أنواع أخرى من الحروب مثل حرب التحرير القومى وحرب العصابات، ويعرفها البعض بأنها «كفاح سياسى مسلح يتفجر بفعل تناقضات كامنة داخل المجتمع بهدف الإطاحة بالنظام القائم وإحلال نظام آخر معبر عن مصالح قطاعات أوسع من الشعب معتمدا دائما على تنظيم حزبي وشحن وإيديولوجى وغالبًا على دعم خارجي»^(٢٤).

وتتميز الحرب الثورية عن حروب التحرير القومى بأنها تمثل حرب إبادة حيث إنه لايدل سوى الإطاحة بأحد الطرفين والقضاء عليه ولا يوجد مجال للإستسلام أو المفاوضات حسبما يمكن أن يحدث فى حروب التحرير القومى^(٢٥) كذلك نجد فى التطورات المعاصرة، إختلاط الحرب الثورية بحرب العصابات لدى البعض إعتماذا على تشابه الإستراتيجيات والتكتيكات الخاصة بكلا النوعين^(٢٦).

وهذا التداخل بين الحرب الثورية وأنواع أخرى من الحروب يرجع إلى الطبيعة المعقدة للحرب الثورية من حيث أهدافها ووسائلها والأساليب العسكرية التى تدار بها وتشابهها فى عدة جوانب مع أنواع أخرى من الحرب.

رابعا - حرب التحرير القومى

وتمثل الحرب التى يتم خوضها من جانب الشعوب المستعمرة للحصول على الاستقلال أو حق تقرير المصير وتتميز هذه الحروب بإختلاف أساليب إدارتها عسكريا حيث تتميز بالانتظام فى بعض مراحلها كما قد تتسم بعدم الانتظام أو فى شكل حرب العصابات فى بعض المراحل كما قد تختلف من حالة إلى أخرى.

ولقد مثلت حرب التحرر القومى نوعا أساسيا من الحروب فى تصنيفات الحروب التى قدمتها النظرية الماركسية ودعت كذلك إلى مساندتها لمقاومة الإستعمار الرأسمالى.

خامسا - حرب العصابات

وهى بالأساس تكتيك عسكرى يعتمد على عدم المواجهة العسكرية الشاملة مع الطرف الآخر وإنما يقوم على توجيه ضربات مفاجئة ومحددة للعدو الذى لا يملك سوى الرد بشكل تعسفى وجماعى ضد المدنيين بدعوى أن أفراد هذه العصابات مختلفون بينهم، كما يصعب توقع الضربات القادمة.

يعرف كلاوزفيتز حرب العصابات بأنها «التكتيك الخاص باستخدام قوات غير نظامية لمقاومة عدو أكثر قوة لإجباره على ترك البلاد» (٢٧).

اتفقت الدراسات على أن حرب العصابات انتشرت بالأساس كأسلوب لمقاومة الاحتلال الأجنبى لدولة ما من خلال تكتيك عسكرى يعتمد على عنصر المفاجأة وعدم المواجهة الواسعة معه، وتتوافق مساندة شعبية لها إلا أنه فى التطور المعاصر إتخذت حرب العصابات صورة حروب الجماعات والعصابات الإجرامية والإرهابية أيضا.

سادسا - الحروب الشاملة

يقصد بها الحرب التى تتسم بالشمول والعمومية من حيث الأهداف أو الوسائل المستخدمة خاصة أن المواجهة قد تصل إلى حد إبادة الطرف الآخر واستخدام كافة الوسائل المتاحة لتحقيق الأهداف المرجوة.

انتشر مفهوم الحرب الشاملة لدى المدرسة الألمانية فى الاستراتيجيات العسكرية

على أنها تتضمن المشاركة الكاملة لكل السكان والاستخدام الشامل للموارد المادية والبشرية فى الحرب وكونها تتضمن عدة مراحل داخلها وأكدوا على فائدة البدء بالهجوم والمفاجأة والسرعة والشمول لتحقيق الأهداف^(٢٨).

سابعاً - الحروب المحدودة

الحرب المحدودة من حيث الممارسة يصل قدمها إلى مراحل تاريخية قديمة أو قدم تاريخ الحرب ذاتها، ولقد تطور مفهوم الحرب المحدودة فى الخمسينات من هذا القرن على أيدي مفكرين مثل "M. Brodi, R. Osgood, and Aron" وجنرالات أمثال "Gaven and Taylor".

إلا أن المخاوف تثار حول إمكانية توسع الحرب وعدم القدرة على السيطرة عليها وإبقائها فى نطاقها المحدود، كما أن حجم الدمار وتطور الأسلحة يؤدى إلى المناذاة بإبقاء الحروب فى نطاق محدود أو تحاشيها.

ثامناً - الحروب المحلية والعالمية

معيار التصنيف هنا هو المجال الجغرافى والأطراف المشاركة فى الحرب، والمحلية هنا لا يقصد بها الحروب الداخلية وإنما إبقاء الحروب فيما بين الدول فى إطارها المحلى والإقليمى دونما توسعها إلى المجال العالمى.

كون العالم قد شهد حربين عالميتين نتج عنه السعى نحو محاولة إبقاء الحروب فى مجالها المحلى والالتزام القوى العالمية الحياد، وهذا يتوقف على الإلتزام بالقواعد المنظمة للعلاقات فيما بين القوى الفاعلة فى النظام الدولى وحرصها على الحياد^(٢٩) .. كما يتوقف طبيعة وأطراف الموقع الذى تدور فيه الحرب المحلية ويؤكد رأى أن

الحروب منذ الحرب العالمية الثانية تتجه لأن تكون أكثر محلية إلا أن هناك العديد من الاحتمالات الخاصة بالتدخل الخارجى فى الحروب المحلية لتتبعها وتوسيعها وإخراجها من الإطار المحلى^(٣٠).

تاسعا - الحرب العادلة والحرب غير العادلة

ويعود هذا التصنيف إلى جهود علماء الأخلاق والأديان حيث يقسمون الحروب تبعاً للدوافع.. ولقد بدأ مفهوم الحرب العادلة ينتشر على يد سانت أوغستين وتوماس أكوينوس لتوضيح وتبرير مشاركة المسيحية فى الحرب الرومانية^(٣١).. ويؤكد البعض أن الحرب الدفاعية هى الأقرب لأن تكون حرباً عادلة^(٣٢) ويذكر الماركسيون أن حرب البروليتاريا ضد البرجوازية وحروب التحرر القومى هى الحروب العادلة^(٣٣).

إلا أن هذا التصنيف فضفاض وغير محدد وقيمى إلى حد بعيد فيمكن تبرير كل حرب وجعلها حرباً عادلة من جانب طرف فيها بينما الاطراف الأخرى سيشككون فى دوافع الطرف الآخر ويؤكدون أن حربه غير عادلة.

يتضح لنا أن التصنيفات المختلفة لأنواع الحرب قد ركزت على عدة أبعاد أساسية هى:

١- تصنيف الحروب من حيث الأطراف المشاركة فيها - سواء كانت حروب ما بين دول فرادى أو فى شكل تحالفات جماعية، أو يشارك فيها جماعات سواء بشكل منظم أو غير منظم.

٢ - تناول الحروب من حيث الأساليب العسكرية المستخدمة فيها أى من حيث الاستراتيجية والتكتيك العسكرى التى يتم تطبيقها أثناء الحرب وطبيعة ومجال المواجهات العسكرية وكيفية إدارة الحرب من جانب أطرافها المختلفة وأيضاً من

حيث الأسلحة المستخدمة فى العمليات الحربية.

إلا أن التطبيقات المبنية على هذا الأساس تُنتقد على أنها تغفل الطبيعة الاجتماعية والسياسية للحرب وأنها تصنيف للسلاح وليس تحديداً لنوع الحرب، وأنها تواجه باشكالية عندما يتباين نوع الأسلحة أو الاستراتيجية والتكتيك العسكرى المستخدم بين الأطراف فكيف يمكن هنا تحديد نوع الحرب التى تدار بأساليب وأسلحة مختلفة من جانب طرفيها مثل الحرب التى يستخدم فيها طرف ما أسلحة نووية والآخر لا يستخدمها لأى سبب مثل عدم ملكيته لها، أو جيش نظامى يحارب جماعات غير منظمة، بل وإننا من خلال عرضنا لأنواع الحرب عرضنا أوجه الاختلاف والتشابه بين عدة أنواع من الحروب مثل : حرب التحرير القومى والحرب الثورية وحرب العصابات.

٣ . الحروب من حيث مجالها الجغرافى

وهنا يتم التصنيف على أساس المجال الجغرافى الذى تدار عليه الحرب فهى إما حرب جوية أو أرضية أو بحرية، أو يمكن تصنيفها من حيث الإطار الجغرافى للحرب من حيث كونها حروب محلية أو عالمية.

٤ . الحروب من الناحية الأخلاقية والدوافعية

أوضحنا أن هذا التصنيف مابين حروب عادلة.. وحروب غير عادلة من حيث أهدافها ودوافعها وأسبابها هو تصنيف فضفاض ويحتمل اجتهدات كثيرة نظراً لعدم تحديد معايير ثابتة بشأنه.

كذلك توجد تصنيفات خاصة بالحروب من حيث أسبابها ودوافعها وبالتالي تصنيفها إلى حروب ناجحة وغير ناجحة من حيث تحقيقها للأهداف المباشرة التى

قامت من أجلها ولكن كيف يمكننا الوصول إلى الأهداف الحقيقية للحرب لتقييمها.

ومن ثم يتضح لنا أنه نظراً للطبيعة المعقدة والمركبة للحرب وكونها تتضمن العديد من المكونات فإن التصنيفات الخاصة بتحديد نوع الحرب تختلف وتتباين من حيث البعد الذى يتم التركيز عليه لتحديد نوع الحرب.

المطلب الثالث

مصادر الحرب

تتعدد الأسباب والمصادر المؤدية إلى نشأة الحروب وذلك من خلال متابعة الحروب المختلفة ، كما أن الحرب الواحدة قد تنشأ نتيجة لتركيبية من المصادر وليس مجرد مصدر وحيد ، وأن التوصيف الخاص لبعض الحروب بأنها نشأت نتيجة لسبب اقتصادى أو سياسى معين إنما يعنى أنه السبب الظاهرى وليس الوحيد للحرب، بل إن الأمر يزداد تعقيدا وصعوبة فى معرفة السبب الحقيقى للحرب ما بين الاسباب المعلنة لدى صانعى القرار الخاص بالحرب إذا ما وجدت الأخيرة والتي غالبا لا تتضح إلا بعد مرور فترة زمنية طويلة وكشف الحقائق والأسرار الخاصة بالأحداث السياسية.

تنقسم مصادر الحرب إلى مصادر تتعلق بالبيئة الدولية وأخرى تكون نابعة من البيئة الداخلية بجوانبها المختلفة وفيما يلى نتناول المصادر فى كلا المستويين.

الفرع الأول

المصادر الخاصة بالبيئة الدولية

يلعب النظام الدولي دورا كمصدر للحرب حيث إن النظام الدولي السائد يمكن أن يمثل دافعا وسببا للحرب وكذلك يمكن أن يمثل رادعا ومانعا لها.

أكد ثلاثة مفكرين على دور النظام الدولي فى اندلاع الحرب أو لهما هو Waltz الذى أكد فى عام ١٩٥٩ أن العامل الرئيسى الذى يمكن فى ضوءه تفسير اندلاع الحرب هو سمات النظام الدولي، وثانيهما هو D.Singer الذى أكد أن المستويات الثلاث أى الفرد والمجتمع القومى والمجتمع الدولى يلعب كل منهم دورا فى تشكيل سلوك الأمم ومستقبل مواطنيها، ثالثهما كان Kaplan الذى أكد أن النظام الدولى بصفته المسيطر على سياسات الدول وسلوكها تجاه الحرب بل ووضع مجموعة من القواعد التى تحكم هذا السلوك ودور النظام الدولى فى ذلك^(٣٤).

ولقد تعددت الدراسات التى تناولت الحرب فى إطار عملية الصراع الدولى خاصة تلك الدراسات حول الصراع الدولى وإدارته المنشورة فى كتاب حرره R . Mathews وآخرون والتى تناولت ظاهرة الصراع بشكل عام على أربعة مستويات وهى الفرد والدولة والمستوى عبر القومى والمستوى العالمى أو مستوى النظام الدولى^(٣٥).

فى دراستنا للنظام الدولى كمصدر للحرب سنحدد ثلاث نقاط أو أبعاد فى البيئة الدولية وتأثيرها على الحرب وهى:

أولا - هيكّل النظام الدولى.

ثانيا - التفاعلات فيما بين وحدات النظام.

ثالثا - ميكانيزمات التحكم فى النظام.

وذلك لتبيين الدور الذى يمكن أن يلعبه
النظام الدولى فى نشأة الحرب.

اولا - هيكل النظام الدولى

يتخذ هيكل النظام الدولى عدة أشكال تتحدد تبعا للأطراف الفاعلة فيه وهى
كالتالى:

أ - النظام أحادى القطبية « Unipolar System » وفى هذا النظام يوجد قطب واحد
مسيطر على بقية الوحدات فى النظام.

ب - النظام ثنائى القطبية « Bipolar System » حيث يوجد هنا قطبان مسيطران على
التفاعلات الدولية وتنقسم إلى ثنائية قطبية محكمة، وثنائية قطبية هشة أو
مفككة من حيث تقسيم الدول فى النظام والسماح بوجود دول محايدة ودرجة
إحكام السيطرة على الدول الاعضاء.

ج - النظام الدولى متعدد الأقطاب « Multipolar System » ويوجد فيه تعدد فى
الأقطاب والقوى الفاعلة فى النظام الدولى.

من حيث تأثير طبيعة أو شكل النظام الدولى على الحرب اختلفت الآراء الخاصة
بأى النظم أكثر تحفيزا للحرب، وأياً منها يمثل مانعا لها، حيث إن بعض الآراء تؤكد
أن النظام ثنائى القطبية يمثل سببا للحرب حيث يسود الإستقطاب مابين معسكرين
تنشأ التوترات وتزيد التهديدات بالحرب خاصة فى حالة القطبية الثنائية أو
الهشة (٣٦).

بينما تؤكد آراء أخرى على أن النظام ثنائى القطبية يمثل نوعاً من الضبط لسلوك الدول الأعضاء فى الحلقتين حيث تسعى الدولة القائد فى كل معسكر إلى ضبط سلوك الأعضاء فى معسكرها وتقليل التوترات فى حين ينتقد البعض النظام متعدد الأقطاب لكونه سبباً للحرب حيث تزيد التوترات بين الدول عدم وجود إمكانية للتحكم فى سلوكها بينما يؤكد البعض أن تعدد القوى يقلل من الحرب حيث يجعل الدولة لها تفاعلاتها مع عدة دول وبالتالي تجعل صراعاتها مع طرف واحد لتشتيت مجال اهتمامها.

فى حين ذهب إتحاد آخر إلى أن النظام احادى القطبية أكثر استقراراً وقلة فى احتمالات نشوب الحرب بينما نفى البعض الآخر ذلك (٣٧).

بل أن الخلاف وصل إلى وجود دراسات تدلل إمبريقياً على ضعف الارتباط بين هيكل النظام والحرب (٣٨). فى حين أكد إتحاد آخر وجود دلائل إمبريقية على فعالية دور النظام فى نشوب الحرب (٣٩).

كذلك نجد أنه فى حالة وجود تضارب شديد فى المصالح بين القوى الدولية يصبح العالم يمثل عالماً هوبزياً حيث يكون هيكل النظام الدولى يسمح بتنفيذ السياسات التى تحتوى على طموحات قومية جامحة (٤٠). هنا تتضح أيضاً أهمية هيكل النظام الدولى لكونه يلعب دوراً أساسياً فى تحديد هوية الأصدقاء والأعداء فى النظام الدولى حيث تتحدد الدول الصديقة والدول العدو تبعاً للنظام ذاته من هنا يتم تحديد الصراعات والتوترات فى النظام وفيما بين أعضائه.

ثانياً - التفاعلات فيما بين وحدات النظام الدولى والحرب

حيث يحدد سلوك الوحدات الدولية وتفاعلاتها إلى مدى بعيد نشوب الحرب حيث

تمثل هذه التفاعلات سبباً للحرب عندما تغلب اعتبارات الصراع والقوة العسكرية على تفاعلات الوحدات ويسود ما يسمى بالبعد العسكرى السياسى التفاعلات الدولية، بينما يقل البعد التجارى للنظام الدولى ووجود الاعتماد المتبادل فيما بين الدول المكونة له والذي يقلل من احتمالات نشوب الحرب^(٤١).

عندما تتسم تفاعلات أطراف النظام بوجود سباق للتسلح فإن التوترات والشعور بالتهديد فيما بين أعضائه تزداد وبالتالي يمكن حدوث الحروب، ومن أمثلة ذلك ماحدث فى أواخر القرن التاسع عشر من توترات، نشأت عن سباق التسلح بين بريطانيا وألمانيا فى تطوير التكنولوجيا البحرية، فى حين يرى البعض أن سباق التسلح قد يقلل من احتمالات الحرب فى حالة التوصل إلى أسلحة تمثل رادعا للطرف الآخر مما يقلل من احتمالات، المواجهة بين الأطراف.

إلا أن احتمالات الحرب تزيد عندما تسيطر التوجهات الصراعية والسعى المستمر نحو القوة العسكرية من جانب أطراف النظام حيث تزداد درجة التهديدات والتوترات لدى الدول الأطراف^(٤٢).

توازن القوى وإحتمالات الحرب

اختلفت الآراء حول نظام توازن القوى وكونه سببا للحرب أم مانعا لها وصانعا للسلام فيؤكد إتجاه على أن نظام توازن القوى يهدف بصفة أساسية إلى تحقيق السلام، الا أن إتجاهها آخر يؤكد أن توازن القوى تمثل الحرب أداة أساسية لتحقيقه وأن الحرب تمثل أداة مرحلية لتحقيق أهداف نظام توازن القوى والتي تتمثل فى استقلال وإستمرار الدولة والإبقاء عليها^(٤٣).

توجد ثلاثة إتجاهات لدراسة توازن القوى وعلاقته بالحرب والسلام بصفة عامة،

حيث يرى الاتجاه الأول ويتزعمه أورجانسكى أن توازن القوى يؤدي إلى السلام بينما تكافؤ القوى سيؤدي إلى أن كل طرف سينتهاز فرصة إختلال التوازن لصالحه ويشن حربا على الطرف الآخر وهو يفرق بين التوازن والتكافؤ، والاتجاه الثانى ويتزعمه «كوينسى رايت» ويؤكد أن توازن القوى سيؤدي إلى الاستقرار والسلام لأن كلا الطرفين سيدركان أنهما ليسا ذا مصلحة فى الحرب لأن أيهما لن يكسب، فى حين يرى «مايكل سوليفان» رائد الاتجاه الثالث أن توازن القوى يمثل تطورا فى العلاقة حيث إن الطرفين القوى والضعيف فى حالة تغير وضع أحدهما من حيث القوة قد تنشب الحرب حتى الوصول إلى حالة التكافؤ الكامل فتقل احتمالات نشوب الحرب، حتى يحدث خلل فى حالة التكافؤ هذه ويتغير حالة إحداهما نحو القوة أو الضعف فتتسبب حرب، فهى عملية مستمرة وليست وضعا ثابتا^(٤٤).

ومن ثم نجد أن توازن القوى هو عملية ديناميكية نظرا لتغير قوة أطرافه ومن ثم فإن مرحلة التوازن فى حد ذاتها قد تؤدي إلى السلام إذا ماتم إدراكها بشكل سليم وإتفقت إدراكات أطراف العلاقة التوازنية أما فى حالة إختلال العلاقة ذاتها أو إدراكها بشكل خاطئ، فإن ذلك قد يشكل دافعا للحرب، ولعل ذلك هو ما أدى إلى إختلاف تفسير علاقة توازن القوى بالحرب.

ثالثا - ميكانيزمات التحكم فى النظام الدولى

نتناول هنا ميكانيزمين للتحكم فى النظام الدولى وضبط وإدارة الصراع فيه ودورهما فى منع أو نشوب الحرب، وإن كنا سنركز على الحالة التى يؤدىان فيها إلى نشوب الحرب والآراء المختلفة حول هذه العلاقة وهذان الميكانيزمان هما الأحلاف وضبط التسليح.

١ - الأحلاف

الحلف كما عرفه «Robert Osgood» هو "اتفاق رسمي تتعهد فيه الدول بالتعاون فى استخدام مواردها العسكرية تجاه دولة أو دول معينة وعادة مايلزم دولة أو أكثر من الدول الموقعة عليه باستخدام القوة أو التفكير فى استخدامها سواء بمفردها أو بالتشاور مع الحلفاء فى ظروف معينة» (٤٥).

وفى توضيح علاقة نشأة الأحلاف ونشوب الحرب يوجد تباين واضح فى الآراء فالبعض يؤكد أن الأحلاف بحكم نشأتها وطبيعتها تهدد بنشوب الحرب وانتشارها وتضعيدها إلى مستويات أعلى حيث تزداد التوترات والتهديدات لدى أعضاء كل حلف من قبل الحلف الآخر ، بينما تؤكد آراء أخرى على أن الأحلاف تمثل رادعا ومانعا للحرب من خلال عملية التوازن التى تقيمها وإن إنضمام الدولة لحلف معين يمنع الدول الأخرى، من محاولة شن حرب عليها خشية تدخل حلفائها وهو ما لا يجعلها تتجه إلى الحرب ويستتبط الاتجاه الأول حججه من أن الحروب العالمية نشأت وتم تصعيدها بسبب الأحلاف (٤٦).

مثلما حدث فى الحربين العالميتين وحروب الثورة الفرنسية قد يؤدى إلى نشوب الحرب، كما أن تكوين الأحلاف فيما بعد الحرب العالمية الثانية منع العديد من المواجهات والحروب فيما بين الكتلتين الشرقية والغربية وإن كان قد تسبب فى بعض الحروب والمواجهات فى مناطق متعددة من العالم.

ب - ضبط التسليح

يمكن إرجاع الحرب إلى فشل أحد ميكانيزمات النظام الدولى فى التحكم فى الصراع وهو الميكانيزم الخاص بضبط التسليح والذى تتمثل أهدافه فى:

- ١ . التقليل من احتمال نشوب الحرب سواء الحرب الفجائية أو المخطط لها .
 - ٢ . التقليل من نتائج الحرب وجعلها أقل تكلفة وأقل خسارة .
 - ٣ . محاولة التقليل من تكلفة الاستعداد للحروب وذلك بتقليل ظروف التشكك وعدم اليقين فى البيئة الدولية المحيطة^(٤٧) .
- وبالتالى فإن ضبط التسليح يؤدي إلى التقليل من احتمالات نشوب الحرب وكذلك التقليل من خسائرها إذا ما قامت وذلك بضبط تسليح الأطراف المختلفة ولكن إختراقات جهود ضبط التسليح والسعى إلى أرباح صادرات السلاح مثلت قييدا على نجاح هذا الميكانيزم.
- من ثم فإن فشل ميكانيزمات التحكم فى الصراع الدولى مثل الأحلاف الدولية وضبط التسليح أو فى التصور الأكثر تفاؤلاً الحد من التسليح الذى يمثل مفهوماً أوسع من مجرد ضبط التسليح ، وكذلك فإن تراجع استخدام المفاوضات وفشلها فى حل المشاكل المتعلقة بالصراع الدولى فإن ذلك يؤدي إلى نشأة الحرب كذلك نجد أن النظام الدولى يتسم بدرجة عالية من التركيب والتعقد والتداخل فيما بين مكوناته ومحدداته التى تسهم فى نشوب أو منع الحرب وأن هذه المكونات والمحددات قد تتداخل فى تأثيرها بحيث يتم زيادة دور إحداها أو التقليل منه بواسطة بقية المحددات ولعل ذلك ما جعل الأحكام المتعلقة بدورها فى نشوب الحرب تتفاوت بل وتتناقض أيضاً ليس لشيء إلا لتعقد الحرب ومكونات النظام وكذلك العوامل المؤثرة فى نشوب الحرب .

الفرع الثانى

المصادر المتعلقة بالبيئة الداخلية

يمكن تصنيف الأسباب المؤدية للحرب والنابعة من البيئة الداخلية إلى خمس مجموعات من الأسباب هي:

أولا - الأسباب السياسية الداخلية

ثانيا - الأسباب الاقتصادية

ثالثا - الأسباب الاجتماعية

رابعا - الأسباب الثقافية والإيديولوجية

خامسا - الأسباب النفسية

وسوف نقوم بعرض أمثلة من الأسباب الفرعية داخل كل واحدة من هذه التصنيفات حيث توجد العديد من هذه الأسباب الفرعية التى من الصعب حصرها جميعا، كما أن هذه الأسباب قد توجد توليفة منها معا وتتعدد أنماط تأثيرها ودرجته.

أولا - الأسباب السياسية الداخلية

توجد العديد من الأسباب الداخلية التى استخدمت لتفسير إندلاع الحرب ومنها على سبيل المثال إرجاع الحرب لوجود نخبة حاكمة فى الدول تميل بدرجة كبيرة للحرب أو نخبة ذات طبيعة عسكرية^(٤٨).

كما أن تمتع النخبة العسكرية بحرية حركة فى اتخاذ القرار الخاص بالحرب يزيد من احتمالات نشوبها، كذلك فإن النظام السياسى قد يسعى إلى تحقيق التماسك بين

جماعاته المختلفة وكذلك كمحاولة لإستيعاب الشعور العدائى الداخلى تجاهه من خلال الدخول فى حرب كذلك من أجل كسب التأييد والمساندة حيث تميل الشعوب إلى تأييد السلطة فى أوقات الحرب كما قد تتسامح فى بعض تجاوزاتهم.

كذلك فإن موقف الحرب قد يساعد كأداة لتحقيق الأمن والاستقرار فى الدولة حيث يزداد الخوف من الحرب وبالتالي يزداد الولاء للحكومة، كذلك فإن الحرب تزيد من مشاعر القومية الوطنية وهو ما قد يمثل هدفا وحافزا للحكومة لدخول حرب^(٤٩).

كما أن الحرب يمكن أن تنشأ من أجل الحصول على الاستقلال والتحرر أو تحقيق الوحدة القومية واسترجاع بعض المناطق المسلوقة أو الإطاحة بنظام حكم من خلال حرب ثورية يتم استخدام العنف العسكرى فيها ومن الجدير بالذكر أن هذه مجرد أمثلة للأسباب السياسية التى استخدمتها التفسيرات والنظريات السياسية للحرب ويوجد غيرها كثير وإن كانت هى الأكثر تكرارا وظهورا فى الحروب المختلفة إلا أن ما يميز النظريات السياسية لتفسير الحرب هو حالة النقد المتبادل والاتجاهات المتباينة داخل النظرية الواحدة لدراسة تفسير الحرب وتأييد ذلك بالخبرة الواقعية وإن كنا نجد أن ذلك يعود بالأساس إلى تعقد ظاهرة الحرب وتعدد العوامل السياسية المؤثرة فيها.

ثانيا - الأسباب الاقتصادية

يلعب العامل أو الحافز الاقتصادى دورا كبيرا فى نشأة العديد من الحروب حيث إنه منذ القدم مثلت العوامل الاقتصادية والسعى للحصول على مكاسب اقتصادية وزيادة الموارد سبباً لنشوب الحرب فقد مثل السعى للحصول على الموارد الاقتصادية سببا للحرب القديمة والتى تمثلت فى غارات سكان الصحراء على سكان السهول

والوديان للحصول على الموارد الاقتصادية المتوافرة لديهم، أو هجمات البحارة على سكان الشواطئ القريبة منهم للاستيلاء على مالههم من موارد^(٥٠).

كذلك فإن الحرب يمكن توظيفها لحل المشاكل الاقتصادية وذلك من خلال سعى الدولة إلى استعمار بلاد جديدة أى استخدام الحرب لفتح أسواق أو الحصول على مصادر جديدة للمواد الخام^(٥١)، كذلك فإن تأثير النخبة الاقتصادية والصناعية قد يشجع الدولة على الدخول فى حرب، وذلك ما أدركه «إيزنهاور» فى التحذير من المركب الصناعى العسكرى فى الولايات المتحدة ودوره فى تصعيد الصراعات^(٥٢). كما أن بعض الآراء تؤكد على تأثير الإنفاق العسكرى ودوره فى تزايد ميل الدولة للحرب وهو ما يلعب الاقتصاد دورا فيه وإن كانت شهدت نوعا من التناقض حول كون الإنفاق العسكرى سببا أم نتيجة للحرب^(٥٣) إلا أن تأثير الإنفاق العسكرى وتزايدته على إمكانية دخول الدولة فى حرب لا يمكن إغفاله.

على الرغم من وجود العديد من الآراء التى تقلل من أهمية وفاعلية الأسباب الاقتصادية للحرب نظراً لأن تكاليف الحرب قد تزيد عن عوائدها الاقتصادية وكذلك تراجع فعالية استخدام الحرب لفتح الأسواق الخارجية أو للحصول على المواد الخام وتزايد أنماط الاعتماد المتبادل إلا أننا نجد ثمة نظم سياسية لا تزال تعتمد فى تبريرها للحروب على السبب الاقتصادى وزيادة موارد الدولة، كما أن الحرب قد تستخدم للخروج من أزمات اقتصادية داخلية إلا أننا نخلص إلى أن المصالح الاقتصادية قد تؤدى إلى استمرار الحرب أو تشجيعها إلا أنها لا تستطيع أن تخلقها فى ظل التطور المعاصر الخاص بالحرب وبافتراض الرشادة والعقلانية لدى صانعى القرار.

ثالثاً - الأسباب الاجتماعية

هذه الفئة من الأسباب تتضمن العوامل الخاصة بطبيعة التكوين الاجتماعى الداخلى للدولة. حيث إن الحروب يمكن أن تنشأ لأسباب عرقية أو وجود أقليات والرغبة فى تحقيق التكامل القومى بين القوميات المختلفة أو ضم أقليات عرقية لدولة معينة.

كما أن زيادة عدد السكان مع قلة حجم الموارد الاقتصادية يؤدى إلى وجود ميل توسعية للدولة مما يؤدى إلى دخولها فى حروب كذلك فإن بعض الآراء المتطرفة لـ « Thomas Malthus » تذكر أن الحرب تمثل وسيلة لتخلص الدولة من العدد المتزايد من السكان لوفاتهم فى الحرب^(٥٤). ولقد ظهرت نظرية الضغط للخارج Literal Pressure لتؤكد على دور الزيادة السكانية فى ظل وجود تقدم تكنولوجى فى الدولة مع قلة الموارد المتاحة كسبب للتوسع للخارج وضم أقاليم بالقوة أو الدخول فى حروب للإستيلاء على أقاليم جديدة كأسلوب لحل هذه الأزمة، وأن التوسع قد يؤدى إلى الاصطدام بدولة أخرى توسعية وتنشأ الحرب بينهما، ومن ثم فالحرب هنا أحد أساليب التوسع العنيف لمواجهة الضغوط الداخلية المتزايدة من داخل المجتمع على النظام الحاكم^(٥٥). كذلك فإن وجود المشكلات الاجتماعية وكثرتها مع عجز الحكومة عن حلها وسيادة مبادئ وقيم اجتماعية مثل العنصرية والتعصب وعدم التسامح فى النظام الاجتماعى الخاص لدولة ما يمكن أن يمثل حافزاً أو دافعاً لها نحو الحرب ولقد انطلق "Fisher" فى تفسيره لاندفاع ألمانيا نحو الحرب العالمية لعدم استقرار المجتمع وتزايد العنف الداخلى وظهور حركات مناوئة للنظام ومعاناة العديد من الفئات الاجتماعية وأنها لجأت للحرب لتعديل أوضاع فئاتها الاجتماعية وزيادة التماسك وسيطرة الدولة على المجتمع الألمانى^(٥٦).

إلا أن النظريات الاجتماعية لتفسير الحرب تعاني من نقص شديد فى الأطر

النظرية الراسخة التى تنطلق منها حيث إن النظريات الاجتماعية مازالت تهتم بدرجة أكبر بدراسة الآثار والنتائج الاجتماعية للحرب وطبيعة التفاعلات فيها دون تقديم تفسيرات اجتماعية محددة لنشوب الحرب.

رابعاً - الأسباب الثقافية والإيديولوجية

إن سيادة قيم ومبادئ ثقافية معينة يمكن أن تمثل سبباً للحرب، حيث أن الثقافة السائدة فى مجتمع ما قد تؤدي إلى ميل متزايد نحو الحرب، كما أن بقية الأسباب المؤدية للحرب سواء سياسية أو اقتصادية يتم تفسيرها فى إطار الوضعية الثقافية السائدة فى الدولة.

وفى القدم كان الحافظ الثقافى يتم دراسته لدى النخبة فقط حيث كانت هى التى تشن الحرب ولكن مع نمو وانتشار القيم الديمقراطية وزيادة مشاركة الشعوب توسعت الدراسات لتشمل الوضعية الثقافية الخاصة بالشعوب ذاتها. (٥٧) ولقد مثلت الأديان والمبادئ والافكار لدى العديد من المجتمعات والتى تم دمجها فى إطار القيم الثقافية السائدة فى المجتمع أحد العوامل المسببة للعديد من الحروب حيث وجدت حروب قامت لأسباب دينية مثلما حدث فى أوروبا كما قامت العديد من الحروب بسبب المعتقدات الخاصة بالقومية والشعور القومى أو الدعوة للإصلاح (٥٨) .. كما يمكن أن تنشأ الحروب بسبب الإيديولوجيات التى تمثل جزءاً من القيم الثقافية فى المجتمع نظراً لكبر الدور الذى تلعبه فى صنع الأهداف التى تحرك الدول فى الحروب حيث تخلق مجموعة من المصالح والأهداف والوسائل من أجل الدفاع عن طبقة أو فلسفة سياسية أو برنامج اجتماعى أو فلسفة اقتصادية معينة (٥٩).

بروجه عام يمكن القول بأن العوامل الثقافية تستخدم لتغطية أسباب حقيقية للحرب وإعطائها نوعاً من التأييد والقبول العام لدى الجماهير وضمان التعبئة

للموارد اللازمة وزيادة قدرة ورغبة الشعوب فى تحمل آثار الحرب.

خامسا - الأسباب النفسية

ظهرت النظريات النفسية لتفسير الحرب بصفة أساسية لدراسة العوامل النفسية وراء الحرب لدى القيادات التى تقوم بصنع قرار الحرب ودراسة دوافعهم وإدراكاتهم وعقائدهم التى تقودهم إلى اتخاذ قرار الحرب والصراعات الداخلية التى يمر بها الإنسان والتى ينفث عنها من خلال الحرب^(٦٠).

إلا أن هناك دراسات قامت حول الدوافع النفسية للشعوب والتى تقودها للحرب توجد فى إطار المدرسة الألمانية التى ركزت على الأسباب النفسية للحرب وتهيئة الشعوب لها وحالتهم خلال مراحل الحرب^(٦١). وفى إطار الدراسات النفسية توجد نظرية « Konrad Lorenz » عن الطبيعة البشرية ودور الغرائز فى نشوب الحرب^(٦٢).

لا يمكن التقليل من دور العوامل النفسية فى الحرب إلا أن كونها سببا مباشرا للحرب يظل محل تحفظ حيث إنها يمكن أن تلعب دورا فى التهيئة للحرب أو استخدام وسائل الحرب النفسية للتأثير على الطرف الآخر، ولكن من الصعب تصور لعبها دورا مباشرا كسبب للحروب الحديثة فى تطورها المعاصر وحجم التدمير الذى ينجم عنها وتطور الأسلحة المختلفة ووجود مؤسسات لصنع القرار العسكرى وليس مجرد رغبات وقرار منفرد من الحاكم.

من ذلك نخلص إلى أن النظريات التى تم صياغتها حتى الآن لتفسير الحرب إنما تقدم مجموعة من الإقتراحات والفرضيات الأولية والتى لم ترق بعد إلى الفروض العلمية الراسخة سواء ذلك النظريات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو النفسية، ولعل ذلك يعود بالاساس إلى الطبيعة المعقدة للحرب وغياب

النظرة التكاملية فى تفسير الحرب والاستفادة من بقية التفسيرات للوصول إلى صورة أدق والاقتصار على مدخل ضيق لتناول ظاهرة مركبة معقدة مثل الحرب تؤثر فيها العديد من العوامل والمتغيرات التى قد تؤدي إلى زيادة تأثير سبب أو عامل ما فى نشوب حرب فى حالة معينة وتقليل أو إزالة هذا التأثير فى حالة أخرى.

كذلك يمكن القول بأن الأسباب السياسية سواء الدولية أو الداخلية أو الاقتصادية يمكن أن تمثل عوامل رئيسية وأساسية فى نشوب العديد من الحروب وأن بقية الأسباب الاجتماعية والنفسية والثقافية قد تمثل فى حالات قليلة أسباباً أساسية ولكن الحالات الأكثر تمثل فيها عوامل ثانوية أو معانة فى نشوب الحرب.

الفصل الثانى

الآثار الناجمة عن الحرب

تتعدد الآثار والنتائج الناجمة عن الحرب حيث إنها تترك آثارا على مجالات الحياة المختلفة لدى الدول الأطراف فيها أو كذلك على الدول التى يتم تضمينها فى الحرب سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، كما أن الحرب قد تفرز آثارا على دول لم تكن طرفا فيها.

- تؤثر الحرب على كافة جوانب الحياة فى الدول التى تدخل طرفا فيها سواء فى النواحي الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية وكذلك العسكرية، ولقد اختلفت الآراء فى تقييم هذه الآثار. فعلى الرغم من أن الاتجاه السائد هو أن الحرب تترك آثارا سلبية على هذه الجوانب إلا أن الحرب ايضا قد تفرز آثارا ايجابية حسبما أكدت بعض الآراء.

- وسنتناول فى هذا المبحث تأثير الحرب على النواحي المختلفة حيث يقسم إلى أربعة مطالب ، نتناول فى الأول الآثار الاجتماعية للحرب من خلال تأثيرها على البناء الاجتماعى فى جوانبه المختلفة وفى الثانى نتناول آثار الحرب على هيكل الاقتصاد القومى والمعاملات الاقتصادية للدول سواء أطراف الحرب أو التى ليست أطرافا فيها. والثالث نتناول فيه تأثير الحرب على النظام السياسى فى داخل الدولة أو النظم الإقليمية والدولية التى تنتمى إليها. وفى المطلب الأخير نتناول تأثير الحرب على سياسات الدفاع بجوانبها المختلفة.

المطلب الاول

الآثار الاجتماعية للحرب

للحرب آثار مختلفة على الجوانب الاجتماعية فى الدولة حيث أنها تمثل أكثر الجوانب حساسية وقابلية للتأثر، فالحرب نظام اجتماعى يترك آثارا على بقية النظم الاجتماعية القائمة فى المجتمع أو كما يعرفها M. Howard بأنها «مؤسسة اجتماعية لها احكامها ونظمها وتقاليدها وأهدافها وأساليبها وأنها كذلك لها نتائج يمكن رصدها»^(٦٢) وفيما يلى نتناول آثار الحرب الاجتماعية من خلال عدة أبعاد:

أولاً - الحرب والبناء والتطور الاجتماعى

توجد العديد من النظريات التى تناولت آثار الحرب على البناء الاجتماعى، حيث تؤكد النظرية الدارونية فى بعض اتجاهاتها أن الحرب وظيفية ولها آثار اجتماعية هامة حيث إن الحرب تحفظ وتقوى التماسك للبناء الاجتماعى، كما أن «رانسهوز» يؤكد على بعد الحرب فى تحقيق التضامن الاجتماعى وحدوث حالة من النهضة الشاملة للمجتمع فيما بعد الحرب وهو ما حدث فى أوروبا عقب الحربين العالميتين الاولى والثانية^(٦٣) فالحرب هنا تحدث نوعا من التسريع لعملية الانتقال الاجتماعى وحركة من التحضر والتصنيع والتحديث الشامل^(٦٤).

ومن ثم تؤكد بعض الآراء على الجوانب الإيجابية للحرب وكونها تسهم فى تقوية التماسك والتضامن الاجتماعى وإدخال المجتمع فى مرحلة جديدة من التطور والتحديث، إلا أن الحرب قد ينتج عنها أيضا العديد من الآثار السلبية التى نتناولها فيما يلى.

ثانياً - الهجرة بسبب الحرب

فنتيجة للتدمير الناتج عن الحرب وتهديد سكان المناطق التي تكون مسرحاً أو هدفاً للعمليات الحربية يحدث نوع من الهجرة سواء الاختيارية أى بمحض إرادة السكان، أو إجبارية تفرضها الدولة على سكان هذه المناطق حرصاً على أرواحهم وتقليل لحجم الخسائر البشرية فعلى سبيل المثال بلغ حجم المهاجرين اختياريًا فى عام ١٩١٨ ما يزيد على ١,٨٢٠,٠٠٠ نسمة نتيجة للحرب العالمية الأولى (٦٥).

وينتج عن الحرب كذلك إعادة بعض العمالة المهاجرة إلى الدول أطراف الحرب كنتيجة لها. فنتيجة لحرب الخليج الثانية على سبيل المثال تم إعادة حوالى ٣٠٠,٠٠٠ عامل اردنى و ٣٧١,٨٠٠ عامل يمنى إلى دولهم (٦٦).

وهو ما يترتب عليه مشاكل اجتماعية مختلفة تتعلق بكيفية إدماج وتوفير الخدمات اللازمة لهؤلاء المهاجرين وتوفير فرص عمل وخدمات لهم خاصة انهم يتركزون فى الفئة العمرية ما بين ٢٠ - ٥٠ عاما المحتاجة للعمل فى دولهم الأصلية.

ثانياً - الخسائر البشرية وتأثيرها على التركيب السكاني

تمثل الخسائر البشرية أهم الآثار الناجمة عن الحرب حيث إن السكان هم أساس المجتمع وجميع الأنشطة التى تتم فيه، ومن ثم تمثل الخسائر البشرية والتى عادة ما تكون بين القوى المنتجة فى المجتمع من متوسطى العمر والذين تبنى عليهم آمال المجتمع أهم الخسائر الناتجة عن الحرب على الإطلاق.

- ففى الحرب العالمية الأولى خسرت روسيا حوالى ١,٨١١ مليون من الذكور الذين تراوحت أعمارهم ما بين ١٥ - ٤٩ عاما، وكذلك فرنسا خسرت ١,٣٢٧ مليون فرد من نفس هذه الفئة وبريطانيا خسرت ٧١٥ ألفا وإيطاليا ٥٨٧ ألفا (٦٧). وهو مما لاشك قد أثر بالسلب على التركيب السكانى فى هذه البلدان حيث زادت نسبة النساء

والأطفال تحت ١٥ عاما وكبار السن فوق الخمسين عاما وهو ما ينعكس على بقية جوانب تطور هذا المجتمع.

كما أن الحرب العالمية الثانية بلغت الخسائر البشرية الإجمالية فيها حوالى ٥٠ مليوناً كان نصيب الاتحاد السوفيتى منها ٢٠ مليوناً والصين ١٠ ملايين وألمانيا ٦,٥ مليون وبولندا ٥ ملايين واليابان ٣,٥ مليون^(٦٨).

- كما أن بعض نظريات السكان مثل اتجاهات فى نظرية Thomas Malthus الذى يعتبر أن الحرب تمثل أحد المراجعات الإيجابية للسكان والتى تؤثر على عملية إعادة الانتاج حيث إن العديد من قادة الشعوب قد يفضلون استخدام الحرب لتقليل عدد السكان^(٦٩). وتوجد علاقة طردية بين تطور الاسلحة وحجم الضحايا من السكان سواء أكانوا جنوداً فى المعركة أو مدنيين على الرغم من تأكيد القوانين والأعراف الدولية المنظمة للحرب على ضرورة عدم التعرض للمدنيين أو أن يكونوا مستهدفين لضربات عسكرية.

رابعاً - الحرب وتغير الكيان الأسرى

تمثل الاسرة نواة البناء الاجتماعى ومن ثم فإن تأثيرها نتيجة للحرب يترك أثراً على البناء الاجتماعى ككل وتشير بعض الدراسات إلى زيادة التفكك الأسرى فى البلدان التى تتعرض للحرب ويضربون مثالا على ذلك بأوروبا خلال الحربين العالميتين الاولى والثانية، حيث زادت معدلات التفكك الأسرى من جراء الحرب.

ويأخذ تأثر الأسرة عدة أشكال مثل الانفصال وإنهيار العلاقات الاجتماعية الأسرية بعد الحرب نتيجة لتباعد الأسرة أثناء الحرب، كما أن عاهل الأسرة قد يموت نتيجة للحرب حيث أن متوسط أعمار الرجال القتلى فى الحرب يبلغ ٢٤,٥ سنة^(٧٠).

- كما تؤكد بعض الدراسات أن الطلاق يصل إلى أعلى معدلاته فى فترات الحرب

كنتيجة لها^(٧١) . فى حين أن بعض الدراسات تقدم أمثلة واقعية على انخفاض معدلات الطلاق بل وعودة المطلقات فيما قبل الحرب إلى أزواجهن فى فترة الحرب^(٧٢) .

ومن ثم يتضح لنا أن النواة الأساسية للمجتمع والتى يقوم عليها تتأثر بالحرب فى العديد من الجوانب بل وتهدد الحرب وجودها واستمرارها وبالتالي ينعكس على البناء الاجتماعى ككل.

خاصة - الحرب ومعدلات الجريمة

ترك الحرب آثارا على القيم الأخلاقية والروحية والتقاليد الخاصة بالمجتمع إلا أن إتجاه التأثير قد يختلف، ففى حين تشير بعض الدراسات إلى أن الحروب تؤدى إلى إضعاف القيم الأخلاقية والروحية والأعراف وسيادة حالة من الإحباط واللامبالاة والرغبة فى الإضرار بالآخرين فى المجتمع ومن ثم تزداد معدلات الجريمة فى المجتمع، إلا أن دراسات أخرى تؤكد أن الحرب تؤدى إلى زيادة التضامن والمبادرات الشعبية فى المجتمع وقيام نوع من التكافل الاجتماعى فيه ومن ثم تقل معدلات الجريمة^(٧٣) .

- ومن ثم فإن معدل الإجرام قد يزداد فى بعض الحروب وقد يتناقص فى بعضها الآخر فى نفس الدولة أو من دولة لأخرى فى فترات الحرب، فخلال الحرب العالمية الاولى تزايدت معدلات الجريمة فى بعض الدول المشاركة فى الحرب بينما تناقصت فى البعض الآخر^(٧٤) .

وفى مصر تشير تقارير الامن العام إلى زيادة معدلات الجريمة فى فترة حرب ١٩٦٧ عنها فى فترة حرب ١٩٧٣ ويرجع أحد التحليلات ذلك إلى أن حرب ١٩٦٧ قد مثلت استمرارا لحالة الحرب فمارست الحرب تأثيرها السلبى على المجتمع وقيمه الاخلاقية، اما حرب ١٩٧٣ فقد إنكسرت حدتها مباشرة فى العام التالى وعاد المجتمع

إلى شىء من التوازن الذى يجعل للقيم الأخلاقية دورا فى حماية الآداب العامة وبالتالي الإقلال من عدد القضايا الأخلاقية وإنخفاض معدل الجريمة^(٧٥).

ومن ثم فالحرب قد تنتج آثارا سلبية أو إيجابية على معدلات الجريمة فى المجتمع إلا أن ذلك يتوقف على طبيعة المجتمع ودرجة تماسكه ومدى تأصل القيم الأخلاقية والروحية المناوئة للحرب فيه ودرجة ثبات القيم المجتمعية بشكل عام.

لقد ركزت العديد من النظريات والتفسيرات فى بيان الآثار المختلفة للحروب فى الإعتماد على أمثلة واقعية وحالات تطبيقية وإن كانت لم تقدم لنا نظرية تفسيرية متكاملة توضح اتجاه هذا التأثير ومداه ومن ثم وجدنا تضارب العديد من الدراسات فبعضها يؤكد على وجود تأثير إيجابى للحرب على الجوانب الاجتماعية والبعض الآخر يؤكد على وجود تأثير سلبى وكلا الاتجاهان يقدمان أمثلة تؤيد صحة مايدعو إليه كل اتجاه.

المطلب الثانى

الآثار الاقتصادية للحروب

ينتج عن الحروب بكافة أنواعها آثارا اقتصادية سواء كانت فورية ناجمة عن الدمار الذى يلحق بالدول أطراف الحرب أو غير مباشرة تتعلق بالآثار الاقتصادية الآجلة للحرب، كما أنها قد تشمل الأطراف المباشرين فى الحرب وقد تمتد إلى دول أخرى لم تكن طرفا فى الحرب نتيجة لتأثر اقتصاداتها بما قد ينجم عن الحرب على الدول الأطراف، كما قد يكون التأثير عالميا إذا ماكانت الحرب بين دول ذات أهمية اقتصادية عالمية أو كانت الحرب عالمية بالأساس، وفيما يلى نتناول بعض الآثار الاقتصادية للحرب:

أولاً - الآثار الاقتصادية على الأطراف المباشرة فى الحرب

حيث نتناول الآثار الاقتصادية التى تنتج عن الحرب على الأطراف المباشرين فى الحرب أو أطراف النزاع الأساسيين والتى تنتشر لتصل إلى قطاعات الاقتصاد المختلفة ومن هذه الآثار:

أ - نفقات الحرب

حيث إن نفقات الحرب يتم سدائها من خلال الموازنة العامة للدولة والتى تكون فى الغالب غير مخطط لها بشكل دقيق، ومن ثم يتم تخصيص نسبة عالية من الناتج والأرصدة القومية لمواجهة حالة الحرب هذه وزيادة الديون وقد تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب جديدة لمواجهة الخلل فى ميزان الإيرادات والمصروفات ومواجهة الديون المتراكمة عليها^(٧٦).

بل ان الدول قد تملك موارد اقتصادية هائلة ولكن نتيجة للحرب ونفقاتها تخرج منها مدينة، وهو ما حدث للعراق حيث زادت تكاليف حربه المباشرة مع إيران على ٢٠٠ مليار دولار تحمل على الأقل نصفها^(٧٧).

ب - نسبة الإنفاق العسكرى من الناتج القومى

حيث إنه فى ظل الحرب يصل الإنفاق العسكرى إلى أعلى معدلاته ويلتهم نسبة غير عادية من الناتج القومى، كما أن الإنفاق العسكرى قد تزيد نسبته فيما بعد الحرب إذا لم يتم تسوية النزاع أو استمرار شعور الدولة بالتهديد ، وهو ما حدث فى إسرائيل فيما بعد حرب ١٩٦٧ حيث إرتفع الإنفاق بنسب ١٨٪ و ٢٦٪ و ٤٨، ٥٪ خلال سنوات ١٩٧٠ / ٦٩ / ٦٨^(٧٨)، كما أن نسبته قد تقل فيما بعد الحرب وتشجع الجهود إلى إعادة التعمير.

كما أن نسبة الإنفاق العسكرى من الدخل القومى تتزايد فيما قبل الحرب أو نتيجة لشعور الدول الأطراف بتهديد الحرب فعلى سبيل المثال قد زاد الإنفاق العسكرى بنسبة ٦,٩٪ فى بريطانيا وألمانيا بنسبة ٥٪ فيما قبل الحرب العالمية الأولى (٧٩).

وهو ما يترك آثارا سلبية على قطاعات الاقتصاد المختلفة ونصيبها من الناتج والدخل القومى وخاصة الخدمات والبنية الأساسية اللازمة للتنمية الاقتصادية.

جـ الحرب وهيكـل الاقتصاد القومى

يظهر خلال الحرب ما يسمى باقتصاد الحرب، والذي يؤدي إلى تطوير بعض الصناعات أو قطاعات الإنتاج التى تخدم العتاد الحربى وتشغيل كـشيف للأيدى العاملة وبالتالي تغييرات فى هيكـل الاقتصاد الوطنى، وفيما بعد الحرب يصيب الاقتصاد نوع من الركود فى هذه القطاعات (٨٠).

كما أن الحرب ينتج عنها تدمير للبنية الأساسية اللازمة لنمو الاقتصاد وهو ما يتم بالاعتماد على هذه البنية بل تخصيص موارد وخطط زمنية لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطنى، وعلى سبيل المثال وصلت تكاليف وإعادة تعمير مشروعات البنية الأساسية فى الكويت والعراق فقط نتيجة لحرب الخليج الثانية إلى ٢٠٠ مليار دولار (٨١).

وإذا ما لحق الدمار أو التعطيل بأحد القطاعات الأساسية فى هيكـل الاقتصاد الوطنى فإن الاقتصاد كله قد يتهدد بالتوقف، ومن ذلك على سبيل المثال ما حدث من تعطيل بقية قطاعات الاقتصاد الكويتى نتيجة للدمار الذى لحق بقطاع النفط الذى يمثل الشريان الخاص بهذا الاقتصاد (٨٢).

د - الآثار النقدية والاستثمارات

تؤدى الحرب إلى إهتزاز قيمة العملة الخاصة بالدول أطراف للحرب نتيجة للضعف الذى يصيب اقتصادها حيث أن العملة هي مرآة عاكسة لحالة الاقتصاد. فعلى سبيل المثال وصل الدينار الكويتى إلى تسع قيمته إبان حرب الخليج الثانية نتيجة لقيام العراق بإعلان المساواة بين عملتى البلدين ثم ألغى بعد ذلك التعامل بالدينار الكويتى (٨٣).

كما أن الحرب تؤثر بالسلب على قطاع الاستثمار فى الدول المتحاربة سواء المحلية أو الأجنبية لعدم وجود بيئة مستقرة ملائمة له بل وتمتد إلى بقية المنطقة حيث تقع الحرب فلقد أدت حرب الخليج الثانية إلى فقدان الثقة من جانب رجال الأعمال العرب والأجانب فى جدوى الإستثمار فى المنطقة العربية (٨٤).

وتؤدى الحرب إلى إسراع المواطنين والأجانب بسحب الأرصدة من بنوك الدول أطراف الحرب أو المهددة بها، فتم سحب ١٥ مليار دولار من الأرصدة فى البنوك السعودية والخليجية أثناء حرب الخليج الثانية والفترة التى سبقتها، و ٣٠٪ من الودائع فى البنوك الإماراتية (٨٥).

هـ - الخسائر فى القوى العاملة

حيث أننا أوضحنا كبر حجم الخسائر البشرية نتيجة الحرب العالمية الثانية وأنها فى الغالب كانت من متوسطى العمر حيث بلغ متوسط عمر ضحايا الحرب العالمية الثانية حوالى ٢٤, ٥ عاما وهو ما يؤثر بالسلب على الطاقة الإنتاجية فى الدولة وبالتالي مستوى الأداء الاقتصادى عامة.

وتؤدى الحرب إلى عودة العمالة المهاجرة إلى بلادها مما يؤثر بالسلب على

الاقتصاد الوطنى خاصة إذا ما زادت نسبة هذه العمالة فى قطاعات الاقتصاد^(٨٦) وتثور مخاوف حول إمكانية تعويضها من حيث المهارة أو الكفاءة بعمالة وافدة أو مواطنه.

هـ - هيكل الصادرات والواردات

تؤثر الحرب على هيكل الصادرات والواردات الخاص بالدول أطرافها حيث قد يتم توجيه ضربات عسكرية لمنع الطرف الآخر من تصدير سلعه ومنتجاته وذلك بتوجيه ضربات للموانئ أو مناطق إنتاج السلع والمواد الخام التى يتم تصديرها ومن ذلك ما حدث فى حرب الخليج الثانية بإشعال العراق النيران فى آبار النفط الكويتية، وكذلك ظهور حرب الناقلات النفطية أثناء الحرب العراقية / الإيرانية.

كما فقدت باكستان العديد من الموارد التى كانت تصدرها من باكستان الشرقية التى استقلت نتيجة للحرب الهندية / الباكستانية وأصبحت مستقلة وهى بنجلاديش وخاصة، الجوت والشاي^(٨٧).

كما أن هيكل صادرات وواردات الدولة قد يتأثر نتيجة للحرب إذا ما أسفرت الحرب عن إستيلائها على أقاليم جديدة ومن ثم موارد جديدة، وهو ما حدث نتيجة لإحتلال إسرائيل للأقاليم العربية نتيجة لحرب ١٩٦٧ والاستفادة بالموارد العربية من بترول ونحاس وكذلك ايدى عاملة^(٨٨).

وبطبيعة الحال تؤدى الحروب إلى تغيير فى نمط الواردات حيث تزداد واردات الأسلحة والمعدات الحربية والعديد من السلع لخدمة العمليات الحربية.

ثانيا - الآثار الاقتصادية للحروب لغير أطرافها

كما قد تسفر الحرب عن نتائج وآثار اقتصادية على الدول التى ليست طرفا مباشرا فى الحرب، فعلى سبيل المثال تأثرت ٦٠ دولة فى أوضاعها الاقتصادية نتيجة لحرب الخليج الثانية^(٨٩).

وتتباين التأثيرات وتنتشر تقريبا على ذات النحو السابق من حيث المجالات التى تشملها إلا أن الفارق الأساسى يكون فى درجة التأثير حيث تزداد فى حالة الأطراف المباشرة للحرب كما أنها تختلف من دولة إلى أخرى من هذه الدول.

فالأطراف غير المباشرة فى الحرب تساهم فى نفقات الحرب، فعلى سبيل المثال أسهمت اليابان بمبلغ ٩ مليار دولار وألمانيا الغربية بمبلغ ١٠,٧ مليار دولار كمساعدات فى الحرب على الرغم من أنهما ليسا طرفا مباشرا فى حرب الخليج الثانية^(٩٠).

كما قد تزداد قيمة صادرات بعض الدول نتيجة أن إحدى سلعها التصديرية قد شهدت إرتفاعا فى أسعارها العالمية وذلك مثل زيادة عائدات الدول النفطية العربية وغير العربية نتيجة لحرب أكتوبر عام ١٩٧٣^(٩١). وكذلك بعض الدول نتيجة لحرب الخليج الثانية.

وتتأثر الدول كذلك بعودة العمالة المهاجرة إليها إذا ما نشبت حروب فى المناطق التى هاجروا إليها وهو ما يثير العديد من المشاكل الاقتصادية لدى هذه الدول وفقدان مصدر دخل لها يتمثل فى التحويلات التى كانوا يرسلونها إلى دولتهم الأم.

وقد تفرز الحروب العديد من الآثار النقدية والإستثمارية العالمية إذا ما كانت أطرافها قوى عظمى أو قوى تملك موارد ذات أهمية اقتصادية عالمية يتأثر الاقتصاد العالمى بتغييراتها ومن ذلك ما حدث من تأثر أسواق المال العالمية بحرب الخليج الثانية^(٩٢).

ومن ثم وجدنا العديد من الآثار الاقتصادية التى تنجم عن الحرب والتى قد تمثل آثارا إيجابية وكذلك آثارا سلبية، إلا أن الآثار السلبية للحروب تغطى بقبول عام لدى العديد من المحللين حيث تراجعت النظريات التى تبرر الحرب بوجود منافع وجدوى اقتصادية تنجم عنها، وأتفق العديد من المحللين على أن الآثار السلبية الناجمة عن الحرب تفوق آثارها الإيجابية سواء للطرف المنتصر أو المهزوم عسكريا فى الحرب، كما وجدنا أن آثار الحرب الاقتصادية لا تقتصر على الأطراف المباشرين فيها وإنما تمتد كذلك إلى العديد من الدول الأخرى وهو ما يزداد وضوحا فى ظل التطور الحالى للاقتصاد العالمى وتركيز العديد من النظريات الاقتصادية على نقد الحرب وحث الدول على الابتعاد عنها.

المطلب الثالث

الآثار السياسية

تختلف الآثار السياسية للحروب فى مستوياتها حيث إنها يمكن أن تشمل النظام السياسى الداخلى للدولة فقط أو تمتد إلى النظام الإقليمى الذى يشمل أطراف الحرب كما أنها يمكن أن تصل إلى حد ترك آثار واضحة على النظام الدولى، كما أن الآثار السياسية للحرب قد تكون آنية أى تظهر كنتيجة مباشرة للحرب أو مؤجلة أو تظهر على المدى الطويل وسوف نتناول الآثار السياسية للحرب على ثلاثة مستويات داخليًا وإقليميًا ودوليًا:

أولاً - الآثار السياسية الداخلية

توجد أبعاد عديدة ونتائج مختلفة تنجم عن الحرب نتناول بعضها فيما يلى، وفى

البداية نود أن نشير إلى تصنيف آرثر ستاين للآثار السياسية الداخلية للحرب حيث قدمها في ثلاثة محاور رئيسية مع التأكيد على أن هذه الآثار تختلف حسب مدة الصراع وأهدافه والقيم محل الصراع وكذلك التضحيات الناجمة عن الحرب وطبيعة سياسات الأطراف ومن ثم تختلف من حالة لأخرى وهذه الآثار هي:

١- التماسك الداخلي

حيث إن الحرب قد تؤدي إلى زيادة التماسك الداخلي وكذلك قد تؤدي إلى إنهياره، حيث يزيد التماسك إذا كانت الحرب محاولة للرد على تهديد خارجي يمس وحدة الأمة أو سلامة أراضيها وكانت هناك درجة إتفاق عالية على هذا التهديد ومن ناحية أخرى سيستمر إذا كانت مدة الصراع المسلح قصيرة وكانت التضحيات قليلة، أما إذا لم يكن هناك إدراك عام بوجود هذا التهديد أو امتدت فترة الصراع أو زادت التضحيات بدرجة كبيرة فإن التماسك الداخلي قد يضعف بل وقد ينهار^(٩٣).

كما أن الحرب قد تؤدي إلى زيادة التماسك الداخلي عن طريق منع الدعم عن جماعة انفصالية داخل الدولة^(٩٤)، وقد تؤدي إلى إنهياره أو إضعافه نتيجة لتزايد مطالب جماعة عرقية انفصالية تسعى للإفادة من الحرب لتحقيق أهدافها في الانفصال وجلب المساعدات والمساندة لها خاصة من الاطراف المعادية للدولة التي توجد بها^(٩٥).

ب- الحرب وتركيز السلطات

حيث يرى ستاين أن الحرب تؤدي إلى تركيز السلطات المدنية والعسكرية في أيدي عدد محدود من القادة وأن هذا ينتج عن طبيعة الحرب ذاتها والتي تتطلب صلاحيات أكبر للقيادة لضمان تلبية إحتياجات الحرب وتظهر سلطات استثنائية

للقائدات حتى فى المجتمعات الديمقراطية وتتبع إجراءات خاصة فى المجالس النيابية
تتيح ذلك (٩٦).

جـ- الحرب وازمة التوزيع

حيث إن الحرب تؤدى إلى تخطى إحدى أزمات التنمية السياسية وهى المتعلقة
بعدالة توزيع القيم الاقتصادية نتيجة السياسات الحكومية المتبعة، حيث إن الحرب قد
تؤدى إلى إيجاد فرص عمل للمتطلين وتفرض الضرائب الإضافية على الأغنياء وذوى
الدخل العالية (٩٧).

إلا أن الخبرة الواقعية تشير إلى أن ذوى الدخل الأقل والفقراء عادة مايتحملون
آثار الحرب بينما الأغنياء فى المجتمع لا يتحملونها بنفس الدرجة ويقومون بتهريب
أموالهم وذويهم إلى الخارج ومن ثم تحليل ستاين ترد عليه العديد من المحاذير
والاستثناءات على الرغم من كونه تحليلًا متميزًا فى هذا المجال وأن هذا يعود إلى
الطبيعة المركبة للحرب والآثار التى تفرزها.

ـ الحرب والديمقراطية

ويوجد هنا أكثر من اتجاه، حيث إن الاتجاه الأول يؤكد أن الحروب قد تؤدى إلى
التحول نحو الديمقراطية وذلك من خلال الآثار التى تفرزها الحرب منها:

إن الحرب بما تفرضه من تعبئة سياسية وازدياد الوعى لدى المواطنين فإن ذلك
يؤدى إلى كسر حائط الخوف لدى الجماهير ويجعلها تعبر عن آرائها وانتقاداتها للقيادة
وادارتها للحرب (٩٨).

إن الهزيمة العسكرية تؤدى إلى هز شرعية النظم وبالتالي يقل حجم التأييد

الشعبى لهذه النظم خاصة إذا ما كانت نظماً راديكالية تستمد شرعيتها من تعبئة الشعب ورائها ومن السماح بممارسة ديمقراطية واقعية ومن ثم يبدأ المعارضون لها فى حث الشعب ، وتحفيزه على القيام بأنشطة سرية ضدها^(٩٩) ، وذلك يؤدى إلى تنامى المطالب الديمقراطية داخل الدولة.

تؤدى الحرب إلى تنامى رأى عام يؤكد على ضرورة مساهمة الشعب فى صنع القرارات ، وأن يصبح الشعب مصدر السلطة وأن الحرب تتيح فرصة تجمع جميع المواطنين فى مواجهة الطبقة الحاكمة^(١٠٠).

تتيح الحرب فرصة للتقليل من دور العسكريين فى السياسة وهو ما يتضح بصورة أكبر فى حالة الهزيمة العسكرية فى الحرب، فعندما هُزمت باكستان عام ١٩٧١ فى حربها مع الهند تم انهاء حكم النظام البيروقراطى العسكرى فيها وقلت سيطرة الجيش على مجريات الحياة السياسية فيها^(١٠١).

كما أن بعض الدول الحليفة فى الحرب قد تنصح الطرف المتحالف معها باجراءات اكثر ديمقراطية مثلما حدث فى الكويت والسعودية عقب حرب الخليج الثانية بايعاز من الولايات المتحدة بما يخدم مصالح الأخيرة^(١٠٢) حيث تم انشاء مجلس شورى فى السعودية واصلاح فى المحليات، وكذلك تم اجراء انتخابات برلمانية فى الكويت عام ١٩٩٢ ، وإن كانت هذه التحولات ايضا كان ورائها ضغوط شعبية فى كلتا الدولتين مما اضطر القيادة السياسية إلى الرضوخ لهذه المطالب^(١٠٣).

وهناك إتجاه آخر يؤكد أن التحول نحو الديمقراطية ليس ناتجا مباشرا للحرب، بل وينتقد البعض الاستشهادات التى تمت بأن حرب الخليج الثانية قد أدت إلى تحولات ديمقراطية فى بعض البلدان خاصة الكويت والسعودية^(١٠٤).

ومن ثم نصل إلى أن الحرب قد تفرز بعض الظروف التى تهيىء بيئة داخلية تتيح التحول نحو الديمقراطية إلا أن هذا التحول لا يمكن أن يعتمد على ظروف حرب وإنما ينتج من عملية تطور سياسى داخلى ومطالب شعبية من أجل الديمقراطية وإيجاد المؤسسات التى يمكن أن تساعد فى عملية التحول هذه.

- الحرب واستقرار النظم السياسية

تعددت الدراسات التى تناولت العلاقة بين الحرب واستقرار النظم السياسية حيث ذكرت بعض الدراسات أن عدم استقرار النظام السياسية قد يكون باعثا له للدخول فى حرب وذلك لزيادة تأييد النظام وتوجيه الشعب إلى وجود عدو وخطر خارجى مما يتيح درجة من الاستقرار الداخلى، كما أن بعض الدراسات تناولت أثر الحرب على النظم السياسية وهنا ظهرت درجة عالية من التناقض حيث إن بعض الدراسات أكدت أن الحرب خاصة فى حالة الانتصار ينجم عنها درجة من الاستقرار الداخلى، بينما فى حالة الهزيمة فإن الحرب يكون تأثيرها سلبيا على استقرار النظام السياسى حيث يقل التأييد الشعبى للنظم السياسية^(١٠٥) كما قد تؤدى إلى تغيير شكل النظام السياسى ذاته^(١٠٦) كما أن الهزيمة العسكرية ينتج عنها مطالب شعبية بإقالة بعض الوزراء والمسئولين باعتبارهم مسئولين عن هذه الهزيمة وفى النظم التى تشهد نظاما حزبية تعددية فإن الهزيمة العسكرية قد ينجم عنها تراجع فى شعبية الحزب الذى يتولى الحكم خلال فترة الحرب وتمثل سوء إدارته للحرب انتقادا أساسيا له فى برامج الأحزاب الأخرى^(١٠٧). وهو ما حدث فى إسرائيل من تراجع شعبية حزب العمل بعد هزيمة أكتوبر ١٩٧٣، وظهور حركات سياسية جديدة على الساحة السياسية فى إسرائيل وفوز حزب الليكود فى انتخابات مايو ١٩٧٧^(١٠٨).

ومن ثم نخلص إلى أن الآثار الداخلية للحرب تتفاوت من حرب إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى تبعا للعديد من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومن العوامل السياسية وطبيعة النظام السياسى طبيعة القيادة ومدى شرعية النظام وحجم التأييد الذى يحظى به والممارسة الديمقراطية والقوى السياسية فيه، ومن ثم فمن الصعب صياغة نظريات محددة، وإنما قدمنا أمثلة لبعض الآثار السياسية الداخلية للحروب.

ثانيا - الآثار الإقليمية :

تنجم عن الحرب العديد من الآثار السياسية على النظم الإقليمية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، كما أنها قد تكون فى الأجل القصير وقد لا تظهر إلا على الأجل الطويل كما أنها قد تنتهى بعد فترة زمنية محدودة وقد تستمر كأحد المؤثرات الهيكلية فى النظام الإقليمى وسنتناول آثار الحرب على التفاعلات الإقليمية، والتهديدات الموجهة للنظام الإقليمى، ووحدات النظام ثم الحرب وتأثيرها على المنظمات الإقليمية.

١ - الحرب والتفاعلات الإقليمية

تؤدى الحرب خاصة إذا ما كانت بين أعضاء فى نظام إقليمى واحد إلى وجود نمط من التفاعلات الصراعية داخل النظام تصل إلى الصدام المباشر بين وحداته، كما أنها قد تؤدى إلى انقسام النظام إلى قسم مؤيد لطرف وقسم آخر مؤيد لطرف ثان وهو ما يؤدى إلى نمط من العلاقات التعاونية فى جانب ونمط من العلاقات الصراعية فى آخر، وهو ما يمكن أيضاً ان ينطبق على حرب أحد طرفاها دولة خارج هذا النظام الإقليمى يؤيدها بعض الاعضاء فى النظام، ومن ثم قد تؤدى إلى مواجهات أو على الأقل

درجات أقل من الصراع داخل النظام الاقليمي مما يهدد بانهياره أو على الأقل سحب بعض الدول من إطار هذا النظام إلى نظام آخر أو زيادة عدم ثقتها في النظام الاقليمي الخاص بها والاعتماد على تحالفات خارجية.

ومن الامثلة الدالة على ذلك حرب الخليج الثانية وما أدت اليه من قيام تحالفات داخلية في النظام الاقليمي العربي يتوقع لها أن تستمر، وكذلك انقسام داخل النظام بين مؤيد للعراق وآخر للكويت كطرفين للحرب^(١٠٩)، كما قلت تفاعلات البلدان الخليجية التعاونية مع أعضاء النظام العربي في حين زادت مع بلدان أجنبية خارج هذا النظام^(١١٠)، بل وعدم ثقة في قدرة النظام على تقديم دعم عسكري لتوفير الحماية لدولة تعرضت لعدوان هي عضو فيه^(١١١) بل وتم فصل الخليج من الناحية السياسية والاستراتيجية عن الوطن العربي^(١١٢).

ب - الحرب والتحديات الموجهة للنظام الإقليمي

قد تسهم الحرب في زيادة التهديدات الموجهة لنظام إقليمي، وذلك من خلال عدة محاور داخلية مثل إحداث نوع من الفرقة والتشتت داخل النظام وترسيخ الانقسامات والعنف ومن ثم يصبح التهديد تابع من داخل النظام ذاته^(١١٣)، حيث إن النظام قد يصاب بحالة من الشلل الكامل بسبب عزوف أطرافه عن تنفيذ إلتزاماتها للحفاظ على النظام^(١١٤)

ومن ثم ظهرت مجموعة من التهديدات داخل النظام والتي تؤثر على وجود النظام ذاته، كما أن النظام قد يتهدد إذا ما ظهر اختلال في علاقات التوازن القائمة فيه بزيادة قوة إحدى الوحدات^(١١٥)، مما يؤدي إلى توتر وتهديد في بقاء النظام^(١١٦).

كما تظهر تهديدات خارجية - حيث أن الحرب يمكن أن تزيد من التهديدات الموجهة لنظام إقليمي ما من خلال زيادة أو تعزيز التفوق لقوى يعتبرها النظام مصدر تهديد له، ومن أمثلة ذلك تعزيز التفوق الاسرائيلي العسكري خلال حرب الخليج الثانية وفيما بعدها سواء أكان ذلك بسبب الاختلال الذي نجم عن تدمير قوة العراق أو بسبب الأسلحة الجديدة التي حصلت عليها خلال الحرب^(١١٧). كما أن حرب الخليج الثانية أفادت إيران من حيث اضعاف القوة الموازنة لها في المنطقة وهي العراق مما أدى إلى زيادة أطماعها في تفتيت النظام الإقليمي العربي وتأسيس نظام إقليمي مستقل لدول الخليج وتأكيد وضعها الجيوسوليتكى في المنطقة، ومن ثم زادت تهديداتها للنظام الإقليمي العربي، كما أن الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة نتيجة لحرب الخليج الاولى والثانية بلا شك يمثل تهديدا للنظام الإقليمي العربي.

ج- الحرب ووحدات النظام

كما أن الحرب قد تؤدي إلى التأثير على طبيعة وعدد وحدات النظام الإقليمي حيث قد تؤدي الحرب إلى زيادة عدد الفاعلين في نظام إقليمي ما، نتيجة لإيجاد دولة مستقلة جديدة في النظام، ومثال ذلك أن الحرب الهندية/ الباكستانية قد أدت إلى إيجاد فاعل إقليمي جديد في شبه القارة الهندية وهو دولة بنجلاديش التي كانت جزءا من باكستان قبل الحرب.

كما قد تؤدي الحرب إلى انخفاض في عدد وحدات النظام وذلك بصفة دائمة من خلال ضم دولة لأخرى نتيجة للحرب مثل ذلك الحرب الأخيرة بين اليمنيتين وتوحيدهما في دولة اليمن، أو لفترة مؤقتة ومن ذلك تهميش الدور العراقي في النظام الإقليمي لفترة من الزمن على إثر حرب الخليج الثانية.

د- الحرب والمنظمات الإقليمية

تمثل الحرب اختباراً واقعياً لفاعلية وكفاءة المنظمات الإقليمية فى ضبط وإدارة الصراعات الإقليمية فيما بين أعضائها أو بين أعضائها وأطراف أخرى أو فى القيام بالتزاماتها تجاه أحد أعضائها إذا ما كان طرفاً فى حرب ما ، أو تحقيق التنسيق والوصول لموقف موحد للمنظمة ومن ثم نتيجة للحروب يمكن أن تنهار منظمات إقليمية رسمياً مثل إلغاء مجلس التعاون العربى بين مصر واليمن والأردن والعراق نتيجة لقيام العراق بغزو الكويت، أو واقعياً فى فشل المنظمة فى اتخاذ تدابير فعالة أثناء الحرب أو إيجاد موقف موحد لأعضائها مثلما حدث لمجلس التعاون الخليجى وفشله فى الدفاع عن أحد أعضائه أو مساندتها عسكرياً ، وكذلك فشل جامعة الدول العربية فى اتخاذ موقف وإجراءات فاعلة ضد العراق فى غزو الكويت نتيجة لتراخى أعضائها فى تنفيذ التزاماتهم تجاه إدانة العدوان^(١١٨).

ومن ثم ينتج عن ذلك إما الانهيار الرسمى للمنظمات نتيجة لعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه أعضائها أو استمرارها مع اتجاه أعضائها لاتفاقيات وتحالفات خارج إطار المنظمة.

ثالثاً - الحرب والنظام الدولى

كما أن الحروب قد تؤدى إلى تغيرات فى النظام الدولى إذا ما شاركت فيها الدول الكبرى فى هذا النظام وأفرزت تغيرات هيكلية فى التفاعلات العالمية، أو شارك فيها عدد كبير من الوحدات فى هذا النظام، وفى هذا الإطار تتشابه الآثار الناجمة عن الحرب على النظام الإقليمى وعلى النظام العالمى من حيث أبعادها فهى قد تحمل التفاعلات والتهديدات الموجهة للنظام اووحداته أو منظماته ولكن طبيعة وحجم التأثير تختلف بلا شك.

فالحروب العالمية بتعريفها الذى اوضحناه فى السابق، قد تؤدى إلى انهيار قوى عظمى فاعلة فى النظام الدولى وذلك مثلما حدث كنتيجة مباشرة للحرب العالمية الاولى من تراجع دور الدولة العثمانية وتقسيم ممتلكاتها، كذلك تراجع الوزن النسبى لألمانيا كإحدى القوى العظمى فى النظام السائد قبل الحرب العالمية الاولى نتيجة لآثار الحرب وظهور نظام تعددية قطبية به قطب رئيسى وهو بريطانيا^(١١٩).

كما أن الحرب العالمية الثانية نتج عنها تغيرات أساسية فى النظام العالمى من حيث هيكله وطبيعة التفاعلات فيه، حيث ظهرت حالة من الاستقطاب وانقسام العالم تقريبا إلى معسكرين متميزين ايدولوجيا وجيوبوليتيكيا^(١٢٠).

وكنتيجة مباشرة للحرب وجدت الولايات المتحدة نفسها القوة العظمى فى العالم حيث لم يكن لها منافس سواء فى قدراتها العسكرية أو الاقتصادية وعملت على تسيير المنظمات الدولية سواء القائمة أو التى تم انشاؤها بعد الحرب لخدمة مصالحها^(١٢١). وإن كانت هذه الهيمنة تراجعت بعد انتشار السلاح النووى وظهور مراكز قوى اقتصادية أخرى^(١٢٢) وبالتالى حدث نوع من إعادة توزيع القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

وعلى مستوى التفاعلات أيضا نجم عن الحرب العالمية الثانية وجود نوعين من التفاعلات الاول يتعلق بالتفاعلات السياسية العسكرية بين وحدات فى النظام وتغليب العنصر التوسعى عليها، والثانى يتعلق بالتفاعلات التجارية وزيادة البعد الخاص بالاعتماد المتبادل وتراجع استخدام القوة^(١٢٣).

وفيما يتعلق بالمنظمات العالمية فإن الحرب أيضا قد تسفر عن انهيار منظمة عالمية نتيجة لفشلها فى حفظ السلم والامن العالمى مثل انهيار عصبة الامم اثر نشوب الحرب

العالمية الثانية، كما أن الحروب قد تزيد من النقد الموجه للمنظمات العالمية لكونها أداة فى يد القوى العظمى، بل وأن حربا إقليمية قد تؤدي إلى زيادة فعالية المنظمة العالمية من خلال النداءات الخاصة بوجوب تدخل المنظمة وليس الاعتماد على تدخل الدول فرادى.

ولم نطل فى تفصيل آثار الحروب على النظام العالمى حيث إن المجال لا يتسع لذلك كما أننا نتناول فى هذه الدراسة حربا إقليمية نحلل بعض آثارها الداخلية والإقليمية هنا وسنفصل ذلك فى بقية أجزاء الدراسة.

المطلب الرابع

آثار الحرب على سياسات الدفاع

تترك الحروب آثارا عسكرية متعددة ومن ثم تتعدد الأوجه التى يمكن أن تتأثر بها سياسات الدفاع للدول أطراف الحرب وكذلك الدول التى لا تكون طرفا مباشرا فيها يمكن أن تتأثر سياساتها الدفاع وسوف نقوم بتناول عدة أبعاد وهى:

أولا - سياسات التسليح

ثانيا - سياسات الإتفاق العسكرى

ثالثا - حجم القوة العسكرية والتوازن العسكرى

رابعا - التعاون العسكرى

خامسا - الدروس الاستراتيجية والعسكرية

وسنقوم بتناول هذه الأبعاد بشيء من التفصيل فيما يلى:

اولا - سياسات التسليح

تتأثر سياسات التسليح مباشرة نتيجة للحروب حيث إن الحرب تمثل مجال الاختبار العملى لسياسات التسليح المتبعة لدى أطرافها حيث إن سياسات التسليح يمكن أن تتأثر من عدة أوجه.

الحرب تمثل اختبارا لقدرة ورغبة مصادر السلاح أو الدول المصدرة على تعويض الفاقد أو الخسائر المتعلقة بالسلاح خلال فترة الحرب وفيما بعدها، حيث إن حرب أكتوبر على سبيل المثال أدت إلى استغناء مصر عن الاتحاد السوفيتى كمورد وحيد للسلاح نتيجة لأنه لم يقم باستعواض بعض الاسلحة التى طلبتها مصر خلال الحرب، كما لم يقدم الاسلحة الرئيسية المطلوبة بل وضغط على الهند كى لا ترسل لمصر قطع غيار للأسلحة التى تقوم بتصنيعها بترخيص منه. (١٢٤) وذلك على الرغم من استغلاله لصفقات التسليح لمصر فى الحصول على تسهيلات عسكرية أقرب لأن تكون قواعد عسكرية ولنشر الإيديولوجية الماركسية (١٢٥).

تؤدى الحروب إلى إتجاه فى سياسات التسليح يهدف إلى الوصول للإكتفاء الذاتى فى الانتاج الحربى المناسب اقتصاديا وعسكريا لاحتياجات القوات المسلحة وعدم الاعتماد الكامل على السلاح المستورد والاهتمام بصناعة المواد الاستراتيجية اللازمة للإنتاج الحربى مثل الصلب والألمونيوم والكيماويات والمفرقات (١٢٦). إلا أن ذلك يتوقف على عوامل أخرى مثل القاعدة الانتاجية فى هذه الدولة والمستوى التكنولوجى والخبرة الفنية المتاحة لها.

تتضح خلال الحرب قدرات الاسلحة المختلفة عند استخدامها فى مسرح العمليات ومن ثم يتم إعادة التخطيط لطبيعة ومستوى الأسلحة المتاحة لدى الدول أطراف الحرب، بل ولدى دول أخرى تتابع مستوى أداء الأسلحة فى الحرب خاصة اذا ماكانت

هذه الأسلحة جديدة نسبيا عليها ، ومن ثم تعتبر الحرب مسرحا لتجربة العديد من الأسلحة وربما إدخالها إلى منطقة ما تبعا لمستوى أداؤها فى الحرب. من ذلك خبرة صواريخ باتريوت التى تم استخدامها فى حرب الخليج الثانية وهى صواريخ مصممة أصلا كصواريخ مضادة للطائرات تستخدم كصاروخ مضاد للصواريخ استخدم فى الحرب لإعتراض الصواريخ سكود ويعتبر أول صاروخ مضاد للصواريخ يستخدم فى ظروف المعركة وإن كانت نسبة نجاحه فى اصطاد أهدافه كانت أقل مما كان متوقعا^(١٢٧). وقد مثلت هذه الحرب اختبارا لقدراتها ومستوى أداؤها خلال هذه الحرب بما أدى إلى زيادة الطلب عليها فيما بعد فى المنطقة^(١٢٨) ومن أمثلة ذلك أيضا الدور الذى قامت به الصواريخ المضادة للدبابات على الكفاءة فى القتال البرى فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، حيث قامت بإبطال عمل وشل فاعلية القطعة المركزية للحرب الحديثة وهى الدبابة حيث تركت الحرب تأثيرا على استخدام الدبابات فى الحرب الحديثة وكتب المحللون العسكريون عن تراجع دور الدبابة وربما وصل إلى الاختفاء ومن ثم ظهرت الأفكار الخاصة بتطوير الدبابات كسلاح عسكرى فى الحرب خاصة فى ظل ما ألحقته الأسلحة المضادة للدبابات من خسائر بها خلال حرب أكتوبر كما أظهرت الحرب عيوبها فى استخدام الصواريخ المضادة ذاتها لكونها أسلحة دفاعية بالاساس واستغراقها لوقت حتى تستخدم بشكل دقيق وهو ما يفقدها فاعليتها فى المدى القصير^(١٢٩).

كما تؤدى الحرب إلى تنامى توجهات تتعلق بتنوع مصادر السلاح أو تغييرها وذلك نتيجة لعدم خضوعها للقيود والشروط التى قد يفرضها المصدر الوحيد للسلاح، ومن ثم فقد تؤدى الحرب إلى تنوع مصادر السلاح سواء اثناء الحرب أو فيما بعدها لعدم الخضوع للشروط التى قد يفرضها المصدر الوحيد للسلاح حتى وإن كان يفى بالتزاماته فى تزويد الدولة بالأسلحة اللازمة لها حيث إنه قد يفرض عليها تسويات معينة من ذلك ضغوط الولايات المتحدة على إسرائيل فيما بعد حربى ١٩٦٧ وخلال

حرب ١٩٧٣ اعتمادا على تأثير امدادات السلاح التى تقدمها لها^(١٣٠) وكذلك تأثير الاتحاد السوفيتى على السياسة العسكرية من خلال إمدادات السلاح وصياغة سياسة عسكرية مصرية تخدم مخططاته ومشروعاته فى المنطقة العربية والأفريقية ومن ثم التأثير على الاهداف العسكرية والسياسية وغياب هوية وطنية للسياسة العسكرية المصرية^(١٣١) والتأثير الذى مارسه فى تسليح القوات المصرية من خلال تزويد مصر بأسلحة دفاعية رغم حاجتها لأسلحة هجومية لتحرير الاراضى المحتلة بعد عام ١٩٦٧ وزيادة تدخله فى الشئون الداخلية للدولة^(١٣٢).

تترك الحرب آثارا بالغة على تطوير الأسلحة المتاحة لدى الدولة وذلك باستغلال خبراتها الفنية الذاتية وفقا لمتطلبات وظروف المعركة كلما أمكن ذلك أو بالاعتماد على خبراء ومستشارين أجانب كما أن طبيعة مسرح العمليات ذاته تترك آثارا على تسليح الدولة أثناء وبعد الحرب ، ومن ذلك وضع خطط لتطوير الأسلحة المختلفة بالاستفادة من أسلوب توظيفها ومستوى أدائها وأهمية دورها خلال الحرب وهو مظهر واضح فى عرض خطط لتطوير الأسلحة المصرية فى ضوء خبرات حرب الخليج الثانية.

تؤدى الحرب إلى اتباع سياسات تسليحية تقوم بالاساس على مفاهيم وقواعد سباق التسلح فى المنطقة و بين أطراف الحرب حتى إذا ماتم تسوية النزاع بشكل نهائى حيث يسعى كل طرف إلى استعواض خسائره فى الحرب مما يزيد من سباق التسلح مثل ما برز بين مصر وإسرائيل بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ بل وشمل بقية دول الوطن العربى أيضا^(١٣٣)، وأيضا نتج عن الحرب العراقية/ الإيرانية استيراد دول الخليج أعضاء مجلس التعاون الخليجى كمية هائلة من الاسلحة المتطورة^(١٣٤) مما زاد من سباق التسلح فى المنطقة وزاد من سعى ايران والعراق لاعادة بناء قواتهما المسلحة وهو ما سيتضح بصورة أكبر عند تناولنا لسياسات الانفاق العسكرى.

ثانيا - سياسات الانفاق العسكرى

فى البداية نود أن نشير إلى أن الانفاق العسكرى يقصد به ذلك الجزء من موارد وامكانات الدولة الذى يخصص للاستخدامات العسكرية^(١٣٥) من خبيرة الحروب المختلفة اتضح وجود علاقة طردية بين الحرب والانفاق العسكرى حيث تؤدى الحرب إلى زيادة مخصصات القوات المسلحة وتوظيف معظم موارد الدولة لخدمة الجهد الحربى لاستعواض الاسلحة التى فقدت أو دمرت فى الحرب وتوفير الصيانة والتجهيزات اللازمة للحرب والاسلحة المستخدمة فعلى سبيل المثال نتيجة لحرب اكتوبر ١٩٧٣ زادت مبيعات الاسلحة إلى منطقة الشرق الاوسط ما بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٧٤ وصلت إلى ٤ بلايين دولار ، وسعت مصر للحصول على أسلحة بريطانية وعقدت صفقات للحصول على ٢٠٠ طائرة بريطانية مقاتلة، وباعت فرنسا أسلحة لدول المنطقة ومن ضمنها الكويت والتى بلغت مشتراوتها ٣٠٠ مليون دولار واخرى للسعودية بلغت قيمتها ٨٢٥ مليون دولار^(١٣٦) فالحرب تؤدى إلى زيادة الانفاق العسكرى ليس لدى أطرافها فقط وإنما لأطراف أخرى لمجرد ادراكها لوجود تهديد محتمل.

ومن أمثلة تزايد الانفاق العسكرى نتيجة للحروب، ارتفاع الانفاق العسكرى الاسرائيلى بنسبة ١٨ ٪ عام ١٩٦٨ ثم بنسبة ٢٦ ٪ عام ١٩٦٩ ثم ٤٧,٥ ٪ عام ١٩٧٠ وهو معدل عال يفوق حينذاك معدل النمو فى الناتج القومى الإجمالى^(١٣٧).

ولقد شهدت اسرائيل ثلاثة حروب منذ نشأتها حتى عام ١٩٧١ وكان معدل الانفاق خلال هذه الفترة يتزايد حسبما تشير بعض المصادر بنسبة تصل فى المتوسط إلى ٢٥,٥ ٪ وبلغت نسبة الزيادة فى الانفاق العسكرى الاسرائيلى عام ١٩٥٦ أى مع العدوان الثلاثى على مصر إلى ١١٢ ٪ وبلغت الزيادة عام ١٩٦٧ وهو عام الحرب مع مصر إلى ٩١ ٪ وتزايد نسبة الانفاق العسكرى من الناتج القومى فى نفس العام حتى

وصلت ٧,٨٪ بينما كان فى عام ١٩٦٦ يمثل ٩,٦٪ فقط من الناتج القومى الإجمالى (١٣٨).

ويتزايد الانفاق العسكرى كلما زاد ادراك القيادة فى دولة ما بتهديد بنشوب حرب تكون هى طرف فيها، فعلى سبيل المثال خصصت بريطانيا نسبة ٦,٩٪ من الدخل القومى للإتفاق العسكرى عام ١٩٣٨ وكذلك خصصت ألمانيا نسبة ٥٪ حيث كانتا الدولتان اللتان تحشدان الاسلحة للحرب القادمة على حين أنه فى أوائل الثلاثينات من القرن الحالى كانت نفقات الدولتين العسكرية تبلغ ٣٪ من الدخل القومى (١٣٩).

ومن ثم نصل إلى وجود علاقة طردية بين الحرب واتباع سياسة دفاعية تتميز بارتفاع الانفاق العسكرى سواء للدول أطراف الحرب أو تلك التى تعرضت لتهديدها وأثارها بشكل غير مباشر وذلك فى فترة التهديد بالحرب أو ادراك قرب حدوثها أو خلال فترة الحرب ذاتها، وفيما بعد انتهاء الحرب فى حالة عدم تسوية النزاع بشكل نهائى أو وجود حلفاء إقليميين للطرف الآخر، وعدم تحقيق نصر عسكرى شامل عليه، إلا أنه فيما بعد الحرب قد تتجه الجهود لتعويض الخسائر العسكرية فى الحرب أو القيام بأنشطة تنموية لتعمير البنية الاساسية وما ألحقته الحرب من خسائر بالقطاعات الاقتصادية والخدمية المختلفة فى الدولة، وإذا ماتم تسوية النزاع بشكل نهائى ووجود ضغوط شعبية لاعادة إعمار ماخربته الحرب يزداد التوجه نحو اعادة البناء ويقل الانفاق العسكرى.

ثالثا - حجم القوة العسكرية والتوازن العسكرى

يختلف تأثير الحروب على حجم القوة العسكرية والتوازن العسكرى فى المنطقة أو

لدى الدول المشاركة فى الحرب ولكن اتجه هذا التأثير يأخذ عدة أشكال.

فالدولة قد تتمكن من زيادة حجم قواتها المسلحة بسرعة استعواض الفاقد لديها من الأسلحة فى الحرب، وقد تجلب أسلحة أكثر تطورا إذا ماتوافرت لها الموارد والقدرة للحصول عليها، ومن ذلك زيادة الكفاءة والخبرة القتالية التى أكتسبها الجيش العراقى من حرب الخليج الاولى وتطوير القوات المسلحة العراقية وامتدادها بالاسلحة الحديثة^(١٤٠). بل وزادت القدرة العسكرية العراقية إلى درجة لم تصلها غير القليل من الدول النامية حيث أشارت تقديرات إلى أنه فى عام ١٩٨٨ أصبح لدى العراق ٥٥ فرقة عسكرية و ١,٠٠٨ مليون مقاتل فى القوات المسلحة النظامية علاوة على ٦٥٠ ألف مقاتل فى الاحتياط «الجيش الشعبى» و ٧٠٥ طائرات مقاتلة و ٥٥٧ طائرة هليكوبتر و ٨٦ طائرة نقل ونحو ٥٥٠٠ دبابة قتال رئيسية وحصلت على نظم أسلحة تفوق نوعية أكثر مما هو متوافر للعديد من دول العالم الثالث^(١٤١). وبالتالي توافر للعراق قوة عسكرية لم تكن متوافرة لديه قبل الحرب.

وقد تكون خسائر الدولة أكبر من أن يمكن تعويضها فى الأجل القصير مثل انخفاض الكفاءة القتالية نتيجة لكبر حجم الخسائر فى الأسلحة والمعدات^(١٤٢) وفقدان الكوادر الفنية اللازمة للحفاظ على الكفاءة الفنية والمعدات كما أن الحرب قد تؤدى إلى خسائر كبيرة للقوات المسلحة للطرف المنهزم من الصعب تعويضها مثلما حدث نتيجة لحرب الخليج الثانية وماترتب عليها من اخراج القوات المسلحة العراقية من حسابات القدرة العسكرية العربية وفقدانه الأسلحة الكيماوية والبيولوجية واحتمالات تطوير سلاح نووى عراقى، والتى كانت تمثل سلاح ردع من وجهة نظر بعض المحللين ضد اسرائيل وورقة للضغط عليها^(١٤٣).

فالحرب باحداثها لتغييرات فى حجم القوى العسكرية لأطرافها فانها تحدث

تغييرات على الميزان العسكرى فيما بين أطرافها أو فى المنطقة ومن ثم تؤثر على التوازن العسكرى فيها إما فى اتجاه التوازن بزيادة أو إضعاف القوة المتاحة لدى أطرافها أو عدم التوازن بنفس الطريقة، فنتيجة لحرب الخليج الأولى وتزايد القوة العسكرية المسلحة للعراق اتجه الميزان فى منطقة الخليج العربى إلى عدم التوازن سواء بين الدول الخليجية العربية والعراق أو بين العراق وإيران، وعلى العكس من ذلك فإن الحسائر العراقية من الاسلحة التقليدية والكيماوية والبيولوجية والامكانات النووية خلال حرب الخليج الثانية أوجدت حالة من التوازن أو مايسمى بتوازن الضعف بين ايران والعراق، وبقية الدول الخليجية والعراق من ناحية أخرى، الا انها أدت إلى حالة من عدم التوازن فى الشرق الاوسط لصالح الطرف الاسرائيلى، ومن ثم فإن التغير فى حجم القوة العسكرية يترك آثارا متعددة ومختلفة الاتجاهات على التوازن العسكرى سواء بين طرفى الحرب أو فى الإطار الاقليمى كذلك.

رابعا - التعاون العسكرى

تؤدى الحرب إلى ترسيخ أنماط معينة من التعاون العسكرى أو إلى إضافة أنماط أخرى إليها أو أطراف فى العلاقة التعاونية أو إحلال أطراف معينة بأطراف أخرى، والخبرة الواقعية تؤكد على أن هذه الانماط الثلاثة قائمة ويمكن حدوثها.

فعلى سبيل المثال أكدت حرب أكتوبر ١٩٧٣ على التعاون العسكرى فيما بين اسرائيل والولايات المتحدة والذي زادت كثافته بعد حرب ١٩٦٧، بينما أدت حرب ١٩٧٣ وسلوك الاتحاد السوفيتى مع مصر وتأخير إمدادته بالاسلحة المطلوبة لمصر إلى تقويض التعاون العسكرى بين مصر والاتحاد السوفيتى^(١٤٤)، مما دفع مصر إلى توسيع تعاونها العسكرى مع دول أخرى مثل بريطانيا وفرنسا.

ونتيجة للحرب عام ١٩٦٧ زاد التنسيق والتعاون العسكري العربي سواء على مستوى الدول أو من خلال الجامعة العربية بإنشاء قيادة مشتركة للجهات العربية ضد إسرائيل^(١٤٥) ولقد نتج عن حرب الخليج الاولى احياء التعاون العسكري بين مصر والعراق وقل التعاون العسكري بين العراق والاتحاد السوفيتي بعد تقاعسه عن امداد العراق بقطع الغيار والاسلحة المتعاقد عليها قبل بدء الصراع^(١٤٦) ومن ناحية اخرى بدأت إيران تعاوننا عسكريا مع إسرائيل للحصول على الخبرة الفنية والأسلحة كما تعاونتا سوريا وليبيا مع إيران مما أدى إلى تشتيت الدعم العربي لكل طرف على حدة، وقل التعاون العسكري العربي.

كما أن الحرب قد تؤدي إلى زيادة التعاون الأمني والعسكري بين دول ليست أطرافا في الحرب نتيجة لشعورها بتهديد الحرب ومن ذلك انشاء مجلس التعاون الخليجي لمواجهة أخطار حرب الخليج الاولى بين العراق وايران ومن ثم فقد أدت الحرب إلى قيام مجلس التعاون الخليجي أو على الأقل قد عجلت بقيامه^(١٤٧)، وظهور ترتيبات أمنية جماعية بين أعضائه لمواجهة التهديدات الناجمة عن الحرب وان كانت لم تأخذ شكلا واقعيا تنفيذيا^(١٤٨).

وقد يأخذ التعاون العسكري صورة الوجود العسكري الاجنبي لصالح طرف أو آخر في الحرب أو بناء على طلب دول تهددها الحرب، وهو ما قد برز في طلب الكويت لتدخل القوى العظمى لحماية أمن الخليج أثناء الحرب العراقية/الإيرانية مما زاد من حجم القوات البحرية الاجنبية في المنطقة^(١٤٩). بل والوجود العسكري بشكل عام في فترة الحرب الثانية في الخليج واستمر فيما بعد انتهائها وتم عقد العديد من الاتفاقيات الخاصة بالحماية والتعاون العسكري بين الدول الخليجية أعضاء مجلس التعاون الخليجي والدول الغربية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا فيما بعد الحرب.

نصل إلى أن أنماط التعاون العسكرى وإنجازاته الناجمة عن الحرب قد تتباين وتختلف من حالة إلى أخرى، كما أن درجات التعاون العسكرى قد تبدأ بارسال الخبراء والمستشارين وتنتهى بالوجود العسكرى الفعلى فى مسرح العمليات إما لصالح طرف فى الحرب أو حماية طرف تهدده الحرب.

خامسا - الدروس الاستراتيجية والعسكرية

تسهم الدروس المستفادة من الحروب فى صياغة السياسات الدفاعية سواء لأطرافها أو لدول أخرى وذلك لأن الحرب هى اختبار لنجاح أو فشل السياسات الدفاعية ومن ثم فإن الدروس الناجمة عن الحرب سواء على المستويات الاستراتيجية أو التعبوية أو التكتيكية تمثل تأثيرا غاية فى الأهمية عند دراسة آثار ونتائج الحروب المختلفة.

فعلى سبيل المثال افرزت حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ العديد من الدروس العسكرية مثل إمكانية تحقيق المفاجأة فى الاراضى الصحراوية المكشوفة على الرغم من تقدم وسائل الاستطلاع^(١٥٠). وتضافر الاجهزة السياسية والاعلامية وتنسيقها لخداع العدو^(١٥١) واستخدام الخداع الاستراتيجى من خلال عدم إظهار أى ترتيبات عسكرية هجومية سواء على مستوى الافراد أو المعدات والقيام بتحركات وإتخاذ قرارات توضح للعدو عدم استعداد الدولة للحرب.

كما أن الحروب تمثل مؤشرا هاما لقدرة الافراد ومستوى تدريبهم العسكرى وكذلك مهارة القادة ومدى تأثر الروح المعنوية لدى الافراد^(١٥٢).

وقد يتم الاستفادة من دروس حرب سابقة فى خوض حرب جديدة ضد نفس العدو أو عدو آخر، ومن أمثلة ذلك استفادة القوات الجوية وكذلك قوات الدفاع الجوى المصرية

من هزيمة عام ١٩٦٧ لتحقيق الانتصار فى عام ١٩٧٣، وذلك فى إعداد الخطط والافراد والأسلحة ومسرح العمليات. (١٥٣) بل وأن الحرب قد تؤدى إلى تغيير فى استراتيجيات القوى العظمى وتقييمها للقوات ومسارح العمليات فى مناطق الحروب (١٥٤).

ولقد أفرزت حرب الخليج الثانية عدة دروس فى تهيئة المسرح الدولى للحرب وإعداد مسرح العمليات وإمكانية قيادة قوات مختلفة بشكل منسق والدور الحيوى للعمليات الجوية فى تأمين العمليات البرية وضرورة التنظيم بين القوات المتحالفة برية وجوية وبحرية بالإضافة إلى تطور أساليب حشد ونقل القوات. (١٥٥)

كما أن الحرب تمثل من خلال إدارتها تقييما لأساليب التنسيق بين القادة الرئيسيين للقوات المسلحة واكتشاف أوجه القصور كما أنها قد تؤدى إلى تغيير فى هيكل صنع السياسة الدفاعية، والمثال الأبرز على ذلك هو الخلافات العلنية بين الجنرالات الاسرائيليين شارون من جانب وجونيه وبارليف من جانب آخر وكذلك بين جونيه وأدان بعد حرب ١٩٧٣. والتى اتسمت بطابع علنى (١٥٦) ومن ثم فإن هذه الخلافات تفرز آثارا على هيكل صنع السياسة الدفاعية واعادة ترتيبه لضمان اجراءات الضبط والسيطرة والتسلسل القيادى.

نخلص من ذلك إلى أن للحرب آثارا متعددة على سياسات الدفاع سواء من حيث مضمونها أو هيكل صنعها إلا أننا الآن مازلنا فى حاجة إلى المزيد من الأطر النظرية التى تتناول تأثير الحرب على سياسات الدفاع نظرا لتشعب هذا التأثير وتعقيده وكذلك اختلاف اتجاهاته من حالة إلى أخرى، وقد حاولنا فى عرضنا هذا الاستفادة من خبرات حروب مختلفة لدراسة الآثار العسكرية الاستراتيجية للحرب مثل الحروب العالمية وحربى ١٩٦٧ و ١٩٧٣ وحربى الخليج الاولى والثانية والحرب الهندية/ الباكستانية

وعلى الرغم من اجتهادنا فى البحث و الاطلاع على مصادر مختلفة، إلا أنه مازالت تواجهنا مشكلة أساسية تتعلق بالدرجة العالية من السرية والتحفظ التى تفرضها الدول على سياساتها الدفاعية خاصة فى البلدان النامية التى تجعل الاطلاع على هذه المعلومات حكرا على العسكريين إلا أننا حاولنا الاستفادة قدر الامكان مما هو متاح.

وفى النهاية أرجو أن يكون هذا التناول النظرى قد استطعت من خلاله تحقيق الهدف الذى كنت أسعى اليه من هذه الدراسة وهو تقديم دراسة شاملة لظاهرة بالحرب تحاول الاستفادة من العلوم المختلفة التى تهتم بظاهرة الحرب سواء من حيث تعريفها وطبيعتها وأنواعها ومصادرها وتفسيرها وأثارها وانعكاساتها المختلفة، حيث إننى فى اثناء فترة جمع المادة وجدت نقصا إلى حد ما فى الكتابات العربية وكذلك كتابات الدول النامية بشكل عام التى تناولت ظاهرة الحرب من خلال هذا الإطار الشامل.

هوامش الفصل الأول

١. Quincy Wright, War, In David Sills, ed, International Encyclopedia of The Social Sciences, Vol. 16, (New York: The Macmillan Co. The Free Press, 1968), p 453.
٢. Ronald J. Glossop, Confronting War: An Eximination of Ilmanity's Most Press-ing Problem, (london: Mc. Farland, 1983) P, 7.
٣. Quincy Wright, op cit, pp. 453 - 454.
٤. Quincy Wright, Astudy Of War, (Chiago: The University of chicago Press, 1965) pp. 8 -9.
٥. Ibid, p. 10.
٦. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع العسكري، الأسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠، ص ١٠٧.
٧. Cordon Turner, The Nature of War, In, Michael Simpson, ed, War: Strategy and Martime Power, (New Gersey Rutger University Press, 1977), P. 27.
٨. Julian Lider ,ed, Military Theory, (Londen: Gower Pulishers, 1983 p. 106.
٩. Michael Nicholson, Conflict Analysis, (New York, Barnes & Noble, Inc., 1971), P.2.
١٠. د. أحمد يوسف أحمد، الصراعات العربية العربية: ١٩٤٥ - ١٩٨٣، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٤٠.
١١. لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى د. مصطفى علوي، سلوك مصر الدولي خلال أزمة مايو / يونيو ١٩٦٧، رسالة دكتوراة غير منشورة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨١)، ص ٧.
- Ole R. Holsti, Theories Of Crisis Decision Making, In, Robert Mathews and J. Stein, eds., Internation Conflict and Conflict Management, Ontario: Prentice-Hall of Canada, 1981, op. cit pp. 67- 85.
١٢. د. حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسية في النظم العربية، رسالة دكتوراة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم، ١٩٩٠، ص ٣٦.
١٣. انظر في ذلك المرجع السابق، ص ٣١ - ٣٦.
- السيد يسين، العنف وحقوق الإنسان والمجتمع المدني، ورقة مقدمة إلى الملتقي الفكري الأول حول حقوق الإنسان في مصر، (القاهرة: المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، الفترة من ٨ - ٩ ديسمبر ١٩٨٨).
١٤. Plinio Prioreschi, Man and War, (New York: Philosoph-ical Library, 1987) pp. 3 -- 4.
١٥. د. حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون إلي محمد عبده، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٦)، ص ٣٦٤.

١٦. حول طبيعة الحروب خلال القرنين الثامن والتاسع عشر يرجي الرجوع إلى Gordon B. Turner, op. cit, pp. 21 - 2.
- Ronald, J. Glossop, op. cit, pp. 4 - 7.
١٧. انظر 79. Julian Lidder, op. cit, p.
- Robert L. phillips, War and Justice, "Oklahoma, University of Oklahoma Press, 1984" p, 133.
١٨. - 59. Moti Nissanc, Lives In The Balance: The Cold war and American Politics 1945 - 1991, (New Hampshire: Hollow Brook. Co. 1992) PP. 58 - 59.
١٩. د. أسامة الغزالي حرب، الحرب الثورية: نقد النظريات الغربية السائدة، الفكر الإستراتيجي العربي، العدد ٢٠، إبريل ١٩٨٧) ص ١٦.
- Raymond Aron, Clausewitz: Philosopher of War, Transelated by, Christine and Norman Stone, (London: Rouledge & kegan Paul Inc., 1988) p. 3480
- W. I. la Croix, War and International Ethics, (New York: University Press of America, 1988) p. 255.
٢٠. Ladislis Fargo and Others, German Psychological Warfare, (New York: Com- mitte For National Morale Press, 1941) pp. 45 - 46.
٢١. William V. O' Berin, The Conduct of Just and Limited War, (New York: prag- or publishers, 1981), pp. 6 - 8.
٢٢. L.L. Bernard, War and Its Causes, (New york Henry Holt aand Co. Publishers, 1988) pp. 51 - 52.
- Evan Luarrd, The Blunted Sword, (London: Tauris and Co., 1988) pp. 57 - 59.
- Willian V. O'Berin, op. cit, pp. 4 - 5. -٢٣
- L. L. Bernard, op. cit, pp. 56 - 57.
- Julian Lidder, op. cit, p. 188.
٢٤. J. David Singer, System Structur: Decision Proccess and The Incidences of Inter- national War, In, Manus Midlarsky, ed, Hand Book of War Studies, (Boston: Ily- man Inc, 1989), pp. 1-2.
٢٥. Symon Brown, The Causes and Prevention of War, (New York: St. Martin's Press, 1987), pp. 71 - 76.
٢٦. لزيد من التفاصيل أنظر Richard Little, Asystem Approach, In Trevor Taylor, ed, Ap- proaches and Theory In International Relations, (New York: Longman, 1980) pp. 182 - 205.
- David Singer, op. cit, pp. 15 - 17. - ٢٧
- Manus Midlarsky, On War, (New York: The Free Press, 1975) P. 185.
- Ken Booth and Morhead Wright, American Thinking About Peace and War, (New York: Barnes & Noble, 1978) pp. 60 - 61.
- Richard Rosecranes, op. cit, pp. 400 - 403 -٢٨
- Bernard Brodi , Op. cit, p. 21.

- Robert Osgood, The Nature of Alliance, In, R. Mathews and J. Stein, eds, op. cit., ٢٩
p 458.
- Bernard Brodi, op. Cit, pp. 22 - 23.
- William Fox, Arms Control: Achievement, Relevance and Purpose, In R. Mathews
and J. Stein, eds., op. cit, pp. 524 - 525.
- Michael Gordon, Domestic Conflict and The First World War, op. cit, p. 286. - ٣٠
- Quincy Wright, A study of War, (Chicago: The University of Chicago Press,
1965) pp. 278 - 280.
- L.L. Bernard, op. cit, pp. 49 - 50. - ٣١
- Michael Gordon, op. cit, pp. 288 - 289.
- Bernard Brodi, Op. Cit, p. 16. -
- Dan Smith and Ron Smith, The Economics of Militarism, (Britain: Pluto Press,
1983) PP. 10 - 11.
- ٣٣- لزيد من التفاصيل حول أسس و مفاهيم وفرضيات نظرية الضغط للخارج يرجي الرجوع إلى
Nazli Choucri, and Robert North, Dynamics of International Conflict, World Pol-
itics, Dec. 1972, pp. 82. 122.
- Robert North and R. Lagestorm, War and Domination: A theory of Lateral Pres-
sure, (New York: General Learning Press, 1971) pp. 2 - 30.
- Nazli Choucri, and Robert North, Nations In Conflict, (San Francisco: W.H Free
Men Co., 1975) pp. 15 - 25.
- L.L. Bernard, op. cit, P. 303. ٣٣
- Michael Gordon, op. cit, pp. 286 - 287. ٣٤
- Quincy Wright, A study of War, op. cit., p. 285. ٣٥
- Ibid, pp. 286 - 288.
- L.L. Bernard, op. cit, pp. 54 - 55.
- Quincy Wright, A study of War, op. cit, pp. 288 - 289. ٣٦
- Ladlis Fargo, op. cit, pp. 45 - 49.
- David W. Ziegler, War, Peace and International Politics, (Boston: Little Brown
and Company, 1984) pp. 118 - 120
- M. Howard, The Theory and Practice of War, (Bloomington, Indian University ٦٢
Press, 1967) p. 215.
- ٦٣- أحمد عبده بيلي، الحرب وأثرها في القيم الأخلاقية ومعايير السلوك الاجتماعي ، رسالة ماجستير غير
منشورة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٨٤)، ص ٥٧.
- ٦٤- إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص ١١١.
- ٦٥- W. Uralnis, Wars & Population, (Moscow: Progress Publishers, 1971), P 222.
- ٦٦- عادل محمد عبد اللطيف، استيعاب العمالة العائدة حالة الأردن ومصر ولبنان واليمن، المستقبل العربي ،
العدد ١٨٢، ١٩٩٤/٤، ص ٥٣.

٦٧. W. Urlanis, op. cit, p. 258.
٦٨. Ibid, P. 291.
٦٩. L. L. Bernard, op. cit., p. 301.
٧٠. على عبده بيلي ، مرجع سابق، ص١٩٦.
٧١. المرجع السابق، ص ١٩٦.
٧٢. د. بدر العمر، الآثار النفسية والثرابية والاجتماعية للغزو العراقي للكويت، (البحرين: المكتب التنفيذي لوزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي)، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعملية، العدد رقم ٢٠ أغسطس ١٩٩٢، ص٦٧.
٧٣. د. أماني قنديل، إحتلال العراق للكويت وتأثيراته على المفاهيم والقضايا الاجتماعية، المرجع السابق، ص ٢٣ - ٢٤.
٧٤. على عبده بيلي ، مرجع سابق، ص٢٠٤.
٧٥. نفس المرجع السابق، ص٢١٢.
٧٦. سعد الدين علي رؤوف، الحرب الهندية الباكستانية، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨١)، ص٣٢٧ - ٣٢٨.
٧٧. حسن شكرى، أسرار حقبة العرب والنفط والآلف ملار دولار، (القاهرة: دار الكتاب العربى ، ١٩٩١).
٧٨. عبد الرحمن حسن صبرى، أثر الإنفاق العسكرى فى إسرائيل على مسار النمو الاقتصادى فى الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٧٠، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد ، ١٩٨٠) ص١٩٦.
٧٩. Dan Smith and Ron Smith, op. cit, P. 24.
٨٠. جاستون بوتول، الحرب والمجتمع، ترجمة عباس الشربيني، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٣)، ص٦٠.
٨١. د. سلطان أبو على ، الاستراتيجية الاقتصادية(٢)، فى، مجموعة باحثين، الكويت وتحديات مرحلة إعادة البناء، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢)، ص١٥٣.
٨٢. د. سعاد الصباح، الاستراتيجية الاقتصادية(١)، المرجع السابق، ص١٥٣.
٨٣. د. مصطفى كامل السيد، الآثار السياسية الداخلية فى الوطن العربى للجولة الأولى من حرب الخليج الثانية، فى د. نازلى معوض، محرر، الوطن العربى فى عالم متغير: أزمة الخليج الثانية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١)، ص٦٠.
٨٤. سحر سلام، تداعيات الأزمة وحركة رؤوس الأموال العربية، السياسة الدولية، العدد ١٠٣، يناير ١٩٩١، ص١١١.
- ٨٥- المرجع السابق، ص١١١.
٨٦. د. عمرو محيى الدين، الاستراتيجية الاقتصادية(٣)، ص ٩٣، مجموعة باحثين، مرجع سابق، ص ١٨٤.
٨٧. سعد الدين علي رؤوف، مرجع سابق، ص٣٢٦.
٨٨. د. محمد أحمد صقر، أثر حرب، رمضان ٨٨ على الاقتصاد الإسرائيلى ، الندوة الدولية لحرب أكتوبر ١٩٧٣، (القاهرة: جامعة القاهرة، أكتوبر ١٩٧٥)، ص١٢.

٨٩. د. مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص ٦٠.
٩٠. Facts on File, Feb. 28, 1991, p. 132. and Facts on File Feb. 21, 1991, p. 110.
٩١. لواء زكريا حسين أحمد، وآخرون، إنعكاسات حرب أكتوبر والغزو العراقي للكويت على الأمن القومي العربي والمصري، (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٩٠) ص ٤٣.
٩٢. إيهاب صلاح الدين، أسعار النفط قبل وبعد الأزمة، السياسة الدولية، العدد ١٠٣، يناير ١٩٩١، ص ١١٧.
٩٣. د. مصطفى كامل السيد، الآثار السياسية الداخلية للجولة الأولى من حرب الخليج الثانية، مرجع سابق، ص ٤١.
٩٤. سعد الدين علي رؤوف، مرجع سابق، ص ٣٢٧.
٩٥. Saad Eldin Ebrahim, Arab Elites and Societies After The Gulf Crisis, In, Dan Thochtgr, ed, The Arab World Today, (London: Lynne Rienner Inc, 1994) p. 81.
٩٦. د. مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص ٤٢.
٩٧. المرجع السابق، ص ص ٤٢ - ٤٣.
٩٨. Saad El - Din Ebrahim, op. cit, p. 81.
٩٩. Mustapha K. El. Sayyid, The Third Wave of Democratization In The Arab World, In Dan Tschigre, ed, op. cit, p. 180.
١٠٠. د. حليم بركات، حرب الخليج: خطوط في الرمل والزمن، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢، ص ٢٥٤).
١٠١. سعد الدين علي رؤوف، مرجع سابق، ص ص ٣٢٧ - ٣٢٨.
١٠٢. Mustapha K.El. Sayyid, op. cit, p. 186.
١٠٣. Saad Eldin Ebrahim, op. cit, pp - 81 - 84.
١٠٤. وحيد عبد المجيد، أفاق المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي، في د. مصطفى كامل السيد، محرر، حتى لا تنشب حرب عربية / عربية أخرى، مرجع سابق، ص ٣٧٢.
١٠٥. Mustapha K. El. Sayyid, op. cit, p. 180.
١٠٦. سعد الدين علي رؤوف، مرجع سابق، ص ص ٣٢٧ - ٣٢٨.
١٠٧. Saad El Din Ibrahim, op. cit, pp - 81 - 84.
١٠٨. خلدون ناجي معروف، حرب أكتوبر وآثارها على المجتمع الإسرائيلي، ١٩٧٣ - ١٩٧٨، رسالة دكتوراه، (القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٣، ص ص ٣٨١ - ٣٩٢).
١٠٩. Bruce Maddy Weitzman, Continuity and Change In The Inter Arabism, in, The Gulf Gad Barzilan and Gil Shidlo, eds, (London: Routledge, 1993) p. 50. Crisis and Its Global Aftermath,
١١٠. يزيد صايغ، أزمة الخليج وإخفاق النظام العربي، المستقبل العربي، العدد ١٤٩، ١٩٩١/٧، ص ١٦.
١١١. د. محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكتاب رقم ١٥٨، ١٩٩٢)، ص ٩٥.

- ١١٢ - برهان غليون، حرب الخليج والمواجهة الاستراتيجية في المنطقة العربية، في برهان غليون، محرر، أزمة الخليج وتداعياتها عن الوطن العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ٢٢.
- ١١٣ - د. حليم بركات، مرجع سابق، ص ٢٥٤.
- ١١٤ - د. محمد السيد سعيد، مرجع سابق، ص ٧١.
- ١١٥ - تركي الحمد، أزمة الخليج: الجذور والآثار: المستقبل العربي، العدد ١٥٢، ١٠/١٩٩١، ص ٧٩.
- ١١٦ - سعد الدين علي رؤوف، مرجع سابق، ص ٣٣٣.
- ١١٧ - برهان غليون، مرجع سابق، ص ٢١.
- ١١٨ - د. محمد السيد سعيد، مرجع سابق، ص ٧١.
- ١١٩ - طلعت أحمد مسلم، الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤، ص ٦١).
- ١٢٠ - نفس المرجع السابق، ص ٦١.
- ١٢١ - Robert Koehane and Joseph Nyc, op. cit, p. 724.
- ١٢٢ - Robert Gilpin, Chang and War In The Contemporary World, In R. Mathews and J. Stein, eds., op. cit, p. 578.
- ١٢٣ - Richard Rosecrance, op. cit, pp. 398 - 399.
- ١٢٤ - محمد أحمد السيد خليل، التصنيع الحربي في مصر وسياسة تنويع مصادر السلاح، (القاهرة، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٨٢)، ص ٨.
- ١٢٥ - إبراهيم عبد العال عبد الرسول، تنويع مصادر السلاح وتأثيرها على الاستراتيجية القومية المصرية، (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٨٤)، ص ١٨.
- ١٢٦ - أحمد شوقي أبو الغلط، مستقبل الإنتاج الحربي بجمهورية مصر العربية، (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٨١)، ص ٢٠.
- ١٢٧ - لواء فاروق فهم، حرب الخليج وإنعكاسات على السياسات والعقائد العسكرية المصرية، في د. مصطفى علوي، محرر، حرب الخليج والسياسة المصرية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢)، ص ٢٥١.
- ١٢٨ - لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى Theodore A. Postol, Lessons of The Gulf War Experience With Patriot, International Security, Winter 1991/ 29, pp. 119 - 170.
- ١٢٩ - انظر في ذلك الفريق محمد الجمسى، الاستراتيجية العسكرية لحرب أكتوبر ١٩٧٣، الندوة الدولية لحرب أكتوبر، مرجع سابق، ص ٣٣.
- Martin Van Croveld, Military Lessons of The Yom Kippur War, The Washington Papers, Vol. 111, No. 24, (Beverly Hills: Sage Publications, 1975) pp. 22 - 29.
- ١٣٠ - William B. Quandt, Influence Through Arms Supply: The U.S Experience In The Middle East, In, R.I. Pfaltzgraff, Geoffrey Kemp and Uri'anan, eds, (Colorado: Westview Press, 1978) PP. 124 - 126.
- ١٣١ - زكريا حسين أحمد، السياسة العسكرية المصرية في مواجهة المتغيرات الإقليمية والولية، رسالة دكتوراة

- غير منشورة، (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا)، ص ١٧٧ - ١٧٩.
- ١٣٢- إبراهيم عبد العال عبد الرسول، مرجع سابق، ص ٢٦.
- ١٣٣- أحمد شوقي أبو الفيط، مرجع سابق، ص ١١.
- ١٣٤- د. حسن شكرى، أسرار حقيقة الحرب والنفط والألف مليار دولار، (القاهرة: دار الكتاب العربى، ١٩٩١)، ص ١٢١.
- ١٣٥- فاروق إمام محمد حماد، الاتفاق العسكرى وأثره على إعداد الدولة للدفاع، (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٨٦)، ص ٦.
- ١٣٦- R.L Pfaltzgraff, Resource Constraints and Arms Transfers, In R. L. Pfaltzgraff and Geoffrey Kemp, op. cit, pp. 163 - 194.
- ١٣٧- عبد الرحمن حسن صبرى، مرجع سابق، ص ١٩٦.
- ١٣٨- المرجع السابق، ص ١٠٣.
- ١٣٩- Dan Smith and Ron Smith, op. cit, p.24.
- ١٤٠- سيد محمود عرفه، أثر إيقاف الحرب العراقية الإيرانية على النظام الإقليمى العربى، (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٨٩)، ص ٤.
- ١٤١- محمد ياقوت خليل، انعكاسات وقف الحرب العراقية / الإيرانية على الأمن القومى المصرى، (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٨٩)، ص ٥٥ - ٦٠.
- ١٤٢- سيد محمود عرفه، مرجع سابق، ص ٤٢.
- ١٤٣- حسن شكرى، مرجع سابق، ص ١٢٠.
- ١٤٤- إبراهيم عبد العال عبد الرسول، مرجع سابق، ص ٢٦.
- ١٤٥- زكريا حسين أحمد، وآخرون، انعكاسات حرب أكتوبر والغزو العراقى للكويت على الأمن القومى العربى والمصرى، (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٩٠)، ص ١٤ - ١٥.
- ١٤٦- سيد محمود عرفه، مرجع سابق، ص ٤١.
- ١٤٧- محمد عبد اللطيف سعود الهاشمى، استراتيجية بناء القوات المسلحة لدول الخليج العربية، رسالة دكتوراة غير منشورة، (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٩٠)، ص ٧٤.
- ١٤٨- سيد محمود عرفه، مرجع سابق، ص ٧٤.
- ١٤٩- محمد عبد اللطيف سعود الهاشمى، مرجع سابق، ص ٧٤.
- ١٥٠- كمال أبو العزائم، لمن ترفع الرايات؛ فى ذكرى مرور عشرة أعوام على حرب أكتوبر، (القاهرة مطبوعات وزارة الدفاع، ١٩٨٣)، ص ١٥ - ١٨.
- ١٥١- Hassan El. Badri, Taha El Mgdoob and M. Dia El Din Zohdy, The Ramadan War, (Virginea, T. N. Dupuy Associates, Inc., 1979), P. 45.
- ١٥٢- فاران هوكل، الاستراتيجية العسكرية لحرب أكتوبر وأثرها على الاستراتيجية العالمية، الندوة الدولية لحرب أكتوبر، مرجع سابق، ص ٧١.
- ١٥٣- محمد على فهمى، دور الدفاع الجوى المصرى فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ الندوة الدولية لحرب أكتوبر، مرجع سابق، ص ٧٢ - ٧٩.

- ١٥٤- الجنرال ج. بوى، إستراتيجية حرب أكتوبر ونتائجها على الاستراتيجية الندوة الدولية لحرب أكتوبر، مرجع سابق، ص ٦٢.
- ١٥٥- لواء زغلول فتحى وآخرون، حرب الخليج الثانية، (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٩٢)، ص ص ١٢١ - ١٢٦.
- ١٥٦- تريثور. ديبوى، تحليل عسكري لحرب أكتوبر، الندوة الدولية لحرب أكتوبر، مرجع سابق، ص ص ٤٧ - ٤٨.

الباب الثانى
الحرب وبيئة السياسات الدفاعية
لدول مجلس التعاون الخليجى

تمثل منطقة الخليج أهمية استراتيجية على المستويين الدولي والإقليمي، فعلى المستوى الدولي مثلت منطقة الخليج ركناً استراتيجياً هاماً وأساسياً فى استراتيجيات وسياسات الدول العظمى سواء فى النظام العالمى السائد بعد الحرب العالمية الثانية .. أو فى إطار النظام الدولى الآخذ فى التبلور حالياً، وذلك للاعتبارات الخاصة بوضعها الجيوبوليتيكي وقربها من الاتحاد السوفيتى السابق، وأيضاً احتواؤها على النصيب الأكبر لواحدة من أهم السلع الاستراتيجية فى العالم سواء من حيث الإنتاج الحالى أو الاحتياطى العالمى وهى النفط، كما أنها تمثل سوقاً رائجة للسلع المختلفة وتقدم هذه الدول مجالاً للاستثمار العالمى فيها أو من خلال إعادة استثمار العوائد النفطية فى الدول المختلفة.

ومن هنا نجد أن التغيرات سواء فى البيئة الدولية أو فى البيئة الإقليمية تترك آثاراً على السياسات الأمنية والدفاعية فى هذه المنطقة، كما أن التغيرات فى المنطقة تترك أيضاً بدرجات متفاوتة أثراً على الأوضاع الدولية والإقليمية، واستراتيجيات القوى الفاعلة فى هذين المستويين.

- إنطلاقاً من هذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية كالتالى :

- المبحث الأول - الحرب والبيئة الدولية.

- المبحث الثانى - الحرب والبيئة الإقليمية.

- المبحث الثالث - التهديدات النابعة من البيئة الدولية والبيئة الإقليمية.

الفصل الأول

الحرب والبيئة الدولية

أفرزت حرب الخليج الثانية العديد من الآثار والإنعكاسات على البيئة الدولية، حيث إنها نشبت فى ظروف دولية متميزة خاصة إلى حد بعيد، حيث تمت فى فترة تحول من نظام عالمى قديم إلى نظام عالمى جديد أخذ فى التبلور حينذاك ومن ثم قدمت الحرب مؤشرات فيما يتعلق ببنية وهيكـل النظام العالمى الجديد وطبيعة التفاعلات بين الوحدات الرئيسية فيه، كما أوضحت بعض أنماط التهديدات الموجهة للبيئة الدولية وللنظام العالمى الجديد الآخذ فى التبلور، خاصة أننا مازلنا حتى الآن فى مرحلة انتقالية فيما بعد انهيار نظام عالمى سابق فى عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٠، تسبق تبلور نظام عالمى جديد يخلف السابق، ومن ثم فإن حرب الخليج الثانية أوضحت عناصر وجُدت فى البيئة الدولية مع التغيرات الحادثة فيها.

- ولقد تم تقسيم تناول تأثير الحرب على البيئة الدولية إلى النقاط التالية :

المطلب الأول - البيئة الدولية السائدة إبّان الحرب.

المطلب الثانى - الحرب والنظام العالمى الجديد.

المطلب الثالث - الحرب والتفاعلات الدولية.

المطلب الرابع - الحرب ودور الأمم المتحدة.

المطلب الخامس - الحرب والتهديدات الموجهة للنظام العالمى الجديد.

وفيما يلى نتناول هذه الجوانب مع مراعاة أننا نركز على الجزء الخاص بتأثير الحرب فى الدراسة.

المطلب الأول

البيئة الدولية السائدة إبّان الحرب

كانت البيئة الدولية فيما قبل حرب الخليج الثانية تشهد درجة عالية من التغيرات الحادثة فيها ولقد اتسمت بعدة سمات منها :

أولاً : التوافق الغربى / السوفييتى

اتسمت البيئة الدولية فيما قبل الحرب بدرجة عالية من التوافق فيما بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى، والذي يمكن تعميمه لكى يصبح توافقاً ما بين الشرق والغرب، حيث تم عقد العديد من الاتفاقيات الخاصة بتخفيف حدة التوتر بين المعسكرين، مثل اتفاقات الحد من التسلح فى مجالات الأسلحة التقليدية، والأسلحة النووية التكتيكية والأسلحة الكيماوية والأسلحة النووية الاستراتيجية وكذلك الحد من التجارب النووية، كما تم توقيع اتفاقية لمنع الأنشطة العسكرية الخطرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى ١٢/٦/١٩٨٩^(١).

- كما ظهر نوع من الاتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، حيث انسحب الأخير من أفغانستان وأنجولا، ولقد تحدث البعض عن وجود نوع من الصفقة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة بأن ينسحب الأول من أفغانستان ويتم التعاون فيما بينهما لإنهاء الحرب العراقية/ الإيرانية^(٢).

- كما تم تخفيض الالتزامات السوفيتية تجاه العديد من العملاء والنظم الصديقة فى السابق، وذلك نتيجة لما شهده الاتحاد السوفيتى من صعوبات سواء من جراء المشكلة الاقتصادية أو الصراع السياسى والايديولوجى الداخلى. وهو ما ظهر بصورة

واضحة فى جمهوريات البلطين الثلاث « ليتوانيا ولاتفيا واستونيا »^(٣) ، كما تفجرت عدد من الحروب الأهلية فيما بين الجمهوريات السوفيتية مثل الحرب بين جمهوريتى أرمينيا وأذربيجان خلال عامى ١٩٨٨ ، و ١٩٨٩ حول إقليم ناجورنو كاراباخ.

... سادت العالم فيما قبل الحرب النظرة الخاصة بأن الحرب الباردة قد انتهت وقلت احتمالات الصدام بين الدولتين العظميتين وظهر نوع من التوافق الاستراتيجى بين الدول الكبرى فى مناطق النزاعات ومنها الخليج^(٤) ، كما ظهرت رؤية مفادها أن عالم ما بعد الحرب الباردة يسعى إلى تخفيف التوتر بإنهاء احتمالات الحرب فيما بين الدول المتقدمة^(٥).

ثانياً - التحولات فى أوروبا الشرقية

شهدت أوروبا الشرقية موجة من التحول عن الاشتراكية، بدأت فى عام ١٩٨٩ وشملت العديد من دول أوروبا الشرقية وكان أكثر هذه التحولات درامية هو التحول الحادث فى رومانيا وكذلك بولندا وألمانيا الشرقية والمجر، وخلال عام ١٩٩٠ تم تقنين التحول السياسى فى أوروبا الشرقية بإجراء انتخابات ديمقراطية فى هذه البلدان. وفى بولندا تم انتخاب « ليخ فاونسا » زعيم نقابة « تضامن » التى كانت محظورة إبان الحكم الاشتراكى، وتم إجراء انتخابات عامة فى المجر لانتخاب البرلمان الجديد فى ٢٥ مارس و ٨ إبريل، وانتخابات برلمانية حرة فى تشيكوسلوفاكيا فى شهر يونيو، وكذلك فى رومانيا وبلغاريا، وتم إجراء انتخابات عامة فى ألمانيا فى مارس ١٩٩٠^(٦).

لقد خلقت هذه التحولات تحديات للدول الأوروبية الغربية وذلك لمساندة هذه التحولات سياسياً واقتصادياً ومساعدة هذه الدول للخروج من الأزمات الاقتصادية

الطاحنة التي تمر بها والحيلولة دون اضطراب القارة، كما ظهرت آراء لتفكيك حلفي «وارسو» و«الناتو» بل ووصلت بعض الآراء إلى الدعوة لتوحيدهما.

ثالثاً - القوى البارزة في البيئة الدولية

بدأت العديد من القوى الدولية الجديدة في بلورة دور لها في البيئة الدولية أو البحث عن دور أكثر فعالية ، ومنها الجماعة الأوروبية التي شهدت العديد من الإضطرابات فيما بعد تحقيق الوحدة الألمانية التي أخذت خطوات جادة في عام ١٩٩٠ إنتهت بتحقيق الوحدة في أوائل شهر أكتوبر عام ١٩٩٠، وهو ما اثار مخاوف بريطانية وفرنسية من قوة ألمانية صاعدة، كما ظهر التحدي الخاص لرغبة الدول الأوروبية الشرقية في الانضمام للجماعة .

كما أن الجماعة الأوروبية بدأت تسعى إلى دور مستقل لها عن السياسة الأمريكية ومن ثم بدأت في الاتجاه نحو الاتحاد السوفيتي والتفاوض معه بصورة أكثر استقلالية في ظل تراجع التهديد السوفيتي لها مما أتاح لها قدراً أكبر من حرية الحركة .. الا أنها فشلت في تشكيل هيئة موحدة للتفاوض مع الاتحاد السوفيتي^(٧) كما ظهرت دعوات خاصة بتكوين كونسرت جديد لأوروبا.^(٨) ومن ثم بدأت النظرة تتغير إلى الجماعة الأوروبية باعتبارها قوة صاعدة لا يمكن إغفالها في النظام العالمي الجديد .

كما ظهرت اليابان باعتبارها قوة اقتصادية عالمية يمكن أن تلعب دوراً سياسياً هاماً في البيئة الدولية، ويضاف إلى ذلك القوى الآسيوية مثل الصين والنمور الاقتصادية الآسيوية باعتبارها تملك موارد هامة تؤهلها لكي تصبح مؤثرة في البيئة الدولية سواء الموارد الاقتصادية أو العسكرية.

لقد اتسمت البيئة الدولية فيما قبل الحرب بانتهاء الحرب الباردة وظهور مفاهيم الاعتماد المتبادل وتوازن المصالح فى السياسة الخارجية السوفيتية ولدول أوروبا الشرقية ، ومحاولة بناء جسور الثقة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة من خلال مفاوضات الحد من التسلح، وتصفية الوجود العسكرى السوفيتى فى الخارج خاصة فى المجرولا وافغانستان والسعى مع الولايات المتحدة لحل النزاعات الإقليمية مثل الحرب العراقية / الإيرانية وذلك نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية الداخلية التى كان يمر بها الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية كما ظهرت قوى دولية جديدة فى النظام الدولى مثل الجماعة الأوروبية والصين . ونخلص إلى ان الاهتمام العالمى تمحور فى الشمال حيث الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية وفى اقصى الشرق حيث اليابان والصين وجنوب شرق آسيا وتراجعت الاهمية النسبية التى يحتلها الشرق الاوسط فيما قبل الحرب.

المطلب الثانى

الحرب والنظام العالمى الجديد

إرتبطت حرب الخليج الثانية بتغيرات هيكلية فى البيئة الدولية كما ذكرنا سواء على مستوى الوحدات المكونة للنظام الدولى أو التفاعلات فيما بين هذه الوحدات كما أسلفنا، حيث تزامنت الحرب مع انهيار النظام الدولى الذى ساد منذ الحرب العالمية الثانية والذى اتسم بالقطبية الثنائية، إلى نظام آخر جديد أخذ فى التبلور .

أولاً - تطور النظام الدولى

أعلن الرئيس الأمريكى جورج بوش فى خطاب له أمام الكونجرس فى

١١ سبتمبر ١٩٩٠ ، فى إطار عرضه لأهداف السياسة الأمريكية فى التعامل مع الغزو العراقى للكويت، بالإضافة إلى الانسحاب العراقى الفورى وغير المشروط من الكويت، وعودة حكومة الكويت الشرعية، وضمان الأمن والاستقرار فى الخليج وحماية المواطنين الأمريكيين، هدفًا خامسًا وهو ما يتعلق بتوطيد نظام عالمى جديد خال من التهديد بالرعب، أقوى فى إتباع العدالة ويؤمن بالسلام بدرجة أكبر، نظام يتسم بأن أمم العالم غربا وشرقا، شمالا وجنوبا يمكن أن تعيش فى سلام ورخاء وتناغم^(٩).

ومن ثم فقد ظهر مفهوم النظام العالمى الجديد إبان حرب الخليج الثانية ليؤكد على انتهاء النظام العالمى السابق الذى ظهرت بوادر إنتهائه منذ عام ١٩٨٥ ، وتغيرت توجهات السياسة السوفيتية تجاه الغرب والتى تأكدت عامًا بعد عام وأصبحت واضحة خلال عامى ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ بتخلى دول أوروبا الشرقية عن النهج الإشتراكى عن طريق الإطاحة بالنظم الشيوعية الحاكمة ولو باستخدام العنف المسلح فى بعض الحالات ، ومن ثم يمكن التأكيد على رأى القائل بأن الحرب قد مثلت إختيارا أساسيا للنظام العالمى فيما بعد الحرب الباردة الآخذ فى التبلور^(١٠).

لكن مع حرب الخليج الثانية ظهر تشكيك فى قيم العدل والسلم وعدم استخدام العنف فى تفاعلات الدول استنادا إلى تجاوزات القوى الدولية ضد العراق اثناء وبعد الحرب ، وأن هذه القوى بررت الحرب ضد العراق بالنظام الدولى الجديد وتوطيد أركانه رغم ادعائهم بأنه نظام يسعى للسلم.^(١١) ومما أدى إلى التشكيك فى مصداقية دعواهم لقيم ومبادئ النظام الجديد من قبل العديد من دول العالم الثالث حيث أكدت أن القوى الدولية قد تدخلت كثيرا فى شئون العراق الداخلية بدعوى النظام العالمى الجديد ورغم تنفيذ القرارات الاساسية التى تدخلت من أجلها ، ومن ثم إنتقدوا قيم

النظام الجديد بالازدواجية حيث تسود قيم النظام فيما بين دول الشمال بينما توجد قيم أخرى عند التعامل مع دول الجنوب.

نتيجة للحرب ظهرت آراء حول أن هيكل النظام العالمى الجديد يتسم بالقطبية الأحادية حيث إن الحرب أكدت أن مركز القوة العالمية هو الولايات المتحدة بوجود حلفائها الغربيين مما يؤكد توجهه نحو القطبية الأحادية (١٢).

كما ظهرت آراء أخرى ترى أن النظام العالمى كما اتضح من الممارسات فى الحرب يتسم بأنه نظام قطبى متعدد يهيمن عليه قطب واحد يتصرف بطريقة أحادية فى شئون العالم كما يشبه رجل البوليس الدولى (١٣).

ومن ثم إنجذبت العديد من التحليلات إلى الاستشهاد بالممارسات التى تمت فى الحرب للتأكيد على أن النظام العالمى الجديد يتسم بالقطبية الأحادية، إلا أننا نرى أن هذا الحكم إلى حد ما يتسم بالتسرع لأننا مازلنا فى مرحلة انتقالية من نظام سابق إلى آخر جديد كل ما ظهر منه مجرد إرهابات وسوابق ولكن عملية التكوين لم تكتمل بعد. ومن ثم فإذا كانت الحرب قد أبرزت هيمنة أمريكية فعلية فإننا نؤكد أن هذه الهيمنة تمت فى مرحلة إنتقالية للنظام العالمى وليست هيمنة على النظام العالمى الجديد حيث مازال هناك العديد من القضايا المتعلقة بهيكل هذا النظام وتوزيع القوة فيه معلقة، كما أن قدرات ومقومات الولايات المتحدة كقطب أحادى فى هذا النظام مازالت تحتل درجة من التشكيك فى هيمنتها على العالم، كما ان النظرة للقوى الغربية واليابان والصين بالاضافة إلى الولايات المتحدة لا يمكن أن تتسم بأنها نظرة إلى كل واحد متجانس متفق بشكل تام كقطب واحد .

ثانيا - القوي الدولية الرئيسية والحرب

نتناول هنا الدور الذى قامت به القوى المختلفة فى الحرب ، تلك القوى التى مازال يثور الجدل حول ترتيبها كوحدات رئيسية فى الهيراركية الدولية الجديدة كما نقيم هذا الدور.

١- الولايات المتحدة الأمريكية

أتاحت الحرب للولايات المتحدة الأمريكية الفرصة المهيمنة لدور عالمي يعيد إليها مكانتها الدولية ويقدم لها العدو الذى يمكن أن تستغله كهدف للسياسة الخارجية وتسعى للقضاء عليه، ومن ثم تحفز رأى العام الأمريكى لمساندة دور توسعى أمريكى وتؤكد قيادتها للمعسكر الغربى وتحكم سيطرتها على الحلفاء الذين بدأوا يتسلخون عنها بعد انتهاء التهديد الشيوعى. كما عملت على قيادة الجهود الدبلوماسية والسياسية والعسكرية لإتخاذ موقف ضد العراق ونظام الرئيس صدام حسين لتأكيد سيطرتها على البيئة الدولية^(١٤).

مثلت الحرب ظرفا مناسباً للولايات المتحدة للعب دور رئيسى ومبادر فى الحرب بوصفها القوة الدولية الرئيسية فى المرحلة الانتقالية والتى تسعى إلى توجيه التفاعلات الدولية فى هذه المرحلة^(١٥). كما انها خلال الأزمة حددت بمنتهى الحرية دورها وأدوار الأطراف الأخرى فى الأزمة حسب الرؤية الأمريكية .

نظراً لأن الحرب دارت فى منطقة حيوية للعالم حيث تحتوى على النفط الذى يمثل عصباً حيويًا لإدارة اقتصادات العديد من الدول الأخرى المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية خاصة اليابان والدول الأوروبية ، فإن الولايات المتحدة من خلال دورها فى الحرب وهيمنتها على المنطقة فيما بعد الحرب أكدت لهذه القوى أنها لاتزال تملك أوراق

ضغط عليها . حيث انفردت بالقدرة على إعداد ترتيبات أمن المنطقة.

إلا أن الأزمة أوضحت أيضا أن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه تحديات خاصة لدورها كقطب أحادي خاصة العبء الاقتصادي الذي يضع حدودا لتحمل ما يسمى بأعباء الأحادية العالمية.^(١٦) كما ظهرت العديد من الانتقادات للدور المنفرد لدولة وحيدة وهو ما أدى إلى انتقادات من القوى الغربية وكذلك دول الجنوب بل وداخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها ، ولهذا حرصت الأخيرة قدر الإمكان على إشراك الدول الأخرى معها سواء بالدعم الاقتصادي أو الدعم السياسى من خلال الأمم المتحدة لإعطاء التدخل صبغة دولية.

٣- الاتحاد السوفييتى

أثبتت الحرب تراجع الدور السوفيتى فى التدخل خارج إطاره الإقليمى والقيود العديدة الواردة على ذلك بسبب إنغماسه فى مشاكله الخاصة بالاقتصاد أو القوميات مما يهدد كيانه ووجوده ذاته ، وهو ما حدث بالفعل حيث تم انهاء الاتحاد وتكوين الكومنولث الروسى بدلا منه بعد انسحاب العديد من الجمهوريات، فى صورة دول مستقلة ، كما ظهرت حاجة الاتحاد السوفيتى إلى المساندة الغربية ولقد رفض الاتحاد المشاركة فى القوات الدولية رغم الجهود الأمريكية لإقناعه بالمشاركة فيها.^(١٧) كما أنه لم يرفض القرار ٦٧٨ لاستخدام القوة ضد العراق فى حالة عدم إنسحابه، إلا أنه حاول تأكيد دوره من خلال مبادرات متعددة للوساطة وتحقيق الإنسحاب العراقى من الكويت لكنه فشل نتيجة لتعنت العراق ولقد أثبتت الحرب كذلك أن تراجع دور الاتحاد السوفيتى كان ظرفا مهيئا لتحقيق إجماع دولى على الحرب.^(١٨)

فلقد ظهر من الحرب عدم صلاحية الاتحاد السوفيتى فى ظل ظروفه حينذاك

والتي لم تتحسن فيما بعد للعب دور فى حل المشكلات الدولية، وأن حرص الولايات المتحدة على التشاور معه كان لإقناعه بعدم استخدام حق «الفييتو» لتعطيل قرارات مجلس الأمن بشأن التعامل مع العراق.

٣- الجماعة الأوروبية

أبرزت الحرب العديد من النتائج فيما يتعلق بدور الجماعة فى التفاعلات الدولية ، حيث أكدت على أهمية دورها سواء فى المشاركة الفعلية فى العمليات العسكرية أو فى تمويل هذه العمليات كما أنها قد أدت إلى بيان أن مستوى التنسيق والتشاور فيما بين الدول أعضاء الجماعة رغم إرتفاعه نسبيا فى الحرب إلا أنه ظل دون المستوى، وهو ما ظهر واضحا فى تناقض مواقفها بشأن إستخدام القوة المسلحة ضد العراق أثناء الحرب ، وفيما بعد الحرب عند الحديث عن السلام فى المنطقة بعد الحرب ، وكذلك ترددها بشأن قضية الأكراد . إلا أن دول الجماعة الأوروبية كانت تجتمع فى شكل ندوة أو منتدى، كما أنها أكدت أنه توجد حدود لإلتزامات بريطانيا وفرنسا كعضوين دائمين فى مجلس الأمن تقيد تصرفاتهما أكثر من كونهما عضوين فى المجلس الوزارى الأوروبى. (١٩)

تمثلت الآثار الايجابية للحرب على الجماعة فى أنها أصبحت تولى اهتماما أكبر للتحرك العسكرى وضرورة دراسة الأبعاد الأمنية والعسكرية للتعاون الأوروبى وضرورة إنشاء جهاز دفاعى يتناول الشئون الأمنية للوحدة الأوروبية ويضم كل دول المجموعة الأوروبية وليس تسعة أعضاء فقط منها، كما هو الحال فى الاتحاد غرب أوروبا (٢٠).

لقد اتضح من الحرب عدم صلاحية الجماعة الأوروبية للعب دور عسكرى موحد يمكنها من الدخول فى حرب أو التدخل العسكرى فى أزمة بصورة مستقلة ومنتحدة،

نظراً لأنها لم تصل إلى هذا المستوى من الوحدة بعد، كما انها أثبتت أنها مازالت تتحمل العبء الاقتصادي للتدخلات العسكرية الأمريكية لحماية المصالح الأمريكية والأوروبية، كما أنه مازالت توجد حساسيات بين الدول في النواحي العسكرية خاصة بريطانيا وفرنسا وألمانيا مما يعوق تحقيق تعاون عسكري فيما بينها في إطار الجماعة، بل أن بعض الدول الأعضاء ترفض دوراً عسكرياً خارجياً للجماعة.

٤ - اليابان

أكدت الحرب أن اليابان مازالت أمامها فترة أخرى من الزمن للقيام بدور سياسي / عسكري يتناسب مع مكانتها الاقتصادية العالمية حتى إذا ما تهددت مصالحها الاقتصادية فإنها لا يمكن أن تقوم بحمايتها عسكرياً بل إن البعض ذكر أن اليابان اختبأت مع بدء الطلقات الأولى في الخليج وتراجع دورها. ^(٢١) ولقد اقتصر الدور الياباني على تحمل النفقات الاقتصادية للعمليات العسكرية حيث تحملت تكاليف زادت على ١٢ بليون دولار. ^(٢٢) فعلى الرغم من الآراء التي طالبت بتعديل الدستور الياباني لتمكين الحكومة من إرسال قوة عسكرية للوجود في هذا الحدث الخطير ولكن هذه المحاولات فشلت لأن الأصوات المعارضة كانت أكثر قوة ^(٢٣).

كما أثبتت العديد من الإنتقادات سواء داخل اليابان أو الولايات المتحدة حول استمرارية وصلاحيه قيام الولايات المتحدة الأمريكية بحماية المصالح اليابانية في الخارج ، خاصة في ظل تنامي الميزانية اليابانية للبحوث العسكرية والذي يشجع إرسال عدد من السفن الحربية اليابانية للمنطقة .

نخلص من ذلك إلى أن الحرب وإن كانت قد أكدت على الآراء المروجة للأحادية القطبية للولايات المتحدة في ظل البيئة الدولية السائدة أثناء الحرب

باعتبارها تملك القدرات والمقومات الملائمة لذلك بصورة أكبر من بقية الدول الكبرى القائمة إلا أنها فرضت قيوداً على الدور الأحادي الأمريكى سواء داخلها أو خارجياً ، كما إنها أثارت جدلاً حول دور عسكري يتواءم مع المكانة الاقتصادية لأطراف دولية مثل اليابان والجماعة الاقتصادية الأوروبية .

المطلب الثالث

الحرب والتفاعلات الدولية

ظهر إبان حرب الخليج الثانية أنماط من التفاعلات فيما بين القوى الرئيسية فى البيئة الدولية يجب الإشارة إليها لكونها مؤشرات لما يمكن أن تكون عليه تفاعلاتها فى المستقبل نذكر بعضاً منها.

- التفاعلات الأمريكية / السوفيتية

ظهرت درجة عالية من التوافق فيما بين الدولتين ولاحظنا درجة عالية من الانضباط السوفيتى من خلال التجاوب مع الأسلوب الأمريكى فى إدارة الحرب إلا أنه حرص على إبداء رغبته المستمرة فى أن تلعب الأمم المتحدة دوراً أكبر فى الإشراف على القوات الدولية فى المنطقة^(٢٤) . ولقد رفض الاتحاد السوفيتى المشاركة فى هذه القوات بل وظهرت أصوات سوفيتية تنادى بخطورة وجود الحشد الدولى بالقرب من الأراضى السوفيتية ولكن لم يعلن ذلك رسمياً وسعى إلى تأكيد دوره من خلال المبادرات السلمية لحل الأزمة لكنه فشل بسبب التعنت العراقى ومن ثم نلاحظ أن الولايات المتحدة كانت الطرف الأقوى فى العلاقة التفاعلية مع الاتحاد السوفيتى وذلك فى إطار تأثر السياسة الخارجية السوفيتية بالأوضاع الداخلية المتردية، وأيضاً لسعيه

إلى الاعتدال وعدم التورط فى المشاكل الإقليمية.^(٢٥) ومن ثم ظهر ضعف الاتحاد السوفيتى وعدم قدرته على التأثير وذلك نتيجة لاستخدام ورقة المساعدات الغربية والخليجية له للضغط عليه لإحتياجه الشديد إليها مما أدى إلى إتخاذ مواقف متوافقة مع مصالح هذه الأطراف.

- الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة

ظهر من الحرب أن الولايات المتحدة مازالت تلعب دوراً فى توجيه أداء الجماعة على المستوى العالمى، وإرتفاع درجة التنسيق بين الطرفين وحاجة الولايات المتحدة لدعم دول الجماعة لموقفها سياسياً واقتصادياً وظهر الانقسام الأوروبى واضحاً مما أعاق قيامها بموقف موحد فى الحرب، كما ظهر تردد الجماعة عن إتخاذ موقف منفرد تجاه مشكلة الأكراد عندما تأخر التحرك الأمريكى^(٢٦).

أكدت الحرب الإرتباط فيما بين الولايات المتحدة وبريطانيا فى إطار ما يسمى بالإرتباط "الأحبلو - أمريكى " وهو إرتباط مستمر وعلى الرغم من محاولات فرنسا المستمرة للعب دور أكثر استقلالية خاصة فى المطالبة بإشراف الأمم المتحدة على القوات الدولية فى الخليج، بل ومساندة الرغبة السوفيتية فى ذلك وحرص كلا الدولتين على إعطاء فرصة للدور العربى وأن يكون الدور الدولى معاوناً للدور العربى وليس بديلاً عنه^(٢٧). إلا أن هذه الدعوات لم تدخل حيز التنفيذ.

ولقد أبدت دول الجماعة الأوروبية قلقها من تكثيف وتأكيد الوجود الأمريكى فى منطقة الخليج العربى والتحكم فى منطقة تحتوى على إحدى السلع الأساسية لدول الجماعة وهو ما اتضح فى حديث الوزيرة البلجيكية. لشتون أوروبا عام ١٩٩٢، بأن الأزمة بالنسبة للدول الأوروبية من أخطر الأزمات بعد الحرب العالمية الثانية وأنها

تخشى من تسويتها على حساب أوروبا وإستبعاد أوروبا كطرف متحاور مع الدول العربية^(٢٨).

فقد أكدت الحرب أن أوروبا لا تستطيع القيام بعمل عسكري موحد وجماعى بشكل منفرد وانما اتسم دورها بالتبعية للدور الأمريكى فى الشئون العسكرية بل إن الولايات المتحدة فرضت على الدول الأوروبية تقديم مساعدات اقتصادية سواء فى تمويل القوات الدولية - الأمريكية بالأساس - أو تعويض الدول المتضررة من الحرب والمشاركة فى الحظر الاقتصادى المفروض على العراق فيما قبل وأثناء وبعد الحرب ، وعلى الرغم من سعى أوروبا وتأكيدها على أنها لا ترغب فى القيام بتحمل العبء الاقتصادى الناجم عن هذه الحرب وحدها ، إلا أنها لبث الدعوة الأمريكية ولم تستطع رفضها .

- الولايات المتحدة واليابان

أكدت الحرب على أن الولايات المتحدة مازالت القوة التى يعول عليها اليابان لتوفير الحماية العسكرية لمصالحها الاقتصادية فى الخارج ، وهو ما أثار انتقادات داخل اليابان وكذلك داخل الولايات المتحدة حول حدود الإلتزام الأمريكى بحماية المصالح اليابانية فى الخارج. بل إن بعض الآراء ذهبت إلى أن الولايات المتحدة تقوم باستغلال الحرب كورقة للضغط على اليابان من خلال الهيمنة على منطقة إستراتيجية هامة للاقتصاد اليابانى.^(٢٩) ومع بدايات الأزمة لم تستطع اليابان رفض تحمل أعباء اقتصادية وصلت مبدئياً إلى ٩ مليارات دولار.^(٣٠) وصلت فى النهاية إلى ١٢ مليار دولار تقريباً.

وعلى الرغم من بروز تأكيد دور الولايات المتحدة فى التأمين العسكرى للمصالح

إنها أوضحت حرية الحركة التي تتمتع بها دول الشمال فى إستخدام الأساليب المختلفة سواء العسكرية أو السياسية أو العسكرية، سواء بشكل منفرد أو من خلال المنظمة الدولية فى مواجهة دول الجنوب، بدعوى حماية مصالحها.

المطلب الرابع

الحرب ودور الأمم المتحدة

لقد مثلت الحرب حدثا فريدا فى تاريخ الأمم المتحدة حيث إنها المرة الثانية التى يسمح فيها باستخدام القوة العسكرية بعد الحرب الكورية عام ١٩٥٠، كما ظهر الحديث عن احتمالات التكرار فى حالات أخرى^(٣٤).

لقد إزداد دور الأمم المتحدة أهمية فى هذه الأزمة وذلك لأن الأصوات تعالت منادية بتأسيس نظام للأمن الجماعى يتضمن استخدام الإجراءات العسكرية من جانب الأمم المتحدة فى ظل العديد من التغيرات الحادثة فى البيئة الدولية مثل نهاية الحرب الباردة والتى أدت إلى صدور قرارات متتالية من المنظمة بإجماع الدول أعضاء مجلس الأمن.

كما انتشرت الآمال حول دور فعال للأمم المتحدة فى حفظ السلم والأمن الدوليين وذلك فى ضوء تطوير قوات الأمم المتحدة لزيادة فعاليتها فى حسم وتسوية الصراعات الدولية. وذلك من خلال توفير قوات تستخدم للردع وكذلك للإجبار تكون تحت قيادة الأمم المتحدة^(٣٥).

كما ظهرت آراء أخرى وجدت أن الولايات المتحدة هى التى حركت الأمم المتحدة

اليابانية إلا أن الأزمة أثارت جدلا داخل اليابان حول دور عسكري مستقبلي لليابان وإن كان مازال أمامه فترة من الزمن لإقناع الأصوات المعارضة.. لأن ذلك سيتطلب تعديلا دستورياً واستعدادات سياسية واقتصادية واجتماعية وعلى اليابانيين تقبلها وتحملها.

- التفاعلات ما بين الشمال والجنوب

أبرزت حرب الخليج الثانية عدة نتائج أولها: أنه مع إنهيار الحواجز بين المعسكرين المتصارعين في الشمال فإن العديد من دول الجنوب أرادت أن تلعب دورا في التوازنات الإقليمية القائمة في المناطق التي تقع فيها.. وأن ساحة الصراع الدولي إنتقلت من صراع بين الشرق والغرب إلى صراع بين الشمال و الجنوب أى بين الشمال الصناعى المتقدم ذا القاعدة الصناعية والعسكرية المتقدمة.. وبين الجنوب الذى يملك المواد الخام والأسواق الكبيرة لتصريف المنتجات الشمالية فى الجنوب^(٣١) ثانيها : أن الحرب أظهرت زيادة التعاون العسكرى بين دول الشمال فى مواجهة دول الجنوب، بل وأوضحت كذلك احتمالات خرق دول الشمال لتعاقداتها بشأن إمدادات السلاح التى تقدمها لدول الجنوب، وذلك مثل ماظهر من تزويد الاتحاد السوفييتى وفرنسا للولايات المتحدة بمعلومات عن الأسلحة التى زودا بها العراق.^(٣٢) وثالثها: أن الحرب مثلت رسالة لدول الجنوب أن لا تحاول إحداها تغيير الخريطة الخاصة بالتراب والثروة والسيادة التى تضعها دول الشمال، كما أن هذه الحرب مثلت حدثا يمكن أن يتكرر إذا ما حاولت إحدى دول الجنوب زيادة قدراتها التسليحية أو تعديل خريطة التفاعلات القائمة فى مناطق أخرى.^(٣٣)

لقد أفرزت الحرب العديد من السلبيات على العلاقات بين الشمال والجنوب حيث

والتي لا تمثل مولدا أو محركا لشيء إلا من الناحية الشكلية، وأن نظام الأمن الجماعي لا يمكن أن يوجد في ظل هذه البيئة، ولو لم تتحرك الولايات المتحدة في الخليج ما كان أحد ليتحرك ومساكن لشيء، أن يتم خاصة في مجال استخدام القوة العسكرية. (٣٦) لقد أعلن بيريز دي كوبار الأمين العام للأمم المتحدة سراحة أن «الحرب في الخليج جرت بتفويض من الأمم المتحدة ولكن لم تكن هي التي قادتها، إنها حرب قادتها أمريكا وشاركت فيها أطراف أخرى واقتصرت مهمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن على إجازتها وهناك فرق بين الإجازة وتولي القيادة». (٣٧)

فعلى الرغم من أن الآمال قد انتعشت حول الدور المستقبلي للأمم المتحدة في فض النزاعات الدولية والونام الدولي السائد الذي يساعدها على العمل بفاعلية، خاصة بعد قيام الأمم المتحدة بإنهاء بعض الأزمات المزمنة مثل الحرب الأهلية في السلفادور. وتوقيع إتفاق لإنهاء الأزمة الكمبودية في أكتوبر ١٩٩١. (٣٨) إلا أن دور الأمم المتحدة خلال حرب الخليج والخبرات التي بعدها مثل الأزمة السوفوسلافية أكدت أن الإتفاق بين الدول الكبرى الذي ظهر خلال حرب الخليج الثانية هو اتفاق نادر، كما تؤكد أن الولايات المتحدة والدول الكبرى مازالت هي المتحكمة لتفسير أو عرقله عمل المنظمة الدولية وأن المنظمة لا يمكنها تحقيق الآمال الخاصة بالأمن الجماعي أو إتخاذ مواقف أكثر فعالية لمساعدة دول الجنوب ما لم تجتمع إرادات الدول العظمى على ذلك، كما أكدت الحرب الثانية في الخليج أن المنظمة الدولية تتحكم فيها وبصفة رئيسه الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الخامس

الحرب وتهديدات النظام العالمى الجديد

أبرزت حرب الخليج الثانية عدة تهديدات مستقبلية للاستقرار الخاص بما يمكن أن نسميه النظام العالمى الجديد "الآخذ فى التبلور" وهذه التهديدات هى:

أولاً - الصراعات والتوازنات الإقليمية فى العالم الثالث.

ثانياً - سباق التسلح فى العالم الثالث.

ثالثاً - سوء التحليل للقدرات العسكرية لدول العالم الثالث.

ولقد ركزنا هنا على التهديدات النابعة من العالم الثالث باعتبار أن الحرب قد نشبت فى منطقة تقع فى العالم الثالث وتجسد طبيعة الخلافات والتهديدات والتحديات النابعة منه:

أولاً - الصراعات والتوازنات الإقليمية فى العالم الثالث

أوضحت الحرب أن العالم الثالث مازال أرضاً خصبة للصراعات الإقليمية، وهو ما يحمل معه تأثيرات على النظام العالمى الجديد، خاصة فى المناطق الحيوية له مثل الخليج العربى، حيث أن العالم الثالث مازال يعانى من مشاكل تجعله بيئة خصبة للصراعات الإقليمية مثل مشكلات الحدود التى لم يتم تسويتها بشكل نهائى أو تم فرضها بصورة تعسفية دون رضى بعض أطرافها.

توجد أربعة عوامل للصراعات فى دول العالم الثالث أكدت عليها حرب الخليج تتعلق بطبيعة الأوضاع الداخلية والإقليمية فى هذه الدول .

- ١- وجود العديد من النظم التسلطية فى العالم الثالث التى تقودها للحرب قراءة سليمة لمعطيات الموقف وسوء تحليل العواقب مما يهدد الاستقرار فى هذه المناطق .
- ٢- فشل تجارب التنمية القومية والبحث عن مصادر جديدة لتمويل المادى والمعنوى فى النطاق الإقليمى وذلك لمواجهة الضغوط والعقبات الداخلية الناجمة عن هذا الفشل.
- ٣- احتمالات تزايد دور القوى الإقليمية فى السياسات الإقليمية بشقيها الصراعى والتكاملى على المستوى الإقليمى، ومن ثم التأثير على حماية وتهديد مصالح القوى العالمية فى المنطقة فى ظل تراجع التنافس الثنائى بين القوتين الأعظم فى مناطق العالم الثالث^(٣٩).
- ٤- محاولة إعادة صياغة التوازنات الإقليمية فى مناطق العالم الثالث من قبل الدول التى تتحكم فى توازنات القوى الفرعية فى الجنوب بصورة عنيفة تتضمن استخدام القوة المسلحة لإعادة ترسيم الحدود التى لم تكن محل قبول لها ، بل إن إنهيار الكتلة الشرقية أدى إلى بروز أنواع من الإرتباطات بين الدول فى هذه المناطق وإعادة ترتيب التحالفات الإقليمية فى ظل انسحاب القوى الكبرى وهو ما يهدد الاستقرار فى هذه المناطق.

ثانيا - سباق التسلح فى العالم الثالث

أثبتت الحرب أن الدول الكبرى فى الشمال قد أدت بتسابقها على بيع إنتاجها من الأسلحة المختلفة للعالم الثالث يمثل عنصراً مهماً للتهديد حيث إنها تسهم فى بناء ترسانات أسلحة ضخمة لدى هذه الدول بشكل يهدد النظام العالمى ككل ، ولعل ذلك كان واضحاً عند كشف القدرات التسليحية الفعلية الهائلة لدى العراق، إلا أن الحرب

قد أثبتت أن القدرات التسليحية لدى الجنوب مقارنة بدول الشمال بينها فارق شاسع أو تقع في فئات عسكرية مختلفة تماما من حيث القدرات الامكانيات.^(٤٠) إلا أن ذلك مازال يمثل عامل تهديد.

وعلى صعيد آخر فإن الحرب يمكن أن تؤدي إلى تسابق العديد من الدول على التسليح خاصة في مجال الصواريخ، بل وتطوير قدرات الأسلحة فوق التقليدية بل وأسلحة الدمار الشامل كذلك ، وذلك على ضوء ما ظهر من القوة العسكرية العراقية وإن كانوا سيحاولون تجنب أخطاء صدام^(٤١) .

ومن ثم ستؤدي الحرب إلى نوع من إعادة التفكير في صادرات الأسلحة من دول الشمال أو الشرق الأقصى وسيكون هناك نوعاً من الشفافية أو الكشف عن صفقات السلاح لدول العالم الثالث ولو بشكل سرى فيما بين الدول المتقدمة ، إلا أن الحرب كذلك يمكن أن تؤدي إلى زيادة طلب دول العالم الثالث للسلاح مع احتمال عدم رفض المصدرين لتوريدها لمواجهة تهديدات إقليمية وتحقيق مركز إقليمي ودولي أفضل مما قد يؤدي إلى الدخول في دائرة سباق التسلح وإحتمالات مواجهات عسكرية متزايدة.

ثالثاً - سوء التحليل للقدرات العسكرية لدول العالم الثالث

أبرزت الحرب أن هناك قصوراً في تحليل القدرات العسكرية لدول العالم كما أوضحت قصوراً في الإجراءات المعدة لمواجهة هذه التهديدات حيث إنه لم يتم حساب خطورة العراق بشكل سليم سواء إقليمياً أو دولياً بل أن الولايات المتحدة بما لها من إمكانيات إستخباراتية متقدمة كانت تعتقد في البداية أن الرئيس صدام حسين ليس صادقاً في تهديداته ضد الكويت وعلى أقصى تقدير فهو يعد لغارة محدودة.^(٤٢)

وقد تم تدمير قدر كبير من الآلة العسكرية العراقية في مجال الأسلحة الكيماوية

والبيولوجية والبرنامج النووي العراقى لأسباب منها : تخفيض القدرة العسكرية العراقية ، ومعالجة سوء التحليل الغربى وأيضاً أن يكون ذلك درساً واضحاً لدول العالم الثالث الساعية لزيادة ترسانتها العسكرية وإعلامها بحجم الخسائر التى يمكن أن تتحملها نتيجة لمواجهة عسكرية مع دول الشمال خاصة الولايات الأمريكية التى أظهرت إستعداداً لذلك وتخلصها من عقد فيتنام ولبنان وكونها جاهزة للتدخل المحسوب لمواجهة تجارب مماثلة.

ومن ثم نخلص إلى أن حرب الخليج الثانية تركت بعضاً من الآثار على البيئة الدولية، إلا أننا لا يجب أن نبالغ فى تقييم هذه الآثار حيث إن حرب الخليج الثانية حدثت فى منطقة فريدة من العالم وأن أسلوب التعامل معها لا يمكن أن يكون الأسلوب المتبع فى مناطق أخرى أقل أهمية ومن هنا نجد بعض الملاحظات:

فعلى صعيد النظام العالمى الجديد - فإن الحرب لم تسهم فى انشائه أو أنه تحدد على أرض المعركة كما كان يبالغ البعض إنما أكدت الحرب توجهات كانت سائدة منذ النصف الثانى من الثمانينيات بشأن التحول السوفييتى وأن التحول فى أوروبا الشرقية حدث فيما قبل الحرب، كما أن دور الوحدات الدولية مثل الجماعة الأوروبية واليابان لم يكن جديداً وإنما طرحت الحرب آفاقاً للتغيير ولكنها لم تتم حتى الآن فالحرب أثبتت فى إطار التفاعلات أن الولايات المتحدة مازالت تلعب الدور المسيطر مع بقية الفاعلين ولكنها لم تخلق هذا الدور وإنما أكدته، فالحرب أبرزت وأوضحت تغيرات دولية وإنما لم تخلقها.

أما فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة فإن الحرب لم تغير فى هذا الدور إلا على مستوى التفكير والآمال. إلا أنه من الناحية الواقعية مازالت الأمم المتحدة تلتزم بتوجهات القوى الكبرى الفاعلة ولا تستطيع التحرك إلا إذا تحركت هذه القوى وأن

الدور الذى قامت به فى الحرب كان لاضفاء الشرعية على الحرب أكثر منه تطبيقا
لالتزامات الدول الكبرى تجاه المنظمة وليس هناك ضمان بدور مماثل فى أزمات أخرى
فى مناطق أخرى من العالم وهو ما أثبتته خبرات ما بعد الحرب.

وعلى صعيد التهديدات النابعة من دول العالم الثالث فإن حرب الخليج أكدت أن
هذه الدول ما زالت بؤرا متفجرة يجب أن تبذل جهود دولية لدعم الاستقرار فيها خاصة
فى ظل الظروف الاقتصادية وغياب الديمقراطية ووجود العديد من المشاكل السياسية
الداخلية والإقليمية فى هذه الدول يجب أن تحل وإلا ظلت مصدرا لتهديد الاستقرار فى
العالم.

الفصل الثاني

الحرب والبيئة الإقليمية

مثلت حرب الخليج الثانية حدثاً فريداً في تاريخ المنطقة العربية حيث أدعت إحدى الدول العربية لنفسها السيادة على دولة عربية أخرى، أتفقَ على مدى ثلاثين عاماً أنها دولة مستقلة ذات سيادة، حيث ادعت العراق أن دولة الكويت هي جزء من أراضيها وقامت بغزوها وإحتلال أراضيها بالقوة وإعلانها كإحدى محافظات العراق. وبقدر ماكانت درجة خطورة الحدث بقدر ماكانت محورية وأهمية النتائج الناجمة عنه، خاصة في الإطار الإقليمي، حيث أن الحرب بمراحلها المختلفة منذ الغزو العراقي للكويت في ١٩٩٠/٨/٢ حتى قيام قوات التحالف الدولي بتحرير الكويت ثم العقوبات على العراق وتدمير ترسانته من أسلحة الدمار الشامل أفرزت العديد من الآثار على البيئة الإقليمية والتفاعلات والتوازنات التي تتم في إطارها والتي من المنتظر أن يستمر تأثيرها إلى فترة مستقبلية ممتدة نسبياً بل وأفرزت أثراً هيكلياً على النظام الإقليمي العربي.

- لقد قسمنا تناولنا للآثار الإقليمية للحرب إلى النقاط التالية.

المطلب الأول- البيئة الإقليمية فيما قبل الحرب.

المطلب الثاني- الحرب والنظام الإقليمي العربي.

المطلب الثالث- الحرب والمنظمات الإقليمية العربية.

المطلب الرابع- الحرب والتوازنات الإقليمية.

المطلب الخامس - الحرب ومشاكل المنطقة العربية.

وفيما يلي نتناول هذه النقاط بشئ من التفصيل.

المطلب الأول

البيئة الإقليمية فيما قبل الحرب

من الصعب تناول كافة التطورات الحادثة فى البيئة الإقليمية فى فترة ما قبل الغزو العراقى، لكننا سنتناول البيئة الإقليمية والتطورات الحادثة فيها من حيث كونها من العوامل المحفزة أو الكابحة لإندلاع الحرب وتزايد القوة العراقية.

مثلت البيئة الإقليمية فيما قبل الحرب مناخاً ملائماً لتنامى الدعاوى العراقية بشأن السيادة على الأراضى الكويتية.

حيث خرجت العراق من حربها مع إيران باعتبارها أقوى دول المنطقة على الإطلاق، وذلك على الرغم من أن العراق لم يحقق أهدافها الرئيسية من الحرب، إلا أنها أستطاعت تحجيم القوة الإيرانية وكسب تأييد عربى وغربى للعراق باعتبارها تحقق مصالح هذه الدول فى مواجهة إيران الأصولية وتكبح أطماعها^(٤٣).

فخرجت العراق من الحرب باعتبارها الدولة صاحبة السيادة التى لا يباريها أحد، خاصة فى المجال العسكرى وباعتبارها الدولة المدافعة عن القومية العربية، وتمتعت بكل الدعم العربى فى مواجهة إيران، فالدول الخليجية التى ساندتها ضد إيران - عدا عمان والإمارات اللتان عملتا على إبقاء قنوات مفتوحة مع إيران- وتحت الضغط السعودى لاعتبار إيران هى التهديد الرئيسى هى التى خلقت الوضع غير التوازنى فى منطقة الخليج العربى^(٤٤).

- تمتع العراق بوجود العديد من المساندين له فى حين أن أعداءه كانوا غير قادرين على تهديده، خاصة فى ظل المساندة الأردنية والمصرية للعراق أثناء الحرب وعدم منافساتهما له فى جهوده للهيمنة على المنطقة من ناحية أخرى ومن ثم تراجع ثقل أعداء العراق مثل سوريا وإيران. بل أن الرئيس العراقى صدام حسين تم اعتباره كالرئيس عبدالناصر أو صلاح الدين الأيوبي الجديد فى مواجهة الحملات الصليبية الجديدة. (٤٥)

شهدت المنطقة العربية فيما قبل الحرب العديد من الأحداث التى كانت تبشر بازدياد التعاون فيما بين الدول العربية، حيث عادت مصر الى الجامعة العربية التى عادت إلى مقرها بالقاهرة، كما تم تسوية عدد من الخلافات العربية الهامة، وتحققت الوحدة اليمنية فى عام ١٩٩٠، وإزدادت سيطرة الحكومة اللبنانية فى مواجهة قوات الميليشيات، مما كان يبشر بمصادر للإستقرار فى المنطقة، فى ظل المساعى المختلفة لرأب الصدع العربى الناشئ من مساندة بعض الدول العربية لإيران وأخرى للعراق.

لكن ظهرت عدة مصادر لعدم الإستقرار فى المنطقة خلال هذه الفترة منها:

أ- استمرار تصعيد الخلاف السورى/العراقى الذى مثل أهم مصدر للتوتر فى النظام العربى.

ب - وصول الجهود المبذولة لإيجاد تسوية سياسية للقضية الفلسطينية إلى طريق مسدود خاصة بعد وصول حكومة يمينية متشددة بقيادة حزب الليكود للحكم فى إسرائيل عقدت التسوية وعرقلتها بجلب أعداد كبيرة من اليهود السوفيت إلى الأراضى المحتلة.

ج - تزايد التوتر بين بعض الدول العربية المصدرة للبترول، نتيجة لكسر هذه الدول

للسقف الإنتاج المقرر لها وفقاً لنظام الحصص الذي أقرته منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك"، وخاصة تجاوز الإمارات والكويت والسعودية حصصهم في الصادرات النفطية مما أدى إلى إتهام العراق لهذه الدول بمسئوليتها عن إنخفاض سعر البترول وتقليل العائدات العراقية من الصادرات النفطية والمطالبة بزيادة نصيب العراق من حصص التصدير.

د- استمرار مشاكل الحدود في منطقة الخليج والجزيرة العربية دون حل أو تسوية نهائية مما يجعلها قابلة للإنفجار في أية لحظة^(٤٦).

هـ - كما ظهر في المنطقة العربية نوع من الإستقطاب الجزئي مما أفرز آثاراً سلبية على التضامن العربي فيما قبل الأزمة، والذي ظهر في شكل التجمعات الإقليمية وتشتيت الكيان العربي ككل واحد إلى كيانات فرعية، والتي بدأت في مايو ١٩٨١ بتأسيس «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» وترسخت في فبراير ١٩٨٩ بتأسيس «مجلس التعاون العربي» والذي تشكل من العراق ومصر والأردن واليمن الشمالية، وتأسيس «إتحاد المغرب العربي» الذي ضم في عضويته تونس وليبيا والمغرب والجزائر وموريتانيا، وهو ما رسخ نوعاً من الانقسام العربي بصورة هيكلية على الرغم من أن ميثاق إنشاء هذه المجالس نصت صراحة على حرصها وتأكيداتها على التضامن والوحدة العربية، كما تنامي الشعور بالتهديد فيما بين الدول العربية وكون هذه المجالس تحالفات موجهة لدول عربية أخرى.

نخلص إلى أن البيئة الإقليمية فيما قبل الغزو العراقي للكويت مثلت عاملاً تحفيزاً وتشجيعاً للسلوك العراقي تجاه الكويت وذلك من خلال شن حملة ضد الكويت لخرقها حصصها التصديرية من النفط واتهامها بسرقة نفط عراقي من حقول الرميثة ومحاولة العراق تحييد السعودية من خلال عقد إتفاق عدم اعتداء عليها، ومصر

لكونهما عضوين فى مجلس التعاون العربى وعزل سوريا عن تفاعلات المنطقة ومن ثم وجد العراق أن البيئة الإقليمية مشجعة له ولا يوجد من سينافس العراق فى تطلعاته أو يملك القدرة على مواجهته إقليمياً وأن القليل الذى يملك هذه القدرة تم تحييده أو عزله وإستغلال الفرقة والتشتت التى شهدتها النظام العربى حينذاك.

المطلب الثانى

الحرب والنظام الإقليمى العربى

أفرزت حرب الخليج الثانية آثاراً متعددة على النظام العربى سواء من حيث الهيكل الخاص بالنظام- إن صح أن نطلق على ماكان قائماً بين الدول العربية نظاماً أو على مستوى التماسك والتفاعلات العربية/العربية أو على مستوى التحديات التى تواجه النظام.

أولاً- الحرب وهيكـل النظام العربى

أكدت حرب الخليج الثانية ضعف وهشاشة النظام العربى وأوضحت أن البعد الهيكلى الخاص بهذا النظام كان غائباً منذ بدايته فى عام ١٩٤٥، حيث أن هذا النظام يفتقد إلى وجود مؤسسات وقواعد أو مبادئ تحكم التفاعلات فيما بين الدول الأعضاء فيه. حيث أكدت مواقف الدول أعضائه من الغزو العراقى للكويت أن المصلحة القومية هى الحافز والباعث الأساسى لتحركات وسياسات الدول العربية، بل إن إتخاذ موقف عربى موحد تجاه الغزو إنطلاقاً من أسس ومبادئ ثابتة إستمر كما هو الحال تجاه القضايا الهامة التى طالما واجهت النظام. فعلى سبيل المثال وجدنا الموقف السورى من

الحرب العراقية/الإيرانية يميل إلى الجانب الإيراني على الرغم من كون سوريا والعراق عضوان في النظام العربى وكونهما النظامان البعثيان الوحيدان فى العالم. (٤٧)

كما أتضح الضعف الهيكلى للنظام الإقليمى العربى، بل وأصبحنا نشكك فى مصداقية إطلاق مصطلح "نظام إقليمى" على تلك الرقعة التى تحتلها الدول العربية حالياً بل وصدق التسمية أيضاً على الفترات السابقة، حيث أنه مع البدايات الأولى للأزمة ظهر انشطار الدول الأعضاء فى النظام الى قسمين متساويين حيث ضم القسم الأول المعسكر "ضد صدام" Anti Saddam - دول مجلس التعاون الخليجى بالإضافة إلى مصر وسوريا والمغرب ولبنان وجيبوتى والصومال، والقسم الثانى - معسكر صدام- ضم العراق والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية واليمن والسودان وليبيا وتونس والجزائر وموريتانيا. (٤٨) وهو ما أبرز ضعف وهشاشة الهيكل والأساس الذى يقوم عليه النظام وعدم وجود قواعد تحكم سلوك أعضائه.

ثانياً: التماسك والتفاعلات فى النظام

إن الحرب كما أوضحنا أكدت حالة عدم التماسك والانقسام التى يتسم بها النظام العربى، كما أكدت أن دعاوى الوحدة العربية والتضامن والإتحاد العربى هى مجرد تصريحات لفظية «مناسباتية» وليست هى العناصر الحاكمة للتفاعلات العربية فعلى الرغم من أن الجميع قد أعلن أنه يرفض الغزو من حيث المبدأ على مستوى الوطن العربى كدول إلا أن الطريقة التى تصرف بها عدد من الدول العربية جاءت مساوية من الناحية العملية لتأييد العراق (٤٩).

كذلك أكدت الحرب بوضوح وجود إنقسامات داخل النظام العربى بشكل عام، حيث استقرت فجوة كبيرة بين المغرب الكبير والمشرق العربى بما فيه مصر، مما يهدد

بانفصام حقيقى بين جناحى الوطن العربى وتركيز التفاعلات داخل هذين الجناحين.^(٥٠) كما ظهرت الإنقسامات داخل الدولة الواحدة بل وداخل الاتجاه السياسى الواحد فى العديد من الدول.^(٥١) وهو ما يوضح أن هذه الإنقسامات كانت موجودة وقائمة سواء فيما بين الدول العربية أو حتى داخل الدول العربية وأن الحرب أظهرت هذه الإنقسامات ولم توجد لها. والأثر الأكثر خطورة يتمثل فى أن الحرب قد تركت الشعور بالمرارة فيما بين الشعوب العربية وإنهيار الثقة وإيجاد أنماط مشوهة عن المجتمعات العربية فيما بين بعضها البعض.^(٥٢) فإنه على مستوى التماسك الداخلى أكدت الحرب الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون داخل النظام، واتسمت التفاعلات داخل النظام بالتحزب والإستقطاب والشعور المتبادل بالتهديد فيما بين الدول العربية.

ثالثاً - تحديات النظام العربى

أما على مستوى التحديات فقد أبرزت الأزمة تحدياً جديداً يتمثل فى إستخدام القوة من جانب دولة عربية ضد دولة عربية لضمها، فقد أوضحت الحرب أن تحديات النظام لا تنبع من خارجه فقط، بل قد تنبع من داخله، فيما بين الدول العربية ذاتها، سواء نتيجة للطبيعة التسلطية للنظم السياسية فيه، أو للفجوة الاقتصادية فيما بين دوله، أو نتيجة لمشاكل الحدود فيما بين دوله التى لم تسوء بشكل نهائى، أو عدم إيجاد حلول للمشاكل المزمنة مثل الصراع العربى / الاسرائيلى فى المنطقة، أو نتيجة للسبب الأهم وهو ضعف النظام ذاته وعدم قدرته السيطرة على سلوك أعضائه.

كما ظهر فيما بعد الحرب تحدياً غاية فى الخطورة وهو ذلك التحدى الخاص بإنهيار النظام الإقليمى العربى، حيث ظهر فيما بعد الحرب الطرح الخاص بإنشاء نظام إقليمى لغرب آسيا^(٥٣)، وذلك لعزل منطقة الخليج عن النظام العربى، كما ظهر الطرح

الخاص بالنظام الشرق أوسطى، وهو ما يهدد النظام العربى بشكل أساسى خاصة فى ظل أزمة الثقة فيما بين الدول أعضاء النظام وضعف النوايا والآليات للإبقاء على النظام الإقليمى العربى.

ومن ثم فقد أفرزت حرب الخليج الثانية العديد من الآثار السلبية فى مجملها على النظام العربى حيث أوضحت حالة الهشاشة والضعف التى يعيشها، وأوضحت حقيقة أن التفاعلات العربية يسودها عدم التجانس والتشكك وأن المصلحة القومية هى الحاكمة لها بالاساس، وأوضحت حقيقة التحديات الداخلية التى كانت كامنة بالأمس.

ولكن يبقى السؤال المطروح وهو هل يمكن أن نتعلم من سقطتنا حتى لانسقط ثانية والصعود بنظام عربى اكثر فاعلية أم أنها السقطة التى لا يمكن أن يكون بعدها وقوف؟

المطلب الثالث

الحرب والمنظمات الاقليمية العربية

مثلت الحرب هزة شديدة للنظام العربى وبالتالى المؤسسات التى قامت فى إطار هذا النظام، حيث كان لابد من تقييم أداء وفعالية هذه المؤسسات خلال الأزمة، وسنركز هنا على الجامعة العربية باعتبارها المنظمة الرئيسية فى هذا النظام مع تناول موجز للتجمعات العربية الفرعية.

يمثل تعامل الجامعة العربية كمنظمة إقليمية مع الغزو العراقى للكويت أهمية متزايدة فى ضوء حقيقتين- الأولى: دافع الأمن - أى دور المنظمة سواء عالمية أو إقليمية فى حفظ السلم والأمن للدول الأعضاء فيها يمثل الحافز الأساسى لإنشائها

باعتبارها منظمة سياسية بالأساس وأن الأهداف الإقتصادية والاجتماعية والثقافية تأتي بصورة ثانوية. والثانية: ضرورة توافر الإمكانيات والآليات للمنظمة الدولية للقيام بالوظيفة السابقة إذا استلزم أداؤها جهوداً سلمية أو قسرية، بل إن هذه التنظيمات لاتصبح منظمات إقليمية بمفهوم الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بدون وجود مثل هذه الآليات للإستعانة بها فى أعمال القمع إذا ماكان ثمة ضرورة تستدعى ذلك (٥٤).

وإذا ماتناولنا فعالية المنظمة الإقليمية الرئيسية وهى الجامعة العربية نجد ملاحظات فعلى مستوى إدارة الجامعة للأزمة- نجد أن فعالية الجامعة كانت منخفضة للغاية بل وأوضحت قدرة هزيلة فى التصدى للعدوان العراقى وهو أحد أعضائها على إحدى الدول الأعضاء فى المنظمة وهى الكويت، حيث إن الجامعة اقتصر دورها على الإدانة اللفظية والشجب الشفوى للعدوان ومناشدة العراق للإلتسحاب دون قيد أو شرط من الكويت بل إن إنقسام الدول العربية داخل المنظمة حول وسيلة التعامل مع الغزو العراقى أدى إلى شل فعالية المنظمة.

أوضحت الأزمة أن الجامعة العربية، ركيزة النظام العربى كمنظمة.. ليس لديها الآليات اللازمة لفرض حل عربى لأزمة عربية، بل أن تصفية كامل آثار الغزو العراقى لايمكن تحقيقها إلا بموافقة العراق وهى الدولة المعتدية (٥٥).

لقد أثرت الحرب على مصداقية الجامعة العربية كمنظمة لها قواعد ومبادئ تحكم تفاعلات الدول الأعضاء، بل أن الجامعة اتضح أنها أداة للدول العربية تستخدمها حينما تجد فى ذلك مصلحة لها وتعطلها طالما كان ذلك فى مصلحتها.

وفى تحليل تدنى دور الجامعة العربية فى التعامل مع الأزمة اتضحت بعض أوجه القصور مثل:

١- أن نصوص الميثاق الخاص بالجامعة جاءت غامضة فيما يتعلق بالتدابير التي يتم إتخاذها للتصدى للعدوان وقمعه، مما أعاق الاتفاق على إجراءات محددة لمواجهة الأزمة.

٢- وجود صعوبات تتعلق بنظام التصويت على الإجراءات والتدابير التي يجب إتخاذها في مجال الأمن الجماعي العربي، حيث يشترط أن يصدر مجلس الجامعة في مجال التصدى للعدوان قراراً وأن يكون هذا القرار بإجماع الدول الأعضاء فيما عدا صوت الدولة المعتدية في حالة كونها دولة عربية^(٥٦).

٣- أن ميثاق الجامعة لم يحدد ماهو المقصود بالعدوان أو الاعتداء الذي يحدث ضد دولة عضو بالجامعة سواء من دولة عربية أو غير عربية، وهو ما يترك الباب مفتوحاً أمام التفسيرات المختلفة مما يتسبب في شل حركة المجلس وعجزه عن الإضطلاع بالمهام المنوطة به في هذا الشأن^(٥٧).

كما أوضحت الأزمة أن الجامعة العربية عاجزة عن التصرف بشكل مستقل عن التدخلات الخارجية لهذه الأسباب المتعلقة بنصوصها ذاتها وللتفاعلات فيما بين الدول الأعضاء، بل أن القوى الدولية والمنظمة العالمية أى الأمم المتحدة كانت أكثر سرعة في التحرك وأكثر فعالية في التعامل مع حدث يقع في إطار إختصاص جامعة الدول العربية بل ولم تنتظر حتى تسفر جهود الجامعة عن حل لهذه الأزمة.

أكدت الأزمة أن الجامعة العربية تحتاج إلى التطوير في الإجراءات والتدابير المتاحة لدى الجامعة، بل وضرورة معالجة أوجه القصور والصياغات العامة غير المحددة لدور المنظمة في الميثاق المنشئ لها، إلا أن دعوة التجديد والتطوير قد واجهت فتوراً من قبل العديد من الدول العربية ولم تلق مشروعات إحياء أو تجديد نظام الجامعة بما فيها مشروع إنشاء محكمة العدل العربية تأييداً فعلياً من قبل الدول الأعضاء^(٥٨).

ومن جراء الأزمة، ظهرت العديد من المقترحات بشأن تطوير الجامعة، وذلك بتطوير سبل التسوية القضائية للمنازعات العربية حيث ظهر فى الأزمة ضعف الأساليب القائمة وهو ما يتعلق بشكل أو بآخر بمحنة العلاقات العربية^(٥٩).

ظهر الاقتراح الخاص بتطوير القواعد القانونية والأسس التنظيمية الخاصة بالجامعة لزيادة فعاليتها، وخاصة فى مجال تطوير نظام الجزاءات فى نظام الجامعة وسبله ومجالاته، وذلك إما من خلال تعديل الميثاق الخاص بالجامعة أو أعمال النص أو التفسير الوظيفى لما هو قائم من قوانين وذلك لزيادة فعالية المنظمة.^(٦٠) حيث اتضح ذلك بصورة ملحة خاصة فى المجال الأمنى نتيجة لفقدان ثقة الدول العربية خاصة الخليجية فى مصداقية دور المنظمة الإقليمية فى حماية الأمن.^(٦١)

كما أوضحت الأزمة مدى الهشاشة والضعف الذى تميزت به بقية المنظمات الإقليمية التى نشأت فى المنطقة العربية، حيث أن مجلس التعاون الخليجى فشل فى ردع أو القيام بدور فعال فى مواجهة عدوان على إحدى الدول الأعضاء فيه وهى الكويت، كما أن مجلس التعاون العربى الذى تضمن العراق، كانت القوة الرئيسية - عربيا- المواجهة لها هى مصر وهى إحدى الدول الأعضاء مما يؤكد غياب التنسيق بين الأعضاء فيه، كما أن اتحاد المغرب العربى تباينت مواقف أعضائه ما بين مؤيد ومعارض أو متحفظ بشأن الغزو العراقى للكويت أثناء التصويت عليه فى الجامعة.^(٦٢) وإزداد هذا التباين بعد نشوب الحرب، مما يؤدى إلى التأكيد على غياب التنسيق بين الدول الأعضاء فى المواقف الحاسمة.

نخلص من ذلك إلى أن حرب الخليج الثانية بمراحلها المختلفة بداية من الغزو حتى تحرير الكويت قد أوضحت الضعف والقصور الذى تعاني منه الجامعة العربية وبقيّة المنظمات الإقليمية فى المنطقة وذلك لغياب التحديد الواضح والدقيق للأمور والقضايا

والإجراءات في الميثاق التأسيسي أو توافر الآليات والامكانيات لديها لحماية أعضائها بل وطغيان البعد المصلحي للدول الأعضاء عند تعاملها مع المنظمة المنضمة إليها، ومن هنا فقد طرحت العديد من المشروعات لتتلافى أوجه القصور إلا أن تنفيذها مازال محل شك بسبب تباين مواقف الدول العربية بشأن إحياء الجامعة العربية وزيادة فعاليتها، وعلى مر خمس سنوات منذ بداية الأزمة لم نجد تقدماً في هذا المجال.

المطلب الرابع

الحرب والتوازنات الإقليمية

تركت حرب الخليج الثانية آثاراً بالغة الأهمية فيما يتعلق بالتوازنات الإقليمية سواء في المنطقة العربية بشكل عام أو في منطقة الخليج على وجه الخصوص.

أولاً - التوازنات في المنطقة العربية

خسرت الدول العربية القدرات العسكرية العراقية، خاصة القدرات الكيماوية والبيولوجية وإحتمالات تطوير برنامج نووي عراقي في مواجهة التهديدات التي تواجه المنطقة العربية من خارجها مثل إيران أو من داخلها إسرائيل، إلا أن الحرب أوضحت أن هذه القوة لم يكن بالامكان استخدامها بشكل تكافلي عربياً شاملاً ولكن كانت ستستخدم فقط تبعاً للمصالح العراقية بالأساس.

أدت الحرب إلى التخلص من القدرات العراقية الكيماوية والبيولوجية وتعطيل البرنامج النووي العراقي والتي كان يمكن استخدامها كورقة ضغط على الدول المهددة للمنطقة العربية إذا ما توجهت النيات لاستخدامها على هذا النحو، كما تم تعطيل

حوالى ٨٠٪ من القوات المسلحة العراقية، وتدمير البنية الاساسية العراقية فى الحرب (٦٣).

أكدت الحرب عدم امكانية إيجاد جبهة عربية موحدة خاصة فى الجوانب الأمنية والعسكرية لمواجهة التهديدات التى تواجه المنطقة العربية، وهو ما أكد عليه فشل البعد الأمنى والعسكرى لإعلان دمشق كنواة للأمن الجماعى العربى وعدم تحقيق شئ من بنوده المحورية منذ توقيعه فى ٦ مارس عام ١٩٩١.

سجلت الحرب عودة تركيا إلى لعب دور فى المنطقة بل والاستفادة من الدمار الذى لحق بالقوة العسكرية العراقية حيث أعلنت مراراً خشيتها من تنامى القدرة العسكرية العراقية^(٦٤)، بل ولعبت تركيا دوراً حاسماً فى تسهيل شن الحرب من الجبهة الشمالية للعراق خاصة الهجمات الجوية وأكدت أهميتها الاستراتيجية للمجتمع الدولى ودول الخليج.

كما استفادت تركيا من الحرب بحدوث تقارب سورى/ تركى حيث تطورت العلاقات فيما بين الدولتين ايجابيا وتم إجراء مفاوضات بشأن حل القضايا المعلقة فيما بين الدولتين مثل مشاكل مياه الفرات وأمن الحدود.^(٦٥)

ظهرت الاستفادة الإسرائيلية من الحرب دون الإشتراك فيها بشكل مباشر من خلال ضبط النفس وإتباع التعليمات الامريكية حيث حصلت على مزايا عسكرية وسياسية واقتصادية من الحرب، حيث تم إزالة قدرات قوة عسكرية مجاورة ووجود قوات غربية حليفة تعوق قدرات بقية الجيران الأقوياء.^(٦٦)

والخطورة هنا تتضح من خلفيات التعاون الإيرانى/ الإسرائيلى خلال حرب الخليج الأولى وإحتمالات التعاون فيما بينهما فى ظل ضعف القدرات العراقية والخليجية

العربية على الرغم من أن إسرائيل تبدو وكأنها ليست مصدر تهديد لدول الخليج بسبب تحالف الطرفين مع الولايات المتحدة.

فى إطار المنطقة العربية يظهر أن الكفة العربية قد تناقصت بشدة فى توازنات المنطقة مع القوى الأخرى، سواء بسبب تدمير القوة العراقية أو جو الإنقسام والشك وعدم الثقة وضعف التعاون العسكرى بين الدول العربية فيما بعد الحرب.

ثانياً: التوازنات فى منطقة الخليج العربى

يتضح أنه على الرغم من أن الحرب كما تم تبريرها من قبل القوى الكبرى فى التحالف الدولى قد قامت بتخفيض القدرات العسكرية العراقية بما يواءم المقاييس الإقليمية وبالقدر الذى يوفر حماية لدول الخليج من هجوم عسكرى عراقى.

إلا أن التوازنات فى منطقة الخليج نتيجة الحرب قد مالت بشكل أساسى فى جانب إيران التى أمكنها من خلال الحرب تحقيق العديد من المكاسب سواء الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية^(٦٧). وهو ما تدركه دول الخليج حيث إنه على الرغم من سعى إيران المستمر منذ تولى رافسنجاني السلطة لتحسين العلاقات مع دول الخليج قبل وبعد الحرب إلا أن حالة عدم التوازن بين إيران ودول الخليج مجتمعة قد جعلت هذه المحاولات تفشل على الرغم من تأكيد إيران على رغبتها فى تطبيع العلاقات والتعاون الإقليمى. بل أن الرئيس رافسنجاني أعلن فى أكثر من مناسبة أن إيران ليست فى حاجة إلى أموال ويتروल الدول الخليجية^(٦٨). وما زال الموقف السعودى الراض لدور إيرانى فى المنطقة عاملاً أساسياً فى ذلك، فعلى الرغم من التحسن الذى طرأ على العلاقات الإيرانية/ الخليجية فيما بعد الحرب خلال عامى ١٩٩٢/٩١، إلا أن نظرة التوجس من إزدياد القوة الإيرانية وعدم توازنها مع القوة الخليجية يجعل الدول العربية الخليجية

تنظر لإيران على أنها ما زالت مصدراً للتهديد على الرغم من أن العراق هو المصدر الأول بعد الحرب.

ولتوضيح الأوضاع الخاصة بالقدرات العسكرية تم عمل الجدولين التاليين لعرض حجم القوى البشرية وأسلحة القتال الرئيسية لدى الدول الثماني.

« جدول (١) حالة القوة العسكرية لدول الخليج الثماني حسب إحصاءات

١٩٩٠ / ٨٩

الدولة	أعداد أفراد القوات المسلحة	دبابات القتال الرئيسية	الطائرات المقاتلة
إيران	٦٠٤٥٥٠ (٣٥٠٠٠٠ احتياطي)	٥٣٠ (منهم ٣٠ دبابة خفيفة)	١٢١
العراق	١٠٠٠,٠٠٠ + (٨٥٠٠٠٠ احتياطي)	٦٥٠٠ (منهم ١٠٠ دبابة خفيفة)	٥١٣
السعودية	٦٥٧٠٠	٥٥٠	١٧٩
الكويت	٢٠٣٠٠	٢٧٥	٤٢ (منها ١٦ هيل مسلح)
البحرين	٤٠٠٠	٥٤	٤٠ (منها ٢٤ هيل مسلح)
الإمارات	٤٣٠٠٠	١٣١ منهم ٧٦ دبابة خفيفة	٨٠ (منها ١٩ هيل مسلح)
قطر	٧٠٠٠	٢٤	٣٣ (منها ٢٠ هيل مسلح)
عمان	٢٥٥٠٠	٣٩ + ٣٠ دبابة خفيفة	٦٣
إجمالي الدول الست أعضاء مجلس التعاون	١٦٥,٥٠٠	١١٧٩	٤٤٧

المصدر تم تجميع هذا الجدول من الإحصائيات الواردة Military Balance, 89/90, and Middle East Military Balance 89/90

يتضح من الجدول حجم التباين في القدرات العسكرية ما بين الدول الخليجية الست وقدرات كل من العراق وإيران. فإذا ما قارنا الدول الست مجتمعة بالعراق تبعاً للإحصاءات السابقة نجد أن إجمالي عدد أفراد القوات المسلحة للدول الست لا يوازي إلا ١٦٦٪ من حجم القوات العراقية في حين يمثل نسبة ٢١٤٪ من القوات الإيرانية، بل أن الأمر يزداد سوءاً إذا ما قارنا القوى الفردية للدول وكلا القوتين فإذا ما أخذنا

السعودية وهي أكثر الدول الخليجية من حيث عدد أفراد قواتها المسلحة سنجد أنها تمثل فقط ١٠.٩٪ من إجمالي القوة العاملة في الجيش الإيراني، و٦٦٪ من حجم القوة العراقية، كما نجد أنها جميعاً ليس لديها أى عدد احتياطي في حين أن إيران والعراق لديهما ما يزيد على المليون و ٢٠٠ ألف جندي احتياطي . أما على مستوى العراق وإيران فنجد أن العراق استطاعت أثناء حرب الخليج الأولى تكوين جيش ضخم زاد في الأعداد العاملة وكذلك الاحتياطي عن إيران بلغ ضعفه أما بالنسبة لدبابات القتال الرئيسية فنجد أن الدول الخليجية الست مجتمعة لا تملأ سوى مانسبته ١٨٪ مما لدى العراق في حين تبلغ ضعف ما لدى إيران. كما نجد التفاوت الكبير في حجم الأسلحة ما بين العراق وإيران حيث أن الأخيرة تملك فقط مانسبته ١٥.٤٪ من الدبابات مقارنة بالعراق والصورة تزداد وضوحاً عند مانقارن دولة مثل قطر من حيث حجم الدبابات مقارنة بالعراق أو إيران، بل أن السعودية ذاتها والتي تمثل مركز الثقل في القوة الخليجية لا تمثل سوى ٨٪ مقارنة بحجم الدبابات العراقية.

أما من حيث حجم الطائرات المقاتلة فنجد أن الدول الست رغم اهتمامها بتطوير سلاحها الجوي إلا أنها مجتمعة لا تمثل سوى ٨٧٪ من حجم القوة العراقية، في حين تفوق من حيث العدد السلاح الجوي الإيراني وإن كان يجب أن نراعى أن دول الخليج الست لديها ٧٩ طائرة هيل مسلح وهي ليست ذات كفاءة قتالية عالية وإن كنا قد أدخلناها عند حصر الطائرات المقاتلة.

نخلص من ذلك إلى أنه من الجدول السابق يتضح مدى التفاوت الواضح فيما بين الدول الست وكلاً من العراق وإيران بصفة فردية أو مجتمعتين، بينما هذا التفاوت يزداد بشدة عند مقارنة الدول الخليجية فرادى بالعراق أو إيران. كما أن القدرات العسكرية العراقية فيما قبل حرب الخليج الثانية فاقت القدرات سواء الإيرانية أو للدول الست

وهو ماتؤكده الأرقام السابقة.

لحقت بالقدرات العسكرية الخليجية بشكل عام العديد من التطورات من جراء حرب الخليج الثانية حيث أن عدد القوات العسكرية العراقية قد قل وكذلك بعد تخطيط وتعطيل العديد من الأسلحة العراقية سواء الدبابات أو الطائرات المقاتلة، كما عملت إيران على زيادة تسليحها، كذلك نتج عن الحرب سعى الدول الست لزيادة قدراتها العسكرية سواء بزيادة عدد أفراد القوات المسلحة أو اسلحة القتال الرئيسية لديها وهو ما يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم (٢) حالة القوة العسكرية لدول الخليج الثماني حسب إحصاءات

١٩٩٥/٩٤

الدولة	أعداد أفراد القوات المسلحة	دبابات القتال الرئيسية	الطائرات المقاتلة
إيران	٥١٣.٠٠ + (٣٥٠.٠٠٠ احتياطي)	١٢٤٥	٢٩٥
العراق	٣٨٢.٠٠ + (٦٥٠.٠٠٠ احتياطي)	٢٢٠٠	١٣٦
السعودية	١٠٤.٠٠ + (٥٧ ألف حرس وطني)	٧٧٠	٢٩٢
الكويت	١٦.٦٠ + (٢٣٧.٠٠٠ احتياطي)	١٥٠	٨٣
الإمارات	٥٠٠	٢٠١ (منهم ٧٦ دبابة خفيفة)	٧٤
البحرين	٨١٠٠	٨٠	٣٤ (منهم ١٠ طائرات هيل مسلح)
قطر	١٠.١٠٠	٣٠	٣٧
عمان	٤٢٩٠٠	١١٠ (منهم ٢٧ دبابة خفيفة)	٥٨ (منهم ٢٠ طائرة هيل مسلح)
مجموع دول مجلس التعاون الست	٣٣٠.٢٠٠	١٣٤١	٥٧٨

المصدر : تم تجميع هذا الجدول من الإحصاءات الواردة في 139 - 123 Military Balanc, 94/95 p p

يتضح من الجدول مدى الضعف الذي لحق بالقدرات العراقية من جراء الحرب وهو ما يتضح عند مقارنتها بالجدول السابق، إلا أنه على الرغم من ذلك نجد أن حجم أفراد

القوات المسلحة العراقية ما زال يفوق الدول الست مجتمعة، حيث تمثل الأخيرة مانسبته ٧٨٦٪ من حجم القوات العراقية، بينما لا تمثل السعودية وهى أكثر الدول الست من حيث عدد قواتها المسلحة إلا ٢٧٣٪ من حجم القوات العراقية. أما عن إيران فما زالت تحتفظ به جيش كبير العدد وإن كان أقل من إحصاءات ١٩٩١/٨٩ وعند مقارنتها بالدول الست مجتمعة نجد أن الدول الست لا تمثل سوى ٥٨٥٪ من حجم القوى العاملة فى الجيش الإيرانى كذلك فلدى إيران احتياطي من الأفراد يفوق القوى العاملة لدى الدول الست. أما عن التوازن العراقى/الإيرانى فقد إختل الميزان العسكرى من حيث عدد الأفراد لصالح إيران فبعد أن كانت تمثل ٦٠٥٪ من إجمالى القوة العراقية العاملة فيما بعد الحرب أختل الميزان وأصبحت العراق هى الأقل ويمثل مجموع أفراد قواتها المسلحة مانسبته ٧٤٥٪ من حجم القوات العاملة الإيرانية وإن كان الإحتياطى العراقى ما زال يمثل قوة عسكرية ضخمة ينبغى وضعها فى الحسبان.

أما من حيث دبابات القتال الرئيسية فعلى الرغم من خسارة العراق للعديد منها فى الحرب حيث انخفض حجمها إلى الثلث تقريباً عما كان قبل الحرب إلا أنها ما زالت تفوق الدول الخليجية الست مجتمعة بما نسبته ٣٩٪ من حيث حجم الدبابات التى لدى كلا القوتين أما بالنسبة لإيران فقد عملت على زيادة دبابات القتال لديها حيث أنه بعد إنتهاء حربها مع العراق وحرب الخليج الثانية استطاعت عقد صفقات مع دول شرقية سابقة وغربية لتدعيم قواتها البرية، إلا أنها ما زالت أقل من العراق فى هذا المجال حيث يمثل إجمالى ما لديها من دبابات القتال مانسبته ٥٦٦٪ من حجم الدبابات الموجودة لدى العراق، وما زالت الدول الخليجية الست مجتمعة وإن كان الفارق ضيقاً للغاية حيث تزيد الدول الست فقط بحوالى ٩٦ دبابة تقل قيمتها إذا ما عرفنا أنه من ضمن الإحصائية يوجد لدى الدول الست حوالى ١١٣ دبابة خفيفة.

خسرت العراق العديد من طائراتها المقاتلة فى الحرب وهو ما يتضح من حيث الأرقام الخاصة فى حين إرتفعت أعداد الطائرات المقاتلة الإيرانية حتى فاقت مالدى العراق، حيث أصبحت الأخيرة تمثل فقط مانسبته ٤٦٪ مما لدى إيران من طائرات مقاتلة خاصة أن العديد من الطائرات العراقية فرت إلى إيران أثناء الحرب. فى حين عملت الدول الخليجية الست على زيادة طائراتها المقارنة حيث أصبحت مجتمعة تفوق كلا من العراق وإيران سواء مجتمعتين أو فرادى ويتضح التوجة الخليجى نحو التسليح الجوى بمقارنة الأرقام الختام فى عام ٨٩ / ٩٠ مع إحصاءات ٩٤ / ٩٥ خاصة بالنسبة للسعودية والكويت.

- يتضح مما سبق أن حرب الخليج الثانية أدت إلى اختلال التوازن العسكرى فى المنطقة فى صالح إيران بصفة أساسية وضد العراق واستفادت الدول الخليجية الست مما لحق بالعراق من خسائر فى الحرب وإن كان ذلك يجب أن يجعلنا نأخذ فى الاعتبار أن الاختلال ليس كبيراً وأن العراق يمكنه تعويض خسائره كما أن التفوق الإيرانى وإن كان ليس كبيراً مثل العراق قبل الحرب ايضاً يمثل مصدر تهديد للدول الست.

- إلا أنه يجب أن نأخذ فى الاعتبار أنه فيما يتعلق بالتوازن فى المنطقة والذي تمثل العراق طرفاً فيه، فلا زالت الأمور غير مؤكدة فى ضوء المعلومات والتقارير العديدة التى تتغير باستمرار بشأن حقيقة القدرات العسكرية العراقية، إلا أنه من الواضح أن العلاقة التوازنية مع إيران قد مالت فى اتجاه إيران خاصة فى ظل إنخفاض القدرات الاقتصادية العراقية من جراء الحرب، فحسب أحد التحليلات لأوضاع ما بعد الحرب فإن الحرب على الرغم من أنها قد أدت إلى إيجاد حالة من توازن الضعف بين العراق وإيران والتى لا ينتظر أن تستمر طويلاً حيث ستتغير فى صالح إيران بالنظر إلى القدرات الاقتصادية والعسكرية الإيرانية خاصة أن حجم الدمار الذى لحق بإيران خلال

حرب الخليج الأولى لم يكن شاملاً لمجالات أو أقاليم كاملة كما كان الحال بالنسبة للعراق.^(٦٩) لكن نريد أن نشير إلى أن الحجم والحالة الحقيقية للقدرات العراقية خاصة في المجال العسكري ما زالت غير مؤكدة.

- أما فيما يتعلق بالموقف الخاص بالدول الخليجية الست فإن العلاقة التوازنية ليست في صالحها سواء في مقابل إيران، أو حتى في مقابل العراق فيما بعد حرب الخليج الثانية كما أن الاعتماد على الضمانة والحماية الأمريكية الأوروبية لتأمينها ليس مصدر إستقرار، خاصة بعد فشل خطة تكوين الجيش الخليجي الموحد التي قدمتها عمان في أكتوبر ١٩٩١ ولم تتحمس لها بقية الدول الخليجية^(٧٠). كما أن تطور القوات الخليجية الذاتية لدول الخليج لا يمكن أن يصل بإحدهما إلى موازنة القوات المجاورة لها مثل إيران على سبيل المثال رغم تزايد الإنفاق الدفاعي في هذه الدول بشكل عام فيما بعد الحرب.

- ومن ثم نخلص إلى أن الحرب قد غيرت من خريطة التوازنات الإقليمية سوا . في المنطقة العربية بشكل عام أوفى منطقة الخليج بصفة خاصة ولكنها لم تكن في صالح الجانب العربي في مجملها.

المطلب الخامس

الحرب ومشاكل المنطقة العربية

لقد أدت الحرب إلى عدة نتائج فيما يتعلق بمشكلات الصراع في المنطقة العربية، حيث أكدت الحرب أن جلب الهدوء للمنطقة هو أمر مستحيل حيث إن العديد من مصادر القلق والتوتر ستستمر وأن المنطقة ما زالت مضطربة ومتوترة وتموج بالعديد من

المشكلات، حيث أكدت الحرب أن مشاكل الحدود ما زالت قائمة فى المنطقة وهو ما يمثل تهديداً للإستقرار فيها.

- إلا أن ما أكدت عليه الحرب بصفة رئيسية هو ضرورة إيجاد حل للمشاكل المزمنة فى العالم العربى - خاصة الصراع العربى/الاسرائيلى.

حيث إن الجماهير الأردنية والفلسطينية فى الأراضى المحتلة أيدوا صدام وكذلك العديد من الجماهير العربية فى الدول المختلفة عندما لعب بورقة القضية الفلسطينية وتعلقت الآمال به لايجاد حل للقضية وتحرير الأراضى العربية المحتلة. بل إن صدام حسين عندما ربط إنسحابه من الكويت بتحرير الأراضى المحتلة ساندته بعض القوى الدولية^(٧١).

ظهر مع الأزمة ثلاثة تصورات فيما يتعلق بالربط بين تحرير الكويت وحل القضية الفلسطينية هى:

الأول- الربط المتزامن وتبنته منظمة التحرير وبعض الدول والقوى السياسية العربية ويختلف عن الطرح العراقى فى عدم تبنيه لفكرة الجدول الزمنى المرتبط بترتيب وقوع الإحتلالات.

الثانى- رفض أى نوع من الربط وتبنته الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية وإسرائيل مع تأكيد أمريكى على ضرورة تسوية مشكلات المنطقة دون إلزام بالربط بينهما.

الثالث- الربط المتعاقب وتبنته الدول الأوروبية والإتحاد السوفيتى والتركيز هنا على حل أزمة الخليج أولاً مع تهيئة الجو لحل بقية مشاكل دول المنطقة خاصة الفلسطينية واللبنانية وهو ماظهر فى البيان الأوروبى السوفيتى المشترك فى سبتمبر عام ١٩٩٠^(٧٢).

فقد ساهمت الأزمة إيجابياً فى اتجاه التسوية للصراع العربى/الإسرائيلى حيث أكدت إستحالة تسكين المنطقة العربية ونزع حالة عدم الإستقرار الممتدة فيها دون تسوية لهذا الصراع وتأكيد الإلتزامات الأمريكية الساعية للتسوية وأن هذه فرصة من الفرص القليلة الممتدة الباقية.^(٧٣) ومن ناحية أخرى فقد أدت الحرب إلى ضغوط على إسرائيل من جانب الولايات المتحدة والقوى الغربية لبدء مفاوضات جادة مع العرب لتسوية الصراع العربى/الإسرائيلى، وبالفعل تم تفكيك هذا الصراع إلى مسارات للسلام ما بين فلسطين وإسرائيل فى البداية ثم الأردن وإسرائيل وتحققت بالفعل نجاحات فى هذين المسارين. وما زالت المحادثات جارية على المسار السورى/الإسرائيلى وإن كانت تواجهها بعض الصعوبات خاصة لنمو معارضى السلام فى إسرائيل من المتطرفين بل وصل الحد إلى اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلى إسحق رابين على ايدى شاب إسرائيلى بدعى أنه يفرط فى الأراضى الإسرائيلية، كما أن الجانب الإسرائيلى ما زال يرفض التنازل عن الجولان ككل كما تطلب سوريا، إلا أن هذا المسار يتقدم ولكن بشكل بطىء، وجدير بالذكر أن تحقيق تقدم على هذا المسار هو المدخل لبدء مفاوضات على المسار اللبنانى/الإسرائيلى.

- أما فيما يتعلق بالمشكلة اللبنانية، ففى ظل إنعدام الدعم العراقى لقوات ميشيل عون وحدث تقارب أمريكى/سورى فى الحرب سُمح للقوات اللبنانية بالاستعانة بسوريا لمواجهة قوات عون مع موافقة إسرائيلية بضغط أمريكى، مما مكن الحكومة اللبنانية من التخلص من منافس قوى لها، كما أدت الحرب إلى إضعاف الميليشيات الفلسطينية الموجودة فى لبنان، وتمكنت الحكومة بدعم سورى من القيام بأعمال عسكرية فى الجنوب ونشر القوات الحكومية فيه^(٧٤). ومن ثم أمكن البدء فى جهود إعادة البناء والتعمير فى لبنان بعد تحقيق درجة من السيطرة الحكومية على الأراضى اللبنانية.

- كما تم إثارة المسار اللبناني/الإسرائيلي فى تسوية الصراع العربى /الإسرائيلى ولكن نظراً لتعقده والتعبية اللبنانية للموقف السوري تم تأجيله الى ما بعد تحقيق تقدم على المسار السوري/الإسرائيلى.

-أدت حرب الخليج الثانية الى العديد من الآثار، حيث أفرزت أثاراً سلبية على النظام الإقليمى العربى مما يضعفه بل يصل الأمر إلى درجة التهديد بالإختفاء لصالح نظم أخرى بديلة سواء النظام الغرب أسيوى أو الشرق أوسطى، كما أثرت سلباً على التفاعلات العربية/العربية وأحدثت نوعاً من الشق للصف العربى بين مشرقه ومغربيه وخاصة فى ظل تدعيم ظاهرة الخليجية باعتبارها كيانا مستقلاً والسعى إلى فصل الخليج عن النظام الإقليمى العربى.

- كما تركت الحرب أثراً سلبية على فاعلية الجامعة العربية ومصادقيتها فى القدرة على التدخل لحماية الدول الأعضاء فيها أو وجود الآليات اللازمة لهذا التدخل بل وأن الأمر إزداد خطورة نتيجة للإتقسامات العربية مما يعيق العمل العربى المشترك فيما بعد الحرب، كما أن الحرب أدت إلى إختلال التوازنات فى المنطقة العربية والخليج لصالح الأطراف غير العربية مثل إيران وإسرائيل وتركيا.

- حملت الحرب معها تأكيداً على ضرورة إصلاح الجامعة العربية وضرورة دعمها، كما أنها أكدت ضرورة النظرة الشاملة لمشاكل المنطقة العربية لتحقيق الإستقرار بها مثل حل مشاكل الحدود، والصراع العربى/الإسرائيلى، والفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون فى العالم العربى، وضرورة نبذ التسلطية والسعى نحو الديمقراطية كنظام وأسلوب للحكم.

الفصل الثالث

التحديات النابعة من البيئة الدولية والإقليمية

أدت حرب الخليج الثانية كما أوضحنا إلى تغييرات فى خريطة التفاعلات الإقليمية كما أوضحت ورسخت التغيرات الحادثة فى البيئة الدولية، وإنطلاقاً من هذا فإن الحرب قد أدت الى تغيير فى التهديدات الموجهة لمنطقة الخليج العربى سواء تلك النابعة من البيئة الدولية أو من البيئة الإقليمية وهو ماسنوضحه فى العرض التالى.

فى البداية نشير إلى مفهوم التهديد، فهو يعرف من الناحية الإستراتيجية على أنه « وصول تعارض المصالح والغايات القومية الى مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمى يوفر للدولة الحد الأدنى من أمنها السياسى والاقتصادى والاجتماعى والعسكرى، مع عدم قدرة الدولة على موازنة الضغوط الخارجية مما قد يضطر الأطراف المتصارعة أو أياً منها إلى اللجوء لإستخدام أداة القوة المسلحة، معرضة الأمن القومى لأطراف أخرى للخطر» (٧٥).

وتوجد تصنيفات عديدة للتهديدات حسب المنظور الذى يتم تحليلها من خلاله، فتبعاً لمدى الاستمرارية تقسم إلى تهديدات دائمة وأخرى مؤقتة، ومن حيث درجة توجيه التهديد إلى تهديد مباشر وغير مباشر، ومن حيث واقعية وإحتمالية التهديد أو الإستخدام الفعلى للقوة المسلحة الى تهديدات واقعة وأخرى محتملة وثالثة كامنة (٧٦).

سيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث نقاط رئيسية هى

المطلب الأول - المصادر

العامة للتهديد فى المنطقة.

المطلب الثانى- التهديدات

التابعة من الهيئة الدولية.

المطلب الثالث - التهديدات

التابعة من الهيئة الإقليمية.

المطلب الأول

المصادر العامة للتهديدات فى المنطقة

تتميز منطقة الخليج بوجود العديد من مصادر التهديد التى يمكن أن تكون أساساً للعديد من التهديدات لدول المنطقة ومن هذه المصادر .

أولاً : طبيعة الأوضاع فى المنطقة

حيث يسود المنطقة حالة من اللاتجانس بين دول عربية فى غرب الخليج ودولة فارسية فى الشرق، وعلى الرغم من أن قيام الثورة الإيرانية فى عام ١٩٧٩ حمل معه الآمال الخاصة بالتقارب بين شرق الخليج وغربه باعتبار أنها ثورة إسلامية، إلا أن هذه الثورة عملت على إحداث قلاقل بدعم الأقليات المذهبية فى الوطن العربى مثل الدروز فى سوريا ولبنان والزيدية فى اليمن والشيعية فى مناطق عديدة فى المنطقة العربيه وفى منطقة الخليج. والأمر يزداد خطورة إذا ما أضفنا إليه أطماع الجنس الفارسى (الإيرانيين) فى التوسع على حساب الدول العربية فى الخليج وإتجاهه إلى السيطرة على أجزاء من الوطن العربى والمطالبة بأجزاء أخرى^(٧٧).

كما أن اختلاف طبيعة النظم السياسية السائدة في إيران الشورية أو العراق الراديكالية أو النظم الخليجية العربية المحافظة يؤدي إلى حالة من تخوف وتشكك كل طرف في نيات الطرف الآخر، بل ووجود حالة من عدم الاستقرار نتجة لغاب أسس للتفاهم الإقليمي فيما بين دول المنطقة.

بل أن حالة عدم التوازن الإقليمي تشكل مصدراً أساسياً للتهديد فيما بين دول المنطقة حيث أن ذلك يؤدي إلى حالة من سباق التسلح والتحالفات التي تزيد من حالة عدم الاستقرار.

ثانيا - ارتباط منطقة الخليج بمناطق ازهات اخوي

حيث ترتبط منطقة الخليج رغم كل مساعي الفصل إلى منطقة الشرق الأوسط والتي تمثل منطقة عدم استقرار لاستمرار الصراع العربي/الإسرائيلي^(٧٨)، كما أن وجود الكيان الإسرائيلي مثل تحدياً وتهديداً للمنطقة من خلال تقديم تسهيلات لعناصر التدخل الأجنبي، وحرصه على تحجيم القدرات العسكرية العراقية أدى إلى تدخلات في منطقة الخليج من خلال التعاون مع إيران، كما أن إقليم غرب آسيا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق تمثل مصدراً لعدم الاستقرار في المنطقة، كما ظهر أن المنطقة مهددة من الدول العربية الأفقر نتيجة الفجوة الاقتصادية بين الدول العربية وعده العمل على سدها.

ثالثاً - الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج

وهو ما جعل المنطقة مسرحاً للصراع ما بين القوى العظمى في النظام العالمي خاصة بعد الانسحاب البريطاني من الخليج في عام ١٩٧١ وذلك لإحتواء المنطقة على مورد

إستراتيجى لاقتصاديات العديد من الدول فى العالم بالإضافة إلى الموقع الإستراتيجى للمنطقة وقربها من المناطق الجنوبية السوفيتية جعلها مسرحاً للتنافس فيما بين الدول الكبرى.

رابعاً: مشاكل الحدود والأطماع التوسعية

كما أن المنطقة تزخر بالعديد من المشاكل الحدودية فيما بين الدول العربية بعضها البعض، أو فيما بين دول عربية وأخرى غير عربية وذلك مثل تركيا وإيران وهو ما يجعل المنطقة مسرحاً دائماً للصراعات خاصة أن العديد من مشاكل الحدود لم تسو بشكل نهائى أو حتى لم تسو حتى الآن.

المطلب الثانى

التحديات النابعة من البيئة الدولية

تتميز منطقة الخليج بإحتوائها على سلعة أستراتيجية عالمية وهى النفط وكونها سوقاً تجارية لمنتجات الدول المتقدمة موقعاً لاستثماراتها، بالإضافة إلى موقع إستراتيجى هام وهو ما يجعلها من المناطق التى تتأثر بالتطورات الحادثة فى البيئة الدولية وإنعكاس التغيرات فى هذه البيئة بشكل مباشر وسريع عليها. ولقد احتوت البيئة الدولية على عدة تهديدات للمنطقة تتمثل فى :

أولاً: التنافس الدولى حول المنطقة

نتيجة للأهمية الاستراتيجية للمنطقة فإنها كانت ولا تزال مسرحاً للتنافس الدولى

بين القوى العظمى فى النظام الدولى، حيث إنه فيما قبل الحرب كانت المنطقة مسرحاً للصراع حول النفط والأسواق وكذلك كمدخل لتهديد الاتحاد السوفييتى ومخططاته بالمنطقة كما أن الاتحاد السوفييتى سعى إلى حرمان الولايات المتحدة والدول الغربية من أهم مصادر الطاقة لها فى الخليج وسعى كذلك إلى السيطرة على المنطقة. كما يعتبر الخليج منطقة إقتراب حيوية لجنوب الاتحاد السوفييتى حيث توجد قواعد إطلاق الصواريخ الباليستكية الإستراتيجية وهى أيضاً منطقة الصناعة السوفيتية.^(٧٩)

بعد انسحاب بريطانيا من الخليج فى عام ١٩٧١ بدأت المنافسة تشتد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى على السيادة فى المنطقة، حيث اعتبرت النخبة السعودية أن الصراع الأمريكى/السوفييتى فى إطار الحرب الباردة يمثل تهديداً لأمن الخليج^(٨٠)، كما انعكس التنافس السوفييتى/الأمريكى على التطورات السياسية فى منطقة الخليج وكان رد القيادة السوفيتية على مبدأ كارتر هو إصدار مبدأ بريجنيف فى ١٠ ديسمبر ١٩٨٠، بل أن التنافس وصل إلى إتهام المسئولين السوفييت للولايات المتحدة بأنها تلعب بالنار فى منطقة الخليج^(٨١).

وفى ما بعد إنهيار الاتحاد السوفييتى ما زلنا نجد تنافساً من نوع آخر لا يصل إلى المواجهة العسكرية فيما بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة بالإضافة إلى الصين واليابان، ولكون منطقة الخليج مسرحاً للتنافس الدولى فإن هذا يدعو إلى الشعور بالتوتر حيث إن هناك أكثر من طرف يسعى إلى السير بالمنطقة إلى ما يخدم مصالحه وفىما يلى تناول القوى العظمى وحجم التهديدات النابعة منها للمنطقة.

١- الاتحاد السوفييتى

سعى الاتحاد السوفييتى إلى مواجهة تزايد النفوذ الأمريكى فى منطقة الخليج،

نظراً لأهميتها الإستراتيجية له واحتواؤها على مورد يمثل عصب تقدم الغرب، وتأسست الإستراتيجية العسكرية للاتحاد السوفييتى تجاه الخليج فى السبعينيات على الأسس التالية:

١- دعم الوجود البحرى السوفييتى فى المنطقة وحولها وذلك بزيادة القوة البحرية السوفييتية فى الخليج العربى والمحيط الهندى والبحر الأحمر مرتكزاً على قاعدة عدن البحرية وقواعد عصب ومصوع وبريم وبعض موانئ شرق إفريقيا.

٢- الإحتفاظ بمعدات عسكرية مخزونة فى بعض دول المنطقة.

٣- تدعيم إمتلاك الاتحاد السوفييتى لإمكانية نقل جوى إستراتيجى. (٨٢)

ففى السبعينيات تميزت نظرة الدول الخليجية تجاه الاتحاد السوفييتى على أنه مصدر لتهديد أمن الخليج بإستثناء الموقف الكويتى، وإن تفاوتت درجة التهديد حيث اعتبرته سلطنة عمان والسعودية المصدر الرئيسى خاصة فى ظل وصول النفوذ السوفييتى إلى اليمن الشعبية، كما عبرت دول الإمارات وقطر والبحرين عن مخاوفها من التهديد السوفييتى ولكن بشكل عام وتأثراً بالموقف السعودى. بينما الكويت حاولت اتباع سياسة متوازنة تجاه كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وهو مامثل سياسة شبه ثابتة للكويت سواء فى السبعينيات أو الثمانينيات. بل فى أعقاب حرب الخليج الثانية وقعت الكويت إتفاقيات عسكرية مع دول غربية وكذلك مع روسيا الاتحادية. (٨٣)

وخلال فترة السبعينيات وبداية الثمانينات لم يكن للاتحاد السوفييتى علاقات دبلوماسية مع أى دولة خليجية سوى الكويت التى تبادل العلاقات معها رسمياً فى عام ١٩٦٣م. (٨٤)

إلا أنه بتولى جورباتشوف السلطة وحدث التغييرات فى سياسات الاتحاد السوفيتى الداخلية والخارجية التى اتضحت فى منتصف الثمانينات، تراجع هذا المصدر من مصادر التهديد وزادت العلاقات الودية بين الدول الخليجية والاتحاد السوفيتى، حيث إنه بعد أن أصبح الاتحاد السوفيتى من المصادر الأولى للتهديد بعد غزوه لأفغانستان وإدانة كافة الدول الخليجية لهذا التدخل، فإنه بفضل تغييرات جورباتشوف تم إقامة علاقات دبلوماسية مع دول الخليج. فى عام ١٩٨٥ تم إقامة علاقات دبلوماسية سوفيتية/عمانية فى ٢٦ سبتمبر، وفى ١٥ نوفمبر تم إقامة علاقات دبلوماسية سوفيتية/إماراتية، وسادت العلاقات الودية التفاهات السعودية/السوفيتية خلال النصف الثانى من الثمانينات. وتم كذلك إقامة علاقات سوفيتية مع قطر عام ١٩٨٨، ومع السعودية والبحرين فى عام ١٩٩٠. (٨٥)

أما بعد حرب الخليج الثانية، فإن التهديدات بعد تفكك الاتحاد السوفيتى تمثلت فى احتمالات إمتداد الصراعات والحروب فى منطقة الجمهوريات الإسلامية فى الاتحاد السوفيتى السابق الى المنطقة، بل وأن تفكك الاتحاد السوفيتى يمكن أن يؤدى إلى تعديلات إقليمية تؤثر على التوازنات الاستراتيجية لغرب آسيا وتنعكس على التوازنات المؤثرة على أمن الخليج خاصة فى ظل تنامى فرص إيران وتركيا للاستفادة من إنفصال الجمهوريات الإسلامية فى الاتحاد السوفيتى السابق (٨٦).

ومن ثم فقد إزدادت التهديدات السوفيتية لأمن الخليج فى السبعينيات بعد انسحاب بريطانيا منه، وبلغت ذروتها بالتدخل السوفيتى فى أفغانستان وتراجعت هذه التهديدات فى الثمانينيات، خاصة فى ظل المساندة السوفيتية للمواقف العربية فى الصراع العربى/الإسرائيلى، ثم عادت للظهور بشكل جديد فى التسعينيات نتيجة لتفكك الاتحاد السوفيتى وذلك نظراً للقرب الجيوبوليتكى فيما بين المنطقتين وتأثير التغيير فى إحداها على الأخرى.

ب - الولايات المتحدة ومنطقة الخليج العربى

اعتبرت الولايات المتحدة نفسها الوريث الشرعى لبريطانيا فى الخليج ومن ثم عينت من نفسها حارساً على المصالح الغربية فى الخليج وحماية هذه المنطقة من النفوذ السوفييتى وضمان إبقاء السوق الخليجية آمنة ومستقرة وحماية الإستثمارات الأمريكية والأوروبية واليابانية فى هذه المنطقة الحيوية من العالم.

ولقد بنت الولايات المتحدة إستراتيجيتها فى المنطقة على عدة أسس:

١- تكثيف الوجود البحرى العسكرى بالمنطقة، من خلال زيادة إمكانات وقدرات الأسطول الخامس الأمريكى فى المنطقة خلال أوائل الثمانينات.

٢- قوة التدخل السريع والعمل المشترك والتي بدأ التفكير فى إنشائها منذ يناير ١٩٧٧ بهدف إحتلال منابع النفط وخطوط مواصلاته إذا ماتعرض العالم الصناعى إلى الإختناق من جراء حظر نفطى تفرضه دول المنطقة كما حدث فى أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣، أو إحتلال أطراف معادية للولايات المتحدة لمانع النفط.

٣- إتفاق التعاون الاستراتيجى مع إسرائيل للتدخل فى الخليج والذي تم توقيعه عام ١٩٨٣ بحيث تصبح إسرائيل مخازن للأسلحة الأمريكية وتقوم بصيانتها وتوفير القواعد الإسرائيلية للإستعمال الأمريكى وكان كل هذا تحت شعار التهديد السوفييتى للخليج والشرق الأوسط. (٨٧)

ولقد رفضت الدول الخليجية بشكل عام الوجود العسكرى الأمريكى المباشر فى المنطقة نظراً لتخوفها من تدخل سوفييتى مماثل، حيث إن هذا السباق يؤدى إلى تهديد المنطقة، كما قابلت مخطط قوة الإنتشار السريع وطلب الولايات المتحدة لقواعد وتسهيلات عسكرية بكثير من التحفظ إن لم يكن الرفض الصريح، ومن ثم رفضت

الوجود العسكرى الأمريكى، فقد أعلنت الكويت صراحة على لسان وزير خارجيتها أثناء زيارة له للاتحاد السوفييتى فى مايو ١٩٨١ بأن "الكويت ليست مهددة من قبل الاتحاد السوفييتى ولكنها على الأصح مهددة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وبناء عليه فإن الكويت ترفض فكرة تشكيل قوات للتدخل السريع فى منطقة الخليج العربى" (٨٨). إلا أنه وجد اتفاقات عسكرية بين الولايات المتحدة والسعودية وعمان والبحرين فيما قبل الحرب.

ومن ثم يمكن تفسير رغبة الولايات المتحدة فى إطالة أمد الحرب العراقية/الإيرانية لبيان مدى أهمية الدور الأمريكى، وبالفعل هرعت الدول الخليجية العربية إليها لحمايتها وتأمين مياه الخليج ودوله، وعلى الرغم من التصريحات العلنية لرفض الوجود العسكرى الأمريكى أو التحفظ عليه إلا أنه من الناحية العملية ظلت الولايات المتحدة طوال الثمانينيات، بل وفيما بعد حرب الخليج الثانية، الملجأ الذى تقصده الدول الخليجية العربية عند ظهور تهديد لها على الرغم من توجسها منه، ولم تعلن أنه مصدر تهديد لها بشكل مباشر.

ثانياً: التدخل الأجنبي فى المنطقة

ركزت الدول الخليجية - نقصد الست أعضاء مجلس التعاون الخليجى - على رفضها الوجود العسكرى الأجنبى فى منطقة الخليج العربى دوماً، وذلك ما اتضح فى فترة ما قبل حرب الخليج الثانية، حيث إن الدول الخليجية كانت ترفض أى نوع من الوجود العسكرى سواء الأمريكى أو السوفييتى - من الناحية العلنية - بل وترفض منح تسهيلات أو قواعد عسكرية للدول الأجنبية فى المنطقة، وهو ما اتضح من موقف الدول الخليجية من قوات الإنتشار السريع الأمريكية حيث أن هذه الدول كانت تخشى أن تصبح المنطقة محلاً للوجود العسكرى للدول العظمى.

بل أن الكويت عندما احتاجت إلى وجود عسكري أجنبي لحماية ناقلاتها فإنها سعت إلى أن يصبح ذلك في إطار دولي باعتبار أن حماية الناقلات النفطية هي مسئولية دولية، وبالفعل إستجابت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا^(٨٩).

بعد حرب الخليج الثانية- تغيرت المواقف، حيث إن الوجود العسكري الاجنبي أصبح ركناً من أركان الإستراتيجية الخليجية، وتنوع هذا الوجود مابين بحري وجوى وبرى، ولم يعد قاصراً على الوجود البحري، كما أنه قد أصبح ممولاً خليجياً، بل أن وزير الدفاع الأمريكى أكد أن الدول الخليجية تقبل الوجود الأمريكى على أراضيها مع مراعاة أن تتم الترتيبات بصورة سرية، وذلك من قبل الكويت والسعودية اللتان كانتا أكثر حدة من بقية الدول الخليجية فى رفض أى وجود أجنبي^(٩٠). بل أن بعض الدول الخليجية خاصة قطر والبحرين وعمان قد قبلته ايضاً، إلا أن الإمارات رفضت الوجود الأجنبي المباشر.

نخلص إلى أنه، بعد حرب الخليج الثانية لم تعد الدول الخليجية خاصة الكويت والسعودية ترفض الوجود العسكري على أراضيها، بل أنه استمر فيما بعد الحرب رغم إعلانها أنه لن يستمر بعدها، بل ودخلت فى إتفاقيات دفاعية وأمنية طويلة الأمد تصل إلى عشر سنوات قابلة للتجديد، وذلك مع دول مختلفة خاصة الولايات المتحدة ثم بريطانيا وفرنسا وبعض الدول الكبرى الأخرى، إلا أن الولايات المتحدة كان لها النصيب الأكبر وأصبحت المهيمنة على الوجود العسكري الأجنبي فى المنطقة.

المطلب الثالث

التحديات النابعة من البيئة الإقليمية

مثلت البيئة الإقليمية في منطقة الخليج لفترة طويلة المصدر الأساسي لتهديد المنطقة وذلك نتيجة لحالة الإختلال في التوازنات الإقليمية القائمة في المنطقة، ولقد اختلف إدراك الدول الخليجية الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي لمصادر التهديد سواء من فترة زمنية إلى أخرى أو فيما بين الدول الست خلال فترة واحدة، ومن ثم نركز في تناولنا على القوى الإقليمية المهددة لأمن الخليج ثم بعد ذلك نتناول المشاكل الحدودية باعتبارها أحد المصادر الأساسية للتهديد.

أولاً- القوى الإقليمية المهددة لأمن الخليج

حيث نتناول القوى التالية باعتبارها أكثر القوى المهددة لأمن الدول الخليجية

الست وهي:

١- إيران.

٢- العراق.

٣- إسرائيل وتركيا.

لقد تبين وإختلف الإدراك الخليجي لهذه القوى باعتبارها مصادر للتهديد

واختلف من فترة إلى أخرى، بل وفيما بين الدول الخليجية ذاتها، وهذه القوى هي:

١- إيران

مثل التهديد الإيراني أحد المصادر الدائمة للتهديد في إدراك الدول الخليجية،

ولكن فى ظل فترات معينة تراجع التهديد الإيرانى أو قلت أهميته النسبية فى الإدراك، وسنقسم تناولنا للتهديد الإيرانى إلى مرحلتين رئيسيتين ماقبل حرب الخليج الثانية، ومابعد الحرب.

١- ماقبل حوب الخليج الثانية

ركزت إيران سواء فى عهد الشاه أوفى عهد الثورة الخومينية على محاولة السيطرة على دول الخليج والتحكم فى الممر الملاهى فى الخليج العربى حيث إتسمت السياسة الإيرانية بأربع سمات هى:

١- التأكيد على أن منطقة الخليج العربى منطقة نفوذ إيرانية.

٢- السيطرة على الممرات الداخلية بالخليج العربى لتشديد الحصار على الموارد الاقتصادية لدوله.

٣- محاولة نشر مبادئ الثورة الإيرانية بما تضمنته من مبادئ شيعية داخل الدول العربية الخليجية بإحداث قلاقل بها بإستغلال الإقلييات الموالية لها للقيام بأعمال الإرهاب والتخريب.

٤- استمرار تعاونها مع إسرائيل للحصول على الإمداد المستمر من التسليح الغربى (٩١).

فلاشك أن هذه المبادئ تساندها مساعى إيرانية لتحقيق دعمها للاحتلال الإيرانى للجزر الإماراتية الثلاث أبر موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى فى عام ١٩٧١، ومشاكلها الحدودية مع بعض الدول الخليجية ومطالبتها بالسيادة على دولة البحرين شكلت مخاوف دائمة للدول العربية الخليجية.

فى الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩ تحسنت العلاقات الإيرانية/الخليجية وحدثت اشكال من التعاون بين إيران وكل من السعودية والبحرين وعمان، بل أن الأمر وصل إلى الحديث عن وجود تحالف ضمنى فيما بين إيران والسعودية لإحتواء الخطر العراقى. (٩٢)

إلا أن التفاهم الإيراني / الخليجى خلال هذه الفترة يمكن إرجاعه بالأساس إلى وجود إتفاق بين إيران والولايات المتحدة على خطوط رئيسية لأمن الخليج هى ألا تشكل إيران تهديداً لأمن السعودية وباقى دول الخليج (٩٣).

بعد نجاح الثورة الإسلامية فى إيران ظهرت مخاوف خليجية من إمتداد الثورة الإيرانية إليها وإستغلال الشيعة الموجودين فى هذه الدول كطابور خامس لإيران، ومع نشوب الحرب العراقية/الإيرانية، تمحور المصدر الرئيسى للتهديد فى إيران، بل أن مجلس التعاون الخليجى الذى أسس فى مايو ١٩٨١ كان هدفه الرئيسى هو إحتواء الخطر الإيرانى، وأخذت الدول الخليجية الست موقفاً مؤيداً للعراق بل وتحالفت فعلياً مع العراق ضد إيران خاصة السعودية والكويت اللتان ترتب على موقفهما إعتبار إيران لهما عدوين فعليين لها فى الحرب، وحاولت إيران إحداث مشاكل واضطرابات فى البحرين والسعودية والكويت.

بعد الحرب العراقية/الإيرانية، حاولت إيران تلطيف علاقاتها مع الدول الخليجية وذلك من خلال محاولة طمأنة الدول الخليجية من جانبها والحديث عن إمكان تحقيق التعاون فيما بين الدول الخليجية الست وإيران بإعتبارها كلها دولاً خليجية، إلا أن ذلك لم يؤد إلى تقدم جماعى فى العلاقات الإيرانية/الخليجية بسبب توتر العلاقات الإيرانية/السعودية.

ب - ما بعد حرب الخليج الثانية

حرصت إيران على إستغلال الحرب لتحسين علاقاتها الخليجية وذلك من خلال التزام الحياد والمساهمة بشكل رئيسى فى إنجاح الحظر المفروض على العراق، وتبادل الزيارات والمحادثات مع بقية الدول الخليجية على مستوى وزراء الخارجية بعد الحرب فى إبريل ومايو ١٩٩١ (٩٤).

بعد الحرب بدأت إيران تتحدث عن أمن الخليج، كما أن الدول الخليجية قد بدأت تعترف بالثقل الإيرانى وأهمية لعبها دوراً فى الترتيبات الإقليمية لأمن الخليج بعد الحرب أو على الأقل اخذ رأيها فيما يتم من ترتيبات أو إحاطتها علماً ومراعاة رد فعلها.

شهد التهديد الإيرانى تراجعاً نسبياً فى قائمة التهديدات بالنسبة للعديد من الدول الخليجية خاصة عمان وقطر، إلا أن التوتر والتشكك والتنافس فى العلاقات بين طهران والسعودية قد حالت دون تعاون جماعى مع إيران من جانب الدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجى.

لم تستطع الدول الخليجية الست الوصول إلى إتفاق على مجالات وحدود التعاون مع إيران بشكل جماعى، ومن ثم الإتفاق فيما بينها على ترك هذا التعاون بصورة فردية لمن يرغب من الدول الست، حيث أن الدول الخليجية ركزت بصورة أكبر على التهديد العراقى كما ظهر التباين فى المواقف الخليجية تجاه التهديد الإيرانى بين مقلد له خاصة قطر وعمان وبين قائل باستمراره خاصة السعودية والبحرين، والكويت التى تأثرت بالموقف السعودى.

٢- العراق

لا يمكن النظر الى العراق كمصدر للتهديد من جانب الدول الخليجية الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي، في ظل الفترة الراهنة فيما بعد حرب الخليج الثانية فقط ولكن ايضا قبلها.

١- قبل حرب الخليج الثانية

في الستينيات والسبعينيات مثل العراق أحد التهديدات الرئيسية وذلك بالنسبة للكويت بصفة خاصة حيث مثل العراق تهديداً لها منذ تفكك الإمبراطورية العثمانية.^(٩٥) كما أن العراق نشب بينه وبين الكويت نزاع حدودي في عام ١٩٦١، كما مثل تهديداً لبقية الدول نظراً لتوجيهات النظام العراقي الراديكالية في أواخر الستينيات والسبعينيات.

في أواخر السبعينيات صعد التهديد الإيراني إلى المرتبة الأولى، وحدث نوع من التحالف العراقي/الخليجي ضد الخطر الإيراني المشترك لهما وظهر ذلك بصفة أساسية خلال حرب الخليج الأولى.

بانتهاء حرب الخليج الأولى، عاد العراق ليصبح مصدراً للتهديد في ظل الاتهامات التي وجهها إلى الدول الخليجية بشأن تخفيض أسعار النفط بزيادة عرضها وإتهام الكويت بسرقة نفط عراقي من حقل الرميلة، ودعوته للدول الخليجية بتحمل نفقات الحرب وإسقاط ديونه لهذه الدول، بالإضافة إلى أن الدول الخليجية أصبحت تدرك خطورة حجم ترسانة الأسلحة العراقية التي ساهمت في صنعها بوصفها تشكل الآن خطراً عليها.

ب - بعد حوب الخليج الثانية

مثّلت خبرة حرب الخليج الثانية درساً مريراً للدول الخليجية غيرت فى ترتيب التهديدات الموجهة لها حيث أصبح التهديد العراقى يأتى فى المرتبة الأولى، وذلك حتى فيما بعد الحرب وفى ظل الدمار الذى لحق بالقدرات العسكرية والمدنية العراقية. خاصة أن ترسانة العراق من الأسلحة التقليدية ما زالت تفوق قدرات الدول الخليجية مجتمعة بنسبة ١:٣ (٩٦).

وزداد الأمر خطورة فى ظل استمرار النظام العراقى فى السلطة خاصة بعد الإجراءات التى اتخذها الرئيس صدام حسين لإحكام سيطرته هو وأقاربه على المؤسسات الرئيسية فى الدولة، واستمرار إدعاء العراق بأن الكويت هى جزء من أراضيه، بل أن تغيير النظام، رغم عدم إمكانية ذلك حالياً، لا يضمن إحداث تغيير فى الدعاوى العراقية التى يؤمن بها الكثير من العراقيين وليس النظام فقط.

اتفقت الدول الخليجية على عدة مبادئ أكدتها فى قمة مجلس التعاون الخليجى فى الكويت فى ديسمبر ١٩٩١، تمثلت فى استمرار التهديد العراقى وكونه لديه نزعات توسعية، وضرورة تدمير ترسانته من أسلحة الدمار الشامل وأنه لا تعامل خليجى معه فى المستقبل، وأن وجود النظام العراقى مريبك للتفاهم الإقليمى وإن كانت الإطاحة به أمر من شأن الشعب العراقى (٩٧).

ظهر التباين بعد الحرب فى الموقف الخليجى حيث تؤكد الكويت والسعودية بدرجات متفاوتة على استمرار التهديد العراقى، بينما الرؤية البحرينية كانت أكثر عمومية ودارت حول التهديدات فى الخليج بشكل عام نتيجة لإنتاجه ومخزونه من النفط (٩٨)، بينما عمان وقطر لا تنظران للعراق كعدو، حيث لم تقطع عمان علاقاتها مع العراق رغم كل التطورات فى المنطقة، وأعادت قطر فتح سفارتها فى بغداد فى الأسبوع الأخير من أكتوبر ١٩٩١ (٩٩).

ومن ثم نخلص إلى أن التهديد العراقي فى ظل نظام الرئيس صدام حسين صعد إلى مرتبة التهديد الرئيسى لأمن الدول الخليجية خاصة بعد الحرب العراقية/الإيرانية وأن حرب الخليج الثانية مثلت مكسباً لإيران لتحسين علاقاتها مع الدول الخليجية خاصة أن التعاون مع إيران- حتى فى المجالات غير العسكرية- يمثل نوعاً من الإحتواء للخطر العراقى مستقبلاً مع الإعتماد على الضمانة الرئيسية وهى التعاون مع الدول الغربية كما تأكد عدم التنسيق الخليجى فى تباین مواقف هذه الدول بشأن التهديد العراقى فيما بعد حرب الخليج وهو ما اتخذ شكلاً تدريبياً حتى وصل إلى اختلاف تام فى الرؤية بين الدول.

٣- إسرائيل وتركيا

نتناول هاتين الدولتين معاً باعتبارهما مصدر تهديد غير مباشر لدول الخليج وذلك لإعتبارات التحالفات الخارجية مع الولايات المتحدة وإشتراك كل من الدول الخليجية وإسرائيل وتركيا فيها، وكون الأخيرتين حتى الآن تحترمان النفوذ الأمريكى فى هذه المنطقة ورغبتها فى استقرارها ومن ثم لامتثالان تهديداً مباشراً للخليج.

١- إسرائيل

لا تمثل إسرائيل تهديداً مباشراً للدول الخليجية بشكل عام، إنما الواقع أنها تمثل نوعاً من المشاركة من قبل الدول الخليجية لبقية دول الأمة العربية بإعتبار إسرائيل تحتل مناطق عربية وأن ذلك يرجع بالأساس إلى طبيعة الإتفاق ثلاثى الأطراف بين الولايات المتحدة ودول الخليج وإسرائيل على عدم تهديد المنطقة بإعتبارها منطقة نفوذ أمريكية، إنما توجد عدة ملاحظات بشأن التهديد الإسرائيلى.

التأكيدات المتكررة من قبل السعودية والكويت على أن إسرائيل تمثل تهديداً لأمن

الدول العربية كافة ومن ضمنها الدول الخليجية، خاصة بعد إثبات أنها يمكنها أن تقوم بعدوان على أية دولة عربية آياً كان موقعها مثل تدمير المفاعل العراقي والإعتداء على مقر منظمة التحرير في تونس^(١٠٠). خاصة بعد إختراقها المجال الجوي السعودي لتدمير المفاعل.

يشير التعاون الإسرائيلي مع إيران خاصة منذ عام ١٩٨٥ مخاوف الدول الخليجية، خاصة بعد ما أعلنته وثيقة لمجلس الأمن القومي الأمريكي عن موافقة الولايات المتحدة على ذلك خلال الحرب العراقية/الإيرانية^(١٠١). وذلك لعدم السماح بتنامي القدرات التقليدية والنووية لدولة عربية.

وأثيرت إحتتمالات إستخدام الولايات المتحدة لإسرائيل لزعزعة استقرار الخليج بشكل غير مباشر أو إحتتمالات حدوث خلاقات أمريكية/إسرائيلية مما يؤدي إلى تنامي دور إسرائيلي منفرد في الخليج^(١٠٢). ولكن هذا إحتتمال غير وارد حالياً خاصة لدى دول الخليج ذاتها، بل والحديث يدور حول مفاوضات إسرائيلية/قطرية لد إسرائيل بالنفط والغاز الطبيعي وتقارب إسرائيلي/خليجي عام بمساع أمريكية.

نخلص إلى أن الدول الخليجية لا تنظر إلى إسرائيل بإعتبارها تهديداً مباشراً لها، وإنما هو نوع من المشاركة لبقية الدول العربية، إلا أن تحالفها مع الولايات المتحدة يضمن لها تأمين هذا المصدر، كما أن الاسراع بتسوية الصراع العربي/الإسرائيلي أو التعامل مع بؤر التوتر فيه خاصة القضية الفلسطينية يؤدي إلى تراجع هذا التهديد غير المباشر.

ب - تركيا

أثرت حالة الضعف التي يعاني منها العراق حالياً بالسلب على الدول الخليجية

حيث أدت إلى تغيير التوازنات الإقليمية لصالح تركيا ، كما أن تراجع احتمالات إنضمام تركيا للجماعة الأوروبية سيؤدى بها إلى الاتجاه الى منطقة غرب آسيا ، ومن ثم فإن احتمالات وجود صدام بين سوريا أو العراق وتركيا ، أو التنافس التركى / الإيراني الذى قد يتطور إلى صدام عسكرى يمكن أن يؤدى إلى إعادة ترتيب الإستقطابات الإقليمية بصورة تؤثر على أمن الخليج وقد يزداد الأمر خطورة بإحتمالات نشوء تحالف بين تركيا وإسرائيل^(١٠٣) .

إلا أنه على الرغم من الدور المحورى الذى لعبته تركيا خلال حرب الخليج الثانية كحليف إستراتيجى للولايات المتحدة وإختراقها للحدود العراقية أكثر من مرة ، إلا أنها ما زالت ملتزمة بحدود الدور الذى ترسمه لها الولايات المتحدة فى منطقة الخليج إلا أن ذلك لا يجب أن يؤدى إلى إهمال تام لدورها فى المستقبل.

ثانيا - مشاكل الحدود

أثبتت حرب الخليج الثانية أن المشاكل الحدودية فى منطقة الخليج تمثل عنصراً أساسياً فى التهديدات الموجهة للمنطقة فى المستقبل ، حيث أن العديد من النزاعات الحدودية فى المنطقة.

لم تسو بشكل نهائى أو سويت ولكن بصورة غير مرضية لأطرافها ، وهو ما يجعلها سبباً مباشراً أو إحدى الدعاوى الظاهرة لصراعات قادمة فى المنطقة.

بل أن إحدى الدراسات قامت بإحصاء نزاعات الحدود فى هذه المنطقة بحوالى ١٧ نزاعاً مثلت إيران طرفاً فى ٥ منها ، والبقية فيما بين دول عربية خليجية فيما بينها وأخرى غير خليجية^(١٠٤) .

توجد العديد من النزاعات الحدودية فى منطقة الخليج تم تسويتها بصفة مؤقتة وذلك مثل النزاع الحدودى العراقى/الإيرانى وذلك بعد إعلان العراق عام ١٩٩٠ قبوله لإتفاقية سنة ١٩٧٥ بين البلدين، كما يوجد النزاع الحدودى العراقى/الكويتى فى ظل استمرار الدعاوى العراقية رغم قيام لجنة من الأمم المتحدة بتعيين الحدود بين الدولتين فى عام ١٩٩٢ وإن كان العراق قد وافق عليه رسمياً^(١٠٥)، مما يهدد بإندلاع النزاع مرة أخرى إذا ما استرد العراق قدراته وسمحت له البيئة الإقليمية والدولية بذلك.

وتجدرى تسوية نزاعات حدودية حالياً فى الخليج مثل النزاع الحدودى البحرينى/القطرى حول إقليم الزيارة وجزر حوار وفشت الديبل، والنزاع الحدودى بين قطر والإمارات حول عدة جزر تقع فى المنطقة الفاصلة بين حدوديهما البحرية وهى جزر حالول والإصحاظ وشراعوه ودوبينه دمار بمنطقة خور العبيد^(١٠٦).

وتوجد نزاعات حدودية قابلة لتفجير أزمات سياسية، خاصة النزاع الإماراتى/الإيرانى حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، ويوجد كذلك النزاع الحدودى السعودى/القطرى الذى أدى إلى توترات فيما بين الدولتين، بل ومواجهات عسكرية محدودة فى شهر سبتمبر عام ١٩٩٢^(١٠٧). كما أدى الصراع الأخير إلى تأكيد التوجهات القطرية الخاصة بلعب دور أكثر فاعلية فى المنطقة وبصورة مستقلة عن السعودية ومن ذلك توطيد علاقاتها مع إيران وفتح حوار مع العراق وكذلك مع إسرائيل وهو ما يتناقض مع التوجهات السعودية.

نخلص إلى أن مصادر تهديد الدول الخليجية الست التى تركز عليه الدراسة تأتى من أكثر من مستوى، فمنها ما هو دولى ومنها ما هو إقليمى.

فعلى المستوى الدولى، وجدنا أن المنطقة نظراً لأهميتها الإستراتيجية دولياً، فإنها كانت وستظل مجالاً للتنافس الدولى من أجل النفط وضمان سوق رائجة لسلع الدول

العظمى واستثماراتها، كما أن احتمالات التدخل الأجنبي ستظل قائمة إذا ما تهددت المصالح الإستراتيجية للدول الكبرى في المنطقة، واتضح لنا مدى حساسية المنطقة وتأثرها بالتغيرات الحادثة في البيئة الدولية.

أما فيما يتعلق بالتهديدات النابعة من البيئة الإقليمية فإنها ستظل سائدة فيما بعد الحرب وذلك لاستمرار حالة عدم التوازن في ميزان القوى في المنطقة حيث الدول الخليجية الست من جانب وإيران والعراق من جانب آخر، كما أنها ستظل مهددة في ظل وجود أطماع إقليمية لقوى أخرى في المنطقة، بل وأن مشاكل الحدود في المنطقة ما زالت تمثل محوراً وسبباً سواءً جوهرياً أو ظاهرياً فقط للعديد من الصراعات في المنطقة مستقبلاً.

كما اتسمت مصادر التهديد للمنطقة بالتبدل والتغير بصعود أحدها ثم هبوطه ثم صعوده كما أوضحنا خاصة في حالة إيران والعراق بإعتبارها تهديدات إقليمية مباشرة وكذلك بالنسبة للتهديدات الدولية، كما اتسمت رؤية الدول الست تجاه التهديدات في المنطقة بالتباين والاختلاف فيما بينها.

أما إذا نظرنا إلى أنماط التهديدات الموجهة لدول مجلس التعاون الخليجي الست فسنجد أنها قد حدث لها نوعاً من التغيير أيضاً نتيجة للحرب فنجد أنه فيما قبل الحرب كانت الدول الست تنظر إلى إيران والعراق بصفة أساسية كتهديد ثقافي وأيديولوجي نظراً للطبيعة الراديكالية للنظام الحاكم في كلا الدولتين ولكن فيما بعد الحرب نجد أن التهديد بعد أن كان ثقافياً وسياسياً ونفسياً أصبح يتم النظر إلى وجود الدولتين كتهديد عسكري يجب العمل على إعداد ما يلزم لمواجهة حين وقوعه وإن كانت الدول الست تباينت في ذلك الإدراك حيث إن السعودية والكويت كانتا أكثر الدول الست إدراكاً لإمكانية وجود تهديد عسكري في المستقبل وهو ما انعكس في تصريحاتها واستعداداتها العسكرية بعد الحرب.

أما إذا نظرنا إلى القيم والأهداف التي يتجه إليها التهديد فسنجد أن الدول الست بلا استثناء تربط بين الأمن القومي للدولة وبين أمن النظام الحاكم أو التأمين الذاتي وعلى الرغم من أن أمن النظام هو جزء من الأمن القومي للدولة من الناحية النظرية والمفاهيمية إلا أنه في دول العالم الثالث بوجه عام نجد أن أمن النظام يترادف تمامًا مع الأمن القومي للدولة، وبالنسبة للدول الست فإنها كانت في فترة من الفترات متفقة على إيران كمصدر تهديد وذلك نتيجة لكون الأخيرة كانت تشكل في شرعية النظم الحاكمة في هذه الدول ونتيجة لسعيها لمساندة انقلابات وتمردات وأعمال تخريب لزعة هيبة النظم الحاكمة في دول مثل البحرين والكويت والسعودية كما أوردنا.

هو مش الفصل الثامن

١. السيد يسين، محرر، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٩ (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الاهرام، ١٩٩٠)، ص ٣٨ - ٤١.
٢. د. إيهاب الشريف، الانسحاب المتزامن من الخليج وافغانستان، السياسة الدولية، العدد ٢٩٤ أكتوبر ١٩٨٨، ص ٢٢١.
٣. أ. السيد يسين، محرر، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الاهرام، ١٩٩١) ص ٤٤ - ٤٧.
٤. د. محمد السيد السعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، مرجع سابق، ص ٧٦.
٥. Robert W. Tucker, On Ending The Cold War, National Interest, No. 16, Summer 1989, p. 117.
٦. أ - السيد يسين، التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٠، مرجع سابق ص ٤٧.
٧. Ronald Steel , Nato's Last Mission , Foreign Policy, No. 76, FALL 1989, P.83.
٨. لمزيد من التفاصيل أنظر، John Mueller, Anew Concert of Eurpe, Foreign Policy , No. 77 winter 1989 . 1990, PP. 3- 16.
٩. Lawrence Freed man, The Gulf War and The New World Order, Survival, Vol. xxx 111. No. 3, May, June 1991, P.195.
١٠. محمد سيد أحمد، حول إشكالية النظام الدولي الجديد، السياسة الدولية، العدد ١٠٤، إبريل ١٩٩١، ص ٢٥.
١١. The Road To War, Foreign Affairs, vol. 70, No. 1, 1991, P.1.
١٢. Charles Krauthammer, The Unipolar Moment, Foreign Affairs, Vol . 70, No. 1, 1991, p. 23.
١٣. حسن بكر، دور القوتين الأعظم في إدارة الأزمة الدولية، في د. نازلي معوض، محرر، مرجع سابق، ص ٢٧١.
١٤. أ. السيد يسين، محرر، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١، (القاهرة : مؤسسة الأهرام، ١٩٩٢)، ص ٧٩ - ٨٠.
١٥. وحيد عبد المجيد وآخرون، أبعاد وإحتمالات أزمة الخليج، أوراق الشرق الأوسط، العدد ١، نوفمبر ١٩٩٠، ص ٣٠ - ٣١.
١٦. د. نيس هيل، فوضى شاملة في أعقاب الحرب، في مجدى نصيف، محرر، حرب الخليج والنظام العالمي الجديد، (لندن، د.ن، ١٩٩١)، ص ٣٠ - ٣١.
١٧. د. مصطفى علوي، القوتان العظميان وإدارة أزمة الشرق الأوسط، في د. أحمد الرشيدى، محرر، الانعكاسات الإقليمية والدولية لأزمة الخليج، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١)، ص ٣٦.
١٨. د. وحيد عبد المجيد، التصور الأمريكي لأمن الخليج بعد الحرب، في د. مصطفى علوي، محرر، مصر و أمن الخليج بعد الحرب، مرجع سابق، ص ٩٢.

١٩. Lawrence Freedman, op. cit, P. 199.
٢٠. صفاء موسى، أزمة الخليج والمجموعة الأوروبية، السياسة الدولية، العدد ١٠٤، إبريل ١٩٩١، ص ٦٢ - ٦٣.
٢١. Charles Krauthammer, op. cit, p. 24.
٢٢. دنيس هيلي، مرجع سابق، ص ٣١.
٢٣. د. نادية مصطفى، أزمة الخليج والنظام الدولي، في د. أحمد الرشيدى، محرر، مرجع سابق، ص ١٠٨.
٢٤. وحيد عبد المجيد وآخرون، أبعاد وإحتمالات أزمة الخليج، مرجع سابق، ص ٣١.
٢٥. د. نادية مصطفى، مرجع سابق، ص ٨٨.
٢٦. Lawrence Freedman, op. cit, p. 199.
٢٧. وحيد عبد المجيد وآخرون، مرجع سابق، ص ٣١.
٢٨. د. ودودة بدران، أزمة الخليج: الاستمرارية والتغير في سياسة القوى الغربية تجاه مصر، في د. مصطفى علوى، محرر، حرب الخليج والسياسة المصرية، مرجع سابق، ص ١٩٩.
٢٩. أ. السيد يسين، محرر، التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٠، مرجع سابق، ص ٧٣.
٣٠. محمد سيد أحمد، مرجع سابق، ص ٢٧.
٣١. د. حسن بكر، مرجع سابق، ص ٢٧١.
٣٢. وحيد عبد المجيد وآخرون، مرجع سابق، ص ٣٢ - ٣٣.
٣٣. عبد الله بلقزيز، بعد إنهار الاتحاد السوفيتى: ما العمل، المستقبل العربى، العدد ١٥٤، ١٢/١٩٩١، ص ١٩.
٣٤. Bruce Russett and James S. Sutterlin, The U. N. In A New World Order, Foreign Affairs, Vol 70, No. 2, Spring 1991, p. 67.
٣٥. Bruce Russett and James S. Sutterlin, op. cit, pp. 75 - 82.
٣٦. Charles Krauthammer, op. cit, p.25.
٣٧. محمد سيد أحمد، مرجع سابق، ص ٢٧.
٣٨. أ. السيد يسين، التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩١، مرجع سابق، ص ١٠٤.
٣٩. حول عناصر التهديد الثلاث الأولى، انظر د. نادية مصطفى، مرجع سابق، ص ٧٢ - ٧٣.
٤٠. Lawrence Freedman, op. cit, P.202.
٤١. دنيس هيلي، مرجع سابق، ص ٣٩.
٤٢. The Road To War, op. cit, P. 1.
٤٣. لواء/ أحمد عد الحليم، أمن الخليج: إلى أين، أوراق الشرق الأوسط، العدد ٢٧ نوفمبر ١٩٩٢، ص ٢٨.
٤٤. المرجع السابق، ص ٢٩.
٤٥. Shahram Chubin, Post War Gulf Security, op.cit, p.140.
٤٦. حول المصادر الأربع الأولى انظر - حسن أبو طالب وآخرين، مرجع سابق، ص ٣٣-٣٤.
٤٧. William Quandt, The Middle East In 1990, op. cit, p. 65.

- ٤٨- Walid Khalidi, *The Gulf Crisis: Origins and Consequences*, Jornal of Palestino Studies, No. 78, Winter 1991, pp.14,
- ٤٩- د. أحمد يوسف أحمد، النظام العربى وأزمة الخليج ، فى د. أحمد الرشيدى، مرجع سابق، ص ٢٣٢.
- ٥٠- د. محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربى بعد أزمة الخليج، مرجع سابق، ص ٩٩.
- ٥١- د. أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص ٢٣٣.
- ٥٢- د. محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربى بعد أزمة الخليج، مرجع سابق ، ص ٨٩.
- ٥٣- المرجع السابق، ص ١٤٢.
- ٥٤- د. أحمد الرشيدى، وظيفة الجامعة العربية فى مجال التصدى للعدوان: قراءة للنصوص القانونية فى ضوء الواقع العربى المعاصر، شئون عربية، العدد ٦٧، سبتمبر ١٩٩١، ص ص ١٦-١٧.
- ٥٥- د. عطية حسين أفندى، الجامعة العربية وأزمة الخليج، السياسة الدولية، العدد ١٠٤، إبريل ١٩٩١، ص ٥٣.
- ٥٦- د. أحمد الرشيدى، أزمة الاحتلال العراقى لدولة الكويت فى إطار جامعة الدول العربية، فى د. أحمد الرشيدى ، محرر، مرجع سابق، ص ٣٦٠.
- ٥٧- د. أحمد الرشيدى، وظيفة جامعة الدول العربية فى مجال التصدى للعدوان، مرجع سابق، ص ٢٠.
- ٥٨- د. محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربى بعد أزمة الخليج، مرجع سابق، ص ٩٩.
- ٥٩- د. عبد الله الأشعل، التسوية القضائية للمنازعات العربية، فى د. مصطفى كامل السيد، محرر، حتى لا تشب حرب عرسية عربية أخرى، مرجع سابق؛ ص ص ٥٥٨-٥٧٨.
- ٦٠- د. أحمد الرشيدى، تطوير نظام الجزاءات فى نطاق جامعة الدول العربية: مدخل لزيادة فعالية النظام الإقليمى العربى فى التصدى لأزماته الداخلية، المرجع السابق، ص ٥٩٩.
- ٦١- Shahram Chubin, *Post War Gulf Security*, op. cit, p. 142.
- ٦٢- د. أحمد يوسف أحمد، النظام العربى وأزمة الخليج، مرجع سابق، ص ٢٣٦.
- ٦٣- د. محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربى بعد أزمة الخليج، مرجع سابق، ص ١١١.
- ٦٤- د. جلال عبد الله معوض، تركيا والنظام الإقليمى فى الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج العربى: الجانب الأمنى، شئون عربية، العدد ٦٧، سبتمبر ١٩٩١، ص ٥٤.
- ٦٥- المرجع السابق، ص ٥٧.
- ٦٦- Charles Chubin, *Post War Gulf Security*, op. cit, p. 146.
- ٦٧- James Schlesinger, *New Instabilities: New priorities*, Foreign policy, No.85, Winter 1991/92, p.13.
- ٦٨- Shahram Chubin, *Iran and Regional Security in the Persian Gulf*, Survival, Vol34 No.3, Autmn, 1992, pp.65-66.
- ٦٩- د. محمد السيد سعيد، مرجع سابق، ص ص ١١٣-١١٤.
- ٧٠- Charles Tripp, *The Gulf States and Iraq*, Survival, vol34, No. 3, Autmn. 1992, pp.47-48.
- ٧١- James Schlesinger, op. cit, p. 13.
- ٧٢- وحيد عبد المجيد، تأثير أزمة الخليج على المشكلتين الفلسطينة واللبنانية، فى د. أحمد الرشيدى، محرر، مرجع سابق، ص ص ٢٥٢-٢٥٤.

- ٧٣- د. محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، مرجع سابق، ص ص ١٨٥-١٨٦
- ٧٤- وحيد عبد المجيد، تأثير أزمة الخليج على المشكلتين الفلسطينية واللبنانية، مرجع سابق، ص ص ٢٧-٢٨.
- ٧٥- لواء/ أحمد عد الحليم، أمن الخليج؛ إلى أين، أوراق الشرق الأوسط، العدد ٢٧ نوفمبر ١٩٩٢، ص ٢٨.
- ٧٦- المرجع السابق، ص ٢٩.
- ٧٧- Shahram Chubin, Post War Gulf Security, op.cit, p.140
- ٧٨- محمد سعود الهاشمي، إستراتيجية بناء القوات المسلحة لدول الخليج العربية في إطار مجلس التعاون الخليجي، رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة: أكاديمية ناصر للعلوم العسكرية، ١٩٩٠)، ص ٢٩
- ٧٩- المرجع سابق، ص ٣٨.
- ٨٠- د. محمد السيد سليم، الرؤية السعودية لأمن الخليج، في د. عبد المنعم المشاط، محرر، أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٤٧.
- ٨١- حسن العلكيم، السياسة السوفيتية تجاه الخليج في عهد جورباتشوف، المستقبل العربي، العدد ١٢٥، ص ١٩٨٩/٧، ص ١٢٨.
- ٨٢- محمد عبد اللطيف الهاشمي، مرجع سابق، ص ٤٠.
- ٨٣- د. سمعان بطرس فرج الله، الرؤية الكويتية لأمن الخليج، في د. عبد المنعم المشاط، محرر، مرجع سابق، ص ١١٥.
- ٨٤- حسن العلكيم، مرجع سابق، ص ١٣١.
- ٨٥- المرجع السابق، ص ١٣١.
- ٨٦- د. محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، مرجع سابق، ص ١٢٠.
- ٨٧- محمد عبد اللطيف الهاشمي، مرجع سابق، ص ص ٣٥-٣٦.
- ٨٨- د. درية شفيق بيسيوني، الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي؛ الثوابت والمعطيات، الفكر الإستراتيجي العربي، العدد ٤١، يوليو ١٩٩٢، ص ١٠٢.
- ٨٩- محمد عبد اللطيف الهاشمي، مرجع سابق، ص ص ٤٣-٤٤.
- ٩٠- لمزيد من التفاصيل، أنظر، محمد السعيد إدريس، رؤى عمان والإمارات وقطر والبحرين لأمن الخليج، في د. عبد المنعم المشاط، محرر، مرجع سابق، ص ص ١٩١-٢٠٥.
- ٩١- محمد عبد اللطيف الهاشمي، مرجع سابق، ص ٤٨.
- ٩٢- Shahram Chubin, Post War Gulf Security, op.cit, p.143.
- ٩٣- د. محمد السيد سليم، الرؤية السعودية لأمن الخليج، مرجع سابق، ص ٤٤.
- ٩٤- Shahram Chubin, Iran and Regional Security In The Persian Gulf, op. cit, p.70.
- ٩٥- د. سمعان بطرس فرج الله، مرجع سابق، ص ١٢١.
- ٩٦- Charles Tripp, op.cit, p.53.
- ٩٧- د. حسن أبو طالب، تصورات دول مجلس التعاون الخليجي لقضايا الأمن في الخليج، مرجع سابق، ص ١٢٧.

- ٩٨- د. مصطفى علوى، أمن الخليج وتحالفات ما بعد الحرب، نظام أمنى أم ترتيبات أمنية غير مترابطة، فى د. مصطفى علوى، مصر وأمن الخليج بعد الحرب، مرجع سابق، ص ص ٦٧-٦٩.
- ٩٩- محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص ص ٧٩-٨٠.
- ١٠٠- د. سمعان بطرس فرج الله، مرجع سابق، ص ١١٦.
- ١٠١- محمود عزمى، حرب الخليج والتوازن الإستراتيجى العربى/الإسرائيلى، الفكر الإستراتيجى العربى، العدد ١٩، يناير ١٩٨٧، ص ٥.
- ١٠٢- د. محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربى بعد أزمة الخليج، مرجع سابق، ص ١٢٧.
- ١٠٣- نفس المرجع السابق، ص ١٢٦.
- ١٠٤- انظر فى تفاصيل ذلك - عماد جاد، نزاعات الحدود فى منطقة الخليج، أوراق الشرق الأوسط، العدد ٧، نوفمبر ١٩٩٢، ص ص ٧٨-٨٣.
- ١٠٥- د. محمد السيد سليم، خليج التسعينات: نحو إستراتيجية مصرية جديدة، أوراق الشرق الأوسط، العدد ٧، نوفمبر ١٩٩٢، ص ٦٧.
- ١٠٦- نفس المرجع السابق، ص ص ٦٧-٦٨.
- ١٠٧- المرجع السابق، ص ٧١.

الباب الثالث
محددات سياسات الدفاع
لدول مجلس التعاون الخليجي

شأنها شأن العديد من السياسات المتبعة من قبل الدول المختلفة تتأثر سياسات الدفاع بالعديد من المحددات التى تسهم فى تشكيلها ومن هنا تختلف طبيعة السياسات الدفاعية للدول إنطلاقاً من سماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المميزة لها عن غيرها من الدول، حيث أن كل هذه المؤثرات هى مدخلات فى تحديد الأبعاد الخاصة بسياسات الدفاع وكذلك كيفية صنع القرار الدفاعى فى الدول المختلفة. تتميز الدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجى بخصوصية فيما يتعلق بعدة محددات تترك تأثيراً على سياساتها الدفاعية وتجعلها متميزة إلى حد كبير عن بقية دول المنطقة. حيث تتسم الدول الخليجية الست بخصوصية فيما يتعلق بنظمها السياسية والبيئة السياسية التى تعمل فيها هذه النظم. كما تتمتع الدول الخليجية الست - مع اختلاف الدرجة - بحالة من الوفرة الاقتصادية ووجود موارد للدخل القومى ناجمة بالأساس عن صادراتها النفطية، كذلك تتميز الدول الخليجية الست بسمات ديموجرافية خاصة للغاية تتمثل فى قلة عدد سكانها المواطنين ووجود ظاهرة العمالة الوافدة بكثافة وزياة نسبة غير المواطنين مقارنة بالمواطنين من سكان هذه الدول خاصة فى حالة (قطر والإمارات والكويت) وإلى حد ما عدد سكانها مع مساحتها الشاسعة ويتزايد غير المواطنين بها. كما أن طبيعة موقعها ومساحتها وكذلك خبرتها التاريخية تترك تأثيراً على سياساتها الدفاعية.

وأخيراً اتسمت الدول الخليجية الست بتجمعها معاً فى إطار مجلس التعاون الخليجى الذى نشأ أساساً لأسباب أمنية يسعى إلى تدعيم التعاون الأمنى والعسكرى بين الدول الست وهو ما جعله متميزاً كتجمع فى المنطقة العربية.

وفى هذا الفصل سوف نتناول دور هذه المحددات والتأثير الذى تلعبه على

سياسات الدفاع للدول الست ولذلك ينقسم هذا الفصل إلى بحثين:

- الفصل الأول - المحددات الداخلية لسياسات الدفاع.

- الفصل الثانى - مجلس التعاون الخليجى والتنسيق بين سياسات الدفاع للدول الأعضاء.

الفصل الأول

المحددات الداخلية لسياسات الدفاع

تتعدد وتنوع العوامل والمحددات المؤثرة على صنع سياسات الدفاع إلا أننا نركز فى هذا المبحث من خلال تناولنا لسياسات الدفاع للدول الست على الدور الذى تلعبه المحددات الاقتصادية والسياسية والديموجرافية والجيوبوليتكية والتاريخية فى رسم وتنفيذ سياسات الدفاع للدول الست، حيث أن سياسات الدفاع لا تتم بمعزل عن تطور المجتمع والدولة إنما تتأثر بالعديد من العوامل.. حيث أن طبيعة النظام السياسى والقوى المشاركة فى هذا النظام ونمط توزيع السلطة فيه وبالتالي ترتيب الأولويات والقوى المشاركة فى صنع القرار تترك أثراً واضحاً على صنع سياسات الدفاع حيث أن صنع القرار الدفاعى يمثل صورة مصغرة لهيكل صنع القرار فى النظام السياسى ككل بالتالى تتحدد الجهات المخولة بصنع وتنفيذ هذا القرار تبعاً لنمط توزيع السلطة فى النظام ككل.

تؤثر المحددات الاقتصادية عند رسم سياسات الدفاع الخاصة بالدولة حيث أن حجم وطبيعة الموارد المتاحة للدولة يحدد لها القدر الذى يمكن أن تحصل عليه من صفقات الأسلحة والخبرات الأجنبية، وكذلك يحدد مستوى تطورها الاقتصادى ومستوى التصنيع الذى وصلت إليه إمكانية إيجاد صناعات حربية فى هذه الدولة كبعدين أساسيين للتأثير.

وأخيراً نجد أن القوى البشرية هى عماد تأسيس القوى العسكرية للدولة سواء من حيث العدد أو من حيث مستوى تأهيلها وكفاءتها وبالتالي لم يكن بالإمكان إغفال دور العوامل الديموجرافية فى صنع سياسات الدفاع كما أن طبيعة الأوضاع

الجيوبوليتيكية والتاريخية تلعب دوراً محورياً فى صنع سياسات الدفاع:

المطلب الأول - المحددات السياسية.

المطلب الثانى - المحددات الاقتصادية.

المطلب الثالث - المحددات الديموجرافية.

المطلب الرابع - المحددات الجيوبوليتيكية والتاريخية.

المطلب الأول

المحددات السياسية

تمثل البيئة السياسية التى يمارس فيها نظام الحكم نشاطه واحدة من أهم المحددات الخاصة بصنع السياسات المختلفة التى يتبناها ذلك النظام ومما لا شك فيه أن سياسات الدفاع هى جزء من هذه السياسات.

تعتبر السياسات المتعلقة بشئون الأمن والدفاع واحدة من أهم السياسات التى تحرص كافة نظم الحكم على وضع الحدود والأهداف لها ، وشأنها شأن العديد من السياسات الأخرى تتأثر بالعديد من العوامل والمؤثرات.

تمثل سياسات الدفاع على الرغم من أهميتها ووضوح أثارها إحدى نقاط الغموض والسرية المطلقة لدى العديد من النظم السياسية خاصة فى الدول النامية. إلا أن طبيعة وشكل البيئة التى يعمل فيها النظام السياسى ومدى مشاركة المواطنين فى اتخاذ القرارات المختلفة يمثلان محددات أساسية لسياسات الدفاع ولذلك نركز فى تناولنا على نقطتين رئيسيتين الأولى - سياسات الرفاه الاقتصادى والاجتماعى وأثارها

السياسية، والثانية - طبيعة النظم السياسية وصنع القرار فى الدول الست ثم نختم بالحديث عن معوقات المشاركة والعوامل المؤدية إلى تشكيل الوضعية السياسية فى هذه الدول.

أولاً - سياسات الرفاه الاقتصادى والاجتماعى و آثارها السياسية فى الدول الست

تمثل الدول الخليجية الست نماذج فريدة بين دول العالم الثالث فيما يتعلق بطبيعة النظام السياسى وكيفية اتخاذ القرار السياسى فيها، حيث تتمتع النظم الحاكمة فى هذه البلدان بكافة الحقوق والصلاحيات لاتخاذ القرار السياسى الذى تراه فى مقابل أن توفر للمواطنين حياة هائلة وراغدة اقتصاديا، كذلك درجة عالية من الأمن. وذلك فى إطار يشبه نوعاً من العقد الاجتماعى غير المكتوب فيما بين الحكام والمحكومين فى هذه الدول.

عملت النظم الحاكمة فى هذه الدول، خاصة بعد اكتشاف النفط بها وبداية ظهور عوائد نفطية هائلة، على اتباع سياسات موسعة للرفاه الاقتصادى والاجتماعى وذلك لتوفير كافة احتياجات المواطنين من أجور وقروض للإسكان وخدمات مختلفة فى مجال التعليم سواء فى الداخل أو الابتعاث للخارج سواء لدول عربية أكثر تقدماً مثل مصر أو دول أوروبية مثل بريطانيا وفرنسا أو الولايات المتحدة الأمريكية.

حرصت هذه النظم على توفير كافة أوجه الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها فى مقابل إلهاء المواطنين عن المشاركة فى عملية صنع القرار السياسى وتوظيف عوائد النفط كصمام أمان للنظم والأسر الحاكمة فى هذه الدول مما أتاح لها حرية أكبر فى عملية صنع القرار فى المجالات المختلفة بشكل عام وفى مجالات الدفاع

بشكل خاص فى مقابل الحفاظ على مستوى عالٍ من الرفاهية لمواطنيها الذين رضوا بذلك. ومن ثم فإنه إذا كان نمط الإنفاقية والسلطوية فى اتخاذ القرار السياسى سمة عامة للنظم السياسية فى العالم الثالث حتى بدون مقابل للمواطنين فى بعض الأحيان فقد كانت هذه الرفاهية هى المقابل فى الدول الخليجية الست مع اختلاف درجاتها بين هذه الدول.

تؤدى سياسات الرفاه الاقتصادى والاجتماعى فى إحدى جوانبها إلى إحكام سيطرة جهاز الدولة على المؤسسات المختلفة داخل المجتمع مع تحقيق درجة أكبر من الرضاء وبالتالي الشرعية للنظام الحاكم مع قلة المطالب السياسية، إلا أنها فى جوانب أخرى قد تؤدى إلى درجات عالية من التحديث وبالتالي تزايد المطالب السياسية من قبل المواطنين للمشاركة فى صنع القرار السياسى والإسراع بتحول المجتمع إلى الديمقراطية مع زيادة الوعى السياسى نتيجة لعملية التحديث هذه.

أدت سياسات الرفاه الاقتصادى والاجتماعى فى دول الخليج الست - مع مراعاة تفاوت قدرة الدولة على توفير هذه الرفاهية من الدول الأكثر غنىاً مثل السعودية والكويت والإمارات وقطر إلى الدول الأقل غنىاً مثل البحرين وعمان - إلى آثار تدعم الشرعية للنظام الحاكم وزيادة درجة استقلاليته فى صنع القرار، على الأقل حتى الآن فى الدول الست، فقد أدت هذه السياسات إلى أثرين هامين فى هذه الدول.

١ - تضخم جهاز الدولة مع زيادة تغلغله وسيطرته على المجتمع - حيث أدى توسع الدول الخليجية الست فى تطبيق سياسات الرفاه الاقتصادى والاجتماعى إلى ضرورة إيجاد جهاز ضخم للدولة لتمكينها من الوفاء بهذه الخدمات التى مثلت القطاع الأكبر من الانفاق الحكومى.

فعلى سبيل المثال فإن قطر فى فترة السبعينات والثمانينات لم تقل نسبة الانفاق

الحكوى على قطاعات الرفاه الاجتماعى والاقتصادى عن ٥٠ ٪ من الانفاق العام للدولة وذلك على خدمات التعليم والصحة والكهرباء والماء والرعاية الاجتماعية والإسكان^(١).

فقد أدى إشراف الدولة على توفير سياسات الرفاه الاجتماعى والاقتصادى إلى هيمنة الدولة بجهازها الضخم على المجتمع فى الدول الخليجية الست حيث هيمنت الدولة على الجمعيات والأندية وكافة مؤسسات المجتمع المدنى التى يمكن أن تدعو أو تؤدى إلى زيادة المطالب السياسية للمجتمع فى هذه الدول وبالتالي توفير نوع من الإطار الحكوى الذى يحتوى فى داخله المجتمع ككل، وبالتالي المؤسسات المجتمعية إن سمح لها بالوجود.

٢ - تعزيز الشرعية وتدعيم الاستقرار السياسى.

فى هذا الإطار يمكن أن نورد علاقة ذكرها أحد الباحثين الخليجيين تقدم وصفنا دقيقاً لتأثير سياسات الرفاه الاقتصادى والاجتماعى فى هذا المجال حيث يرى أنه توجد علاقة مباشرة بين هذه السياسات وتحقيق الشرعية ودعم الاستقرار تتمثل فى :

أ - إذا كانت شرعية النخبة الحاكمة تعنى إقرار المواطنين بحق الحاكم فى ممارسة السلطة السياسية تستمد من رضا مجموع المواطنين فإن الشرعية أحد أسباب الاستقرار السياسى.

ب - وإذا كانت سياسات الرفاه الاقتصادى والاجتماعى تحقق إشباعا ماديا لمجموع المواطنين فإن ذلك يسهم فى خلق رضا بين أغلب المواطنين عن النخبة الحاكمة التى تتبنى هذه السياسات.

جـ - إن سياسات الرفاه الاقتصادي والاجتماعى تسهم فى تعزيز شرعية السلطة الحاكمة وتدعم أسس الاستقرار السياسى الداخلى^(٢).

حرصت الدول الخليجية الست على استغلال سياسات الرفاه الاقتصادى والاجتماعى لتحقيق درجة أعلى من الأمن للنظام الحاكم بإرضاء المواطنين قدر الإمكان وتلبية متطلباتهم الاقتصادية والاجتماعية وذلك لضمان عدم استخدام العنف فى المطالبة بحقوقهم السياسية ولقد نجحت الدول الست فى ذلك إلى درجة بعيدة حتى الآن. حيث يمكننا القول بأن حركات الاحتجاج والمطالب السياسية لشعوب هذه الدول ظلت إلى حد ما مطالب وتحركات نخبوية لا تدعمها مطالب وتحركات شعبية، ولكن يبقى السؤال المطروح هو - إذا كانت عملية التحديث فى المجالات المختلفة تترك أثراً بعيدة المدى على تزايد المطالب السياسية فهل يمكن لذلك أن يحدث فى هذه الدول بعد إشباع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية فيها؟ حتى الآن نجحت هذه النظم فى تحقيق درجة من الشرعية والاستقرار النسبى مع هيمنة كاملة يمارسها جهاز الدولة على المجتمع وهو ما ترك تأثيره على صنع القرار فى هذه الدول.

ثانياً - طبيعة النظم السياسية وصنع القرار فى الدول الست

تتميز الدول الخليجية الست بوجود أسر مالكة تحكم هذه الدول تسيطر على كافة مقاليد السلطة فيها، وعلى الرغم من اختلاف تاريخ وتطور هذه الدول إلا أن السمة الغالبة هى سيطرة هذه الأسر على عملية صنع القرار فيها من خلال السيطرة على المؤسسات المختلفة فى الدولة، سواء بصورة مباشرة من خلال تعيين أفراد الأسرة فى المناصب الوزارية خاصة الوزارات السيادية مثل الدفاع والداخلية والخارجية أو السيطرة على تكوين وحل المؤسسات وتعيين الرؤساء والاعضاء بها خاصة المؤسسات التشريعية

إن وجدت، وهو ما سيتضح من تناولنا لطبيعة النظام السياسى فى كل دولة على حدة.

- المملكة العربية السعودية

يتميز النظام السياسى السعودى بالتركيز الشديد للسلطة فى يد الملك، حيث إنه يملك ويحكم فى آن واحد وبذلك يملك العديد من السلطات على مر تطور المملكة.

فى مارس ١٩٩٢ أصدر الملك فهد بن عبدالعزيز ثلاثة نظم أساسية تتعلق بنظام الحكم، ومجلس الشورى، ونظام المناطق، وفى عام ١٩٩٣ أصدر النظام الجديد لمجلس الوزراء وهذه النظم الأربعة مثلت القواعد الحاكمة للحياة السياسية فى المملكة فى الوقت الحالى وربما لفترة طويلة قادمة. تتمحور هذه النظم الأربعة وتهدف إلى إحكام سيطرة الملك بصفة رئيسية والأسرة الحاكمة على دوائر صنع القرار فى النظام السياسى السعودى.

الملك وفقاً للنظام الخاص بالحكم هو الذى يصنع سياسة الأمة وهو الذى يعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم وهم مسئولون أمامه وليس أمام مجلس الشورى وهو صاحب الحق فى حل مجلس الوزراء وإعادة تشكيله^(٣). يمثل الملك وفقاً لهذا الأمر الناهى فى كافة الشئون الخاصة بالمملكة ولا توجد مراجعة أو رقابة على قراراته ولا يحتاج لموافقة أى جهة عليها.

بالنسبة لمجلس الشورى الذى تم الإعلان عن تشكيله وبدء ممارسته لأعماله فى عام ١٩٩٣ فقد كان محاولة من الملك لاسترضاء معارضيه والمطالبين بالديمقراطية أو على الأقل تطبيق الشورى كما هو فى الإسلام، وأثر لأزمة الخليج والمطالبه الخارجية والداخلية بمزيد من الديمقراطية فى دول الخليج لقد جاء مجلس الشورى الجديد بسلطات ضعيفة وصلاحيات قليلة تؤدي إلى التقليل من جدوى إنشائه. فيتم اختيار

أعضائه بالتعيين من قبل الملك ولا يحق لهم إبداء الرأى فى السياسة العامة إلا فى الموضوعات التى يحيلها إليهم مجلس الوزراء^(٤).

ولا يمارس المجلس أى سلطات تشريعية أو رقابية ويضم المجلس ٦٠ فرداً من الكفاءات المتميزة فى المملكة بعضهم من الحاصلين على شهادات الدكتوراه فى تخصصاتهم يضم كذلك معظم الوزراء والعديد من رجال الأعمال وقد روعى تمثيل كافة المناطق فيه.

أما بالنسبة لمجلس الوزراء، فنجد أن الملك يرأس مجلس الوزراء وهو الذى يوجه وينسق ويشرف على تنفيذ السياسة العامة للدولة وإعطاؤه الحق فى تعيين. وفصل الموظفين فى الدولة سواء المدنيين أو العسكريين، الوزراء جميعاً مسئولون أمامه^(٥). واتضح لنا أن مجلس الوزراء السعودى لا يلعب دوراً فاعلاً فى صياغة السياسة الدفاعية للدولة وبذلك يتضح لنا مدى سيطرة وسلطة الملك فى النظام السعودى والسيطرة على الدولة من خلال النظم والقرارات المختلفة، بل إن مجلس الشورى على الرغم من كونه محاولة لإرضاء بعض المطالبين بحقوق سياسية، إلا أنه جاء خالياً من أية سلطات رقابية أو تشريعية يتمتع بها.

- الكويت

تميزت الكويت بتجربة ديمقراطية فريدة فيما بين الدول الست حيث وجد بها «مجلس الأمة» الذى مارس سلطات رقابية وتشريعية لمدة ليست قليلة مقارنة بغيرها من الدول الخليجية. ويحكم النظام السياسى الكويتى الدستور الصادر فى عام ١٩٦٢ والذى تتمثل أهم مبادئه فى:

- يتمتع الأمير بسلطات واسعة حيث أنه رئيس الدولة وذاته مصونة ولا تمس

ويعين مجلس الوزراء وهم مسئولون أمامه، ويتولى الأمير والوزراء السلطة. وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو الذى يولى الضباط ويعزلهم وهو الذى يعلن الحرب الدفاعية بمرسوم أما الحرب الهجومية فمحرمة وله حق إعلان الأحكام العرفية فى أحوال الضرورة وله حق إبرام المعاهدات. وللأمير أن يحل مجلس الأمة بمرسوم يبين فيه أسباب الحل، وإذا حل المجلس وجب إجراء الانتخابات خلال مدة لا تزيد على شهرين وإذا لم تجر يسترد المجلس المنحل كامل سلطاته الدستورية ويجتمع فوراً كأن الحل لم يكن. والإمارة وراثية فى ذرية المغفور له مبارك الصباح كما جاء فى الباب الأول من الدستور.^(٦) ويتم تبادلها بين ذريتى جابر وسالم مرة بعد مرة حالياً.

وفى حالة غياب مجلس الأمة فى الفترة من يوليو ١٩٨٦ إلى أكتوبر ١٩٩٢ تولى الأمير السلطة التشريعية بنفسه.

- مجلس الأمة - ينص الدستور على أن يتألف المجلس من خمسين عضواً ويعتبر الوزراء غير المنتخبين بمجلس الأمة أعضاء فى هذا المجلس بحكم وظائفهم ويستمر انتخاب المجلس لمدة أربع سنوات، ولأعضاء المجلس حق توجيه الأسئلة للوزراء، وتقديم استجابات سواء للوزراء أو لرئيس مجلس الوزراء، ويجوز للمجلس سحب الثقة من أى وزير أو رئيس الوزراء، وللأمير فى حالة تأزم الموقف أن يختار ما بين تغيير الوزارة أو حل مجلس الأمة وللمجلس حق مناقشة جميع القوانين وإعدادها ولكن لا تسرى إلا بعد تصديق الأمير عليها^(٧).

يتضح لنا أنه من الناحية النظرية يتمتع المجلس بسلطات واسعة ولكن للأمير أن يعطل المجلس أو حتى يلغيه إذا ما أراد. ولقد تم ذلك بالفعل عندما قام الأمير بحل المجلس للمرة الأولى فى عام ١٩٧٥ وبقي محلولاً حتى عام ١٩٨١ عندما وجد الأمير أن المجلس معوقاً لحكومته وأتهمه بتعطيل مصالح الدولة^(٨).

بل أن الشيخ جابر، والذي اعتبر أكثر انفتاحاً من الشيخ صباح السالم الصباح الأمير السابق من الناحية السياسية، قام بحل المجلس فى عام ١٩٨٦ وذلك نتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية فى الكويت بالإضافة إلى ضغوط الدول الخليجية المجاورة على الحكومة الكويتية ودفعها لاتخاذ قرار حله.^(٩) بل أن انتخابات أكتوبر ١٩٩٦ لتكوين مجلس الأمة بدأت تثور حولها الشكوك بشأن مناصرة الحكومة سياسياً ومالياً لإنجاح مرشحها^(١٠).

نجد أنه على الرغم من انفراد الكويت بمجلس تشريعى قوى له سلطات ويمارس دوراً فعالاً فى صنع القرار، إلا أنه عندما كان يصطدم بالحكومة التى يرأسها ولى العهد كان يتم حله، ولقد ظل المجلس بعيداً عن التأثير على القرار السياسى بشكل يتناسب مع مكانته ودوره بسبب القيود المفروضة عليه، ولم يكن له القدرة على ممارسة سلطاته بفعالية، وإن ظل تجربة فريدة، خاصة بعد عودته فى عام ١٩٩٢ بعد حرب الخليج الثانية وإتهام الحكومة بمسئوليتها عن الحرب وتبعاتها.. وإن كنا نجد أن وجود المجلس لم يجعل أسلوب وطريقة صنع سياسات الدفاع بها مختلفة عن بقية الدول الست حيث ظل المجلس بعيداً عن لعب دور فاعل فى هذه السياسات.

- عمان

يتمتع السلطان فى عمان بسلطات واسعة فهو رئيس الجهاز الإدارى للدولة الذى يتكون من ديوان البلاط السلطانى ووزارة شئون مكتب القصر ومجلس الوزراء والمجالس المتخصصة ومجلس الشورى وهذا الجهاز يضم المؤسسات الرئيسية فى الدول والذى تصنع كافة القرارات بتوجيه الملك.

يعتبر مجلس الوزراء أعلى هيئة تنفيذية فى البلاد ويستمد سلطاته من السلطان بصورة جماعية ويصدر السلطان القوانين والمراسيم ويعقد المعاهدات الدولية والاتفاقيات والمواثيق.

مرت التجربة العمانية فى مجالس الشورى بعدة مراحل أبرزها ، أنه فى عام ١٩٨١ تم إنشاء المجلس الاستشارى لسلطنة عمان وتكون المجلس من ٤١ عضواً معينين وزادت عضويته إلى ٥٥ فى عام ١٩٨٣ كان منهم ١٩ عضواً فى الحكومة و ١٩ عضواً يختارهم المجلس التجارى و ١١ منهم تختارهم اللجنة التى تم تأسيسها لاختيار أعضاء المجلس والإعداد له، والباقيون يمثلون المناطق الجغرافية المختلفة فى عمان وتختلف أعدادهم حسب الكثافة السكانية للمناطق. ولقد تحرك المجلس فى إطار مبدئين:

الأول - أن الحكومة ليست موضع تصويت بعدم الثقة، والثانى - أن لا أحد يستطيع أن يناقش الحكم المطلق للسلطان^(١١). وتمثل دور المجلس بصفة أساسية فى إبداء الرأى فيما تعرضه عليه الحكومة من قضايا متعلقة بالتنمية أساسا واقتراح ما يراه مناسباً بشأن هذه القضايا^(١٢).

وفى ١٨ نوفمبر ١٩٩٠ أعلن السلطان قابوس عن قيام مجلس الشورى فى احتفالات العيد الوطنى العشرين، تم اختيار أعضاء المجلس البالغ عددهم ٥٩ عضواً بأن يمثل كل ولاية عضو واحد على أن يتم تعيين رئيس المجلس بواسطة السلطان ويتم اختيار أعضاء المجلس بأن يجتمع وجهاء وأعيان كل ولاية لترشيح ٣ أفراد لتمثيل الولاية فى المجلس وتقوم الحكومة باختيار أحد هؤلاء المرشحين ليكون ممثلاً للولاية^(١٣).

إلا أن مجلس الشورى لم يكن أكثر حظاً من سابقه حيث استمرت سيطرة السلطان المطلقة على الحكم فى عمان ولم يكن المجلس إلا مؤسسة شكلية يعينها السلطان ولا تمارس دوراً فعلياً فى صنع القرارات فى المجالات المختلفة فلا يناقش إلا ما يعرض عليه ولا يقدم إلا اقتراحات للحكومة لها حرية الأخذ بها أو تركها وهى غير مسئولة أمام المجلس.

- الإمارات العربية المتحدة -

يتسم هيكل النظام السياسى فى دولة الإمارات بسمات مختلفة نسبياً من حيث توزيع السلطات وهذا يرجع بالأساس إلى طبيعة تكوين الاتحاد الخاص بدولة الإمارات، وبالتالي كان لا بد من وجود توزيع نسبى للسلطات ومشاركة من جانب الإمارات المختلفة فى الحكم وإن كان ذلك يتم بصورة تتفق مع الوزن النسبى لكل إمارة، حيث استحوذت أبو ظبى ودبى على التوالى بالنصيب الأكبر من السلطة السياسية نظراً لثقلهما السياسى والاقتصادى على مستوى الدولة. ولقد تركت البنية الفيدرالية تأثيرها على سياسات الدفاع حيث أن جيوش الإمارات لم تتحد إلا فى عام ١٩٧٦ كما أن إمارة دبى تحتفظ بقوات مسلحة مستقلة، كما تركت تأثيراً فيما يتعلق بعدم القدرة على اتخاذ قرارات عسكرية حاسمة أو الدخول فى معركة فعلية، كما أن توزيع المناصب فى الإمارات المختلفة انعكس فى هياكل سياسات الدفاع.

تتمثل المؤسسات السياسية فى دولة الإمارات فى المؤسسات التالية:

- المجلس الأعلى للاتحاد: يمثل أعلى سلطة فى الإمارات ويؤدى المهام التشريعية والتنفيذية معاً وهو مكون من حكام الإمارات السبع برئاسة حاكم أبو ظبى ونياية حاكم دبى كما فى الدستور.

- مجلس الوزراء : تم توزيع الوزارات بأن توكل الوزارات السيادية لهاتين الإماراتين (أبو ظبي ودبي) وهى وزارات الدفاع والخارجية والداخلية وتوزع باقى الوزارات على أبناء الأسر الحاكمة الأخرى وكبار القبائل فى الدولة على أن تكون رئاسة الوزراء لثائب رئيس الدولة أى حاكم دى (١٤).

- المجلس الوطنى للاتحاد : من المفترض نظرياً أن يقوم ذلك المجلس بالمهام التشريعية فى الدولة ولكن المجلس الأعلى انتزع منه هذه المهام، ويتم توزيع مقاعد المجلس حسب الوزن النسبى للإمارات ويتمثل فى ٨ مقاعد لكل من أبو ظبي ودبي، و ٦ مقاعد لكل من الشارقة ورأس الخيمة، ولبقية الإمارات أربعة مقاعد لكل منها. على أن يقوم حاكم كل إمارة باختيار الأعضاء من إمارته، وأغلبية الأعضاء حالياً يمثلون الطبقات التجارية أو ينتمون إلى كبار القبائل (١٥).

ويعتبر رئيس الإمارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - حالياً - بسلطات واسعة سواء فى السيطرة على مجلس الوزراء أو المجلس الوطنى الاتحادى أو حتى بين الإمارات المختلفة وذلك لشغل إمارته وكذلك دوره الشخصى حيث يمثل شخصية تتمتع بدرجة عالية من الشعبية ويتم انتخابه كل خمس سنوات ويتمتع بسلطات تنفيذية وتشريعية واسعة لا يحد منها إلا نفوذ بقية الإمارات وإن كانوا لا يظهرون معارضة واضحة لقراراته، ونؤكد أن مسألة انتخابه هى مسألة شكلية فقط.

- قطر

يمثل أمير الدولة فى قطر، والذى ينص الدستور الصادر فى عام ١٩٧٢ أن يكون من أسرة آل ثانى محور السلطات فى قطر، فهو الذى يصدر القوانين ويمثل السلطتين التشريعية والتنفيذية بمعاونة مجلس الوزراء ومجلس الشورى وأراء المجلسين هى اقتراحات للأمير حرية الأخذ بها أو تركها.

الأمير يمثل الدولة ويصدق على القوانين والمراسيم ويتولى رئاسة مجلس الوزراء ويتولى القيادة العليا للقوات المسلحة والإشراف الأعلى عليها ويعين الموظفين المدنيين والعسكريين ويبرم المعاهدات ويعلن الحرب الدفاعية بمرسوم أما الحرب الهجومية فمحرومة ويعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم بأمر أميري وكذلك يعين أعضاء مجلس الشورى^(١٦).

يمثل مجلس الوزراء الهيئة التنفيذية العليا ويرأسه أمير الدولة وفقاً للنظام الأساسي للحكم الصادر في عام ١٩٧٢، ويوجه الأمير نشاط الوزراء ويشرف على تنسيق العمل بين جميع الوزارات وأجهزة الحكومة ويؤمن وحدة وتكامل هذه الأجهزة ويصدر التعليمات العامة الموجهة للحكومة ويوقع باسم مجلس الوزراء ونياابة عنه القرارات التي يصدرها المجلس.

بدأت قطر تجربتها في إنشاء مجلس للشورى في عام ١٩٦٤ عندما تم إنشاء أول مجلس استشاري تنحصر مهمته في تقديم الرأي والمشورة في الدولة وكان أعضاؤه جميعاً من أبناء الأسرة الحاكمة وتكون من ١٥ عضواً برئاسة نائب الحاكم^(١٧). ولقد كان هذا المجلس كما يتضح من تشكيله مجرد منتدى للتشاور أو الجلسات العائلية فيما بين أبناء الأسرة الحاكمة.

وتم تشكيل مجلس للشورى في إطار النظام الأساسي المؤقت المعدل للحكم الصادر في عام ١٩٧٢ على أن يتم اختيار أعضائه بالتعيين وأن تكون أراء المجلس ذات طبيعة استشارية حيث يقوم بإبداء الرأي وليس اقتراح القوانين وإن كان لأعضاء المجلس حق مناقشة ما يحال إليهم من مشروعات قوانين لإبداء الرأي فيها وتكون المجلس حينذاك من ٢٠ عضواً معينين^(١٨). وفي عام ١٩٧٦ زاد العدد إلى ٣٠ عضواً مع إعطاء المجلس الحق في مناقشة ما يتراءى له من أمور إلا أن الصفة الاستشارية للمجلس ظلت هي الميزة.

- وفي عام ١٩٨٩ بدأت حركة من الإحلال والتجديد في المجلس بتعيين أعضاء جدد وذلك بعد أن امتدت عضوية بعض الأعضاء إلى ١٨ عاماً^(١٩).

وبالتالى اتسم النظام القطرى بهيمنة الأمير على السلطة واتخاذ القرارات فى الدولة مع اعطاء الوزارات والمناصب العليا للأسرة الحاكمة وإنشاء مجلس صورى للشورى لا يملك أى سلطة تشريعية أو رقابية.

- البحرين

لم تكن البحرين مختلفة عن بقية الدول الست فى سيطرة الحاكم وأسرته على أجهزة صنع السياسة فى الدولة وهو ما يتضح لنا من تناول نظام الحكم فى البحرين.

- نجد أن أمير الدولة يتولى السلطة بشكل وراثى على أن ينتقل الحكم من الأمير إلى الابن الأكبر ثم إلى أكبر الأبناء وهكذا، ويتمتع أمير الدولة بسلطات واسعة فهو أعلى سلطة فى الدولة ويمارس سلطاته من خلال مجلس الوزراء الذى يقوم الأمير بتعيين أو عزل أيًا منهم.

حاول النظام البحرينى إنشاء مجلس وطنى كتمهيد للممارسة الديمقراطية إلا أن التجربة فشلت وتم حل البرلمان فى عام ١٩٧٥، وكان المجلس (البرلمان) يتكون من ٣٠ عضواً بالانتخاب ويرفع العدد إلى ٤٠ عضواً ابتداء من الفصل التشريعى الثانى ويستمر لمدة ٤ سنوات والوزراء بحكم مناصبهم أعضاء فى المجلس ولا يجوز الجمع بين عضوية المجلس الوطنى وتولى الوظائف العامة، فيما عدا الوزراء. وعلى الرغم من تطبيق مبدأ الانتخاب وإعطاء سلطات للمجلس البحرينى حينذاك فى مناقشة الأمور المختلفة واعتماد الميزانية وكذلك تعديل الدستور ومقاومة سياسات الأمير فى بعض الأحيان وأنصاره من القادة المحافظين وعلماء الدين ولقد ضم المجلس تيارات مختلفة من الماركسيين الاشتراكيين وأنصار القومية العربية والمحافظين، إلا أنه فى عام ١٩٧٥ ونتيجة للاضطرابات العمالية وخوف الحكومة من تدهور الموقف كما حدث فى الخمسينات تم حل المجلس^(٢٠). وتم فى عام ١٩٩٤ إنشاء مجلس للشورى فى البحرين إلا أنه كان بالتعيين ولم يملك أى سلطات فعلية.

نجد أنه على الرغم من أن التجربة البحرينية كادت أن تثقل تجربة ديمقراطية متميزة فى تلك المنطقة إلا أن الرغبة فى الانفراد باتخاذ القرار من قبل الأمير والحكومة والاضطرابات الحادثة فى الدولة حينذاك أدت إلى وأد التجربة الديمقراطية فى البحرين، وعلى الرغم من تردد أنباء عن إعادتها مرة أخرى بعد حرب الخليج الثانية، إلا أن تجدد أعمال الشغب والاضطرابات التى تشهدها البحرين فى الفترة الأخيرة ستؤجل التفكير فى ذلك الأمر إلى أجل ليس بقصير.

- اتضح لنا من تناولنا السابق أن النظم الحاكمة فى الدول الست تسيطر على عملية صنع القرار فى كافة المجالات وبصفة رئيسية مجالات الدفاع والأمن حيث لا يملك المواطنون أى حق أو سلطة فى مواجهة القرارات الصادرة فى هذه المجالات.

وتستمد هذه النظم سلطتها من خلال شخصية الحاكم والخصوصية التى تمتع بها والدرجة العالية من الاحترام والتوقير التى يستحوذ عليها كون ذاته علما لا تمس وقراراته لا يمكن مناقشتها.

ولقد ساهمت الطفرة التى شهدتها عوائد النفط بعد تصديره من الدول الست فى زيادة سلطات الدولة وهيمنتها فى مقابل توفير الخدمات المختلفة للمواطنين وبالتالى فإن أحد عناصر هذه الظاهرة يتمثل فى رضا المحكومين بالوضع الراهن أو بالأساس إلى غياب المشاركة السياسية من جانب المواطنين.

لقد ساهمت عوامل عدة فى ايجاد هذه الظاهرة يمكن أن نوجزها فيما يلى :

١ - غياب مؤسسات المجتمع المدنى فى هذه الدول.

حيث غابت مؤسسات المجتمع المدنى المستقلة من أحزاب وتجمعات نقابية وجمعيات أهلية فى هذه الدول سواء لتحريمها من حيث المبدأ أو نتيجة لأن الدولة تسيطر عليها مالياً وإدارياً مما يجعل هذه المؤسسات عاجزة عن القيام بدورها الذى

قامت به في المجتمعات الغربية من حيث كونها مؤسسات وسيطة تشجع على المشاركة السياسية وتدعمها وتقوم بعملية تجميع المطالب الشعبية أو حتى مطالب أعضائها في مواجهة السلطة الحاكمة.

ب - سيطرة العادات والأطر التقليدية على المجتمع

يسيطر على هذه الدول ما يمكن أن نصفه بأنه نمط من الثقافة السياسية يتسم باللامبالاة بشئون السياسة والاهتمام الأكثر بمظاهر الترف والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، وسيادة نمط من السلطة الأبوية والإجلال والاحترام للحكام. كما تسود فكرة العصبية للحاكم حيث إن الحكام في هذه الدول هم أقوى العصبية فيها. وبالتالي لديهم قدر من الأنصار والمعاونين لهم ويتم دعم التحالفات والولاءات القبلية من خلال علاقات النسب فيما بين أكبر العشائر الموجودة في الدولة بما يكفل أكبر قدر من التأييد والولاء لها كما تحرص الأسرة الحاكمة على الإبقاء على ذاتها من خلال زواج الأقارب.

وإذا ما نظرنا إلى الولاء في هذه الدول نجد تجسيدا للسلطة الأبوية حيث إن ولا المواطن يذهب أولاً للعشيرة التي ينتمى إليها ثم للحاكم مباشرة.^(٢١) ونجد أن المجتمع يشهد حالة من الانقسام سياسياً على أساس الولاءات التقليدية وعلى أساس عدم المساواة الاجتماعية والجمود وغياب الحراك الاجتماعي.

وتعمل الحكومات جاهدة على الإبقاء على هذا النمط من الثقافة لدى المواطنين وذلك من خلال حرص الحكام على الظهور في صورة الأب الذي عليه رعاية شئون أبنائه وهو مستعد لسماع شكواهم وأرائهم في كل وقت.

وقد عملت بعض الدول خاصة السعودية على السيطرة على نظام تدفق المعلومات وكذلك النظام التعليمي في المملكة من خلال نظام دقيق للرقابة والسيطرة على وسائلها

المختلفة. (٢٢) خشية أن يؤدي تدفق المعلومات بدون رقابة إلى عملية تحديث تضر بسيطرة النظم الحاكمة في هذه الدول. وإن كنا نجد أن بعض التحركات للمثقفين في هذه الدول والذين تعرضوا للتحديث من خلال السفر للخارج لم تتمتع بمساندة شعبية واسعة، وإن كان الجيش قد لعب دوراً في مواجهة نظم الحكم في السعودية في فترات مختلفة إلا أنه تمت السيطرة عليه.

ج - غياب المؤسسات التشريعية والرقابية

أدى غياب أو شكلية المؤسسات التشريعية - إن وجدت - في هذه الدول إلى إضعاف المشاركة السياسية في هذه الدول فلا توجد انتخابات وإن وجدت وتم انتخاب برلمان يمثل للشعب فإنه عند أول اصطدام بالحكومة يمكن حله وتأجيل انتخاب آخر لفترة طويلة، ولم تقم هذه المؤسسات بأى دور فيما يتعلق بسياسات الدفاع إلا فيما عدا المسائل المتعلقة بالتمويل والتي لم تكن تشهد انتقادات أو عرقلة لها، بل أن مجالس الشورى التي تم انشاؤها وأشرنا إلى سلطاتها الهزيلة قامت على أساس التعيين ولا تملك سلطات رقابية أو تشريعية ولا تسهم في عملية صنع القرار، وإنما تم انشاؤها لإظهار الدولة بأنها تسير على النهج الديمقراطي أو إرضاء بعض الفئات المطالبة بالديمقراطية.

نخلص إلى أن طبيعة النظم السياسية وما وجد في هذه النظم من إنفراد الحاكم بصنع القرار بشكل عام وقرار السياسات الدفاعية بشكل خاص، يجعل عملية صنع سياسات الدفاع حكراً على الحاكم وأحد أفراد الأسرة الأقرب له سواء أبه أو أقرب الأقارب له كوزير للدفاع بالإضافة إلى رئيس الوزراء، مما يتيح درجة أكبر من حرية الحركة لهما في اتخاذ القرار الدفاعي مع غياب أى مؤسسات تشريعية أو رقابية، حيث أن هذه النظم لا تسمح بمشاركة آخرين في صنع القرارات إلا من يرضون من ذوي

النفوذ فى المجتمع أو الخبراء أو المستشارين الأجانب، وهو ما يتيح حرية وسرعة أكبر فى صنع القرار وإن كان يحمل معه مخاطر خطأ القرار.

المطلب الثانى

المحددات الاقتصادية

تلعب الحالة الاقتصادية للدولة وطبيعة وتركيب اقتصاداتها دورا رئيسيا فى سياسات الدفاع للدول المختلفة فعلى سبيل المثال تحتاج سياسات الدفاع إلى مخصصات مالية للإنفاق على شئون الدفاع مثل التسليح والتدريب والتجنيـد وهو ما يمثل جزءا من النفقات العامة للدولة التى تتوقف إلى حد بعيد على الحالة الاقتصادية للدولة ومستوى نموها وقدرتها على توفير الموارد اللازمة لهذا الإنفاق.

وتؤثر طبيعة الاقتصاد الخاص بالدولة على قدرتها فى توفير الخبرات والتكنولوجيا اللازمة للتصنيع العسكرى للدولة وهو ما يستوجب أيضا وجود صناعات أخرى لدى الدولة سواء تلك المتعلقة بالتصنيع الثقيل مثل الحديد والصلب وكذلك صناعة الألومنيوم وصناعات المعدات والإلكترونيات وأدوات ووسائل النقل.

ومن هنا وجب علينا تناول طبيعة وتطور الاقتصادات الخاصة بالدول الست محل الدراسة وذلك لمعرفة مدى تأثير هذه الاقتصادات على سياسات الدفاع الخاصة بهذه الدول وذلك بتناول عدة أبعاد وهى:

أولا : الملامح العامة لاقتصادات الدول الست.

ثانيا : الدخل القومى وموازين المدفوعات لهذه الدول وتأثير حرب الخليج الثانية عليها.

ثالثا : سياسات الاستثمار.

رابعا : التصنيع فى الدول الست.

وفيما يلي نتناول هذه النقاط بشيء من التفصيل.

أولاً - العلاقة الاقتصادية الدول الست

تتسم اقتصادات الدول الست بشكل عام بأنها اقتصادات نفطية حيث يمثل النفط وأوجه النشاط الخاصة به عصب اقتصادات هذه الدول وإن كان بدرجات متفاوتة فيمكن التأريخ لتطور اقتصادات الدول الست من خلال النظر إلى تطور أسواق النفط العالمية حيث يمثل أى تغير فيها عامل مؤثر في تطور اقتصاداتها بصفة رئيسية حيث إنه مع ارتفاع الاسعار العالمية للنفط في السبعينيات فيما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ شهدت هذه الدول طفرة في الدخل القومي نتيجة لزيادة عوائد النفط، ومع بداية تراجع أسعار النفط في بداية الثمانينيات بدأت هذه الدول تشهد اختناقات اقتصادية ناتجة عن قلة عوائد النفط وازدادت الحالة سوءاً في النصف الثاني من الثمانينات حيث وصل سعر البرميل من البترول العربي إلى أقل من عشرة دولارات في أوائل عام ١٩٨٦ كما هبطت عائدات النفط العربي بنحو ١٠.٩ مليارات دولار بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٣ (٢٣).

بل وفي حقبة الازدهار النفطى عانت هذه الدول من درجة عالية من التبعية نتيجة اعتماد هذه الدول على مصدر وحيد للدخل ومكون رئيسى للمصادرات ألا وهو النفط حيث مثل نسبة ٩٠٪ من صادراتها وثلثى ناتجها المحلى ودول مستوردة محددة وهو ما يجعلها عرضة للتقلبات فى السوق العالمية، وفى ذات الوقت استوردت السلع المصنعة والتكنولوجيا من الدول المتقدمة واعتمدت على موردين معينين وبالتالي استطاعت هذه الدول الحصول على مدفوعاتها فى مقابل النفط بأسعار وعوائد مساوية أو أعلى من خلال صادراتها للدول النفطية فى شكل سلع مصنعة وتأکید تبعية هذه الدول لها.

ونقدم فيما يلي جدولاً يوضح هيكل الصادرات الخاصة بالدول الست في عام

١٩٩١

جدول رقم (٣) مكونات صادرات دول مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٩١ (٢٤)

الصادرات الدولة	نسبة صادرات الوقود والمعادن	نسبة صادرات السلع الأولية الأخرى	صادرات سلع مصنعة		
			آلات ومعدات نقل	السلع المصنعة	الملابس والنسيج
الإمارات	٦٠	٥	١٠	١٨	٧
البحرين	٩٠	-	-	١٠	-
قطر	٨٠	-	-	٢٠	-
السعودية	٨٨	-	١	-	١١
عمان	٩١	٢	-	٧	-
الكويت	٦٤	٧	٣	٢٦	-

- المصدر : التقرير الاقتصادي العربي ١٩٩٤ ، (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ١٩٩٤) ، ص ٢٦٠ .

والجدول يوضح استمرار الاعتماد على النفط وصناعاته كمصدر رئيسي للدخل في هذه الدول مع الاعلان المستمر عن محاولتها لتنويع مصادر الدخل القومي في هذه الدول وهو مايجعلها تمر بأزمات اقتصادية منذ الثمانينيات نتيجة لتراجع الاسعار العالمية للنفط وان كانت مازالت تمثل ثانی منطقة من حيث الإنتاج، والأولى من حيث الاحتياطي العالمي إذا ما نظرنا إلى الدول الست مجتمعة.

ثانيا - الدخل القومي و موازين المدفوعات فى هذه الدول وتأثير حرب الخليج الثانية

عانت الدول الخليجية الست كما ذكرنا من انخفاض فى الدخل القومى لهذه الدول نتيجة لتدهور اسعار النفط وفى ذات الوقت استمر الاتفاق الحكومى فى شكل متصاعد مما جعلها تعاني من اختناقات مالية وعجز فى الميزانية يتضح عند تناولنا للميزانيات الحكومية فى هذه الدول الست من عام ١٩٨٨ حتى عام ١٩٩٣ والعجز والفائض فى هذه الميزانيات:

جدول رقم (٤) العجز والفائض فى ميزانيات الدول الست «بالمليون دولار» (٢٥)

الدولة	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الإمارات	٢٢٥٤-	١٤١٧-	٢١٥٢-	٢٣٧١-	٤٥٦	١٦٤٤-
البحرين	٢١٥-	١٥٤-	١٠٣-	٦٠-	١٩١-	١٧٣-
قطر	١٤٢٩٩-	٧٨٣٨	٦٦٦١-	٣٣٦٢٥-	١١١١٨-	١٢٣٨٥-
السعودية	٨٠٣-	٤٥٩-	٤٦٩	٢١-	٥٦٥-	١٤٧٠-
عمان	٩٠٢-	١٨٣٩-	٤٠٣-	١٧٠	٢٥٧-	١٨٩-
الكويت	٢٦٧٨-	٢٤٧٨-	١٣٧١-	٢٥٣٨٣-	١٨٦٢٧-	٥٢١٣-

المصدر: التقرير الاقتصادى العربى الموحد: ١٩٩٤، ص ٢٩٩.

ويتضح لنا من الجدول انه خلال الفترة من عام ١٩٨٨ حتى عام ١٩٩٣ عانت الدول الست من اختلال فى ميزانيتها باستثناء حالات نادرة مثل الامارات فى عام ١٩٩٢ وعمان عام ١٩٩٠ وقطر عام ١٩٨٩ كما يتضح ان السعودية والكويت عانتا من ارتفاع العجز فى الميزانية بصورة اكبر خاصة فى عام ١٩٩١ وذلك من جراء حرب الخليج الثانية، كما استمر العجز بصورة متزايدة بعد عام ١٩٩١ نتيجة لتحمل هذه الدول للاعباء الآجلة للحرب مع استمرار الانفاق العسكرى المتزايد على التسليح خاصة كل من السعودية والكويت كما أن الأخيرة انفقت كثيراً على إعادة التعمير مما ادى إلى تحميل ميزانية الدولتين اعباء اقتصادية أكبر على الرغم من لجوئها إلى جدولة بعض الديون العسكرية سواء صفقات التسليح التى عقدتها او نصيبها فى تحمل الاعباء العسكرية فى الحرب.

وقد سعت المملكة العربية السعودية لتقليل العجز فى الميزانية عن طريق خفض الانفاق بنسبة ٢٠٪ فى موازنة ١٩٩٦/٩٥، وأعلنت السعودية أنها تسعى إلى التخلص من اثار حرب تحرير الكويت وسد العجز فى موازنتها خلال فترة لن تتجاوز نهاية عام ١٩٩٧، كما عملت على إعادة جدولة مدفوعات الخاصة مع خمس شركات أمريكية قيمتها ١٩٨٠ مليون دولار كما سعت إلى رفع الدعم عن بعض الخدمات مثل قطاع الكهرباء واشراك القطاع الخاص أو بيعه المرافق العامة الإنتاجية^(٢٦).

وعلى الرغم من هذه الاجراءات إلا أن المملكة اعلنت أنها لن تقلل من انفاقها الدفاعى وأنها لا تريد الغاء صفقات الاسلحة التى عقدتها وإنما ستسعى إلى جدولة قيمة هذه الصفقات وهو ما وافقت عليه الدول المصدرة وأكدت المملكة علانية فى اطار خطة التنمية السادسة للفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٠ وفى أول بند، أن المملكة مستمرة فى تدعيم وجود دفاعى وأمنى راق والتطوير المستمر للقوى الذاتية الدفاعية للمملكة كهدف رئيسى لها^(٢٧).

ولقد أصبح العجز فى الميزانية الحكومية الكويتية مصدرا اساسيا لقلق الحكومة حيث انتهت السنة المالية ١٩٩٤/٩٣ بعجز يقارب خمسة مليارات دولار وعلى الرغم من تراجعته عن العام السابق بنسبة ٢٥,٣٪ الا أن القلق ساد عند توقع ارتفاع العجز إلى ٧ مليارات دولار خلال موازنة عام ١٩٩٥/٩٤، وذلك من جراء حرب الخليج على الرغم من اعادة إنتاج النفط الكويتى ومن ثم سعت الكويت إلى خفض نفقات الحكومة وكذلك تزايدت احتمالات فرض حالة من التقشف او فرض بعض الضرائب على الدخل وزيادة إيرادات بعض الخدمات وان كانت مترددة فى تنفيذ ذلك بصورة فعلية^(٢٨).

الا انه على الرغم من ذلك لم تقم الكويت بخفض انفاقها العسكرى بل إن مجلس الامة الكويتى وافق على تخصيص مايقرب من ٢٠ مليار دولار لتنمية القدرة العسكرية الكويتية وسط توقعات بتزايد اسعار النفط مع تزايد الإنتاج النفطى الكويتى إلا أن مجلس الامة انتقد فى الفترة الاخيرة بذخ وإسراف الاتفاق الحكومى.

ثالثا - سياسات الاستثمار

عانت الدول الست من قصور خطير فى سياساتها الاستثمارية حيث إنها بدلا من توظيف عوائد النفط فى مشروعات إنتاجية تقوم بنقل التكنولوجيا من الخارج اليها فإن العوائد النفطية تم استغلالها إما فى صورة ودائع ثابتة ذات فوائد قلت قيمتها نتيجة لتقلبات أسعار العملات الاجنبية خاصة الدولار وكذلك نتيجة للتغيرات التضخمية العالمية، أو فى صورة استثمارات فى مجالات ومشروعات تجارية تدر أرباحا أعلى دون خوض مجال الاستثمار الصناعى الضخم أو على الاقل ضعف نصيبه، أو المجالات الإنتاجية وهو ما يتطلب جهدا أكبر ووقتا أطول للحصول على أرباح أكبر على المدى الطويل.

على الرغم من مخاطر الاستثمار فى الدول الصناعية الغربية فإنها قد حظيت بالنصيب الأكبر من اجمالى الاستثمارات لدول المجلس وإن كان قد ظهر اتجاه حديث نحو المشروعات المشتركة فى الخليج مما جعل منطقة الخليج منطقة متميزة حيث تبلغ نسبة المساهمات التمويلية للمشروعات المقامة فيها ٦٦,٥ ٪ من اجمالى الاموال المستثمرة فى المشروعات الصناعية العربية المشتركة فلقد مثلت البحرين مركزا لـ ١١ مشروعا صناعيا مشتركا يزيد رأسمالها على ١,٢ بليون دولار امريكى. (٢٩) وإن كان ذلك اتجاها حديثا قد يؤتى بشمار مرضية على المدى الطويل فالتحجاراته حتى الآن ضئيلة.

نلاحظ أن درجة التنسيق بين السياسات الاستثمارية للدول الست كانت متدنية للغاية فى فترة الدراسة على الرغم من ان الاتفاقيات الاقتصادية الموحدة فيما بين دول المجلس الست تضع ذلك ضمن أهدافها ، كما قلت المشروعات المشتركة فيما بين الدول الست مقارنة بـ اجمالى الاستثمارات فى الخارج كما لاحظنا ان الدول الست قد عانت من سوء تخصيص لاستثماراتها حيث ركزت على بعض الجوانب مع إهمال أخرى.

وعلى الرغم من سعى الدول الست إلى تخصيص النسبة العظمى من الاستثمارات للقطاعات التوزيعية والخدمية لتوفير البنية الأساسية اللازمة للتنمية إلا أن غط تخصيص الاستثمارات بين فروع البنية الأساسية قد اتسم ايضا بالاختلال فكان الاهتمام بالطرق والنقل والمواصلات على حساب الكهرباء والموارد المائية اللتان تعدان عصب التنمية الزراعية والصناعية (٣٠).

عانت الدول الست من قصور فى مجال تخصيص استثمارات لمجال الصناعة ومشروعات التنمية بينما حصلت قطاعات الخدمات والمرافق على نسبة أكبر من انفاقها خاصة الخدمات الخاصة للمواطنين، وفشلت فى ارساء بنية تحتية قوية لتنمية صناعية

بالاستفادة مع عوائدها النفطية، كما أنها لم تستطع العمل على توفير استثمارات لقطاعات من أجل التصدير على الرغم من ضيق السوق المحلي وإن كانت السعودية هي الدولة الأكثر اهتمام خاصة في مجال صناعة الإلكترونيات والبتروكيماويات والحديد والصلب إلا أنها ليست بالدرجة المأمولة حتى الآن.

رابعاً - التصنيع في الدول الست

مثل القطاع الصناعي أفقر القطاعات من حيث مخصصات الانفاق الحكومي له والجدير بالذكر أن القطاع الصناعي يحتاج بالأساس إلى سياسة حكومية تهتم بإيجاد بنية تحتية لازمة لإقامة قطاع صناعي متطور وهو ما أفترقته الصناعات المختلفة لدى الدول الست، وإن كانت تفاوتت هذه الدول في درجة اهتمامها وطبيعة الصناعات القائمة لديها، إلا أن قطاع الصناعات الاستخراجية مثل النصب الأكبر من مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي

ونقدم الجدول التالي لنصيب الصناعات المختلفة وكذلك مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي للدول الست.

جدول رقم (٥) الإنتاج الصناعى فى الدول الست ونصيب الصناعة فى الناتج المحلى
فى الدول الست (٣١)

الدولة	الصناعات الاستخراجية	الصناعات التحويلية	نسبة مساهمة القطاع الصناعى فى الناتج المحلى الإجمالى
الإمارات	٣٩,٨ %	٨,٤ %	٤٨,٢ %
البحرين	١٧ %	١٥,١ %	٣٢,١ %
قطر	٣٥ %	٩,١ %	٤٤,١ %
السعودية	٤٢,٧ %	٤,٣ %	٤٧ %
عمان	٣٢,٤ %	١١,٢ %	٤٣,٦ %
الكويت	٤٣,٩ %	٨,٧ %	٥٢,٦ %

المصدر: التقرير الاقتصادى العربى الموحد، ١٩٩٤، ص ٢٥٥.

نجد أنه على الرغم من كون الصناعات الاستخراجية مازالت تمثل نسبة عالية مقارنة بالصناعات التحويلية من حيث الاسهام فى الناتج المحلى الاجمالى إلا أن التقارير تشير إلى أنه خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٩٣ وبمتابعة تطور مساهمات كلا القطاعين خلال هذه الفترة نجد أن الاتجاه يسير إلى الانخفاض فى نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية فى الناتج المحلى للدول الست، وتقل نسبة مساهمة القطاعات الصناعية التحويلية ولكن بنسب قليلة للغاية (٣٢).

وذلك بوضع اتجاه الدول الست نحو تنويع الإنتاج الصناعى وتوسيع قاعدته مع التقليل من محورية دور النفط فى الحياة الاقتصادية داخل الدول الست إلا أنه على الرغم من ذلك نجد أن النفط ما زال يمثل المحور الاساسى للعديد من الصناعات

القائمة على وجوده فى الدولة خاصة البتروكيماويات وهو ما يؤدى إلى خطر يتمثل فى سعى الدول الاوربية والولايات المتحدة إلى تقييد صادرات هذه الصناعات اليها مما قد يوقع الدول الست فى مشكلة تتعلق بالاعتماد على صناعات تصديرية ضيقة.

تسعى السعودية بصفة أساسية إلى تنشيط القطاع الصناعى بها، بل أن من أهم أهداف حكومة المملكة تركيز الدعم للقطاع الصناعى حتى يحل تدريجيا محل النفط فى دفع عجلة التنمية فقد سعت المملكة إلى زيادة هذا القطاع بمعدل نمو سنوى يصل إلى ٧,٥ ٪ فى قطاع الصناعات التحويلية و٨ ٪ فى قطاع البتروكيماويات، ويوجد بها ٢٠٣٦ مصنعا منتجا وصل إجمالى قوتيلها إلى ٣٧ مليار دولار^(٣٣).

استطاعت المملكة أن تجدد لنفسها أسما عالميا فى مجال الصناعات البتروكيماوية بصفة أساسية، مع التحفظ على مخاطر الاعتماد على سلعة صناعية تصديرية واحدة، حيث تشهد الدول الاوربية والولايات المتحدة حملة على هذه الصادرات بعد تزايدها.

إذا مانظرنا للمشروعات الصناعية المختلفة فى الدول الست فسنجد أنها تدور حول صناعة تكرير النفط، حيث تملك ٤ ٪ من طاقة التكرير العالمية إلا أن هذه نسبة ضئيلة مقارنة بإنتاجها مما يضيق عليها عوائد أكبر من جراء تصديرها للنفط الخام، إلا أن صناعة البتروكيماويات حققت تقدما فى هذه الدول على الرغم من تأخرها فى الدخول لأسواقها العالمية ولقد اعتمدت هذه الصناعات على توافر النفط فى هذه الدول.

توجد لدى بعض الدول صناعات للحديد والصلب وإن كانت تركز على حديد التسليح ولا تفى باحتياجات المنطقة وتوجد صناعة الالومنيوم وبصفة أساسية فى الامارات والبحرين التى تصدر لبقية دول الخليج وكذلك دول أخرى وتوجد صناعات استخراجية مثل الكبريت فى السعودية والامارات والغاز الطبيعى فى عمان.

بالنسبة للصناعات الحربية فهي ضئيلة للغاية ولا توجد الا صناعات للمعدات الالكترونية والعربات المدرعة فى السعودية، كما تسعى المملكة للدخول فى مجال تصنيع الطائرات كما يوجد فى الامارات تصنيع حربى خاصة للأسلحة الخفيفة، كما تسعى إلى اقامة مشروعات لإنتاج السفن مع بريطانيا، وذلك نتيجة تدارك الدولتين لأهمية التصنيع العسكرى واقامة مشروعات تصنيع مشتركة مع الدول المصدرة للأسلحة لها والاستفادة من عقد صفقات الاسلحة معها بتخصيص نسبة من هذه الصفقات لدعم الصناعات العربية فى الدولتين.

نخلص إلى أن اقتصادات الدول الست هى اقتصادات نفطية بالاساس على الرغم من التصريحات والاعلانات المتعددة للمستولين بأن دولهم تسعى إلى تنويع مصادر الدخل القومى، ولقد ترتب على ذلك آثاراً سلبية ظهرت منذ السبعينات فى تكريس التبعية، كما ظهرت حالياً فى صورة انخفاض الدخل القومى لهذه الدول ومواجهتها لمشكلات تتعلق بإنفاقها الحكومى الضخم وقبيله نتيجة لتراجع عائدات النفط.

على الرغم من هذه الأزمات الاقتصادية مؤخرا والمتمثلة فى قلة الدخل القومى لهذه الدول الا أنها تحرص على عدم الاضرار برفاهية مواطنيها وكذلك الحفاظ على انفاقها العسكرى فى أعلى مستوى ممكن خاصة بعد حرب الخليج الثانية وبصفة خاصة فى حالتى الكويت والسعودية اللتان على الرغم من زيادة العجز فى ميزانيتها بصورة ضخمة استمرت فى التأكيد على الاستمرار فى تخصيص نسبة عالية من الانفاق الحكومى لشئون الدفاع وان كان ذلك الانفاق يتركز فى شراء الاسلحة وليس استخدام رأس المال فى تطوير صناعة عسكرية محلية.

ولقد اتضح تأثير المحددات الاقتصادية وذلك فيما يتعلق بتأخر التصنيع العسكرى فى دول مجلس التعاون الخليجى حيث يتطلب انشاء صناعة عسكرية عدة أسس أهمها:

١ - وجود قاعدة كافية وواسعة للصناعات المدنية وهو ما يمثل حلقة الوصل فيما بين القطاعين المدني والعسكري اى ضرورة وجود قاعدة صناعية متنوعة فى الدولة التى تسعى للتصنيع العسكرى.

٢ - وجود القدرات والطاقات اللازمة لاجراء برامج البحوث والتطوير المطلوبة من علماء وخبراء ومهندسين.

٣ - تخفيض نفقات الإنتاج قدر الامكان

٤ - وجود صناعات أساسية خاصة فى مجال الحديد والصلب والصناعات المعدنية والماكينات الكهربائية وغير الكهربائية ومعدات النقل

٥ - القدرة على خدمة واصلاح الاسلحة المستوردة وتوفير فحص دقيق لهذه الاسلحة.

٦ - الحصول على تصاريح بإنتاج بعض الاسلحة من الشركات العالمية وكذلك امكانية تصديرها ومحاولة الدولة السعى نحو الحصول على هذه التراخيص يمثل خطوة نحو تطويرها وتقديمها^(٣٤).

ومما لا شك فيه أن التصنيع العسكرى لا يتم فجأة وانما توجد مراحل مختلفة تمر بها الدولة للوصول إلى صناعة عسكرية تبدأ من خدمة واصلاح وفحص الاسلحة المستوردة وتنتهى عند توفير المتطلبات السابقة بإنشاء صناعة عسكرية مستقلة ذات توجهات وتعتمد على قدرات وأيد عاملة وطنية.

فشلت الدول الست فى توظيف استثماراتها فى الداخل وفى قطاعات منتجة خاصة القطاع الصناعى والذى شهد أقل استثمارات بالاضافة إلى التركيز على الصناعات الخفيفة والصناعات القائمة على النفط، وفشلت هذه الدول فى ايجاد كواد وطنية كأيدى عاملة فاعتمدت على العمالة الوافدة كل ذلك أدى إلى صعوبة ايجاد

بنية صناعية قوية لتقوم عليها صناعات حربية حقيقية فى هذه الدول، الا أن السعودية والامارات عن طريق المشروعات المشتركة مع الدول الكبرى فى تصنيع السلاح استطاعت تحقيق تقدم نسبى فى هذا المجال الا أن المدفوعات الضخمة للسلاح المستورد مازالت هى السمة الغالبة لهذه الدول، ومازال امام هاتين الدولتين جهوداً طويلة للوصول إلى صناعة عسكرية من توفير كوادر وطنية وبنية صناعية مدنية متنوعة وان كانت قد قطعت بعض الخطوات فى تدريب الكوادر والمشروعات المشتركة مع الدول المتقدمة كما ذكرنا فى مجال الصناعة العسكرية كما تحاول الإنفاق على برامج البحوث والتطوير إلا أن ذلك الإنفاق مازال منخفضاً و إذا كانت هاتان الدولتان وخاصة السعودية فى بداية المراحل فان بقية الدول الست لم تبدأ بعد.

المطلب الثالث

المحددات الديموجرافية

تمثل منطقة الخليج خاصة الدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي حالة فريدة من الخلل فى توزيع السكان والثروة، فعلى الرغم من كثرة موارد الثروة فى هذه الدول إلا أنها عانت من مشكلة تتمثل فى قلة عدد السكان سواء للقيام بالمشروعات التنموية المختلفة فى هذه البلاد أو للدفاع عنها أمام التهديدات التى تواجهها.

تمثل المملكة العربية السعودية مركز الثقل السكانى فيما بين الدول الست حيث تحتوى على ٧٠٪ من عدد سكان المنطقة ولولا سكان السعودية وعددهم لوجدنا أن دول المنطقة تمثل مناطق وأراضى شاسعة دون وجود بشرى بها، وعلى الرغم من كثرة

عدد سكان المملكة مقارنة ببقية الدول الخليجية إلا أنها تعاني أيضا من عدم تناسب أعداد السكان مع مساحة المملكة الشاسعة.

قلة عدد السكان أدت الى اتجاه الدول الست نحو العمالة الوافدة حيث شهدت المنطقة موجات عديدة من الهجرة اليها واشتغل الوافدون فى كافة القطاعات سواء المدنية أو العسكرية لتعويض قلة عدد السكان.

لذلك فقد قمنا بتقسيم هذا المطلب الى فرعين رئيسيين.. الأول نتناول فيه تطور أعداد السكان.. والثانى نتناول فيه تطور العمالة الوافدة وآثارها.

الفرع الأول

تطور السكان فى الدول الست

شهدت الدول الست نموا فى عدد السكان خلال فترة العشرين عاما الاخيرة ولعل ذلك يتضح من مقارنةنا لأوضاع السكان سواء المواطنين أو غير المواطنين فى عام ١٩٧٥ وكذلك فى عام ١٩٩٣/٩٢ إلا أنه على الرغم من ذلك مازالت المنطقة تعاني من نقص فى عدد السكان لسد احتياجاتها المدنية والعسكرية وهو مايتضح من الجدولين التاليين:

جدول (٦) الاوضاع السكانية للدول الست فى عام ١٩٧٥ «بالألف نسمة» (٣٥)

الدولة	الوضع السكانى	جملة عدد السكان	عدد السكان المواطنين	نسبة السكان المواطنين الإجمالى	عدد السكان غير المواطنين	نسبة السكان غير المواطنين لإجمالى عدد السكان
الإمارات	٥٥١	٢٠٠	٪٣٦	٣٥١	٪٦٤	
البحرين	٢٦٧	٢٠٩	٪٧٨	٥٨	٪٢٢	
السعودية	٧٣٣٤	٥٩٣٦	٪٨١	١٣٩٨	٪١٩	
عمان	٨٤٦	٧٠٩	٪٨٤	١٣٧	٪١٦	
قطر	١٨٠	٥٣	٪٢٩	١٢٧	٪٧١	
الكويت	١٠٢٧	٤٧٢	٪٤٦	٥٥٥	٪٥٤	
الإجمالى	١٠٢٠٥	٧٥٧٩	٪٧٤,٣	٢٦٢٦	٪٢٥,٧	

المصدر : تركى الحمد، التركيبة السكانية فى دول مجلس التعاون الخليجى، (الكويت: منتدى التنمية، ١٩٩٤)، ص ٢.

نجد من الجدول أن إجمالى عدد السكان فى الدول الست قد وصل فى عام ١٩٧٥ الى ١٠ ملايين و ٢٠٥ الاف نسمة منهم ٧ ملايين وخمسمائة وتسعة وسبعين الفا من المواطنين بينما وصل إجمالى عدد السكان غير المواطنين الى مليونين وستمائة وستة وعشرين ألف أى مايمثل ٢٥,٧٪ من إجمالى عدد السكان وهى نسبة غير قليلة خاصة أنها وصلت فى بعض الدول مثل الامارات وقطر والكويت الى ٦٤٪، ٧١٪، و ٥٤٪ على التوالى أى أكثر من نصف عدد السكان وهو مايمثل خطرا حقيقيا على التركيبة السكانية فى هذه الدول حيث مثل عدد السكان غير المواطنين أكثر من نصف عدد السكان فى هذه الدول الثلاث وذلك يرجع بالاساس الى ارتفاع الدخول وعوائد البترول فى المنطقة مما جعلها هدفا للعمالة غير المواطنة ولقد رحبت بها هذه الدول نتيجة لاحتياجها لهذه العمالة فى مراحلها التنموية الاولى بعد الطفرة النفطية فى أوائل السبعينات خاصة بعد حرب ١٩٧٣ وارتفاع الاسعار العالمية للنفط.

كما نلاحظ أن المملكة العربية السعودية شكلت مايقرب من ٧٠٪ من اجمالى عدد السكان فى المنطقة وأن بقية الدول فيما عدا الكويت قل عدد سكانها عن المليون

نسمة وهو ما يمثل قيذا على التنمية فى هذه الدول وكذلك تكوين قوة عسكرية فاعلة لمواجهة التهديدات لهذه الدول.

شهدت الدول الست خلال الفترة من عام ١٩٧٥ حتى عامى ١٩٩٣ / ٩٢ ما يشبه الطفرة فى زيادة عدد السكان حيث تضاعف اجمالى عدد سكان الدول الست كما زاد عدد السكان فى هذه الدول كل على حدة وهو ما يتضح من الجدول التالى.

جدول رقم (٧) تطور عدد السكان فى دول مجلس التعاون الخليجى حسب احصاءات ١٩٩٣/٩٢ بالمليون نسمة (٣٦)

الوضع السكان الدولة السكان	جملة عدد السكان	عدد السكان المواطنين	نسبة السكان المواطنين الإجمالى	عدد السكان غير المواطنين	نسبة السكان غير المواطنين إجمالى عدد السكان
الإمارات	٢,٣١٠,٠٠٠	٥٦٠,٠٠٠	٪٢٤,٢	١,٧٥٠,٠٠٠	٪٧٥,٨
البحرين	٥٦٠,٠٠٠	٣٨٠,٠٠٠	٪٦٧,٩	١٨٠,٠٠٠	٪٣٢,١
السعودية	١٦,٩٠٠,٠٠٠	١٢,٣٠٠,٠٠٠	٪٧٢,٨	٤,٦٠٠,٠٠٠	٪٢٧,٢
عمان	٢,٠١٧,٥٩١	١,٤٨٠,٥٣١	٪ ٧٤	٥٣٧,٠٦٠	٪ ٢٦
قطر	٥٩٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	٪٢٥,٤	٤٤٠,٤٠٠	٪٧٤,٦
الكويت	١,٤٦٠,٨٥٠	٤٦٨,٨٨٣	٪ ٣٢	٨١١,٩٦٠	٪ ٦٨
الإجمالى	٢٣,٨٣٨,٤٤٤	١٥,٣٣٩,٤١٤	٪ ٦٤	٨,٤٩٩,٠٣٠	٪ ٣٦

المصدر : تم تجميع بيانات الجدول من - عبد العزيز عبد الله جلال، التربية والتنمية.. تقويم المنجزات ومواجهة التحديات فى دول الخليج العربى ٨٥ - ١٩٩٥، (الرياض، الدار العربية للدراسات والاستشارات، ١٩٩٥، ص ٢٦، ٣٠.

بالنسبة لبيانات الكويت فقد كانت بيانات عام ١٩٩٠ قبل الغزو العراقى للكويت وهى المتاحة فى الكويت فى - وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية، عدد ٣١ (الكويت، الإدارة المركزية للإصفا، ١٩٩٤) ص ٢٥.

يتضح لنا من مقارنة الجدولين أن إجمالى عدد السكان ارتفع بنسبة ١٠٥ ٪ أى تضاعف خلال فترة الثمانية عشر عاما، كما ارتفع عدد السكان المواطنين إلا أن نسبتهم إلى إجمالى عدد السكان انخفضت من ٧٤,٣ ٪ إلى ٦٤ ٪ وفى المقابل ارتفعت نسبة السكان غير المواطنين من ٢٥,٧ ٪ فى عام ١٩٧٥ إلى ٣٦ ٪ فى

احصاءات ١٩٩٣/٩٢ وهو ما يؤكد أن النمو السكاني لم يكن متوازنا في هذه الدول خاصة اذا ما وجدنا ان نسبة السكان غير المواطنين في دولة الامارات وصلت الى ٨, ٧٥٪ بدلا من ٦٤٪ في عام ١٩٧٥ وفي قطر الى ٦, ٧٤٪ بدلا من ٧١٪ وفي الكويت الى ٦٨٪ بدلا من ٥٤٪ كما زادت في بقية الدول الست وان كان بنسب أقل وهو ما يؤدي الى وجود خطر أمني يتمثل في زيادة نسبة السكان غير المواطنين وانه اذا ماتم الاستناد الى تصريحات المسؤولين الخليجين بالاعتماد على المواطنين في تكوين القوة الدفاعية لهذه الدول فإن الامر يصبح أكثر خطورة من حيث عدم توافر أوعية التعبئة التي يمكن أن يتم منها تكوين هذه القوة ومن ثم تجد هذه الدول نفسها مضطرة الى الاعتماد جزئيا على العنصر الاجنبى في تكوين قوتها الدفاعية وهو ما يمثل خطرا حقيقيا في الاعتماد على غير المواطنين لتكوين قوة دفاعية لدولة ما.

كذلك تعاني الدول الست من عدم وجود نسبة من السكان تفي بالاحتياطى للقوات المسلحة فاذا كانت النسبة العالمية للاحتياطى هي ١٢٩٪ من القوى العاملة فيكون على دول المجلس ضرورة توفير احتياطى يبلغ ٧٤, ٧٣٩٠ ألف رجل في عام ٢٠٠٠ حيث تم حساب القوة المسلحة الخليجية في ذلك الحين بأنها ستكون ٩٢٦, ٥٧٢ كذلك تعاني الدول الخليجية من نقص في وعاء التجنيد بقدم عام ٢٠٠٠ يصل الى ٨٤٦, ٢١٢ رجل^(٣٧).

وبالتالى ستجد الدول الست نفسها أمام مشكلة حقيقية تتمثل في عدم قدرتها على توفير العدد اللازم من القوى البشرية للدفاع عنها في مواجهة التهديدات المحيطة بها فإذا ما نظرنا الى حجم السكان ومعدلات النمو السكاني في ايران أو العراق باعتبارهما التهديدين الأكثر مباشرة في مواجهة الدول الست سنجد انهما يفوقان الدول الست سواء في عدد السكان أو معدلات النمو السكاني.

تعانى الدول الخليجية من نقص الوعي البشرى اللازم لتكوين قوة عسكرية قادرة خاصة بعد حرب الخليج والخطط الموضوعة لتطوير القوات المسلحة للدول الست تسليحا وعددا وهو ما يجعل مشروعات التطوير هذه أمام صعوبات حقيقية.

الفرع الثانى

تطور العمالة الوافدة و آثارها

أدى احتياج الدول الست الى العمالة غير المواطنة للقيام بمشروعات التنمية فى هذه الدول بعد زيادة عائدات صادرات البترول فى عام ١٩٧٥ الى ترحيب هذه الدول بالعمالة الوافدة التى تطور عددها وزاد وكذلك حدث تحول فى تركيبها خلال الفترة الاخيرة بعد اتجاه الدول الخليجية الست نحو الاعتماد على العمالة غير العربية خاصة الاسيوية.

أفرزت العمالة الوافدة العديد من الآثار سواء الايجابية فى الفترة الاولى لقدمهم فى الجهود التنموية التى مازالت تمثل العمالة غير المواطنة عمادها الاساسى، وفرو الجانب الآخر ظهرت آثار سلبية لهذه العمالة وهو ما يجعلنا نتناول تطور هذه العمالة من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٩٠ وكذلك الآثار المختلفة التى نجمت عنها.

اولا - تطور العمالة الوافدة وطبيعتها

تطورت اعداد العمالة الوافدة من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٩٠ من حيث العدد ولكن بدأ اتجاه داخل هذه العمالة يتمثل فى تزايد الاعتماد على عمالة غير عربية اسيوية بصفة أساسية، وفى السبعينات زاد الاحتياج لهذه العمالة غير المواطنة لجهود التنمية فى هذه البلاد ومن النصف الثانى من الثمانينات زادت الشكاوى من العمالة الوافدة وان كان ذلك لم يؤثر فى اتجاه تزايد نسب العمالة المواطنة فى الدول الست بشكل واحد وهو ما يتضح من خلال الجدولين التاليين.

جدول رقم (٨) أعداد العمالة الوافدة الى دول مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٧٥
بالالف نسمة (٣٨)

الدولة	إجمالي العمالة	العمالة المواطنة	نسبتها لإجمالي العمالة	العمالة غير المواطنة	نسبتها لإجمالي العمالة
البحرين	٨٥,١	٤٦,٤	%٥٤,٥	٣٨,٧	%٤٥,٥
الكويت	٣١٠,٠٠	٩٢,٤	%٢٩,٨	٢١٧,٦	%٧٠,٢
عمان	٢٢٥,٠	١٥٥,٠٠	%٦٨,٩	٧٠,٠٠	%٣١,١
قطر	٦٨,٧	١١,٧	%١٧	٥٧,٠٠	%٨٣
السعودية	١٩٢٣,٧	١٤٣٩,٧	%٧٤,٨	٤٨٤,٠٠	%٢٥,٢
الإمارات	٢٧٨,٨	٤٤,٧	%١٦	٢٣٤,١	%٨٤
الإجمالي	٢٨٩١,٣	١٧٨٩,٩	%٦٢	١١٠١,٤	%٣٨

المصدر - تم تجميع هذا الجدول من أمل يوسف العزبي الصباح: المؤثرات السلبية للهجرة على الخدمات الرئيسية والقوى العاملة بدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة البحوث والدراسات العربية، عدد ٢٠، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٥) ص ٢٣٤.

ولكى تكتمل الصورة فإنه يجب الاطلاع على آخر احصاء تمكنت من الحصول عليه
حول العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي في اوائل عام ١٩٩٠

جدول رقم (٩) أعداد العمالة الوافدة إلى دول المجلس عام ١٩٩٠ بالآلاف نسمة (٣٩)

الدولة	إجمالي العمالية	العمالة المواطنة	نسبة العمالة المواطنة لإجمالي العمالة	العمالة الوافدة	نسبة العمالة الوافدة لإجمالي
البحرين	٢٧١,٠	١٢٧,٤	٤٧,٠٪	١٤٣,٦	٥٣,٠٪
الكويت	٨٠٦,٣	١٤٩,١	١٨,٥٪	٦٥٧,٢	٨١,٥٪
عمان	٤٨٨,٦	١٨٨,٦	٣٨,٦٪	٣٠٠,٠	٦١,٤٪
قطر	٢١٦,٢	٢١,٣	٩,٨٪	١٩٤,٩	٩٠,٢٪
السعودية	٥١٣٧,٦	١٧٣٠,٠	٣٣,٧٪	٣٤٠٧,٦	٦٦,٣٪
الإمارات	٨٤٢,٢	٩٥,٦	١١,٣٪	٧٤٦,٦	٨٨,٧٪
الإجمالي	٧٧٦١,٤	٢٣١٢	٢٩,٨٪	٥٤٤٩,٤	٧٠,٢٪

المصدر : محمد محمد زهرة، هجرة الآسيويين إلى دول الخليج العربي، في محمد صبحي عبد الحكيم، محرر، انتقال القوى العاملة في البلاد العربية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٤)، ص ٥٤٥.

يوضح الجدولان السابقان أن الاعتماد على العمالة الوافدة على الرغم من الشكوى من آثارها قد ازداد منذ عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٩٠ حيث زادت نسبة العمالة الوافدة في الدول الست من ٣٨٪ عام ١٩٧٥ من إجمالي العمالة إلى ٧٠,٢٪ في عام ١٩٩٠، ويزداد الأمر خطورة عندما نجد أن نسبة العمالة الوافدة تصل إلى ٨٨,٧٪ في الامارات و ٩٠,٢٪ في قطر و ٨١,٥٪ في عمان وهو ما يمثل نسبة كبيرة للغاية من حجم العمالة بما يجعل هذه الدول واقعة تحت تأثير قوة ضغط خارجي نتيجة لهذه العمالة التي قد يهدد عودتها إلى الدول المرسلات اقتصادات الدول الخليجية الست بشكل أساسي وأن الشكوى من الآثار السلبية لهذه العمالة لم يتم مواجهتها بتطوير وتنمية كوادر محلية.

ويزداد الامر خطورة في ظل تزايد أعداد العمالة الآسيوية في الدول الست والذي بدأ منذ وجود الاستعمار في دول المنطقة وسعيه لطمس معالمها وإيجاد خلل في التركيبة السكانية بها (٤٠).

ولقد تطور عدد العمالة الاسيوية منذ السبعينيات فارتفعت من ٨٤٠٠٠ ألف عامل أو ٢٦٪ من اجمالي العمالة الوافدة في عام ١٩٧٠ الى ٣٢١٠٠٠ عامل عام ١٩٧٥ يمثلون حوالى ٦٥٪ من إجمالي العمالة الوافدة^(٤١).

ويمكن ان نوجز أسباب تزايد استخدام العمالة الاسيوية في دول الخليج الست في عدة أسباب منها أهمية القطاع الخاص في الاقتصادات الخليجية وأن اعتبارات تعظيم الربح تحكمه، وكذلك اعتبارات أمنية للتخلى عن العمالة العربية المهددة للاستقرار وقلة اندماج الاسيويين في المجتمع العربى وكما توجد اعتبارات خاصة بسوق العمل العربية وعدم التنظيم الذى يسودها وتمتع العمالة الاسيوية بتنظيمات تحكمها وتسهل من استخدامها^(٤٢).

ومع تزايد العمالة الاسيوية خاصة نتيجة لعوامل اقتصادية وأمنية بأسواق العمل الخليجي أصبحت الدول الست منطقة رفض للعمالة العربية وهو مازاد نتيجة لحرب الخليج الثانية واستغناء الدول الست عن عناصر العمالة الوافدة من الدول التى ساندت الغزو العراقى للكويت وإحلالها بغيرها من العمالة الآسيوية الأرخص والأقل تهديدا من وجهة النظر الخليجية.

ثانيا - الآثار الناجمة عن العمالة الوافدة لدول مجلس التعاون الخليجي

تؤدى العمالة الوافدة في دول الخليج الست دورا ايجابيا في مجال التنمية الاقتصادية في هذه الدول حيث إنها أخذت على عاتقها مهمة انشاء الدولة الحديثة والمتطورة في هذه المنطقة إلا أنه منذ منتصف الثمانينات تعالت الأراء المناهية بوجود آثار سلبية للعمالة الوافدة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية نتناولها فيما يلي:

١ - الآثار الاجتماعية

أدت هجرة العمالة الوافدة إلى آثار إيجابية تمثلت فى إحداث توازن بين عدد السكان والأرض من ناحية وبين عدد السكان وتوفير قوة العمل من ناحية أخرى وقد وجدت آثاراً سلبية تمثلت فى انخفاض حجم السكان المواطنين ووجود اختلالات ديموجرافية داخل هذه المجتمعات وأصبح المجتمع ينقسم الى دائرتين الاولى العمالة الوافدة والثانية هى المواطنين كما أدت العمالة الوافدة الى وجود أقلبيات خاصة من العمالة الآسيوية داخل المجتمع الخليجي تمثل تشكيلات اجتماعية خاصة بها مما أدى الى ظهور مجتمعات فسيفسائية تزداد درجة تعقيدها بتزايد نسبة الوافدين^(٤٣).

وبالتالى فقد ظهرت حالة من الثنائية داخل هذه المجتمعات بين مواطن ووافد أى غير مواطن ووجود نوع من العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع الخليجي تتسم بالتوتر والحقد والشعور بالاضطهاد كما أدى وجود العمالة الوافدة الى وجود العديد من الآثار السلبية على الأسرة والقيم وتغيير أنماط القيم السائدة فى هذه المجتمعات وتفشى بعض العادات السيئة والتشيع ببعض القيم غير العربية الأصل نتيجة لإسهام العمالة الوافدة خاصة الآسيوية فى عملية التنشئة والتربية فى الدول الخليجية.

٢ - الآثار الاقتصادية

تركزت العمالة الوافدة العديد من الآثار سواء السلبية أو الايجابية على الدول الخليجية، فقد ساهمت العمالة الوافدة فى تحقيق التنمية فى الدول الخليجية الست وارساء القواعد والبنى الأساسية اللازمة للتطور الاقتصادى فى هذه الدول الا أنها من ناحية أخرى أدت الى آثار سلبية تمثلت فى زيادة معدلات البطالة فى دول الخليج، والتأثير السلبي على القوى العاملة المحلية والضغط على السلع والخدمات والمرافق،

وزيادة نسبة التحويلات النقدية للخارج واعاقة تنمية الموارد البشرية وظهور عادات وسلوكيات استهلاكية غير صحيحة تضر باقتصادات دول الخليج.

٣- الاثار السياسية

أدت العمالة الوافدة الى آثار مختلفة فى النواحي السياسية قثلت بصفة رئيسية فى تهديد الاستقرار الداخلى خاصة نتيجة للتمييز بين المواطن والوافد فى كافة الحقوق والواجبات وامكانية استخدام التجمعات من العمالة الوافدة من قبل الدول المرسله فى تهديد استقرار الدول الخليجية واسهام هذه العمالة فى بعض الاضطرابات وأعمال التخريب داخل هذه الدول كما أن تزايد العمالة الوافدة يؤدى الى امكانية التدخل فى شئون البلدان الخليجية خاصة من قبل البلدان المرسله للعمالة واستخدام العمالة الوافدة كورقة للضغط على الدول الخليجية، كما توجد مخاطر تتعلق بطمس الهوية وتهديد الامن القومى لهذه الدول على الرغم من حرصها على عزل الوافدين اليها ومنع اندماجهم فى المجتمع، ويزداد الامر خطورة إذا ما علمنا ان بعض العمالة الوافدة يعملون فى القوات المسلحة لهذه الدول وهو مايزيد من خطورتها واحتمالات الاختراق من قبل الدول المرسله لهذه العمالة او حتى دول اخرى لعدم وجود ولاء وانتماء للدول التى يخدمون فيها.

كما أدت العمالة الوافدة دورا إيجابيا نسبيا فى النواحي السياسية من حيث تشجيع المشاركة السياسية وزيادة الوعى السياسى لدى المواطنين وإحداث نوع من التحديث السياسى فى هذه الدول والعمل على تغيير أنماط وسمات الثقافة السياسية التقليدية التى اتسمت بالابوية والطاعة المطلقة للحاكم وعدم مشاركته فى شئون الحكم وإن كان هذا التأثير ليس مطلقا، كما أن تقدم وسائل الاتصال والمعلومات لعب دورا

فى ذلك وان كانت آثاره ليست واضحة نخلص الى ان المحددات الثلاثة أحدثت تأثيرات مختلفة على سياسات الدفاع فى هذه الدول وتتوقع أن تستمر هذه التأثيرات الى أجل ليس بقصير فى المستقبل.

المطلب الرابع

المحددات الجيوبوليتيكية والتاريخية

تلعب المحددات الجيوبوليتيكية والتي تمثل محور الالتقاء بين علمى الجغرافية والسياسة دورا هاما وأساسيا فى صنع سياسات الدفاع حيث إن الطبيعة الجيوبوليتيكية للدول سواء الموقع أو طبيعة التضاريس أو المساحة أو التوزيع السكانى ودول الجوار تؤدى دوراً رئيسياً فى رسم سياسات الدفاع سواء من حيث قدرات الدولة وتفاعلاتها وكذلك مصادر تهديد أمنها وتحالفاتها المحتملة.

كما نجد أن التطور التاريخى والحضارى للدولة يؤدى دورا فى صياغة سياساتها الدفاعية حيث إن الخبرة التاريخية ومراحل التطور لدولة ما تؤدى الى تحديد مصادر تهديداتها وركائزها الدفاعية وحسن تقدير موارد القوة لديها مقارنة بدول الجوار من خلال المواجهات المختلفة كما تحدد التحالفات المحتملة وكذلك المواجهات المتوقعة وسبل التصدى لها.

من هذا المنطلق كان من الصعب تناول محددات سياسات الدفاع لدول مجلس التعاون الخليجي مع إغفال المحددين الجيوبوليتيكي والتاريخي اللذان لعبا دوراً مؤثراً فى سياسات الدفاع للدول الست نتبين أبعاده فيما يلى مع التأكيد على أن إختلاف الآراء حول دور هذه المحددات وحجمه لا يقلل من كونها تلعب دورا فى صنع القرار

الاستراتيجى ونحن مع الرأى القائل بعدم الذهاب الى المدى الذى بلغه ماكيندر وماهان حول الدور الرئيسى للجغرافيا فى قوة الدولة أو صنع قرارها الاستراتيجى حيث تتفاعل العديد من العوامل ولا يعدو دور الجغرافيا أن تكون هى أحد عناصر بيئة القرار الاستراتيجى (٤٤).

الفرع الأول

المحددات الجيوبوليتكية

تتميز دول الخليج الست بالعديد من السمات الجيوبوليتكية التى تلعب دورا أساسيا فى صياغة سياساتها الدفاعية، حيث تتميز المنطقة بسمات تمثل موارد قوة لها ومن ناحية أخرى سمات تجعلها هدفا لمحاولات تأثير وتهديد مختلفة.

أولاً - الموقع والمساحة والموارد

تتميز دول الخليج الست أعضاء مجلس التعاون الخليجى بموقع استراتيجى متميز وذلك نتيجة لاحتوائها على المصدر الأول للطاقة وبكميات وفيرة كما ذكرنا ألا وهو النفط كما تملك احتياطيا هائلا منه، كما أن الدول الست تقع بالقرب من جنوب الاتحاد السوفيتى السابق، وكذلك بالقرب من إيران الأصولية وهو ما يجعلها محل صراع فيما بين الدولتين العظمتين أى الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة سابقا، وبعد انتهاء الاتحاد السوفيتى ظلت أهمية المنطقة الاستراتيجية متمثلة فى المحاولات الأمريكية لتقييد انتشار الحركات الأصولية ومن ثم ظهرت أهمية المنطقة نتيجة لقربها من إيران.

الفصل الثانى

مجلس التعاون الخليجى

والتنسيق بين سياسات الدفاع للدول الأعضاء .

أنشئ مجلس التعاون الخليجى فى الخامس والعشرين من شهر مايو ١٩٨١م، وتكون حينذاك من الدول الست التى حضر وزراء خارجيتها الاجتماع التحضيرى لإعلان قيام المجلس فى فبراير من نفس العام فى المملكة العربية السعودية وهذه الدول هى المملكة العربية السعودية، إمارة الكويت، دولة الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، دولة البحرين، إمارة قطر.

يمثل المجلس بؤرة ومرتكزا للتعاون فى المجالات الاقتصادية و الثقافية والاجتماعية والأمنية والعسكرية فيما بين الدول الست أى أنه يشمل التنسيق والتعاون فى كافة المجالات بالإضافة إلى السياسة الخارجية، وبالفعل مع إنشاء المجلس تسارعت خطى ومقترحات وإستراتيجيات للتعاون والتنسيق تم تداولها فيما بين أروقة المجلس وعقدت الأمال حول دور مستقبلى لحفظ الأمن والإستقرار فى المنطقة بوجه عام ولهذه الدول بوجه خاص.وبالفعل تحققت خطوات للتعاون والتنسيق فى عدة ميادين ولكنها مثلت أقل ما يمكن أن يقوم بين دول متشابهة فى ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلى حد بعيد.

نهتم هنا بتناول منجزات ودور المجلس فى التنسيق بين سياسات الدفاع للدول الست أو ما تحقق من السياسة الدفاعية المشتركة خلال مسيرة المجلس بتقسيمها إلى :

- المطلب الأول - إنشاء المجلس وشتون الدفاع للدول الأعضاء.
- المطلب الثاني - المجلس وسياسات الدفاع للأعضاء قبل الحرب.
- المطلب الثالث - المجلس وسياسات الدفاع للأعضاء أثناء وبعد الحرب

المطلب الأول

إنشاء المجلس وشتون الدفاع للدول الأعضاء

مثلت الشتون الدفاعية والأمنية أحد الحوافز الأساسية لإنشاء مجلس التعاون الخليجي، حيث جمعت الدول الست توجهات متماثلة إلى حد بعيد تحكم سياساتها الدفاعية سواء من حيث القدرات الدفاعية أو التهديدات من الأقطار المجاورة وهو ما دفع هذه الدول إلى تكوين المجلس وذلك للتعاون في كافة المجالات. ومنها مجالات الدفاع وشتون الأمن الداخلي بالأساس وإن كان لم يتم التصريح بذلك علانية إلا أن دراسة ظروف وملابسات وعضوية المجلس تؤكد ذلك وكونه سبيل لتجميع جهود الدول الست للدفاع عن نفسها أمام الأخطار المحيطة بها وتكوين قوة رادعة - إلى حد ما - لحماية نفسها أمام هذه التهديدات.

ونتيجة لأولوية شتون الدفاع والأمن عند إنشاء المجلس فإن أحد التحليلات أبرز أن الدول الست سعت من خلال تجمعها إلى تأمين دولها ونظمها الداخلية وتم وصف هذا المجلس بأنه المجلس الوحيد الذي تدارك مسألة التعاون العسكري بين أعضائه (٦٨).

حيث سعت الدول الخليجية الست إلى إيجاد تكتل دفاعي فيما بينها لمعالجة قصور العديد من الدول الأعضاء عن حماية أراضيها وثرواتها أمام تهديد عسكري

موجه من قبل إيران على سبيل المثال وإنطلاقاً من استراتيجية دول المجلس المبنية على مبدأ رئيسي يتمثل في أن حماية وتأمين المنطقة مسئولية أبنائها وأن المجلس وسيلة لتحقيق الأمن فيما بين هذه الدول مع رفض أى تدخل أجنبى فى المنطقة وفى أى صورة.

وإنطلاقاً من الرؤية الخاصة بعجز إحدى الدول منفردة عن حماية أمنها فإن السلطان قابوس أعلن فى حديث له فى مايو ١٩٨١ أى فى إطار إعلان قيام المجلس أن: «إذا نحن أعطينا أهمية كبرى للناحية الأمنية فى اتفاق مجلس التعاون الخليجى فذلك لاعتقادنا بأنه ليس فينا دولة واحدة قادرة على حماية أمن الخليج بمفردها، ولكن حتماً فى تكتلنا الأمنى الدفاعى الجماعى قضية يجب أن يتكفل بها مجلس التعاون الخليجى»^(٦٩). وبالفعل كانت عمان تدفع إلى بحث قضايا الأمن الداخلى والقضايا العسكرية منذ إنشاء المجلس ولكن الخشية من إيران والعراق أعاقت تحقيق تقدم فى هذا المجال^(٧٠). إلا أنه يجب أن نؤكد أن غياب الإرادة السياسية مثل أحد العوامل الأساسية أيضاً وهو ما سنشير إليه فى مشاكل التنسيق وإعاقة دور المجلس، إلا أن ما نهتم به حالياً هو التأكيد على أن البعد الدفاعى وكذلك الأمنى سواء الداخلى أو الخارجى مثل بعداً أساسياً فى إنشاء المجلس.

إذا ما نظرنا إلى فلسفة المجلس فى رسم خطواته نحو تحقيق أهدافه فسنجد أن المجلس سعى إلى التنسيق والتعاون فيما بين الدول الست فى المجالات الاقتصادية والأمنية والعسكرية والسياسة الخارجية وكذلك الشئون الاجتماعية والثقافية والتعليمية. وقد رسم المجلس عدة وسائل لتحقيق التعاون فى هذه المجالات وإن كان هناك اختلاف فيما بينها وهذه الوسائل هى:^(٧١)

١ - سبيل «التكامل» فى المجالات الاقتصادية.

- ٢ - سبيل «التعاون» فى المجالين الأمنى والعسكرى.
 - ٣ - سبيل «التنسيق» فى ميدان السياسة الخارجية.
 - ٤ - سبيل «التقارب» فى الشئون الاجتماعية والثقافية والتعليمية.
- يمكن بلورة مبادئ مجلس التعاون فيما يتعلق بشئون الأمن والدفاع فى عدة مبادئ منذ إنشائه وهى: (٧٢)
- ١ - أن أمن منطقة الخليج واستقرارها إنما هو مسئولية شعوبها ودولها.
 - ٢ - أن قيام مجلس التعاون هو تعبير عن إرادة هذه الدول وحققها فى الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها.
 - ٣ - الرفض المطلق لأى تدخل أجنبى فى المنطقة مهما كان مصدره.
 - ٤ - إبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية وخاصة تواجد الأساطيل العسكرية والقواعد الأجنبية لما فيه مصلحتها ومصلحة العالم.
 - ٥ - بناء القوة الذاتية للدول الأعضاء والتنسيق فيما بينها بما يحقق اعتماد دول المنطقة على نفسها فى حماية أمنها والحفاظ على استقرارها.
- ولتنفيذ هذه المبادئ فقد قامت دول المجلس بوضع إستراتيجية تتضمن عدة قواعد تحكم تفاعلاتها فى شئون الدفاع تتمثل فى: (٧٣)
- ١ - إن الهدف من القوة العسكرية لدول مجلس التعاون هو الدفاع ضد أى عدوان خارجى على الدول الأعضاء وليس العدوان على أحد.
 - ٢ - الاعتداء على أى دولة من دول المجلس يعتبر اعتداءً على دول المجلس جميعاً.
 - ٣ - عدم إتاحة الفرصة لبسط النفوذ الأجنبى على المنطقة وذلك بالاعتماد على القدرات الذاتية للدول الأعضاء ومحاولة تطويرها وتنميتها.
 - ٤ - إعطاء التصنيع الحربى أهمية بالغة للعمل على سد إحتياجات القوات المسلحة لدول المجلس.
 - ٥ - العمل على تقوية وتدعيم الجبهة الداخلية والتصدي لأى محاولة تهدف إلى زعزعة الأمن الداخلى والإستقرار داخل دول المجلس.

٦ - اعتبار القوة العسكرية لدول المجلس جزءاً من القوة العربية ودعماً لها في مواجهة الأخطار الخارجية.

٧ - يقوم المجلس بتنسيق السياسة الدفاعية بين دول المجلس وإقامة المناورات المشتركة والعمل على توحيد برامج التدريب ورفع كفاءة القوات المسلحة^(٧٣).

ويتم التنسيق العسكرى فيما بين الدول الست من خلال آليات معينة تم تحديدها فى ميثاق إنشاء المجلس كما تم تطوير بعضها من خلال الممارسة العملية أهمها أن يتم عقد اجتماعات سنوية ودورية فيما بين القيادات المختلفة لدول مجلس التعاون الخليجي ويتم التنسيق على عدة مستويات هي:

- اجتماعات أعضاء المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي الذين يمثلون رؤساء وحكام الدول الست سواء السنوية أو الاستثنائية وتعقد فى شهر ديسمبر من كل عام.

- وزراء الدفاع فى دول الخليج العربى.

- رؤساء الأركان لجيوش دول الخليج العربى.

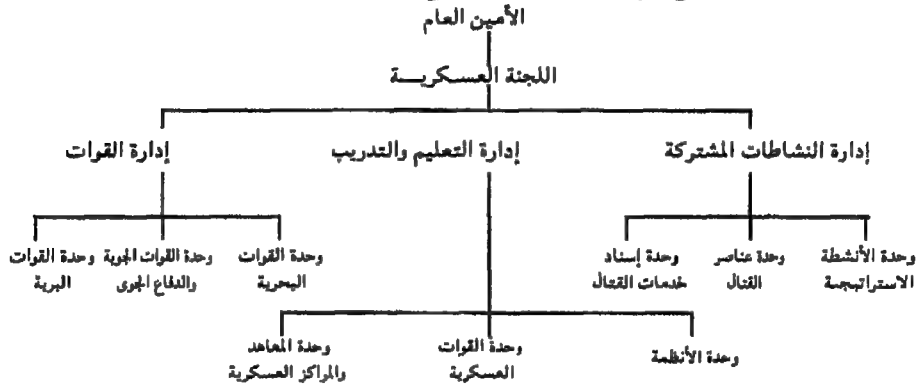
- اللجنة العسكرية الدائمة فى الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربى.

- فرق العمل واللجان العسكرية المتخصصة لشئون التدريب والتسليح والتصنيع

والعديد من الأنشطة العسكرية الأخرى.

ويمكن توضيح الهيراركية والتسلسل الخاص باللجنة العسكرية وتكوينها فى

مجلس التعاون الخليجي من خلال الشكل التالى^(٧٤).



يتضح لنا مدى محورية شئون الأمن والدفاع عند إنشاء المجلس حيث إن دوافع ومبررات إنشائه يمكن إرجاعها بالأساس إلى تزايد التهديدات الناجمة عن الحرب العراقية / الإيرانية حيث سعت هذه الدول إلى تأمين ذاتها مع التأكيد على أن أمن الخليج مسئولية دوله وكونها ترفض التدخل الأجنبي فى المنطقة وتسعى إلى بناء قدراتها الدفاعية الذاتية لتحقيق الأمن والاستقرار فى الخليج العربى بالإضافة إلى التأكيد على تأمين هذه الدول ونظمها الحاكمة من الداخل لمقاومة أعمال التخريب والاضطرابات التى قد تحدثها بعض الدول المعادية.

تم عند إنشاء المجلس رسم الخطط والإستراتيجيات لبناء قدرة دفاعية جماعية للدول الست وتحقيق تعاون عسكرى شامل فيما بينها، وذلك من الناحية النظرية والإعلامية التى عرضناها حتى الآن، ويتبقى لنا تقييم هذه الخطط والاستراتيجيات واقعياً وذلك بتقسيمها الى فترتين الأولى تمتد من مايو عام ١٩٨١ حتى أغسطس ١٩٩٠، والثانية تمتد من اغسطس ١٩٩٠ حتى ديسمبر ١٩٩٥.

المطلب الثانى

المجلس وسياسات الدفاع للأعضاء قبل الحرب

قام مجلس التعاون الخليجى من أجل مهمة رئيسية تتمثل فى الدفاع عن الدول الأعضاء حيث مثلت التهديدات الداخلية والخارجية الموجهة لهذه الدول حافزاً أساسياً لقيام المجلس، وبالتالي انصب اهتمام المجلس وأجهزته على التخطيط من أجل التنسيق والتعاون فيما بين الدول الست فى مجالات وسياسات الدفاع.

ويمكن تقسيم جهود المجلس فى هذا الإطار إلى ثلاثة مجالات رئيسية هى:

أولاً - اجتماعات ولقاءات قادة دول مجلس التعاون للتنسيق فى سياسات الدفاع.

ثانياً - اجتماعات وزراء الدفاع ورؤساء الأركان فى الدول الست.

ثالثاً - مجالات التنسيق والتعاون فى الشئون الدفاعية.

رابعاً - المجلس والحرب العراقية / الإيرانية.

فيما يلى نتناول هذه النقاط بصورة تفصيلية تقييمية توضح ما توصل إليه المجلس فى هذه المجالات فيما قبل حرب الخليج الثانية.

أولاً - اجتماعات ولقاءات قادة دول مجلس التعاون للتنسيق فى سياسات الدفاع

اهتم قادة دول مجلس التعاون الست منذ إنشاء المجلس بشئون الأمن والدفاع حيث أكدوا منذ البداية على أن التنسيق بين الدول الست يشمل كل المجالات مع التأكيد على أهمية دور المجلس فى التأمين والدفاع عن المنطقة وتطوير القدرات العسكرية للدول الأعضاء وزيادة تعاونها والتنسيق بينها فيما يتعلق بسياساتها الدفاعية.

فى القمة الأولى لقادة الدول الست المنعقدة فى أبوظبى فى الفترة من ٢٥ إلى ٢٦ مايو ١٩٨١، قام القادة باستعراض الوضع الراهن فى المنطقة وأكدوا على استقلال المنطقة ومنع التدخل الأجنبى وإبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية خاصة تواجد الأساطيل العسكرية والقواعد الأجنبية (٧٥).

وفى القمة الثانية فى الرياض فى الفترة من ١٠ إلى ١١ نوفمبر عام ١٩٨١ ناقش القادة التهديدات الموجهة للمنطقة.^(٧٦) وأكدوا على أن أمن الخليج هو مسئولية دوله ومعارضتهم لمحاولات الدول الكبرى للتدخل فى المنطقة، وفى القمة الثالثة أقر المجلس توصيات وزراء الدفاع فى دول المجلس الهادفة إلى بناء القوة الذاتية للدول الأعضاء والتنسيق بينها بما يحقق اعتماد دول المنطقة على نفسها فى حماية أمنها والحفاظ على استقرارها^(٧٧). وفى القمة الرابعة راجع قادة الدول الست إنجازات التنسيق بين دولهم والتدريبات المشتركة خاصة درع الجزيرة^(٧٨). وفى القمة الخامسة استعرض المجلس النتائج التى حققتها اللجان المتخصصة فى قطاع الدفاع والأمن وأكدوا على ضرورة الاعتماد على الذات لتأمين الخليج^(٧٩). كما استمرت قمم القادة حريصة على متابعة إنجازات واجتماعات وزراء الدفاع والتصديق على قراراتهم فى سبيل دعم التنسيق الدفاعى فيما بين الدول الست، وفى نوفمبر ١٩٨٥ أقر القادة فى قمتهم السادسة «الاستراتيجية المشتركة فى مجال الدفاع» والتى تقوم على عدة عناصر أساسية:

- ١- بناء القوة العسكرية المشتركة (درع الجزيرة) - وذلك بتطويرها فى المستقبل للمساعدة فى الدفاع عن دول المنطقة.
- ٢- تطوير القوات الجوية المشتركة - حيث يمثل ذلك هدفاً رئيسياً فى الاستراتيجية الدفاعية المشتركة، وبالفعل قامت دول المجلس بإجراء تدريبات جوية مشتركة.
- ٣- تشكيل القوات البحرية المشتركة والتركيز على التدريبات و المناورات المشتركة.
- ٤- إقامة الصناعات الحربية المشتركة - حيث تسعى الدول الست لتحقيق الاستقلالية الخليجية فى مجال تصنيع الأسلحة وبالفعل خصصت دول المجلس مبلغ ١٤٠ مليون دولار لإنشاء قاعدة صناعية مشتركة خاصة بها.^(٨٠)

من ثم فقد سعى قادة الدول الست إلى تطوير التعاون والتنسيق فيما بين الدول الست مع إعلان توافر الإرادة السياسية لذلك التعاون وترك الأمور والشئون الفنية لاجتماعات وزراء الدفاع ورؤساء الأركان، إلا أنه في الفترة التي احتاجت دول الخليج الست إلى التكاتف بعد قصف ناقلات نفط كويتية من جانب إيران لم يتخذ إجراء عسكري فعال من الدول الست وإنما إتجهت هذه الدول إلى مساندة العراق في حربها ضد إيران مع السعى إلى الضمانات الخارجية لتأمين مياه الخليج باعتبارها مياها دولية. سارت اجتماعات القمة في خط واضح وتصريحات متشابهة في البيانات الختامية للقمة العشر التي سبقت الحرب في التأكيد على أهمية التنسيق والتعاون والترحيب بمستوى التعاون الراهن والرغبة في تحقيق المزيد واستقلالية الدول الست ومسئوليتها عن تأمين الخليج، وإقرار توصيات وزراء الدفاع في مجالات التعاون العسكري والأمني.

ويكفي أن نعلم أن القمة العاشرة في إبريل ١٩٩٠ في بيانها الختامي أكدت رغبتها في تحقيق المزيد من خطوات التنسيق والتكامل في مجالات الدفاع حيث أقرت توصيات وزراء الدفاع في بناء القوة الذاتية وفق التصور المشترك على أساس وثيقة «السياسة الدفاعية»^(٨١) إلا أنها لم تختلف كثيراً عن سابقتها والبيانات الختامية الصادرة عنها وتم إحالتها للدراسة.

ثانياً - اجتماعات وزراء الدفاع ورؤساء الأركان في الدول الست

يتم عقد اجتماعات دورية واستثنائية لرؤساء الأركان ووزراء الدفاع في دول المجلس الست ويتم رفع توصيات رؤساء الأركان إلى وزراء الدفاع للموافقة عليها ثم رفعها إلى قمة المجلس الأعلى لقادة الدول الست الأعضاء في دورته المقبلة وبعد ذلك

يتولى وزراء الدفاع ورؤساء الأركان تنفيذ مايتوصلون إليه من قرارات. وفى الاجتماع الأول لوزراء الدفاع الذى عقد فى الرياض فى الفترة ما بين ٢٥-٢٦ يناير عام ١٩٨٢ تم التأكيد على مسئولية الدول الست عن تحقيق الأمن والاستقرار فى المنطقة وكون ذلك مسئولية جماعية وكون هذه الدول تحتاج إلى تنمية قدراتها العسكرية الذاتية دون الاعتماد على الخارج (٨٢).

تلا ذلك الاجتماع عقد اجتماع لرؤساء الأركان فى الدول الست تم فيه بحث سبل تعزيز وتنسيق سياسات الدفاع للدول الست وتنفيذ مقررات وزراء الدفاع وتم بحث أسس إنشاء صناعة حربية خليجية (٨٣).

فيما بعد ذلك توالى الاجتماعات لوزراء الدفاع ولرؤساء الأركان لمراجعة إنجازات المجلس فى هذا المجال. كان أهمها الاجتماع الرابع لوزراء الدفاع فى السعودية حيث تم وضع ورقة للسياسة الدفاعية للدول الست تضمنت برنامجاً زمنياً للتدريبات العسكرية المشتركة ورصد الميزانية الخاصة لهذه التدريبات كما تم الاتفاق على توحيد مصادر السلاح بين الدول الأعضاء خاصة فى معدات الدفاع الجوى وكذلك توحيد أساليب التدريب ومناهجه وتبادل الخبرات وتشكيل قدرة موحدة تضم كافة التشكيلات وأسلحة القوات المسلحة بالدول الأعضاء (٨٤)، ولقد شكل الاجتماع الخامس مرحلة هامة نتيجة لوضع الإستراتيجية الدفاعية المشتركة بين الدول الست الأعضاء.

واستمرت اجتماعات وزراء الدفاع تناقش وتدرس وتبارك جهود التنسيق بين سياسات الدفاع للدول الست حتى أنه فى القمة التاسعة فى نوفمبر ١٩٨٩ استمرت مناقشة ذات الموضوعات الخاصة بضرورة الاعتماد على الذات وموضوع التصنيع الحربى والأخطار التى تهدد دول المنطقة ودراسة الموضوعات المختلفة بإحالتها إلى لجان فنية (٨٥).

ثالثاً - مجالات التنسيق والتعاون فى الشئون الدفاعية

حسب التصريحات والإعلانات الصادرة عن المجلس بمختلف أجهزته ومستوياته كان من المفترض أن يتم التنسيق والتعاون فى كافة المجالات والشئون الدفاعية سواء فى سياسات التسليح أو الإتفاق العسكرى أو التدريب أو التجنيد وكذلك التصنيع الحربى، وبالفعل تم التنسيق فى بعض المجالات.

مثلت الجهود الخاصة بإنشاء نظم دفاع جوى مشتركة أحد الأفكار الطموحة للمجلس وتم مناقشتها وإقتراح توحيد مصادر التسليح فى مجال معدات وأسلحة الدفاع الجوى قهيداً لإنشاء شبكة متطورة للدفاع الجوى المشترك للدول الست. على الرغم من وصف هذه الجهود بالطموح إلا أنها كانت ممكنة وبالفعل تم التحضير لنظام دفاع جوى متكامل فى يناير ١٩٨٢ بالاعتماد على قدرات "الإواكس" السعودية والإستفادة من أنظمة الدفاع λ فى الإمارات وThomson فى الكويت وهو ما جعل تحقيق ذلك ممكناً.^(٨٦) إلا أن الخطوة واجهت العديد من الصعوبات المتمثلة فى تراجع الدول الخليجية وعدم رغبتها فى التنفيذ الفعلى.

مثل مجال التدريب أحد أبرز مجالات التعاون والتنسيق حيث تمت تدريبات ثنائية مشتركة خاصة فى الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٥ مثل المناورات الجوية السعودية/ الكويتية، التدريبات العسكرية البحرية بين السعودية والبحرين، والتدريبات الجوية السعودية/ العمانية، والبحرية القطرية/الكويتية، والجوية العمانية/ الكويتية والبحرية الكويتية/ السعودية^(٨٧).

إتجهت الدول الخليجية الست إلى التدريبات المشتركة للدول الست وذلك لتحقيق التنسيق والتكامل فى سياساتها التدريبية وبالفعل تم إجراء تدريبات درع الجزيرة-١ فى أكتوبر ١٩٨٣ فى دولة الامارات شاركت فيها قوات بحرية وجوية وبرية من الدول الست.

أدت هذه المناورات إلى عدة فوائد حسب تصريحات المسؤولين الخليجيين، حيث أدت إلى تكوين إستراتيجية عسكرية للحفاظ على أمن وإستقرار المنطقة، وتلاحم جيوش المنطقة للتعرف على طبيعة الأرض والحركة فيها وإختبار القدرات القتالية لجيوش المنطقة^(٨٨). كما تم إجراء مناورات درع الجزيرة-٢ التى أسهمت فى إنشاء قوات درع الجزيرة من مختلف الأسلحة لدى الدول الست بتعداد يصل إلى ١٠ آلاف جندى ساهمت السعودية بنصيب يصل إلى ٧٠-٨٠٪ من إجمالى حجم هذه القوات، وتم إجراء العديد من التدريبات المشتركة لهذه القوات. كما تم إجراء العديد من المناورات الجوية المسماة «صقر- الجزيرة». وبشكل عام يؤخذ على هذه التدريبات أنها تركزت فى التدريبات الجوية والبحرية الرمزية دون القيام بمناورات قتالية حقيقية كما لم تشارك القوات البرية بشكل ضخم فى هذه المناورات.

على الرغم من تأكيد وسعى الدول الست نحو التصنيع الحربى سواء فيما بين الدول الخليجية أو بينها وبين أطراف مثل مصر فى إطار الهيئة العربية للتصنيع وتخصيص مبلغ ١٤ مليار دولار لذلك الهدف^(٨٩) إلا أن إقامة صناعة عسكرية خليجية ظلت فكرة حبيسة الأدراج واقتصر الأمر على جهود فردية للسعودية والإمارات للتصنيع الحربى فى مجال الإنفاق الدفاعى وقامت الدول الأربع الأكثر غنى وهى السعودية والإمارات وقطر والكويت بتمويل الإنفاق العسكرى للدول الأقل وهى عمان والبحرين وذلك لمساعدتها فى تحديث أسلحتها وزيادة قدراتها الدفاعية.

نصل إلى أنه على الرغم من تعدد وتنوع مجالات التعاون حسب التصريحات والإعلانات الرسمية للقادة ووزراء الدفاع فى الدول الست إلا أن مجالات التعاون من الناحية الفعلية اصطدمت بعدم الجدية نحو التعاون والتنسيق من جانب بعض الدول.

رابعاً- المجلس والحرب العراقية / الإيرانية

لقد نشأ المجلس لمواجهة التهديدات والآثار السلبية الناجمة عن الحرب العراقية / الإيرانية على دول المجلس الست، وبالتالي مثلت الحرب العراقية/الإيرانية محوراً رئيسياً لإهتمام المجلس والتعامل معها.

على المستوى الرسمي فإن دول المجلس أوضحت من خلال مساعيها الدولية حرصها على إنهاء الحرب وإيقاف الدمار الذى يلحق بشعوب الدولتين من جرائها ومن خلال القمم المختلفة منذ عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٨٨ لقادة الدول الست احتلت الحرب موقعا رئيسياً فى المناقشات داخل المجلس والتأكيد على تهديدها لاستقرار وأمن المنطقة ووجوب التحرك الدولى لوقف الحرب فى المنطقة وتأمين الملاحة الدولية فى منطقة الخليج^(٩٠). على مستوى الممارسة الفعلية فإن دول المجلس إنحازت الى العراق خاصة السعودية والكويت ضد إيران وتم تقديم مساعدات عسكرية ونقدية من هاتين الدولتين إلى العراق فى الحرب. وعندما ازداد قصف إيران للناقلات النفطية المتجهة للسعودية والكويت طالبت الدولتان بتأمين حرية الملاحة فى الخليج من جانب القوى الدولية مع التأكيد على أن ذلك ليس تأميناً لهذه الدول وإنما للملاحة الدولية وتأكيد رفض هذه الدول للضمانة الخارجية لأمنها.

سعت الدول الخليجية الست أثناء الحرب الى زيادة حجم قواتها المشتركة والتنسيق من أجل الدفاع عن هذه الدول وبالفعل تم البدء فى مناقشة إنشاء قوة بحرية ضاربة وشبكة متكاملة للدفاع الجوى وكذلك قوات برية لمواجهة الخطر الإيرانى مع التأكيد على مساندتها لفرض الحظر على الأسلحة لإيران^(٩١).

إلا أن هذه الجهود فشلت بصفة خاصة لمعارضة بعض الدول عمان والإمارات وكذلك قطر، وإعلانها عدم رغبتها فى الصدام مع إيران. أوضحت الحرب عدم توافر

القدرات الخليجية لتحقيق أهداف الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، على الرغم من تأكيدها بأنها ستعتمد على الذات وعدم السماح للدول الكبرى بالتدخل. لكن في ذات الوقت أدرك الزعماء الخليجيون أن قدراتهم العسكرية المشتركة قد لا تكون كافية للوفاء بالتزاماتهم الإستراتيجية ومن ثم أعلنت الحياد^(٩٢).

فشلت الحرب العراقية الإيرانية رغم كونها سبباً لقيام المجلس في أن تحول التصريحات العلنية للقادة ووزراء الدفاع في الدول الست إلى مجالات تعاون وتنسيق حقيقى خاصة بعد تهديد إيران لكل من الكويت والسعودية الا أننا لم نشهد تحركاً عسكرياً جماعياً.

إقتصرت مسيرة المجلس في الشئون الدفاعية والتنسيق بين السياسات الدفاعية فيما قبل حرب الخليج الثانية على الاجتماعات والدراسات والمناقشات لقضايا التصنيع الحربى وتوحيد مصادر أسلحة الدول الست إلا أنها لم تحقق تقدماً ملحوظاً، أما في مجالات التدريب فقد قامت بعض التدريبات والمناورات المشتركة سواء في صورة ثنائية أو جماعية للدول الست وإن كانت تتم بصورة وقوات رمزية في الغالب كما تم إنشاء قوات درع الجزيرة من مختلف الأسلحة إلا أن الدول الست لم تشارك فيها بشكل فعال حيث قدمت السعودية معظم هذه القوات بالإضافة إلى أنها قوات رمزية يصعب قيامها بعمل عسكري لحماية أمن هذه الدول. وقدمت الدول الغنية في المجلس مساعدات لتمويل الإنفاق العسكرى للدول الأقل مثل البحرين وعمان وهو ما يمثل إحدى المنجزات، إلا أنه من خلال دراستنا اتضح أن المجلس مازال في بداية مراحل تحقيق ما أُنْفَقَ عليه واتضح غياب الإرادة الفعلية لتعاون دفاعى بين الدول الست.

المطلب الثالث

المجلس وسياسات الدفاع للأعضاء اثناء وبعد الحرب

مثلت حرب الخليج الثانية اختباراً حقيقياً للقدرات العسكرية للدول الست ومدى قدرتها على مواجهة تهديد خارجي قوى سواء لكل دولة على حدة أو لهذه الدول مجتمعة، وهو مايجعل من الضروري أن تكون هذه الحرب مرحلة فاصلة في مسيرة مجلس التعاون. وسنحاول دراسة العلاقة بين المجلس وسياسات الدفاع لأعضائه في هذه المرحلة من خلال تقسيمها إلى:

أولاً- مجلس التعاون الخليجي وحرب تحرير الكويت.

ثانياً- المجلس وسياسات الدفاع للدول الأعضاء بعد الحرب.

وفيما يلي نتناول التحرك الخليجي لمواجهة أزمة الغزو العراقي للكويت ومابعدها.

أولاً - مجلس التعاون الخليجي وحرب تحرير الكويت

يمكن أن نتحدث عن مستويين أو مرحلتين للتحرك الخليجي تجاه الحرب الأول يتمثل في التعامل مع الأزمة منذ نشوبها والثاني يدور حول المشاركة في الحرب.

أ- دور مجلس التعاون والتعامل مع الأزمة منذ اندلاعها.

مثل الاحتلال العراقي للكويت مفاجأة للدول الست حيث أنه على الرغم من توتر العلاقات فيما بين الدولتين وإثارة العراق لقضية سرقة البكرت لنفط عراقي وإسهام الدول الخليجية في سداد ديون والتزامات العراق من جراء حربه مع إيران، إلا أن الدول الخليجية الست لم تتوقع أن يقوم العراق بغزو الكويت.

حاولت الدول الخليجية الست حل الأزمة سلمياً مع التأكيد على ضرورة إنسحاب العراق من الأراضي الكويتية دون قيد أو شرط مع التنديد والإدانة للغزو. وبالفعل دعت الدول الخليجية إلى عقد اجتماع طارئ للمجلس الوزاري للدول العربية في ١٩٩٠/٨/٣، وعقد آخر على مستوى الدول الخليجية في ١٩٩٠/٨/٧ وتم في الاجتماعين التنديد والاستنكار للغزو ومطالبة العراق بالإنسحاب، وفي ١٩٩٠/٨/٩ أكدت الأمانة العامة لدول مجلس التعاون أن لدول المجلس حرية إختيار وسائل حماية أمنها^(٩٣) مما يعنى أن الدول الخليجية الست ستسعى إلى توفير الضمانة الأجنبية لحماية أمنها وإثارة المجتمع الدولي لإعادة الشرعية إلى دولة الكويت.

وعقد وزراء الدفاع للدول الست اجتماعاً إستثنائياً في الرياض في ١٩٩٠/٨/٢٢ ناقشوا فيه الوضع العسكرى في المنطقة وأكدوا إلتزام دولهم بتحرير الكويت وتم استكمال المشاورات العسكرية بين دول المجلس^(٩٤). وفى ١٩٩٠/١٢/٦ تم عقد الدورة التاسعة العادية لوزراء دفاع دول المجلس، ولقد أعلنوا عن مساندتهم للكويت وتحريرها وحبوا صمود شعب الكويت وترحيبهم بالدول التى أرسلت قوات لتحرير الكويت سواء إسلامية أو عربية أو دول أخرى صديقة وأيدوا الموقف السعودى لحماية أمنها بالإستعانة بقوات أجنبية وأكدوا على حق دول المجلس وتصميمها على اللجوء إلى كافة الوسائل اللازمة لتأييد عودة السيادة والشرعية إلى الكويت وأبقوا اجتماعاتهم مفتوحة تحسباً لأي تطورات فى الأزمة^(٩٥). وتم فى الدوحة فى الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠ عقد قمة المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجى والتى أكدت على ضرورة تجنب تكرار ما حدث لدولة الكويت وعزم دول المجلس على تحرير الكويت والإشادة بمواقف الدول المساندة للكويت، وسعى هذه الدول إلى تحقيق الدفاع الجماعى وتقوية البناء العسكرى^(٩٦). وأكدت القمة على

ضرورة التنسيق بين إستراتيجيات دول مجلس التعاون وتم التصديق على وثيقة تضمنت ضرورة بناء القوة العسكرية المشتركة وتطوير القوات الجوية والبحرية المشتركة وتوحيد أنظمة الدفاع الجوى المشترك وإقامة الصناعات الحربية المشتركة وتوحيد منظومة السلاح وتنويع مصادره^(٩٧).

ب - دول مجلس التعاون الخليج والمشاركة فى حرب تحرير الكويت

لم تكن المشاركة الفعلية للدول أعضاء مجلس التعاون الخليج على المستوى اللائق بالتصريحات والإعلانات عن ضرورة تحرير الكويت. إنما عملت الدول الست على تقديم كافة التسهيلات العسكرية وإستقبال القوات العسكرية للتحالف الدولى لتحرير الكويت ومنحها قواعد عسكرية للتمركز والتحرك لتحرير الكويت. كما شاركت الإمارات مع كل من السعودية والكويت فى تمويل الحشد العسكرى الدولى، وتعويض بعض الدول المتضررة من الحرب. وإكتفت دول مثل قطر والبحرين والإمارات وسلطنة عمان بالمشاركة بفرق ووحدات رمزية وهو ما يتضح من خريطة الحشد الدولى فى السعودية فى منتصف يناير عام ١٩٩١. الولايات المتحدة (٤٣٠) ألف جندى - بريطانيا (٣٥) ألف جندى - فرنسا (١٥) ألف جندى - مصر (٣٠) ألف جندى - سورية (٧٥٠٠) جندى - المغرب (١٢٠٠) - باكستان (٥٠٠٠) جندى - دول أخرى (٣٠٠٠) جندى - مجلس التعاون الخليج (٦٠) ألف جندى^(٩٨)، ولقد بلغ إجمالى قوات دول المجلس بدون السعودية التى تحملت العبء الأكبر من النفقات والقوات المشاركة فى الحرب ومثلت قاعدة لانطلاق قوات التحالف لتحرير الكويت وبدون القوات الكويتية حوالى ٣٠٠٠ جندى^(٩٩). وهو عدد ضئيل للغاية للمشاركة عند المقارنة حيث إن عدد قوات التحالف الدولى لتحرير الكويت بلغ ٥٧٠ ألف جندى. وبالتالي فضلت الدول الخليجية الست الإستعانة بقوات أجنبية إدراكاً منها لعدم

قدرتها على مواجهة القوة العراقية بل أنها ركزت فى بداية مراحل الأزمة على محاولة حلها سلمياً، وعندما قامت الحرب لم تشارك بشكل فاعل فيها لعدم توافر قدرات لدى هذه الدول لمواجهة العراق وعدم وجود تنسيق عسكرى حقيقى بينها فى الماضى.

ثانياً- المجلس وسياسات الدفاع للدول الأعضاء بعد الحرب

فيما بعد الحرب يمكن تناول دور المجلس فى التنسيق بين سياسات الدفاع للدول الأعضاء من خلال عدة محاور رئيسية هى:

أ - المؤتمرات والاجتماعات الرسمية.

ب - سياسات التعاون العسكرى بأبعادها الخليجية، العربية والدولية.

ج - مشكلات التعاون العسكرى الخليجى.

وفيما يلى نتناول بشئ من التفصيل هذه المحاور الثلاثة.

١ - المؤتمرات والاجتماعات الرسمية

نشطت المؤتمرات والاجتماعات وبالتالى كثرت التصريحات من قبل المسئولين فى الدول الست مؤكدة على وجوب الإسراع بخطوات التعاون والتنسيق العسكرى فيما بينها لتجنب تكرار تجربة الغزو العراقى للكويت ومن ثم حرصت الدول الست على إعلان تكاتفها فى الدفاع عن نفسها بشكل جماعى وسعيها نحو بناء إستراتيجية عسكرية تتلائم مع ظروف الدول الست.

وبالفعل تم فى ٢٧-٢٨ أغسطس عام ١٩٩١ عقد اجتماع لرؤساء الأركان فى دول مجلس التعاون الخليجى فى عمان تم فيه بحث التصور المبدئى لإنشاء قوة مشتركة مستقلة بدول مجلس التعاون الخليجى، كما تم عرض التصور المبدئى العماني لإنشاء قوة مشتركة مستقلة لدول المجلس وتم دراسة هذا التصور على ضوء الإمكانيات البشرية والمادية والجغرافية لدول المنطقة^(١٠٠).

وفى اجتماعات وزراء الدفاع فيما بعد تم بحث إنشاء قوة عسكرية فاعلة للمجلس وإن كان الإتجاه الأغلب سعى نحو تطوير درع الجزيرة كما ظهر فى الاجتماع الحادى عشر لوزراء الدفاع للدول الست^(١٠١)، وتم مناقشة التصورات والخطط لمواجهة التهديدات والإعتداءات فى المستقبل وكذلك بحث تقرير اللجنة العسكرية التى رعى أعمالها السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان مع التأكيد على وجوب إحتواء أى إختلاف فى الآراء^(١٠٢). وتم فى اجتماع وزراء الدفاع الثالث عشر الاتفاق المبدئى على رفع قوات درع الجزيرة الى ٢٥ ألف جندى فى نهاية عام ١٩٩٦^(١٠٣). واستمرت اجتماعات القمة لرؤساء وقادة الدول فى إتجاهها السابق نحو تأكيد وجوب التعاون والتنسيق فى الشئون العسكرية مع إحالة الموضوعات والخطط إلى لجان فنية لدراستها إلا أنها لم تتخذ خطوات عملية تجاه التعاون العسكرى بل أنه بعد أن تم تكليف السلطان قابوس بإعداد خطة للتعاون العسكرى فيما بين دول المنطقة وقدم اقتراحه بإنشاء الجيش الخليجى الموحد الذى اقترح أن يصل عدده إلى ١٠٠ ألف جندى وتراجعت الدول الخليجية الخمس الأخرى وتم شكره على مشروعه فى القمة الرابعة عشرة ولم تتخذ خطوات عملية لتنفيذه^(١٠٤) إلا أن الخلافات فيما بين دول المجلس مثل النزاع القطرى/البحرينى، والنزاع القطرى/السعودى على الحدود، والخلاف القطرى/السعودى حول تعيين الأمين العام الجديد للمجلس فى القمة الأخيرة فى ديسمبر ١٩٩٥، كل هذه الخلافات بالإضافة إلى تباين التوجهات والسياسات الدفاعية لدول المجلس الست حالت دون التوصل لصياغة فعلية لاستراتيجية عسكرية موحدة أو حتى إتمام بعض الخطوات فى هذا السبيل.

ب - سياسات التعاون العسكري الخليجي

لم يصل التعاون العسكري فيما بين دول الخليج الست إلى المستوى اللائق، وقد واجه عدة عقبات وصعوبات نورها فيما يلي:

- التعاون العسكري الخليجي

تزايدت الدعاوى والتصريحات نحو التعاون العسكري الخليجي فيما بين الدول الست فيما بعد الحرب وضرورته وأهمية تكوين إستراتيجية دفاعية مشتركة لمواجهة التهديدات والعداءات الموجهة للدول الست إلا أنه لم يتم تحقيق تقدم فعلى فى هذا المجال فبعد تكليف السلطان قابوس بدراسة آفاق التعاون العسكري فيما بين الدول الست. وبعد أن تقدم السلطان قابوس بخطة لإنشاء جيش خليجي موحد تناولت تكوين قوات من ١٠٠ ألف رجل وتم إقتراح تجهيزها وتسليحها وتدريبها. وبالفعل كثرت الإقتراحات حول التنفيذ الفعلى للفكرة^(١٠٥). إلا أن عدم تحمس السعودية والعديد من الدول الخليجية الأخرى أدى إلى إخفاق المحاولة لإنشاء الجيش الخليجي الموحد واكتفت الدول الست بإقتراح زيادة قوات درع الجزيرة إلى ٢٥ ألف جندي إن كان لم يتم تنفيذه فعلياً حتى الآن، وذلك إنطلاقاً من حرص السعودية على مكانة متميزة بين دول المجلس لكونها مقر وقائد قوات درع الجزيرة بالإضافة إلى خشية وعدم تحمس الدول الأخرى لتكوين قوة عسكرية جماعية ضخمة بهذا الحجم. ولم تقدم اللجنة العسكرية العليا التى تم تشكيلها لمتابعة تنفيذ القرارات العسكرية للقمة بهذا تنفيذاً عسكرياً فعلياً^(١٠٦).

أدت تجربة الغزو العراقي للكويت إلى تراجع دول الخليج الست عن أى فكرة تتضمن تعاوناً خليجياً/عربياً وبالتالي على الرغم من توقيع إعلان دمشق فى السادس

من مارس عام ١٩٩١ بين الدول الخليجية الست ومصر وسوريا ووجود شق دفاعي وأمنى في الإعلان عند توقيعه إلا أن الصيغة العسكرية والسياسية للإعلان بعد ذلك تلاشت بعد حذف النصوص الدالة على ذلك من الإعلان وتفرغه من أى مضمون دفاعي أو سياسي. وتم الاتفاق بين الدول الست على أن يتم التعاون مع مصر وسوريا بشكل ثنائي لمن يرغب في ذلك^(١٠٧). إلا أنه لم يكن من المتوقع من البداية أن تسمح الدول الست بتواجد قوات مصرية أو سورية بها ولو حتى بهدف الدفاع عنها أمام التهديدات التي تواجهها، فأكدت الدول الست على التعاون الاقتصادي في الإعلان كمكافأة لمصر وسوريا عن دورهما في الحرب وتأييدها لتحرير الكويت دون الدخول في إلتزامات أو اتفاقات سياسية وعسكرية معهما.

- مشكلات التعاون العسكري الخليجي

واجه التعاون العسكري فيما بين دول الخليج الست معوقات جعلت من الصعب تحقيق ما تم الاتفاق عليه من اوجه للتعاون بل وكذلك ما أنعقدت عليه الآمال من دور عسكري وأمنى للمجلس لحماية أعضائه، وأظهرت حرب الخليج الثانية مدى هشاشة هذا التعاون وتعدد أوجه القصور التي يعاني منها.

توجد عدة مشاكل أو معوقات للتعاون العسكري بين الدول الخليجية الست هي:

- غياب الإرادة السياسية لدى قادة الدول الست لتحقيق تعاون عسكري فعال ويعود ذلك بالأساس إلى اختلاف الرؤى والاتجاهات فيما يتعلق بمصادر التهديد فعلى سبيل المثال بعد حرب الخليج الثانية نظرت السعودية إلى إيران كمصدر تهديد رئيسي بالإضافة إلى العراق وتفاوتت مواقف الدول الست حتى وصلت إلى النقيض تماماً في حالة قطر حيث أظهرت ميلاً للتعاون مع إيران وفتح قنوات للإتصال مع العراق

بالإضافة إلى أن خشية الدول الخليجية من سيطرة السعودية على مجالات التعاون العسكرى جعلها تتردد فى إقامة تعاون عسكرى فعال خاصة قطر وعمان والإمارات. ولعبت نزاعات الحدود خاصة بين قطر والبحرين وقطر والسعودية دوراً فى توتر العلاقات بين هذه الأطراف، كما زاد هذا التوتر بعد تولى الشيخ حمد بن خليفة الحكم فى قطر بالقوة خلفاً لوالده خاصة بعد اتهاماته لدول خليجية بمساندة الأمير السابق للعودة للحكم، كل هذه التوترات السياسية لعبت دوراً فى تعويق التعاون العسكرى.

- توجد صعوبات فنية عسكرية لتحقيق تعاون عسكرى خليجى منها - عدم وجود مستويات موحدة ومصادر موحدة لمنظومات الأسلحة الخليجية مما يؤدى إلى صعوبة التعاون فيما بينها نتيجة لإختلاف نوعيات وقدرات الأسلحة. ووجود نزعة قومية فردية بعدم بناء أى قوة عسكرية مشتركة وإنما ضرورة أن تكون تحت سيطرة قومية، وهو ما ظهر من رفض فكرة السلطان قابوس بإنشاء جيش خليجى موحد تحت قيادة مباشرة للمجلس وظهر البديل السعودى الذى سعى إلى إنشاء قوات وطنية تعار للمنظمة الإقليمية ولكن تحت سيطرة وطنية صارمة^(١٠٨). وبالتالى تراجعت فكرة إنشاء قوة دفاع خليجية مشتركة التى كان السلطان قابوس قد كُلف بدراستها.

- كما توجد المشكلة الخاصة بإختلاف القدرات والامكانيات العسكرية الخليجية فمن الصعب مقارنة القدرات السعودية بنظيرتها القطرية على سبيل المثال وحتى بأى من الدول الأخرى وهو ما يجعل هناك صعوبة تتعلق برغبة وقدرة هذه الدول فى الدخول فى تعاون عسكرى فيما بينها.

- توجد مشكلة فنية تتعلق بإختلاف العمق الاستراتيجى وطبيعة الجغرافية الخاصة بالخليج وهو ما يجعل دولا مثل قطر والكويت والبحرين والإمارات تركز قواتها على السواحل وكونها تفتقد عمقاً استراتيجياً يمكنها من الصمود أمام هجوم إيرانى

على سبيل المثال وكذلك يجعل هذا من الصعب الدفاع عن هذه الدول ذات القوات العسكرية الضئيلة والطبيعة الجغرافية والحدودية التي تقلل من إمكانية دفاع دول خليجية أخرى عنها^(١٠٩) كل ذلك دفع الدول الخليجية الست مع إختلاف الدرجة الى الإتجاه نحو التعاون العسكرى مع الغرب سواء للشكوك والتوترات فيما بين النظم الحاكمة فى هذه الدول أو نتيجة لتشكك هذه الدول فى قدرتها مجتمعة على الدفاع عن أحد أعضاء التجمع إذا ماتعرضت لتهديد عسكرى فعلى من إحدى القوى المجاورة سواء إيران أو العراق.

نخلص من ذلك إلى أن مجلس التعاون الخليجى قد فشل فى أن يقوم بالتنسيق أو تحقيق تعاون عسكرى فيما بين أعضائه، وبالتالي لم يكن محدداً أساسياً فى وضع سياسات الدفاع للدول الست حيث إن دور المجلس قد ظل فى إطار التصريحات والتخطيط وإحالة الموضوعات الخاصة بالتعاون العسكرى إلى اللجان الفنية ووزراء الدفاع ورؤساء الأركان لدراستها. وظهر مدى ضعف قوات درع الجزيرة وعدم قدرتها على أداء دور عسكرى لحماية أحد الأعضاء فى حالة تعرضه إلى تهديد، ورغم السعى إلى زيادة عددها إلى ٢٥ ألف جندي حسب التصريحات الخليجية فى عام ١٩٩٦ إلا أن التوترات والمشاكل فيما بين دول المجلس الست قد تحول دون ذلك، خاصة بعد أن دعمت حرب الخليج الثانية من التوجه الفردى للدول الست فى شئونها العسكرية والإقرار بمبدأ حرية كل منها فى إيجاد السبل الكفيلة لحمايتها ولم تكن الدائرة الخليجية أو العربية محل إهتمام دائما واتجهت الدول الخليجية إلى الضمانة الخارجية لأنها سواء فى شكل اتفاقيات رسمية معلنة أو بشكل ضمنى . كما فشلت الدول الست فى إيجاد شبكة دفاع جوى أو إنذار مبكر حتى الآن على الرغم من أنها أولى الموضوعات المطروحة للتعاون نتيجة لمشاكل ومعوقات عدة تناولناها تحول دون قيام التعاون العسكرى الفعلى بين دول المجلس.

مواضيع الفصل الثالث

- ١- عبد الكريم محمود الدخيل، سياسات الرفاه الاقتصادي والاجتماعى فى قطر: طبيعتها والمجازاتها وأثارها السياسية، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣)، ص ٥٧.
- ٢- المرجع السابق، ص ٦٢.
- ٣- لمزيد من التفاصيل انظر - النظام الأساسى للحكم، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٢.
- ٤- لمزيد من التفاصيل انظر - نظام مجلس الشورى، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٢.
- ٥- نظام مجلس الوزراء، المملكة العربية السعودية ١٩٩٣.
- ٦- دستور دولة الكويت، الكويت، ١٩٦٢.
- ٧- دستور دولة الكويت، الكويت، ١٩٦٢.
- ٨- Tareq Ismael and Jaqueline Ismael, eds, Politics and Government In Middle East - and North Africa, (Miami: Florida, Intanational University Press, 1993)p. 463.
- ٩- د. مريم سلطان لوتاه، المشاركة السياسية فى دول الخليج العربى، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ١٤.
- ١٠- الحوادث، ١٩٩٦/١/٢٦، ص ٢١.
- ١١- Tareq Ismael and Jaqueline Ismael, op. cit, p. 479.
- ١٢- د. وحيد عبد المجيد، أفاق المشاركة السياسية فى دول مجلس التعاون الخليجى، مرجع سابق، ص ٣٨٣.
- ١٣- النظام الأساسى لمجلس الشورى، سلطنة عمان، ١٩٩٠.
- ١٤- د. مريم سلطان لوتاه، مرجع سابق، ص ١١.
- ١٥- Tareq Ismael and Jaqueline Ismael, op. cit, pp. 479 - 480.
- ١٦- لمزيد من التفاصيل انظر - النظام الأساسى المؤقت المعدل للحكم، دولة قطر، ١٩٧٢.
- ١٧- د. يوسف محمد عبيدان، تطوّر تجرية الشورى فى قطر خلال عشرين عاماً ٧٢ - ١٩٩٢، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢)، ص ٤.
- ١٨- المرجع السابق، ص ٦.
- ١٩- المرجع السابق، ص ٢١.
- ٢٠- Tareq Ismael and Jaqueline Ksmael, op. Cit, p. 470.
- ٢١- صلاح سالم زرنوقه، مشاكل توسيع المشاركة السياسية فى دول الخليج العربى، فى د. مصطفى كامل السيد، محرر، حتى لاتنشب حرب عربية / عربية أخرى، مرجع سابق، ص ٤١٥.
- ٢٢- Richard H.Pfaff, The Kingdom of Saundi Arabia, In, Tareq Ismael and Jaqueline Ismael, Eds, op. cit, p. 392.
- ٢١- صلاح سالم زرنوقه، مشاكل توسيع المشاركة السياسية فى دول الخليج العربى، فى د. مصطفى كامل السيد، محرر، حتى لاتنشب حرب عربية / عربية أخرى، مرجع سابق، ص ٤١٥.
- ٢٢- Richard H.Pfaff, The Kingdom of Saundi Arabia, In, Tareq Ismael and Jaqueline Ismael, Eds, op. cit, p. 392.

٢٣. محمد عبداللطيف سعود الهاشمي، مرجع سابق، ص ٢٤٨.
٢٤. المصدر : التقرير الاقتصادي العربي، ١٩٩٤، القاهرة : (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: ١٩٩٤)، ص ٢٦٠.
٢٥. المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد: ١٩٩٤، مرجع سابق، ص ٢٩٩.
٢٦. الوسط، العدد ١٥٢، ٢٦ / ١٢ / ١٩٩٤، ص ١٦.
٢٧. الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطة التنمية السادسة: ١٤١٥ - ١٤٢٠ / ١٩٩٥ - ٢٠٠٠، (المملكة العربية السعودية: وزارة التخطيط، ١٩٩٣)، ص ١٦.
٢٨. الوسط، العدد ١٣١، ١ / ٨ / ١٩٩٤، ص ص ٣٨ - ٣٩.
٢٩. محمد عبداللطيف سعود الهاشمي، مرجع سابق، ص ٢٦٦.
٣٠. د. سميحة فوزي، حول مستقبل دول الخليج العربي من منظور إقتصادي، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد ٧، نوفمبر ١٩٩٢، ص ٣٩.
٣١. المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٤، ص ٢٥٥.
٣٢. المزيد من التفاصيل أنظر - التقرير الاقتصادي العربي الموحد: ١٩٩٤، مرجع سابق، ص ص ٢٥٢، ٢٥٤.
٣٣. الوسط، العدد ١٣٤، ٢٢ / ٨ / ١٩٩٤، ص ٣٨.
٣٤. Yezid Sayigh, Arab Military Industry, Capability, Performance and Impact, (London: Brassey's, 1992), pp. 6-7.
٣٥. المصدر : تركي الحمد، التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي، (الكويت: منتدى التنمية، ١٩٩٤)، ص ٢.
٣٦. المصدر : تم تجميع بيانات الجدول من - عبد العزيز عبد الله جلال، التربية والتنمية.. تقويم المنجزات ومواجهة التحديات في دول الخليج العربي ٨٥ - ١٩٩٥، (الرياض، الدار العربية للدراسات وإستشارات، ١٩٩٥)، ص ص ٢٦، ٣٠.
- بالنسبة لبيانات الكويت فقد كانت بيانات عام ١٩٩٠ قبل الغزو العراقي للكويت وهي المتاحة عن الكويت المجموعة الإحصائية السنوية، عدد ٣١ (الكويت، وزارة التخطيط، ١٩٩٤) ص ٢٥.
٣٧. محمد عبداللطيف سعود الهاشمي، مرجع سابق، ص ص ٤٠٢ - ٤٠٤.
٣٨. المصدر - تم تجميع هذا الجدول من أمل يوسف العزبي الصباح: المؤثرات السلبية للهجرة على الخدمات الرئيسية والقوى العاملة بدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة البحوث والدراسات العربية، عدد ٢٠، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٥) ص ٢٣٤.
٣٩. المصدر : محمد محمد زهرة، هجرة الآسيويين إلى دول الخليج العربي، في محمد صبحي عبد الحكيم، محرر، انتقال القوى العاملة في البلاد العربية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٤)، ص ٥٤٥.
٤٠. أمين عز الدين، تنظيم استخدام العمالة الأجنبية في، نادر فرجاني، محرر، العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٥٢.
٤١. حسن الخياط، الرصيد السكاني في دول الخليج العربي، (الدوحة: جامعة قطر، ١٩٨٢) ص ٦٠.
٤٢. نادر فرجاني، العمالة الوافدة إلى الخليج العربي، حجمها - مشاكلها - السياسات الملائمة، المستقبل العربي، عدد ٢٣، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١) ص ٦٠.

٤٣. أحمد زايد، الآثار الاجتماعية لإنتقال القوى العاملة في الوطن العربي، في محمد صبحي عيد الحكيم، محرر، مرجع سابق، ص ص ١٧٧ - ١٧٨.
٤٤. د. مصطفى علوي، بيئة القرار الاستراتيجي، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٣٧، يوليو ١٩٩١، ص ٢٦.
٤٥. عمر إبراهيم الخطيب، الإنماء السياسي الخليجي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ١٣، العدد ٤، شتاء ١٩٨٥، ص ١٧١.
٤٦. المرجع السابق، ص ١٧٢.
٤٧. المرجع السابق، ص ١٧٢.
٤٨. Richard, H. Pfaff, op cit, p. 387.
٤٩. Ibid, P. 389.
٥٠. د هاشم عبده هاشم، الدور السعودي في الخليج، (الرياض: الإسراء للخدمات الإعلامية، ١٩٩٣)، ص ٣١.
٥١. المرجع السابق، ص ص ١٥ - ١٦.
٥٢. البحرين، (دولة البحرين: وزارة الإعلام، ١٩٨٧)، ص ٢٩.
٥٣. عمان ٩٥، (سلطنة عمان: مسقط، وزارة الإعلام، ١٩٩٥)، ص ٤٥.
٥٤. Oman, Aclebration of 25 Glorious Years: 1970 - 1995, Sultancte of Oman: Ministry of Information, 1995 p. 30
- Ibid, P. 36
- ٥٥.
٥٦. د هاشم عبده هاشم، مرجع سابق، ص ٢٨.
٥٧. Anthony Cordesman, The Changing Military Balance In The Gulf, op. cit, p 241.
- Ibid, p 241.
- ٥٨.
- Ibid, pp 243 - 244.
- ٥٩.
٦٠. د. مصطفى علوي، بيئة القرار الاستراتيجي، مرجع سابق، ص ٣٣.
٦١. George Dlay Kieh, Jr., Western Imperialism In The Middle East, Arab Studies Quarterly, Vol 14 No. 1, Winter 1992, p. 2.
٦٢. نازي ريشاني، مرجع سابق، ص ٣٠٥.
- George Klay Kieh, Jr., op. cit, pp. 3 - 4.
- ٦٣.
٦٤. نازي ريشاني، مرجع سابق، ص ٣٠٦.
- George Klay Kieh, Jr. op. cit, p.4.
- ٦٥.
٦٦. انظر في تفاصيل هذه الأزمات - خالد السرجاني، جذور الأزمة بين العراق والكويت، السياسة الدولية، العدد ١٠٢، أكتوبر ١٩٩٠، ص ص ١٤ - ١٦.
- Charles 'Tripp, op. cit, p. 57
- ٦٧.
٦٨. مراد إبراهيم الدسوقي، تصورات حول الترتيبات العسكرية في المنطقة العربية، السياسة الدولية، العدد ١٠٣، يناير ١٩٩١، ص ١٣٤.
٦٩. د. عبد المهدي الشريدة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: آلياته، أهدافه المعلنة، علاقاته بالمنظمات

- الإقليمية والدولية، (القاهرة: مكتبة مدهولي، ١٩٩٥) ص ١٨.
٧٠. محمد بن عيد آل ثاني، السياسة القطرية في إطار مجلس التعاون الخليجي ١٩٨١ - ١٩٩١، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٢)، ص ٢٧٤.
٧١. د. علي بن محمد المحميد، مجلس التعاون الخليجي والمتغيرات الدولية، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد ٤١، السنة ١١، ربيع وصيف ١٩٩٣، ص ٩٦.
٧٢. لمزيد من التفاصيل أنظر - محمد عبداللطيف سعود الهاشمي، مرجع سابق، ص ٩٦.
٧٣. علي قاسم العقابي، الاستراتيجية الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة أخبار البترول والصناعة، العدد ١٠ - ٢، السنة الثانية عشرة، إبريل ١٩٨٧، ص ١٥.
٧٤. اللواء الركن: يوسف إبراهيم السلوم، السياسة الدفاعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الحرس الوطني، العدد ١١٢، ديسمبر ١٩٩١، ص ٤٧.
٧٥. موجز إنجازات مجلس التعاون من ١٩٨١ - ١٩٨٨، (الرياض: الأمانة العامة، الإمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٨٨)، ص ١٠ - ١١.
٧٦. المرجع السابق، ص ١٨.
٧٧. المرجع السابق، ص ١٨.
٧٨. المرجع السابق، ص ٢٣ - ٢٤.
٧٩. المرجع السابق، ص ٢٦.
٨٠. د. هاشم عبده، مرجع سابق، ص ٧٧ - ٧٨.
٨١. البيان الختامي للقمة العاشرة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٦٢، السنة ١٦، إبريل ٨٣ المرجع السابق، ص ٨٢.
٨٢. د. عبد المهدي الشريدة، مرجع سابق، ص ٨٢.
٨٣. المرجع السابق، ص ٨٢.
٨٤. محمد بن عيد آل ثاني، مرجع سابق، ص ٢٨١.
٨٥. جريدة الرياض، ٢ / ١١ / ١٩٨٩. وانظر أيضاً جريدة الأيام البحرينية، ٣ / ١١ / ٨٩.
٨٦. Anthony Cordesman, The Gulf and The West, (London: Westview Press, 1988), p. 153.
٨٧. David Peterson, Defending Arabia, (New York: S.T. Martins Press, 1988), p. 221.
٨٨. يوسف إبراهيم السلوم، السياسة الدفاعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية - ٢، الحرس الوطني العدد ١١٣، يناير ١٩٩٢، ص ٣٦.
- ١٩٩٠، ص ٣١٨.
٨٩. Anthony Cordesman, The Gulf and The West, op. cit, p. 153.
٩٠. لمزيد من التفاصيل أنظر - اللواء الركن يوسف إبراهيم السلوم، السياسة الدفاعية لمجلة التعاون لدول الخليج العربية - ٢، مرجع سابق، ص ٣٧ - ٣٨.
٩١. Anthony Cordesman, The Gulf and The West, op. cit, p. 154.

- ٩٢- Laila, A.El - Hagin, The CO. Operation Council for The Arab States of The Gulf Astudy In Rgional Collective Security, Ph. D. Thesis, (Cairo Univ. Faculty of Economics and Political Sc., 1989) p. 245.
- ٩٣- محمد بن عيد آل ثاني، مرجع سابق، ص ٢٨٧.
- ٩٤- هاني رسلان، دول التجمع الخليجي وإشكالية الأمن الذاتي، السياسة الدولية، العدد ١٠٢، أكتوبر ١٩٩٠، ص ص ٥٠ - ٥١.
- ٩٥- د. عبد الحميد الموافي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإطار التعامل الخليجي فى التسعينيات، مجلة التعاون، العدد ٢٢، يونية ١٩٩١، ص ٧١.
- ٩٦- طارق حسني أبو سنة، قمة الدول الخليجية، السياسة الدولية، العدد ١٠٤ إبريل ١٩٩١، ص ص ٢١٩ - ٢٢٠.
- ٩٧- د. أمين الساعاتي، رؤية سياسية من المملكة العربية السعودية: أزمة الخليج وما بعدها: (القاهرة: المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية، إبريل ١٩٩١)، ص ١٣١.
- ٩٨- الحياة الدولية، ١٥ / ١ / ١٩٩١.
- ٩٩- Facts on File, Jan. 17, 1991, p. 29.
- ١٠٠- جند عمان، العدد ١٩٤، ٣١ أغسطس ١٩٩١، ص ص ٤ - ٩.
- ١٠١- القبس، ١٦ / ١١ / ١٩٩٢.
- ١٠٢- القبس، ١٥ / ١١ / ١٩٩٢.
- ١٠٣- الحياة الدولية، ١٤ / ١١ / ١٩٩٤.
- ١٠٤- بسام العسلي، أمن الخليج والقدرة الذاتية، الدفاع العربي، إبريل ١٩٩٥، ص ٢٨.
- ١٠٥- انظر علي سبيل المثال د. كمال عبد الحميد، حول فكرة إنشاء جيش خليجي من ١٠٠٠٠٠ رجل، الدفاع العربي، إبريل ١٩٩٢، ص ص ٢٨ - ٣٠.
- ١٠٦- الحياة الدولية، ١٣ / ٤ / ١٩٩٤.
- ١٠٧- د. وحيد عبد المجيد، تصورات دول مجلس التعاون لقضايا الأمن في الخليج بعد الحرب، مرجع سابق، ص ص ١٣٥ - ١٤٠.
- ١٠٨- Shahram Chubin, Iran and Regional Security In The Persian Gulf, Survival, Vol 34, No. 3, Autmn 1992, P.75.
- ١٠٩- Charles Tripp, The Gulf States and Iraq, Survival, Vol. 34 No. 3, Autmn 1992, p. 47.
- ١١٠- Anthony Cordesman, The Changing Military Balance In The Gulf, In, David Bolton, ed, Defence Year Book 1991 (London: Royal United Services Institute For Defence Studies, Brassey's, 1991), p. 241.

الباب الرابع

**الحرب و مضمون سياسات الدفاع
لدول مجلس التعاون الخليجي**

تترك الحرب آثاراً مباشرة على سياسات الدفاع، حيث إنها تمثل إختباراً حقيقياً للسياسات المتبعة من قبل الدول، حيث إن مستوى أدائها فى الحرب يحدد إلى حد بعيد ما إذا كانت هذه السياسات صائبة أم تحتاج إلى مراجعة وتعديل.. ويثبت ذلك من خلال سير الحرب وكيفية إدارتها فى مراحلها المختلفة وكذلك نتيجتها. بل انه حتى فى حالة انتصار الدولة قد تقوم بمراجعة سياساتها الدفاعية.

عاصرت منطقة الخليج حربين هزتا المنطقة بشكل عنيف، الأولى هى الحرب العراقية/ الإيرانية التى استمرت ثمانى سنوات ١٩٨٠-١٩٨٨، والثانية حرب تحرير الكويت والتى مثلت الدول الخليجية طرفاً جماعياً فيها بالاشتراك مع الكويت التى تأثرت بالعدوان بشكل مباشر وكذلك السعودية التى تحملت العبء الأكبر من الاستعدادات والعمليات الحربية من أجل تحرير الكويت وإنطلاقاً من وجود تهديد حقيقى لها بامتداد الغزو العراقى إليها.

نتناول فى هذا الفصل حجم وأبعاد التأثير الذى تركته حرب الخليج الثانية على مضمون سياسات الدفاع للدول الخليجية الست وذلك بدراسة أثار الحرب على سياسات التسليح والإنفاق الدفاعى والحد من التسليح والتدريب، والتجنيد والتحالف لهذه الدول ودراسة التغيرات التى طرأت عليها من جراء الحرب وذلك بدراسة مضمون هذه السياسات وطبيعتها فيما قبل الحرب ثم بعد الحرب والتطورات التى لحقت بها إن وُجدت.

ينقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث رئيسية هى -

فصل الأول : سياسات التسليح

فصل الثانى : سياسات الإنفاق الدفاعى والحد من التسليح

فصل الثالث : سياسات التجنيد والتدريب

فصل الرابع : سياسات التحالف العسكرى

الفصل الأول

سياسات التسليح

اعتمدت دول الخليج الست بصفة رئيسية على اتباع سياسات تسليح تتمحور حول الحصول على أسلحة متقدمة مرتفعة القيمة ومن ثم سعت إلى تكوين منظومة من الأسلحة تحتوى على العديد من الأسلحة الغربية خاصة العالية التعقيد والتي مازالت فى الخدمة لدى جيوش الدول المتقدمة ولم تكن الدول الخليجية تواجه صعوبة فى الحصول على هذه الأسلحة نظراً لأن هذه الدول لم تكن تشكل تهديداً لبقية القوى الإقليمية حيث إنها تركز على الجهود الدفاعية وليست لديها نوايا هجومية ضد أحد، بالإضافة إلى حضور مدفوعات الأسلحة لدى هذه الدول.

فيما يتعلق بسياسات التسليح تشور ثلاث قضايا رئيسية.. الأولى تتعلق بصفقات الأسلحة التى تقوم الدولة بعقدها.. والثانية تتعلق بالتصنيع العسكرى لدى الدولة.. والثالثة تشور حول تنوع مصادر الأسلحة، ولذلك فإننا سنركز على تناول هذه المحاور الثلاثة فى تناولنا لسياسات التسليح لدى الدول الخليجية الست سواء قبل الحرب أو بعدها.

المطلب الأول

سياسات التسليح قبل الحرب

انتهت حرب الخليج الأولى وتركت آثاراً عدة على الدول الست على الرغم من كونها لم تكن طرفاً مباشراً فى الحرب، وتمثل هذا التأثير فيما يتعلق بسياسات

التسليح فى إتجاه معظم الدول الخليجية الست خاصة الكويت والسعودية إلى زيادة ترسانتها من الأسلحة عن طريق عقد العديد من صفقات الأسلحة مع الدول المصدرة للأسلحة وهو ماستناوله تفصيلا فيما يلى.

الفرع الأول

صفقات الأسلحة

تزايدت خلال هذه الفترة صفقات الأسلحة وكانت تتركز بالاساس حول صفقات أسلحة مع الدول الغربية التى كانت تحظى بالنصيب الأكبر من واردات الدول الخليجية الست من الأسلحة وفيما يلى نحاول التعرف على الملامح العامة لأهم صفقات الأسلحة للدول الست.

أولاً : المملكة العربية السعودية

بدأت المملكة منذ عام ١٩٨٠ خطة طويلة الأجل لبناء القدرة الدفاعية الذاتية وهو ما يعود إلى اعتبارات عدة منها الحرب العراقية/ الإيرانية وتزايد شعور المملكة بالتهديد مع قلة الإمكانيات العسكرية لديها ، كذلك سعى المملكة لدور قيادى فيما بين الدول الخليجية الست وهو ما يتطلب زيادة الإمكانيات العسكرية السعودية لحماية هذه الدول ، وضرورة توافر قدرة دفاعية تستطيع الدفاع عن الثروة البترولية السعودية.

ولقد سعت المملكة إلى الحصول على الأسلحة بكل وسيلة ممكنة ، فعندما عطل الكونجرس الأمريكى صفقة طائرات «إف - ١٥» للسعودية نتيجة لضغوط صهيونية.. سعت إلى عقد صفقة ارتكزت عليها سياستها التسليحية قبل الحرب فى عام ١٩٨٥

مع بريطانيا تحت إسم «اليمامة - ١» وكانت هذه الصفقة يبلغ إجمالي قيمتها حوالى ٨ مليارات دولار تضمنت ٧٢ طائرة مقاتلة من طراز «تورنادو» و ٣٠ طائرة تدريبية ودعم جوى من طراز «هوك» و ٣٠ طائرة تدريب من طراز «بيلاتوس ٩١» وعدداً من صواريخ جو/جو، وجو/أرض وجو/ سطح^(١). ونتيجة لهذا العقد ارتفع عدد مقاتلات «تورنادو» السعودية إلى ١٢٠ طائرة.

وفى عام ١٩٨٨ تم توقيع مذكرة تفاهم بين المملكة العربية السعودية وبين بريطانيا بشأن المرحلة الثانية من المشروع والتي أطلق عليها اسم «اليمامة - ٢» ولكن لم يتم تنفيذها إلا فى عام ١٩٩٢ ولقد ذكرت مصادر أمريكية حينذاك أن القيمة المتوقعة للصفقة ستتجاوز ٢٠ مليار دولار^(٢).

كما بدأت المملكة خطتها لتطوير القوات البحرية وذلك من خلال مشروعى «الصواري - ١» مع فرنسا وفى إطار عقد «الصواري - ٢» الذى تبلغ قيمته ١٨ مليار فرنك فرنسى تسلمت المملكة ٧٠٠ صاروخ ميسترال ٣ فرقاطات مضادة للدبابات وتم الاتفاق على تسديد جزء من الثمن بالنفط السعودى لفرنسا^(٣) وكانت فرنسا قد قامت قبل ذلك بتزويد السعودية بأربع فرقاطات صاروخية وسفينتى إمداد و ٢٤ طائرة عمودية هجومية^(٤). كما عقدت صفقات مع بريطانيا لشراء صائدات ألغام منها صفقة لشراء ٦ صائدات ألغام فى شهر نوفمبر ١٩٨٨^(٥).

أما فى مجال القوات البرية فإن المملكة سعت إلى تطوير قواتها البرية بالإضافة إلى تحديث الحرس الوطنى السعودى من حيث المعدات والأسلحة. فعلى الرغم من تعطيل الكونجرس الأمريكى لصفقة طائرات مقاتلة من طراز «إف - ٨٨» و«إف - ١٦» والتي تراوح عددها ما بين ٦٠ و ٧٢ طائرة فى عام ١٩٨٨^(٦) إلا أنه فى منتصف ١٩٩٠ أعلن البنتاجون الأمريكى عن موافقته على صفقة أسلحة للسعودية تبلغ

قيمتها ٤ مليارات دولار تشمل ١١١٧ عربة مصفحة خفيفة و ٢٠٠٠ صاروخ مضاد للدبابات و ١١٦ قاعدة لاطلاق هذه الصواريخ و ٢٧ مدفع «هاوتز»، وتضمنت الصفقة أيضاً تحديث خمس طائرات «أو اكس»^(٧). كما اشترت المملكة من الولايات المتحدة ٣١٥ دبابة قتال رئيسية من طراز «إبرامز- M1A2» مع أسلحة خاصة بها و ٣٠ عربة للإستطلاع^(٨). على أن يبدأ تسليم الدبابات فى عام ١٩٩١ أى بعد عام واحد من حصول الجيش الأمريكى عليها^(٩). وهو ما يمثل إمداداً للسعودية بدبابات متقدمة للغاية متطورة وأيضاً تقديراً من الإدارة الأمريكية للعلاقات بين الدولتين.

كما سعت المملكة خلال شهر يناير ١٩٨٩ لشراء ٢٠٠ عربة مدرعة مقاتلة من نوع «برادلى» تبلغ إجمالى قيمتها حوالى ٥٥٠ مليون دولار^(١٠).

وفى مجال الصواريخ فقد تم فى عام ١٩٩٠ توقيع اتفاق بين الحكومتين السعودية والفرنسية يتضمن تحديث مالىدى السعودية من صواريخ أرض / جو طراز «شاهين» المتقادم وتبلغ قيمة الصفقة حوالى ٤٣٨ مليون دولار أمريكى^(١١). كما قامت المملكة بشراء صواريخ أرض / أرض صينية الصنع من طراز «CSS-2» قادرة على ضرب أهداف فى أى منطقة بالشرق الأوسط حيث يبلغ مداها ٢٧٠٠ كيلو متر وهى قادرة على حمل رؤوس نووية إلا أن الصواريخ التى حصلت عليها السعودية تحمل متفجرات تقليدية^(١٢) ولقد أثارت هذه الصفقة إسرائيل حيث هددت بضرب قواعد إطلاق هذه الصواريخ فى السعودية عندما أعلن عن نشر هذه الصواريخ فى قواعد بالمملكة قرب مدينة الرياض

من ثم نخرج بعدد من الملاحظات على سياسات التسليح للمملكة فيما يتعلق بصفقات الأسلحة حيث نجد أن هناك نوعاً من التوازن فيما بين القوات الجوية والبحرية والبرية كذلك الحرس الوطنى، فيما يتعلق بتطوير الأسلحة المختلفة، وإن كان الاهتمام

الأكبر هو الذى تحظى به القوات الجوية. كما نجد تركيزاً على الدول الغربية فى عقد هذه الصفقات، وبشكل خاص فرنسا فى التسليح البحرى والولايات المتحدة فى التسليح البرى والجوى، وتفوقت بريطانيا فى التسليح الجوى خلال الفترة التى سبقت الحرب نتيجة لرفض الكونجرس الأمريكى لتوريد طائرات مقاتلة للسعودية كما نلاحظ أن هذه الأسلحة خاصة الأمريكية تتميز بأنها مصنوعة أساساً للجيش الأمريكى وحالته وطبيعته العسكرية وهو ما يجعلها باهظة التكاليف وعلى درجة عالية من التعقيد وهو ما يمثل صعوبة أمام المملكة فى استخدام القدرات والكوادر المؤهلة لها ولعل هذه مشكلة واجهت ومازالت تواجه العديد من الدول الخليجية ودول العالم الثالث فى استيراد مثل هذه النظم من الأسلحة. كما نلاحظ بروز دور إسرائيل فى تعطيل العديد من صفقات الأسلحة الأمريكية للسعودية وذلك لطبيعة الصراع العربى الإسرائيلى وللحفاظ على التوازن العسكرى العربى الإسرائيلى وهو ما كانت توافق عليه الولايات المتحدة ذاتها.

ثانياً - الكويت

احتلت الكويت المكانة الثانية بعد المملكة العربية السعودية فيما بين الدول الست من حيث صفقات الأسلحة التى قامت بعقدها، ومن أبرز هذه الصفقات ماقامت به لتطوير قواتها البرية ونظم الدفاع الجوى وعدد من الطائرات.

حيث عقدت الكويت صفقة مع الاتحاد السوفيتى للحصول على عدد من العربات المدرعة السوفيتية الصنع من طراز "BHP-2" و ١٠٠ ناقلة جند مدرعة من طراز «فهد» مصرية الصنع وذلك فى عام ١٩٨٩ فى إطار صفقه مصرية/ كويتية لشراء الأخيرة أسلحة من مصر يبلغ مقدارها ٨٠٠ مليون دولار.^(١٣) وذلك بعد زيارة لوزير

الدفاع الكويتى لمصر شاهد خلالها نظم الدفاع الجوى المصرية وإنتاج مصر من الصواريخ والمعدات العسكرية. كما قامت الكويت بعقد صفقة لشراء، أسلحة يوغوسلافية تضمنت ٢٠٠ دبابة يوغوسلافية من نوع « R. B4 » كما أعلن عن دراستها لشراء دبابات سوفيتية من طراز « T. 72 » وأسلحة مضادة للدبابات بثمن يبلغ حوالى ٧٠٠ مليون دولار. (١٤)

وفى مجال الدفاع الجوى والصواريخ، عقدت الكويت صفقة مع مصر لشراء معدات خاصة بكتيبتين من نظام الدفاع الجوى المصرى طراز « أمون » وأجهزة رادار، وعدد من الصواريخ من طراز « عين الصقر ». والتى تسلمتها فى إبريل ١٩٩٠ (١٥). كما أشتريت الكويت عددا من الصواريخ من دول غربية وسعت للحصول على صواريخ ستينجر المضادة للطائرات من الولايات المتحدة الامريكية على الرغم من رفض الاخيرة لطلب كويتى سابق بهذا الشأن.

- وفى اطار تسليح القوات الجوية فقد سعت الكويت الى شراء عدد من الطائرات المقاتلة الحديثة.. فقد سعت لشراء ٤٠ طائرة امريكية من طراز « أف - ١٨ » وعدد من طائرات « ميراج » الفرنسية (١٦) وبالفعل وقعت الكويت فى أغسطس ١٩٨٨ عقداً مع الولايات المتحدة لشراء ٤٠ مقاتلة وعدد من الصواريخ وبلغت قيمة العقد ١,٩ مليار دولار (١٧) وقد قام الكونجرس باستبعاد ٤٠٠ صاروخ من طراز « مافريك - ج » جو / أرض المضاد للدبابات واستبدالها بـ ٢٠٠ صاروخ من طراز « مافريك - د » و ١٠٠ صاروخ من طراز « مافريك - ج » نتيجة لضغوط مورست عليه (١٨). ولقد تم الاتفاق على تسليم الطائرات ومعظم المعدات فى عام ١٩٩٤.

ولقد وقعت الكويت وفرنسا عقداً قيمته ٣ مليارات فرنك فرنسى لشراء ٨ طائرات مقاتلة من طراز « ميراج » الفرنسية، واتفاقية أخرى قيمتها ٢,٥ مليار فرنك

لصيانة المقاتلات وطائرات الهليكوبتر التابعة لسلاح الجو الكويتي^(١٩)، وذلك بعد إلتصالات، دامت أكثر من عام بشأن بيع ٢٠ طائرة «ميراج - ٢٠٠٠» فرنسية لاستبدال وطائرات «ميراج - إف/١» الكويتية^(٢٠).

نخلص من ذلك إلى أن صفقات الأسلحة الكويتية قد تركزت حول انظمة الدفاع الجوي والصواريخ واهتمام متزايد بالقوات البرية والجوية دون توجيه اهتمام كاف بالقوات البحرية. كما نجد أن الكويت قد واجهت صعوبات في الحصول على الأسلحة اللازمة لها خاصة من الولايات المتحدة. إلا أنها استطاعت من خلال تنويعها لمصادر أسلحتها التغلب على هذه العقبة؛ كما نلاحظ سعى الكويت إلى تحديث أسلحتها خاصة الجوية وذلك بالحصول على مقاتلات ذات كفاءة قتالية عالية وإحلالها محل المعدات والمقاتلات القديمة الموجودة لديها.

ثالثاً - الإمارات العربية المتحدة

تعتبر الإمارات العربية المتحدة ثالث الدول الخليجية الست من حيث صفقات الأسلحة التي قامت بعقدها فيما قبل الحرب.

فقد عقدت الإمارات صفقة مع شركة أمريكية لتقوية نظم الإتصالات الخاصة بالجيش تضمنت هوائيات وأجهزة رادار إتصالات وقطع غيار^(٢١) كما وقعت عقداً لشراء صواريخ أرض / جو من طراز «كروتال» مع فرنسا في يناير ١٩٨٩^(٢٢). كما تسلمت صفقة من نظم إطلاق الصواريخ المتعددة والصواريخ الخاصة بها وذلك من بلجيكا وإيطاليا^(٢٣).

وفي مجال القوات البحرية عقدت الإمارات صفقة للحصول على سفينتي إبرار لنقل دبابات وعربات عسكرية حمولات عامة وذلك لدعم حاجات القوات البحرية لدولة

الإمارات (٢٤) كما أهتمت بالحصول على صواريخ للبحرية وعدد من الطائرات لتقوية سلاحها البحري

أما القوات الجوية فقد استحوذت على النصيب الأكبر من صفقات الأسلحة نتيجة لعدد من العوامل الجيوبوليتيكية كما أن القوات الجوية تحتاج الى أفراد اقل وتتضمن قدرة تدميرية أعلى فقامت بشراء مجموعة من طائرات «الميراج ٢٠٠٠» الفرنسية وعدد من طائرات النقل والطائرات العمودية (٢٥). كما قامت بالاتفاق على شراء ١٢ طائرة من نوع هوك البريطانية الصنع مزودة بصواريخ جو/جو. (٢٦) كما أجرت الإمارات اتصالات للحصول على طائرات للتدريب وعدد من طائرات الاستطلاع الالكترونية (٢٧).

وإذا ما قارنا صفقات الأسلحة والقدرات العسكرية الإماراتية خلال الفترة محل الدراسة أى بعد الحرب العراقية/ الإيرانية نجد أن الإمارات خلال هذه الفترة وقبل حرب الخليج الثانية قد رسمت خطة طموحة لتطوير قواتها المختلفة من حيث التسليح، إلا أن القوات الجوية ثم البحرية ثم قوات الدفاع الجوى حظيت بالنصيب الأكبر بينما القوات البرية جاءت فى المركز الأخير نظراً لعدم توقع هجوم برى.

رابعا - عمان والبحرين وقطر

تتميز هذه الدول الثلاث بقلة صفقات الأسلحة التى تعقدها ، وإن كانت عمان تختلف فى كونها تسعى إلى إيجاد جيش متطور ومنظومة أسلحة متقدمة ولذلك تسعى لعقد صفقات الأسلحة المختلفة لتزويد قواتها المسلحة وإن كانت اقل من الصفقات التى تعقدها السعودية و الكويت والإمارات.

١- عمان

شهدت عمان نهضة شاملة منذ أن تولى السلطان قابوس بن سعيد الحكم فيها فى ٢٣ يوليو ١٩٧٠، ومثلت القوات المسلحة العمانية أحد أبعاد هذه النهضة.

فقد سعى إلى بناء جيش عسكرى متقدم سواء من القوات البرية أو الجوية أو البحرية وذلك بالاهتمام بالتسليح وكذلك التدريب^(٢٨).

فقد سعت عمان لتطوير قواتها الجوية، حيث عقدت صفقة مع فرنسا لشراء ١٥ طائرة من طراز «ميراج ٢٠٠٠» تسلمت منها ٨ طائرات حتى يوليو ١٩٩٠ وذلك لإحلالها محل طائرات «چاجوار» القديمة الطراز، كما حصلت أيضاً على عدد من الصواريخ^(٢٩). كما تم الإعلان عن أن سلطنة عمان قد قررت القيام باستبدال طائراتها القديمة من طراز «هوكر هنتر» بطائرات جديدة من طراز «هوك» المقاتلة وأيضاً شراء عدد من صواريخ أرض / جو بريطانية الصنع^(٣٠) وبالفعل تم فى يوليو ١٩٩٠ توقيع عقد بين عمان وشركة بريطانية لشراء ١٦ طائرة «هوك ٢٠٠/١٠٠» وأصبحت عمان أول مشتر لطائرة «هوك ٢٠٠/١٠٠»^(٣١).

ولقد إتجهت عمان إلى بريطانيا لتزويد سلاحها الجوى بأجهزة رادارية ثلاثية الأبعاد^(٣٢). كما طلبت من بريطانيا تزويدها بصواريخ «چافلين» أرض/جو وكذلك عدد من صواريخ أرض/أرض من نوع «إكسوسيت»^(٣٣).

ومن ثم نلحظ استمرار عمان فى الاهتمام بالقوات الجوية بصورة ضخمة وذلك نتيجة لقدم مقاتلاتها الجوية بالإضافة إلى النهج الخليجى العام فيما قبل الحرب بالاتجاه نحو عقد صفقات الطائرات المقاتلة.

ب- البحرين وقطر

ونظراً للطبيعة الخاصة لهاتين الدولتين من حيث الدخل وعدد السكان وحجم المساحة والموقع واعتمادهما على الاتفاقات الدفاعية والأمنية مع الدول الغربية نتيجة لأنهما بقدراتهما المتواضعة ليستا بقادرتين على مقاومة تهديد عسكري ضخم، نجد أنهما كادا أن يغيبا عن خريطة صفقات الأسلحة الكبرى للشركات المصدرة للسلاح خلال فترة الدراسة عدا بعض الصفقات الصغيرة للغاية.

- وفيما يتعلق بالبحرين

نجد أن قوة دفاع البحرين كما تسمى - القوات المسلحة البحرينية - قد تأسست في عام ١٩٦٨ والتي تمثل الجيش البحريني بمختلف أسلحته البحرية والجوية والبرية هي قوات صغيرة الحجم ويمثل حجم الأسلحة المتاحة لديها جميعاً حجماً ضئيلاً يتناسب مع حجم أفرادها^(٣٤).

وفي الفترة محل الدراسة نجد أن الصفقة الرئيسية للبحرين تمثلت في أنها تسلمت الدفعة الأولى من طائرات «إف-١٦» الأمريكية التي كانت قد طلبت منها ستة عشرة طائرة^(٣٥) كما وقعت على عقد مع الشركة الأمريكية المصدرة لتدريب عناصر من سلاح الجو البحريني على صيانة المقاتلات^(٣٦).

- وبالنسبة لقطر

فقد تمثلت الصفقة الرئيسية في شرائها لصواريخ أرض / جو قصيرة المدى من طراز «ميسسترال»^(٣٧) ولكن لم تتوافر تفاصيل حول قيمة العقد وكمية الصواريخ التي ستحصل عليها قطر.

ومن ثم نلاحظ إتحاء الدول الخليجية خاصة السعودية والكويت والإمارات وعمان لتحديث قواتها، وإن كانت ليست متفقة فى مصادر التسليح إلا أنها تركز على التعامل مع الأطراف الغربية عند عقد هذه الصفقات خاصة بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة فيما عدا الكويت التى اتجهت للدول الشرقية ومصر، كما نلاحظ اهتمام الدول الخليجية بصفقات التسليح الجوى بشكل عام نتيجة لعدم توقعها لهجوم برى بالإضافة إلى فائدة القصف الجوى فى الحرب الحديثة من خلال خبرة الحرب العراقية / الإيرانية.

الفرع الثانى

التصنيع العسكرى

تمثل السياسات الخاصة بالتصنيع العسكرى أحد المحاور الأساسية فى السياسات الدفاعية للدول التى تضع خططاً مستقبلية لمواجهة متطلباتها من الأسلحة حيث يقدم التصنيع المحلى لبعض الأسلحة أو الأجهزة المستوردة أو على الأقل التطوير المحلى لها بما يتلائم مع طبيعة البنية المحلية للدولة المستوردة للسلاح بالإضافة إلى إمكانية إنتاج بعض قطع الغيار للأسلحة المستوردة محلياً، يقدم كل ذلك العديد من المزايا للدولة التى تتبع سياسات التصنيع الحربى.

ولكن بعض أساليب التصنيع الحربى قد تتضمن تكريساً للتبعية خاصة التكنولوجيا فى حالة إذ لم يصحبه تقدم فى مجالات التصنيع الأخرى اللازمة لأمده حيث أن صناعة التسليح لا تتم بمعزل عن بقية الصناعات فى المجتمع بل تقوم على بعضها وفى بعض حالات التبعية هذه تظهر حالة تتعلق بقيام الدول المتقدمة بتصنيع

الاسلحة الإستراتيجية والأساسية بينما تقوم الدولة التابعة بإنتاج الأسلحة الخفيفة والبسيطة ولكن بشكل عام يقدم التصنيع العسكرى العديد من المزايا للدولة التى تقوم به منها :

١ - ضمان الاستقلالية فى إتخاذ القرار العسكرى حيث أن الاعتماد على السلاح المستورد يمثل قيداً على الاستراتيجية والتكتيكات العسكرية للدولة المستوردة وذلك وفقاً لما تمنحه الدول المصدرة من أسلحة، وهنا تبرز الفرضية القائلة بأن «الاكتفاء الذاتى فى توفير المعدات العسكرية يؤدي إلى تراجع الاعتماد العسكرى والإستراتيجى على القوات الخارجية»^(٣٨) ولعل خبرة العرب فى حروبهم مع إسرائيل قد مثلت دروساً كافية لدفع الدول العربية للتخلص من هيمنة الدول المصدرة للأسلحة عن طريق التصنيع المحلى للأسلحة حيث كانت الدول المصدرة تقدم للعرب أسلحة دفاعية بينما يحتاجون هم إلى اسلحة هجومية وهو مادعا أحد المتخصصين العسكريين المناداة بحتمية تصنيع السلاح بالنسبة للعرب باعتبار أن العرب لا يسعون فقط لمجرد إمتلاك السلاح ولكن السلاح الذى يتفوق كيقاً على مالدى العدو وليس ما تجود به ترسانات الشرق والغرب عليهم وبما يتلائم مع معركة الأسلحة المشتركة.^(٣٩) خاصة أن بعض صفقات الأسلحة للعرب كان يتم إيقافها أو تعطيلها أو فرض قيود معينة على استخدام هذه الاسلحة.

٢ - القدرة على التغلب على الاختناقات التى تحدث فى أسواق السلاح العالمية وهو ما يظهر بصفة أساسية نتيجة لاتفاق الدول المصدرة فيما بينها بشأن صادراتها من الأسلحة المختلفة.

٣ - توفير قطع الغيار اللازمة لصيانة الأسلحة القديمة الموجودة فى الخدمة لدى الدولة خاصة أن بعض الدول المصدرة قد لا توفر قطع الغيار وبكميات كافية وفى أوقات مناسبة.

٤ - فى أوقات الحرب تحتاج الدولة إلى أسلحة جديدة وذخائر وقطع غيار لإحلالها محل الأسلحة القديمة ومساندة الجهد الحربى للدولة فى مواجهة الدولة أو الدول الأعداء وهو ما يجعل الدولة فى وضع يشبه الكارثة إذا لم تتوافر هذه الأسلحة والذخائر وقطع الغيار لدى الدول المستوردة للسلاح لتأكيد سيطرتها وتحكمها فى توجهاتها العسكرية.

٥ - يتيح التصنيع العسكرى للحكومات تقوية مكانتها الإقليمية وتقدير قوتها العسكرية بالإضافة إلى زيادة مكانة الحكومات على المستوى الداخلى أى لدى الجماهير المحلية^(٤٠).

٦ - توفير كمية كبيرة من العملة الصعبة نتيجة لواردات الأسلحة وقطع الغيار وتحقيق احلال للواردات وكذلك إمكانية فتح باب التصدير للإنتاج الحربى المحلى وهو ما يمثل مصدراً للدخل القومى، بالإضافة إلى إمكانية استفادة الصناعات المدنية من البحوث والتطوير فى المجال العسكرى بالإضافة إلى زيادة مستوى التأهيل وبالتالى إنتاجية العمالة الوطنية التى يتم تدريبها فى إطار برامج التصنيع العسكرى .

أما الآراء الرافضة للتصنيع العسكرى خاصة بالنسبة للدول النامية أو الدول التى تبدأ الخطوات الأولى فى هذا المجال فتركز على مسألة التبعية التكنولوجية وقلة الفوائد التى تعود على تطوير الصناعات المحلية وخلق حالة من الاعتماد العسكرى التكنولوجى للدولة التى تسعى إلى التصنيع العسكرى فى علاقتها مع الدول المتقدمة التى تساند برنامجها فى التصنيع العسكرى.

كذلك فإن هذه الآراء تؤكد أن تنوع مصادر السلاح يعد بديلاً أفضل للدول التي تسعى إلى التصنيع العسكري خاصة أن هذا التصنيع له سلبيات اقتصادية تتمثل في قلة الفوائد التي يمكن أن تعود على الدولة الساعية للتصنيع بشكل عام. وأن برامج البحوث والتطوير والتدريب لن تؤدي إلى الفوائد المتوقعة على القطاع الصناعي المدني ويستشهدون على ذلك بما حدث في دول العالم الثالث التي استمرت بكثافة في مجال البحوث والتطوير والتنمية الصناعية مثل الهند وكذلك البرازيل وكوريا الجنوبية. كما أن التصنيع العسكري يتطلب كثافة رأس المال وهو ما لا يناسب الدول ذات الكثافة في الأيدي العاملة مثل الهند ومصر (٤١).

لتنال التصنيع العسكري لدى الدول العربية الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي يمكن الحديث عن ثلاثة مستويات، مستوى عربي ومستوى خليجي ومستوى وطني.

- المحور الأول :

ويتمثل في المستوى العربي العام حيث نجد أن ثلاثاً من الدول الست كانوا أعضاء مؤسسين في الهيئة العربية للتصنيع وهي السعودية وقطر والإمارات. ولقد تم إنشاء الهيئة في عام ١٩٧٥ وذلك لتحقيق عدة أهداف هي : (٤٢)

١- تحقيق درجة معقولة من الاكتفاء الذاتي في المعدات التقليدية من أسلحة وذخائر وقطع غيار وتكوين الجيوش العربية من القتال لفترات أطول.

٢- زيادة التعاون والتكامل فيما بين الدول العربية والتقليل من الضغوط الإسرائيلية أو أي ضغوط سياسية أخرى.

٣- تقليل تكلفة الوحدة فى الإنتاج العسكرى بزيادة الإنتاج وتجنب وجود فائض كبير.

٤- تقديم قاعدة للتصنيع المتقدم فى العالم العربى وتوفير التدريب الفنى المتقدم للقوى البشرية العربية.

٥- توفير دخل إضافى من خلال بيع الفائض إلى الدول العربية والإسلامية ودول العالم الثالث الأخرى.

ولكن فى عام ١٩٧٩ انسحبت هذه الدول الثلاث من الهيئة نتيجة للموقف العربى من معاهدة السلام المصرية/الإسرائيلية، ولكن مع عودة العلاقات المصرية / العربية عاد الحديث عن إنماء وتطوير الهيئة العربية للتصنيع والسعى نحو تصنيع عسكرى عربى. حيث بدأ نوع من التنسيق المصرى / السعودى فيما يتعلق بالتنسيق بين الهيئة العربية للتصنيع والهيئة السعودية للتصنيع الحربى حتى لا يحدث تنافس بينهما^(٤٣) كما أعلن عن مساهمة خليجية قيمتها مليار دولار لتطوير الهيئة وتسهيل شرائها لعقود تصنيع أسلحة. كما ظهر حديث عن احتمالات وجود دعم خليجى لمساعدة مصر فى إنتاج طائرة مقاتلة مصرية^(٤٤).

المحور الثانى

ويتعلق بالتعاون فيما بين الدول الست فى إطار مجلس التعاون الخليجى لقيام تصنيع عسكرى خليجى. فعلى الرغم من إعلانات وتصريحات الزعماء ووزراء الدفاع للدول الست عن اهتمامهم بهذا المحور ودراستهم له إلا أنه لم يتم إنجاز خطوات فعالة فى هذا المجال من الناحية الفعلية أى فى إطار تعاون خليجى جماعى لإقامة تصنيع عسكرى مشترك فيما بين الدول الست.

المحور الثالث

ويتمثل فى المحور الذاتى أو الذى يعتمد على القدرات الذاتية للدولة وفى هذا المجال تظهر تجربتان أساسيتان هما التجربة السعودية وإلى حد ما الإماراتية.

أ - الإمارات العربية المتحدة

وُجِدَ بدولة الإمارات فيما قبل الحرب صناعات بسيطة لبعض المعدات والأسلحة الميكانيكية والإلكترونية وبعض الأسلحة الخفيفة وإن كانت تظهر تجربة للتصنيع فى مجال الزوارق الحربية وذلك بين الامارات وبريطانيا وتوجد منطقة التصنيع فى مدينة عجمان (٤٥).

ب - المملكة العربية السعودية

استطاعت المملكة العربية السعودية من خلال خطة للإنفاق العسكرى من تطوير صناعة عسكرية ناشئة خلال تلك الفترة، وذلك من خلال تلك الاستفادة من الإنتاج المشترك بين الأقطار الموردة للسلاح للسعودية وبين الشركات الوطنية. أو النص صراحة فى عقود السلاح على إنشاء مصانع للشركات المصدرة فى المملكة، ومن ثم وجدت مصانع عسكرية لإنتاج القطع الميكانيكية والإلكترونية الحربية فيها.

تمثل السعودية حالة فريدة من توافر بعض مقومات التصنيع العسكرى مثل توافر التمويل اللازم للتصنى العسكرى وكذلك السعى نحو تحقيق مكانة إقليمية متميزة فى منطقة إستراتيجية هامة إلا أن السعودية لم تتوافر لديها الرغبة فى إنشاء صناعة عسكرية مستقلة وذلك لعدة عوامل مثل عدم حاجتها إلى العملة الصعبة التى تنفقها لشراء الأسلحة وتوافر مصدر للعملة الصعبة يتمثل فى البترول وكذلك أن السعودية لم

تتعرض حتى الغزو العراقى للكويت لتهديد عسكرى مباشر ومن ثم لم تتوافر لديها الدوافع الكافية لإقامة صناعة عسكرية لديها خاصة عدم توافر المواد الخام اللازمة، أو صناعة مدنية متطورة أو ثقافة صناعية وكذلك قوى عاملة لديها مستويات مهارية وفنية متنوعة^(٤٦).

ولكن بعد عام ١٩٧٩ وانهار «الهيئة العربية للتصنيع» بدأ التفكير الجدى فى إنشاء صناعة عسكرية سعودية وإن كان قد سبق ذلك الحدث قرار فى الخمسينيات للملك عبد العزيز بإنشاء مصانع ذخيرة وبالفعل بدأ الإنتاج فى عام ١٩٦٤^(٤٧). إلا أنه بعد انهيار الهيئة ظهرت خطورة الاعتماد على صناعة عسكرية تقع فى دولة أخرى، كما بدأت تظهر المخاوف من تعطيل الدول المصدرة للأسلحة لطلبات التسليح السعودية خاصة الولايات المتحدة التى لعب الكونجرس بدفع من جماعات الضغط الصهيونية دورا فى تعطيل العديد من صفقات الأسلحة فى الثمانينيات، كما وجدت المملكة ضرورة إيجاد تطوير صناعى بها خاصة أن مساهمة الصناعة السعودية فى الناتج القومى فى منتصف الثمانينيات بلغت ٥٪ فقط من الناتج القومى الإجمالى^(٤٨).

فقد قامت المملكة بتطبيق ذلك فى صفقات "درع السلام" و"الأواكس" و"اليمامة ١ و ٢" وهو ما أدى إلى إنشاء عدد كبير من المصانع المتخصصة كما تم توقيع عقد وتعاون فى الصناعة العسكرية بين السعودية وبين باكستان ومن المرجح أن تشمل مجالات عدة بالإضافة إلى مجال الطيران^(٤٩).

وتوجد بالمملكة خمس شركات رئيسية، أربع منها تمّت كمشروعات مشتركة أمريكية / سعودية هى "الشركة السعودية للإلكترونيات المتقدمة" والشركة السعودية لقطع ومكونات الطائرات و "شركة السلاح للصناعات الجوية" وشركة "النظم الدولية

للهندسة" وتم فى إطار مشروع "درع السلام " للتوظيف إنشاء الشركة الخامسة وهى "مركز الشرق الأوسط للمحركات " ما بين شركات أمريكية وسعودية^(٥٠).

وقد قامت المملكة بتطوير الصناعات الحربية من خلال إنشاء المراكز والمعاهد المتخصصة مثل مركز التدريب الصناعى فى مؤسسة الصناعات الحربية السعودية فى الخرج وكذلك المعهد الثانوى الصناعى^(٥١).

وقد استطاعت المملكة إنتاج العربة المدرعة "درع الجزيرة - ١" وتطويرها بعد ذلك فى صورة عربة مدرعة أكثر تقدماً تحت اسم "درع الجزيرة - ٢"^(٥٢) وقد تم افتتاح مصنع للمسدسات عيار ٩مم فى المملكة فى مايو ١٩٩٠^(٥٣).

وقد أسست المملكة صناعة اليكترونيات متقدمة إلى حد كبير وتواصل إنجازاتها فى هذا المجال، وذلك بالتعاون مع شركات بريطانية مثل «Racal 'Tact» حيث تم إنتاج أجهزة راديو عسكرية متقدمة من " راکال " فى المملكة^(٥٤). كما وجدت، مشروعات مشتركة فرنسية وأمريكية أيضا. وقد أدى ذلك إلى أن الشركات السعودية ومنتجاتها أصبحت تحظى بسمعة طيبة واهتمام الدول المختلفة فى العالم.

ولقد صرح وزير الصناعة السعودى بأنه يتوقع أن تزيد الصادرات السعودية من السلاح بنسبة ٥٠٪ خلال السنوات الخمس القادمة^(٥٥).

وبالتالى يتضح لنا أن المملكة العربية السعودية قد استطاعت تحقيق تصنيع فى مجال الأسلحة الخفيفة والعربات المدرعة والالكترونيات وشبكات الإتصال وذلك من خلال حسن استخدام عقود شراء الأسلحة، بالنص على ضرورة توظيف جزء من الصفقات فى إنشاء مصانع أسلحة مشتركة سعودية /أجنبية. ولقد كان ذلك فى البداية بمساهمة الدولة ثم تزايد دور القطاع الخاص فى هذا المجال، كما عملت المملكة

على توفير الكوادر السعودية فى هذا المجال سواء عن طريق التدريب المحلى لهم أو إيفاد بعثات للتدريب فى الخارج فى مصانع الشركات الكبرى للصناعات الحربية.

الفروع الثالث

تنويع مصادر السلاح

تشير المسألة الخاصة بتنويع مصادر السلاح درجة عالية من الجدل بين مؤيدى تنويع مصادر السلاح وبين معارضى التنويع ولكل فريق حججه بشأن الآثار السلبية أو الإيجابية لكلا السياستين على الاستراتيجية العسكرية للدولة.

أولاً - تقييم سياسة تنويع مصادر السلاح

تتسم مسألة التنويع بالنسبية والاختلاف، حيث يُترك القرار بالتنويع أو الاعتماد على مصدر وحيد للسلاح لطبيعة العلاقة بين الدولة المستوردة والدولة المصدرة. حيث توجد إيجابيات وسلبيات لسياسة التنويع وهو ما سنتناوله.

1 - إيجابيات تنويع مصادر السلاح

توجد بعض الإيجابيات فى تنويع مصادر السلاح ويحصرها مؤيدو التنويع فى: (٥٦)

- تحقيق درجة عالية من الاستقلالية فى عملية إتخاذ القرار العسكرى بالاعتماد على أكثر من مصدر.

- الحصول على أفضل عروض مالية مقابل الأسلحة المطلوبة لطبيعة التنافس بين الدول المنتجة.

- إختيار السلاح المناسب من أية دولة منتجة له دون الارتباط بنظام محدد لدولة ما.
- التعرف على التكنولوجيا الحديثة وزيادة الاحتكاك على المستوى العالمى.
- المرونة فى عملية توفير قطع الغيار وامكانية استخدامها لأكثر من معدة ومن ثم التغلب على مشاكل الاختناقات فى قطع الغيار.

ب - سلبيات تنويع مصادر السلاح

- كما تظهر بعض السلبيات لتنويع مصادر السلاح من واقع خبرات الاستخدام الفعلى وهى: (٥٧)
- عدم ضمان سرية الأسلحة نظرا لتعدد مصادرها.
- لا تصلح سياسة التنويع أثناء الصراعات المسلحة نظرا للوقت الذى تتطلبه دورة دخول نظم التسليح الجديدة فى التدريب والإمداد والتوريد.
- قلة عدد الدول التى تتبع النظم المطورة للأسلحة وإمكانية فرض حظر جماعى على السلاح.
- زيادة عدد الأفراد المطلوب تأهيلهم للقيام بأعمال التأمين الفنى وتشتيت جهود التدريب، وصعوبة توفير خطوط الصيانة والاصلاح لعدد كبير ومختلف من الأسلحة.
- صعوبة التخطيط للعمليات نظراً لطبيعة وشكل الوحدات واختلاف خصائص المعدات ذاتها مما يزيد من صعوبة التنسيق فى العمليات المشتركة.
- ومن ثم لتحقيق أقصى فائدة ممكنة من سياسة التنويع، وهى السياسة الأفضل فيمكن اللجوء إلى نظم التسليح لدول مختلفة تكون متقاربة تسليحيا وذلك فى ضوء الاحتياجات الحقيقية للدولة مع وجوب الدراسة الدقيقة المسبقة قبل عقد الصفقة لدراسة

مدى اتساق الأسلحة الجديدة مع نظم الأسلحة القديمة الموجودة لدى الدولة مع تحقيق ميزة الاستفادة من التفوق النسبي للدول فى إنتاج الأسلحة المختلفة وتوفير درجة من الاستقلالية.

ثانيا - تنويع مصادر السلاح لدى الدول الخليجية الست

تمثل السعودية والكويت أكبر الدول الخليجية الست استيراداً للسلاح خلال فترة الدراسة ومن ثم سنركز فى تناولنا هنا على هاتين الدولتين، حيث نجد أن كلا من قطر والبحرين وعمان والإمارات تعتمد بالأساس من خلال الصفقات المحدودة التى قامت بعقدتها خلال فترة الدراسة على مصادر غربية وبشكل خاص الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ولم تكن صفقات الأسلحة لهذه الدول كبيرة لدرجة تسمح بمثل هذا التنوع خلال الفترة محل الدراسة.

- المملكة العربية السعودية

نلاحظ من خلال تناولنا لصفقات الأسلحة خلال فترة الدراسة أن المملكة اعتمدت بالأساس على بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا بالترتيب خلال فترة الدراسة وكانت الولايات المتحدة فى المرتبة الأولى قبل ذلك إلا أن رفضها بيع الطائرات المقاتلة من طراز "F.15" أدى إلى توجه السعودية إلى بريطانيا وعقد الصفقة التى تناولنا تفاصيلها فى "مشروعى الإمامة ١ ، ٢" .

ولقد أعلن الملك فهد بن عبدالعزيز سياسة بلاده الشرائية حيث أن بلاده ليست ملزمة بشراء أسلحة غربية الصنع وأن بلاده تدفع أموالا مقابل الأسلحة ولا تأخذ شيئا مجانا، ولا عواطف فى المصالح الثنائية وأوضح أن بلاده أبلغت واشنطن بأنها ستسعى للحصول على أسلحة من مصادر أخرى إذا ما حرمت من الأسلحة الأمريكية^(٥٨).

ويعكس التصريح اعتماد السعودية على السلاح الأمريكي وحرصها على استمرار ذلك الاعتماد حيث أن الصفقة مع بريطانيا لم تأت إلا بعد رفض الولايات المتحدة المتكرر على فترات توريد طائرات (F.15) وصواريخ مختلفة، بل وفي عام ١٩٩٠ عقدت المملكة صفقة مع الولايات المتحدة بلغت قيمتها ٣.٥ مليار دولار، كما أن التنوع لم يكن كبيراً بالنظر إلى التوافق فيما بين بريطانيا والولايات المتحدة على المصالح الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط.

ولكن التنوع اتضح في حصول السعودية على صواريخ صينية من طراز "CSS-2" والتي يبلغ مداها ٢٧٠٠ كم^(٥٩) والتي هددت إسرائيل بضررها. ومن ثم لم تتبع المملكة سياسة فعلية نحو تنوع مصادر السلاح السعودي.

- الكويت

اتبعت الكويت منذ فترة طويلة سياسة تنوع السلاح حيث أنها حرصت على إدخال نظم تسليح مختلفة، خاصة من الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا في حين لم تقم أية دولة أخرى من الدول الخليجية الست بذلك، فاعتمدت على الأسلحة البرية الشرقية بالإضافة إلى الاعتماد على الأسلحة الغربية. كما استعانت الكويت بأسلحة من بعض دول العالم الثالث مثل البرازيل ومصر وكذلك العراق فيما قبل الحرب^(٦٠).

وفي عام ١٩٨٩ عندما قررت الكويت شراء دبابات قتال فإنها اشترتها من مصادر مختلفة مثل «T.72 السوفيتية» و«ليبارد ٢٠٠ الألمانية» و«إم - الأمريكية» و«أوزوريو البرازيلية»^(٦١).

- وفي مارس ١٩٨٩ أكد وزير الدفاع الكويتي أن بلاده تسعى باستمرار إلى تنوع أسلحتها من مختلف الدول بكل حرية ودون وساطة وأنها تتزود بأسلحة من مختلف الدول وفقاً لإحتياجاتها ومصالحها^(٦٢).

ومن الأمثلة الدالة على حرص الكويت على تطبيق سياسة تنوع السلاح في الحصول على ما تريده من أسلحة من الولايات المتحدة أنه عند تعطيل الكونجرس الأمريكي - بضغط من اللوبي الصهيوني - لصفقة بيع الصواريخ «مافريك» للكويت في عام ١٩٨٨، قامت الكويت بعقد صفقة مع الإتحاد السوفيتي وأخرى مع بريطانيا وهو ما جعل الكونجرس محل إنتقاد من شركات الأسلحة في الولايات المتحدة، وجعله يوافق على الصفقة التي بلغت قيمتها ٩, ١ مليار دولار وتضم صواريخ مافريك بعد ذلك كما تناولناها.

نخلص من ذلك إلى أن الدول الخليجية بشكل عام تعتمد على منظومات الأسلحة الأمريكية بشكل خاص والغربية بشكل عام فيما عدا حالة الكويت وإن كانت الصفقات الأكبر في حالة الكويت أيضا مع قوى غربية، وأن الدول الخليجية عادة ماتواجه مشاكل في الحصول على الأسلحة اللازمة لها بدعوى أمن إسرائيل، ولكن نتيجة لتنافس الشركات الغربية وعدم وجود تهديد مباشر أو تصعيد بين الدول الست وبين إسرائيل فإن ذلك لا يمثل عقبة في الحصول على نظم الأسلحة اللازمة وأن الأمر لايتعدى في العديد من الحالات إلا مجرد تعطيلها لفترة ثم الموافقة عليها بعد ذلك. كما نجد فشل الدول الخليجية في تنوع مصادر أسلحتها وإستغلال التنافس بين الشركات الغربية قد جعلها مقيدة في بناء إستراتيجيتها العسكرية كما نجد أن الصفقات تعقد في إطار تعاون عسكري أوسع وضمانات أمنية ودفاعية بين الدول الخليجية والدول المصدرة وليس مجرد توريد أسلحة

المطلب الثانى

سياسات التسليح بعد الحرب

أبرزت حرب الخليج الثانية مدى الضعف الذى تتسم به الدول الخليجية الست فى مواجهة تهديد عسكرى حقيقى، كما أكدت أنه بالرغم من صفقات السلاح التى عقدها الدول الست وبوجه خاص السعودية والكويت ليست كافية لدرء خطر عسكرى حقيقى من دولة مجاورة وهى العراق.

من ثم مثلت الحرب حافزاً أساسياً لإعادة التفكير فى السياسات والنظم التسليحية لدى الدول الست وذلك فى ضوء ما أبرزته الحرب من خبرات ودروس فى التسليح العسكرى ونظم الأسلحة المستخدمة فيها.

فعلى الرغم من أن بعض الدول الخليجية أستطاعت تطوير قوة جوية متقدمة خلال السنوات الأخيرة قبل الحرب وشبكات دفاع جوى متطورة من خلال طلبات التسليح، إلا أن خبرة الحرب أوضحت بعض السلبيات بشأن سياسات التسليح.

فالقوة السعودية لم تظهر كقوة موازنة وإنما تحتاج إلى عقدين على أقل تقدير لتأسيس القاعدة اللازمة لقوات جوية حديثة ودفاع جوى فعال ونشط وقوات برية ميكانيكية أكثر تقدماً. إلا أنه على الرغم من أن القوات السعودية لم تكن موازنة للقوات العراقية ولكن كان لديها قدرات دفاع ذاتى واضحة^(٦٣).

رغم كثرة عقود التسليح التى تم الاتفاق عليها فيما قبل الحرب إلا أن الخبرة الواقعية قد أثبتت أن قلة من مبيعات السلاح قد نجم عنها زيادة فعلية للقدرات العسكرية أو نقل للتكنولوجيا وبناء قدرة دفاعية ذاتية. بل إن الدول الخليجية الصغيرة على افئضل تقدير تحتاج إلى عقد كامل ليكون لديها قوات عسكرية موازنة وفعالة للتعامل مع تهديد معقد مثل العراق^(٦٤).

أبرزت الحرب مدى الضعف الذى يسود شبكات الدفاع الجوى والإنذار والاتصالات لدى الدول الخليجية كما أكدت ضعف القوات البحرية لديها وكونها لا تملك نظام دفاع جوى ملائم أو حتى نظام دفاع ضد الصواريخ^(٦٥).

أوضحت الحرب ضرورة إستبدال ما يسمى بالأسلحة الغبية بأخرى أكثر دقة تتطلب تكاليف عالية وتدريباً جيداً ونظماً متطورة لأعمالها^(٦٦). ومن ثم نحاول من خلال دراستنا لسياسات ونظم التسليح للدول محل الدراسة فى فترة ما بعد الحرب استكشاف التغيرات التى حدثت فى هذا المجال سواء من حيث صفقات ونظم التسليح أو التصنيع العسكرى أو تنوع مصادر السلاح .

الفرع الأول

نظم وصفقات الأسلحة

تمثل نظم وصفقات التسليح إحدى المؤشرات الأساسية للتغير الذى حدث للقوات المسلحة فى ضوء خبرة حرب مثل تلك التى تعرضت لها الدول الخليجية الست فعلى الرغم من أن درجة التعرض للتهديد كانت متفاوتة إلا أنها تميزت بالعمومية بالنسبة للدول الست. وفيما يلى نتناول نظم وصفقات التسليح لكل دولة على حدة بعد الحرب.

أولاً - المملكة العربية السعودية

يوجد لدى السعودية أكبر برنامج لتحديث قواتها من حيث التسليح فيما بين الدول الخليجية الست، وذلك فيما يتعلق بالقوات المسلحة بكافة أفرعها.

فيما يتعلق بالقوات البرية، عقدت المملكة صفقة مع الولايات المتحدة قبل الحرب

للحصول على ٣١٥ دبابة قتال رئيسية من طراز « إبرامز RIA2 » اكتمل وصولها للمملكة في أغسطس ١٩٩٤ وهو ما يمثل إضافة ضخمة للقوات البرية السعودية. ولقد سعت المملكة لطلب ١٥٠ دبابة إضافية من نفس النوع^(٦٧). وتدرس المملكة حالياً عروضاً لشراء دبابات فرنسية من طراز « لوكاير » وبريطانية من طراز « تشالنجر-٢ » كما تسلمت المملكة صفقة ٤٠٠ عربة قتال مدرعة من طراز « برادلى » و ٩ نظم لاطلاق الصواريخ المتعددة من الولايات المتحدة^(٦٨).

ولقد سعت المملكة إلى تقوية سلاح مدفعيتها من خلال صفقة تضمنت حاملات صواريخ مضادة للدبابات وعددا من صواريخ BRASASTROS وعددا من حاملات الصواريخ المضادة للدبابات^(٦٩). كذلك حصلت المملكة على عدد من العربات المسلحة السويسرية من طراز Piranha8x8 لتطوير قواتها البرية بالإضافة إلى قوات الحرس الوطني.

بالنسبة للقوات الجوية فقد قامت المملكة في عام ١٩٩٢ بالموافقة رسمياً على مشروع « اليمامة ٢ » والذي يشمل شراء السعودية ٤٨ مقاتلة تورنادو وعدد من طائرات هوك وبى سى/١٩ التدريبية ومن المقرر أن يكتمل تسليم الصفقة في عام ١٩٩٦^(٧٠).

كما عقدت صفقة للحصول على أعداد إضافية من طائرات « أواكس » « للإنذار المبكر » وكذلك طائرات « إف - ١ » وطائرات هليكوبتر من طراز « أباتشى » و « بل ٤٠٦ سكادت »^(٧١). ولقد نجحت السعودية في الحصول على ٧٢ طائرة « إف - ١٥ » الهجومية المتطورة^(٧٢). ولقد بلغت القيمة الإجمالية للصفقة ٩ مليارات دولار، ومن المقرر أن يبدأ تسليم الطائرات في عام ١٩٩٥ ويستمر التسليم حتى عام ١٩٩٨ وذلك بواقع طائرة واحدة شهرياً بدلاً من اثنتين كما كان متفقاً

عليه^(٧٣). كما حصلت السعودية على ٢٤ مقاتلة «إف - ١٥ س/دى» خلال شهر نوفمبر ١٩٩٠ وعدد من طائرات «إف - ١٥ - إي»^(٧٤).

وبالنسبة لقوات الدفاع الجوى فإن المملكة إهتمت بشراء صواريخ باتريوت والعديد من الصواريخ جو/جو و جو/ أرض المتطورة^(٧٥). كما اشترت صفقة صواريخ «كروتال» الفرنسية بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار^(٧٦) وقد أعلنت إدارة بوش عن بيعها ٢٠ وحدة إطلاق باتريوت أى ٤٨ قاذفة للسعودية فيما بعد الحرب مباشرة.

كما سعت المملكة لتطوير قواتها البحرية، فقد أعلنت وزارة الدفاع السعودية فى فبراير ١٩٩٤ أن فرنسا والسعودية أبرمتا ثلاث اتفاقات حول تطوير السفن الحربية السعودية وصيانة الصواريخ أرض/جو والرادارت وبطاريات مضادة للطائرات بمبلغ قيمته ١,٥ مليار دولار^(٧٧). كما عقدت المملكة صفقة مع بريطانيا للحصول على قنصات ألغام فيما بعد الحرب تسلمت الأولى منها فى عام ١٩٩٣^(٧٨) وفى أواخر عام ١٩٩٤ عقدت السعودية مع فرنسا اتفاقيه لتوريد فرقاطتين فرنسييتين من نوع «Laence» وإنشاء قاعدة للسفن فى المملكة ويتم تسليم الفرقاطتين فى عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٢^(٧٩). وقد حصلت السعودية أيضاً على عدد من الزوارق البحرية الأمريكية من طراز «Halter - Marine» خلال عامى ١٩٩٤/٩٣^(٨٠).

ثانيا - الكويت

إتبع الكويت فيما بعد الحرب سياسة موسعة للتزود بالأسلحة وذلك لتعزيز قواتها المسلحة التى إتضح مدى هشاشتها وضعفها فى مواجهة تهديد عسكرى للدولة حيث أبرزت الحرب ضرورة الاعتماد على الذات حتى إلى درجة توافر الصمود فى وجه التهديد الخارجى لحين وصول الإمدادات والمساعدات العسكرية الغربية.

لقد سعت الكويت إلى توقيع اتفاقيات عسكرية مع الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن تتضمن التعاون العسكرى وتزويد الكويت باحتياجاتها من الأسلحة بالإضافة إلى إجراء التدريبات المشتركة. وقد أكملت الكويت سلسلة هذه الاتفاقيات فى شهر ديسمبر عام ١٩٩٤ بعقد اتفاقية دفاعية مع الصين تستمر لمدة ١٠ سنوات وتتضمن إجراء تدريبات ومناورات مشتركة وصفقات أسلحة^(٨١).

كما تسعى الكويت إلى تعويض الأسلحة التى استولى عليها العراق عند غزوه للكويت مع المناادة بإسترجاعها ولكن حتى فى حالة إعادتها قد تكون غير صالحة للاستعمال. ولقد بلغت حسب تقدير أمريكى حوالى ١٠,٠٠٠ قطعة سلاح تتضمن دبابات وعربات مدرعة وعربات نقل وأجهزة رادار ومدافع وصواريخ وعددا من طائرات «سكاي هوك» وطائرات تدريب من طراز «هوك»^(٨٢) ولقد اصدرت الأمم المتحدة قراراً بأن يعيد العراق الأسلحة وتعهده العراق بالفعل بإعادتها خلال عامى ٩٢-١٩٩٣^(٨٣).

أما فيما يتعلق بنظم وصفقات الأسلحة للكويت بعد الحرب فإننا نجد أنها تتم فى إطار خطة كويتية تم وضعها لمشتريات عسكرية تستمر لمدة ١٢ عاماً.

- بالنسبة للقوات البرية

فقد تم عقد صفقة لتزويد القوات البرية الكويتية بعدد ٢٥٤ مدرعة بريطانية من طراز «واربور» تعاقدت عليها عام ١٩٩٣ بقيمة تصل إلى ٩٠٠ مليون دولار كما تم الاتفاق على عدد من العربات المدرعة من طراز «PRB-3» الروسية، كما تعاقدت على شراء ٢١٨ دبابة من نوع «إبرامز-٢» الأمريكية بقيمة مليارى دولار^(٨٤) ويتم تسليم الصفقة الأمريكية خلال عامى ١٩٩٥، ١٩٩٦، ويتم بدأ تسليم المدرعات البريطانية وإدخالها للخدمة فى أو ائل عام ١٩٩٦^(٨٥).

ولقد تسلمت الكويت عدد ٢٠٠ دبابة يوغوسلافية من طراز «R.84»، والتي تمثل النسخة اليوغوسلافية من الدبابة الروسية «T.72»^(٨٦). كما تسلمت عددا من العربات الحربية الكندية^(٨٧).

ـ القوات الجوية

بدأت الكويت فيما بعد الحرب فى تسلم الطائرات التى تعاقدت عليها سواء الـ ٤٠ مقاتلة الأمريكية من طراز «إف. إيه ١٨» التى تعاقدت عليها فى عام ١٩٨٨^(٨٨)، وفى أواخر عام ١٩٩٢ بدأت فى تسلم طائرات تدريب بريطانية وعدد ٨ طائرات من طراز «هورنيت» فى يناير ١٩٩٢^(٨٩) ولقد سعت الكويت إلى بيع الطائرات من طراز «إيه - فور سكاي هوك»^(٩٠) كذلك قامت الكويت ببيع ١٤ طائرة ميراج (٢) الفرنسية الصنع إلى أسبانيا وذلك فى إطار تحديث الكويت لمعدات^(٩١).

ولقد تسلمت الكويت من فرنسا ١٤ مقاتلة من طراز «ميراج» و ١٣ طائرة عمودية من طراز «جازيل» و«طائرة عمودية من طراز «سوبر-بوما»^(٩٢)، كما تم الاتفاق على عدد من المروحيات الأمريكية يبدأ تسلمها فى عام ١٩٩٦ ولكن لم تعلن تفاصيل عن عددها أو قيمتها^(٩٣).

ـ القوات البحرية

من السمات البارزة لنظم التسليح وصفقات شراء الأسلحة فى الكويت فى الفترة التى تلت الحرب الاتجاه نحو مزيد من التسليح للقوات البحرية، ولقد مثلت فرنسا الشريك الرئيسى فى هذه الصفقات

ففى أغسطس عام ١٩٩٢ وقعت الكويت فى إطار اتفاقية التعاون العسكرى مع فرنسا عقوداً لشراء زوارق دورية سريعة من نوع «اسيموف مارين» وسفن «كورفيت» وصواريخ مضادة للطائرات من نوع ميسترال وقانصات ألغام^(٩٤). كما تدرس الكويت شراء أربعة قوارب صاروخية كندية الصنع تحمل طائرات هليكوبتر من طراز «بلاك هوك» كما اشترت الكويت ما يتراوح ما بين ١٢-٢٠ زورق دورية فرنسى مزودة بصواريخ مضادة للسفن^(٩٥)، كما فتحت الكويت مسابقة دولية لتأسيس أربع قواعد ساحلية للصواريخ خاصة الصواريخ الخاصة بالسفن، الفرقاطات المسلحة^(٩٦). كما طلبت البحرية الكويتية زوارق دورية استرالية الصنع بطول ٣١,٥ متر^(٩٧).

- الدفاع الجوى

كما اهتمت الكويت بتقوية دفاعاتها الجوية وذلك من خلال خبرة الحرب، حيث ظهر مدى ضعف الأنظمة الموجودة لديها، كما أن الأسلحة المستخدمة فى الحرب قد أذهلت الكويت بمستوى أدائها ومدى كفاءتها.

حيث عقدت الكويت صفقات عدة فى هذا المجال منها شراء بطاريات صواريخ «هوك» المتطورة والمضادة للصواريخ من الولايات المتحدة^(٩٨). التى كان النصيب الأكبر من نظم الدفاع الجوى التى تم شرائها منها. ولقد طلبت الكويت ست بطاريات من صواريخ «باتريوت» و ٤٥٠ صاروخاً من هذا النوع فى عام ١٩٩٣^(٩٩) وفى عام ١٩٩٥/٩٤ طلبت الكويت خمس بطاريات «باتريوت» لصواريخ أرض /جو وعدد من الصواريخ أرض / جو الروسية من طراز «Sn-12»^(١٠٠) كما وقعت الكويت صفقة صغيرة مع بريطانيا للحصول على عدد يتراوح ما بين ٢٠٠-٥٠٠ صاروخ من طراز ستار برست بقيمة بلغت ٨٠ مليون دولار^(١٠١). كما تسعى الكويت إلى إنشاء

شبكة دفاع جوى لمحاولة إدماج الصواريخ الروسية مع نظام باتريوت الصاروخى أرض /جوى (١٠٢).

ثالثا - الامارات

اتبعت الإمارات بعد الحرب سياسة تسليحية تركّز- كبعد رئيسى - على زيادة وارداتها من الأسلحة مع تنوع مصادر الأسلحة قدر الإمكان وذلك لتطوير قواتها البرية والجوية والبحرية ولقد قامت الإمارات بتوقيع اتفاقيات دفاعية مع فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة لتوفير حماية قوى عظمى ضد التهديدات الخارجية وتتضمن إجراء التدريبات والمناورات المشتركة والتعاون العسكرى وبيع الأسلحة اللازمة لجيش الإمارات.

ـ القوات الجوية

عملت الإمارات على تزويد قواتها البرية بالعديد من الأسلحة المتقدمة من خلال صفقات الأسلحة. وقد أعتمدت على فرنسا كمصدر رئيسى لها فوقت عقدا معها لتزويدها بدبابات قتال من طراز «لوكلير» و٤٦ عربة مدرعة فى عام ١٩٩٣ مقابل ٣,٥ مليار دولار (١٠٣). وذلك بعد أن قامت بتوقيع عقوداً لشراء ٤٣٦ دبابة من ذات النوع وعدد من ناقلات الجند المدرعة الروسية من طراز «PRB-3» بعد الحرب مباشرة (١٠٤) وذكرت بعض المصادر أن عدد هذه الناقلات يبلغ ٢٥٠ عربة مدرعة ويتم تسليمها فى عامى ١٩٩٩ / ٢٠٠٠.

ولقد تم تزويد المدفعية الإماراتية بعدد من الأسلحة، منها ٧٨ نظم مدفعية ذاتية الحركة من جنوب أفريقيا (١٠٥) كما اشترت الإمارات نظام فرنسى للاتصالات بلغت قيمته ١٠٠ مليون دولار (١٠٦).

- القوات الجوية

لم تحظ بصفقات ضخمة في الفترة التي تلت الحرب وإن كان قد أعلن أن الإمارات تحتاج إلى ما يتراوح ما بين ٤٠ أو ٨٠ طائرة مقاتلة. وفي عام ١٩٩٢ تم الإعلان عن إنجاء الإمارات لشراء الطائرة الروسية (ميج ٢٩) لتزويد سلاح الجو بها^(١٠٧). ولكن لم يعلن عن قيمة أو عدد المقاتلات. وخلال عامي ١٩٩٥/٩٤ نشطت الإمارات في تطوير قواتها الجوية في إطار خطة لإحلال طائراتها القديمة من طراز (ميراج - ٥) بغيرها من الطائرات الأمريكية من طراز «إف ١٦» يو إف ١٦^(١٠٨) كما طلبت ٦٤ طائرة هليكوبتر من طراز «أباتشي» الأمريكية.

- القوات البحرية

السمة البارزة لسياسات التسليح للإمارات فيما بعد الحرب هو الاتجاه نحو دعم وتقوية السلاح البحري الإماراتي. فقد طرحت الإمارات مناقصة لشراء ٤ فرقاطات بحرية بمبلغ يتراوح ما بين ١,٢ و٢ مليار دولار في عام ١٩٩٤^(١٠٩). كما سعت إلى شراء طائرات هليكوبتر لتزويد سلاح البحرية بها فاشترت ٨ طائرات بريطانية من طراز «سوبر لينكس» تصل قيمتها إلى ٢٠٠ مليون جنيه إسترليني^(١١٠).

ويأتى ذلك في إطار خشية الإمارات من التهديد الإيراني خاصة بعد حصول إيران على غواصتين روسيتين من طراز «كيلو كلاس» إلا أن الإمارات تعاني من مشكلة تتمثل في عدم إمكانية توفير الأطقم اللازمة لإدارة عملية التحسين والتطوير لأسطولها البحري

رابعاً - عمان

اتجهت عمان فيما بعد الحرب إلى عقد صفقات الأسلحة لتزويد قواتها بها وسعت إلى تطوير قواتها البرية - وذلك بصفة رئيسية من بريطانية حيث قامت بعقد صفقة مع بريطانيا لتوريد ما بين ٢٠-٣٦ دبابة من طراز «تشانجر-٢» و٩ ناقلات للدبابات و٨٠ عربة مدرعة يمكن أن تصل إلى ١٢٦ عربة^(١١١). ولقد قامت عمان بتقوية سلاح مدفعيتها بعقد صفقة تشمل عدد ٢٤ «هاوتزر» ذاتية الحركة من جنوب أفريقيا^(١١٢).

أما القوات البحرية العمانية. فقد تمثل التطور الأساسى الذى حدث لها توقيع عمان عقدا لشراء فرقاطتين بريطانيتين من نوع «كورثيث» وقد تم توقيع العقد فى عام ١٩٩٢ وسيتم تسليمهما فى عام ١٩٩٦^(١١٣). وسيتم تزويدهما بنظم رصد وإنذار وإتصالات تقوم بصناعتها شركات هولندية وفرنسية وكذلك صواريخ سطح/سطح وسطح/جو^(١١٤).

كما تم تحديث الدفاع الجوى العمانى بصواريخ أرض /جو من نوع «Rapiar» البريطانية الصنع كما تم تحديث ما لديه من صواريخ^(١١٥).

خامساً : قطر

سعت قطر فيما بعد الحرب إلى التطوير المستمر لقواتها الجوية ودفاعها الجوى فيما بعد الحرب. فعقدت صفقة للحصول على ١٢ طائرة فرنسية من طراز «ميراج/٢٠٠٠ - ٥» مقابل ٧ بلايين فرنك فى عام ١٩٩٤^(١١٦).

كما سعت إلى تقوية دفاعها الجوى التابع لسلاح الجو من خلال شراء الصواريخ «Mica Apache» جو/جو المتوسطة المدى^(١١٧) وعدد من نظم الصواريخ البرازيلية من

طراز « Astros » كما اشترت « هاوتزر » من جنوب أفريقيا لتقوية مدفعيتها (١١٨).

سادسا - البحريين

على الرغم من صغر المساحة وقلة الموارد المتاحة للبحرين، إلا أنها بعد الحرب اتبعت سياسة شرائية للأسلحة تفوق قطر على الرغم من ارتفاع الموارد القطرية مقارنة بالبحرينية.

بالنسبة للقوات البرية - فقد حصلت البحرين على ٥٥ دبابة قتال أمريكية من طراز « إم - ٦٠ إيه ٣ » (١١٩) بالإضافة إلى عدد من العربات المدرعة والخفيفة للاستطلاع. بالإضافة إلى عدد من المدافع الأمريكية ونظم إطلاق الصواريخ المتعددة التي كانت البحرين الدولة العربية الأولى التي تحصل على تلك الأسلحة الأمريكية المتطورة (١٢٠).

كما سعت إلى تقوية سلاحها الجوي - وذلك من خلال الحصول على طائرات إضافية من طراز « إف - ١٦ » مع تحسين قدراتها بصواريخ جو/جو وميزات عسكرية أخرى (١٢١). كما أصبحت البحرين أول دولة عربية تدخل في الخدمة الطائرة الهليكوبتر الأمريكية المقاتلة « بلاك هوك » (١٢٢) وتسعى للحصول على عدد يتراوح ما بين ١٦-١٢ طائرة هليكوبتر أمريكية من نوع « كوبرا » (١٢٣) ولكن علينا أن نأخذ في الاعتبار أن بعض الأسلحة الأمريكية للبحرين تأتي كمنح في إطار التعاون العسكري بين الدولتين.

ومن ثم نلاحظ ارتفاعا عاما في صفقات الأسلحة للدول الخليجية الست وبصفة رئيسية الكويت والسعودية فقد عملت الكويت فيا بعد الحرب على إعادة بناء جيشها بشتى فروعها ومن ثم احتاجت إلى كمية هائلة من الأسلحة ولا تزال الكويت وكذلك

السعودية التي إكتشفت مدى ضعف قواتها وتدنى مستوى الإستعداد العسكى لديها للدخول فى حرب ضد تهديد عسكى ضخم، خاصة أن التهديد العراقى أو الإيرانى لم يتم القضاء عليهما بصفة نهائية. كما إن العروض العسكرية لمختلف أنواع الأسلحة المتطورة لدى الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا فى الحرب قد أثارت شهية بقية الدول الخليجية للحصول على هذه الأسلحة وتعويز الدول المشاركة فى الحرب من خلال عقد صفقات أسلحة معها.

إلا أن صفقات الأسلحة كانت شاملة فى حالة الكويت والسعودية بشأن تطوير كافة أفرع القوات المسلحة وكذلك فى حالة الإمارات بينما اتسمت بإهمال القوات الجوية فى حالة عمان، بينما تم إهمال صفقات الأسلحة للقوات البرية والبحرية فى حالة قطر واقتصرت على صفقات لأسلحة جوية ودفاع جوى، كما أهملت البحرين القوات البحرية بشأن تزويدها بالأسلحة. وذلك يعود بالأساس إلى ضعف حجم قوات هذه الدول وضعف ميزانياتها الدفاعية مقارنة بالدول الثلاث الأولى.

وعلى مستوى الدول الخليجية الست نلاحظ أن صفقات شراء الأسلحة الجوية من حيث الطائرات المقاتلة ونظم الدفاع الجوى قد استحوذت على النصيب الأكبر من الصفقات كإنعكاس للحرب ودور الضربات الجوية فى إنهاك القدرات العراقية بالإضافة إلى عدم حاجتها لوفرة فى العنصر البشرى وإن كانت الدول الخليجية تواجه مشاكل فى توفير الكفاءات المدربة لاستخدام هذه الأسلحة، فعلى سبيل المثال واجهت الكويت مشكلة فى توفير أطعم الطيارين والصيانة للـ ٤٠ طائرة « إف ١٨٠ هورنيت » التى إشترتها من الولايات المتحدة وهو أمر يثير القلق ويدعو للاهتمام بصورة أكبر بتوفير الكوادر وتدريبهم عند عقد صفقات الأسلحة.

الفرع الثانى

التصنيع العسكرى

استمرت التوجهات الخاصة بالتصنيع العسكرى للدول الخليجية الست كما هى، حيث استمرت الوعود بالمشاركة فى صناعة عسكرية عربية دون اتخاذ خطوات فعالة فى هذا المجال. أما بالنسبة للمستوى الخليجى الجماعى فعلى الرغم من الإشارة فى بعض اجتماعات وزراء الدفاع إلى ضرورة التصنيع العسكرى إلا أنه لم تتخذ تلك التصريحات شكلا فعليا بسبب وجود بعض الخلافات فى الشؤون العسكرية والسياسية سواء بين قطر والسعودية والبحرين بشأن الحدود، أو بين عمان والسعودية حول حدود وإمكانيات التعاون بين الدول الست.

وقد صرح وزير الدفاع الإماراتى أنه فيما يتعلق بالتصنيع العسكرى الخليجى فإن إنشاء هيئة تصنيع خاصة بدول المجلس قد يكون ضروريا ومفيدا فى وقت ما وهو ما يقرره زعماء الدول الست بما فيه مراعاة لظروفهم وأوضاع شعوبهم^(١٢٤) وهو ما يعكس عدم الاتفاق على استراتيجية واضحة لإنشاء صناعة عسكرية خليجية.

وبالتالى إستمرت السعودية والإمارات فى كونهما الدولتان الوحيدتان اللتان تسعىان إلى إقامة صناعة عسكرية محلية وبالتالى نتناول التطورات التى حدثت للصناعة العسكرية فى هاتين الدولتين بعد الحرب.

أولا - المملكة العربية السعودية

شهد التصنيع العسكرى فى المملكة حالة من النمو المتزايد بعد الحرب، ويرجع ذلك إلى أن الغزو العراقى مثل أول تهديد عسكرى مباشر للسعودية مما أدى إلى

سعيها نحو تنمية صناعتها العسكرية فأصبحت الإلكترونيات العسكرية السعودية تحظى بسمعة عالمية. فقد حصلت شركة الإلكترونيات المتقدمة السعودية على عقد مع شركة أمريكية للمشاركة فى إنتاج أحدث نظام لتسجيل المعلومات الخاص بالمقاتلات المتقدمة من طراز «إف - ١٥» الأمريكية التى يتم توريدها للمملكة بعد الحسب^(١٢٥). كما تقوم شركة الإلكترونيات المتقدمة السعودية بتصنيع جهاز إتصالات تكتيكي لصالح القوات المسلحة السعودية، كما تقوم بتصنيع بعض اللوائح والوحدات الإلكترونية للدبابة الأمريكية «إم آى إيه ٢ - إبرامز» التى تعاقدت المملكة على شرائها من الولايات المتحدة^(١٢٦).

وقد قامت المملكة بإنشاء المعرض الصناعى للصناعات الحربية السعودية فى عام ١٩٩٢ وإحتوى المعرض على أسلحة خفيفة وذخائر والعربة المدرعة «درع الجزيرة - ٢» وشبكات وأجهزة إلكترونية والعديد من السلع السعودية الصنع وهو ما يثبت التطور الذى حدث بالتصنيع فى المملكة، واستخدامها لصفقات الأسلحة فى تطوير صناعة حربية وطنية بالمشاركة مع الشركات الأمريكية فى صناعة بعض الأجهزة للأسلحة المختلفة التى يتم تصديرها للمملكة.

لقد أعلنت المملكة عن قرب تنفيذ أكبر مشروع لصيانة الطائرات فى الشرق الأوسط لتنفيذ أعمال بناء وصيانة الطائرات العسكرية والمدنية فى المملكة وسيتم تجهيزه بأحدث تكنولوجيا صيانة هياكل الطائرات وإصلاحها، وسيشمل المشروع الطيران المدنى السعودى بالإضافة إلى القوات الجوية الملكية السعودية^(١٢٧).

ولقد بلغ إجمالى مبيعات المؤسسة العامة للصناعات الحربية إلى ٥٠٠ مليون ريال سعودى فى عام ١٩٩٣ بعد أن كان ٢٥٠ مليوناً فى عام ١٩٩١ والعملاء هم وزارتا الدفاع والداخلية والحرس الوطنى^(١٢٨).

تتوافر العديد من المقومات مثل القاعدة الصناعية المحدودة نسبيا فى المملكة مقارنة بالدول المتقدمة أو حتى فى بعض دول العالم الثالث والمتفوقة نسبيا عن مثيلاتها من دول المجلس الست وقدرتها على توفير التمويل اللازمة وجلب المستشارين والفنسن وكذلك الأبدى العاملة المدربة من دول أخرى وإعداد برامج تدريب الكوادر الوطنية السعودية والقدرة على توفير بعض المواد اللازمة للتصنيع الحربى مثل الجرافيت والبتروكيماويات ومقومات صناعة كيماوية ناشئة، بالإضافة إلى دور الحرب فى إيجاد حافز قوى للتصنيع العسكرى يتمثل فى التهديدات الموجهة للمملكة بشكل مباشر، التى لم توجد قبلها بالإضافة إلى قلة الموارد المالية للمملكة وبالتالي ضرورة السعى نحو تغليب الواردات العسكرية بل ومحاولة تصدير إنتاجها العسكرى قدر الإمكان.

توجد بعض العوائق والعقبات أمام التصنيع العسكرى السعودى وتتمثل فى عدة عقبات أولها: أن الخبرة الصناعية السعودية مازالت محدودة ولا توجد حتى الآن ثقافة صناعية أو علمية بل وأن الصناعات القائمة لم توفر عملية نقل للتكنولوجيا أو المهارات البشرية وثانها: أن الصناعات الموجودة وكونها تعتمد على كثافة رأس المال تقلل فرص تنسبة الكوادر السعودية أو توسيع حجم القوى العاملة. وثالثها أن معظم الصناعات السعودية اعتمدت على الاستثمارات والخبرات الأجنبية بشكل كثيف وهو ما لا يساعد فى عملية نقل التكنولوجيا وتأسيس صناعة وطنية متطورة إنما اعتمدت على هاكل صناعية يديرها أجنبى وأخيرا نجد أن كثرة التدخل الحكومى والحشوية من قراراتها التعسفية وتعطلها للجهود الإستثمارية أدى إلى وجود خوف لدى المستثمرين السعودى والأجنبى من الإستثمار فى المملكة ومن ثم لم تكن منطقة جذب للاستثمارات فى ظل تنامى وسيطرة دور الدولة^(١٢٩). وعلى الرغم من إتجاه المملكة

إلى خصخصة المشروعات والشركات إلا أن الدولة مازالت تسيطر على جزء كبير منها خاصة أن هذا الاتجاه مازال فى بداياته.

نخلص إلى أن المملكة حالياً قد أكدت وجودها فى مجال الصناعات الإلكترونية الحربية والعربات المدرعة وإن كانت ناشئة نسبياً بالإضافة إلى الأسلحة الخفيفة وتسعى كذلك للدخول فى مجال تصنيع الأسلحة الجوية وعلى الرغم من أن هذا التصنيع مازال يتم لصالح القوات السعودية أى الأسلحة التى تورد لها إلا أنها تحقق تقدماً مستمراً فى هذا المجال.

ثانياً - الإمارات

دخلت الإمارات مجال تصنيع المعدات الحربية الإلكترونية والميكانيكية فى الفترة التى سبقت الحرب ولكن منذ يوليو ١٩٩٠ إتبعته الإمارات سياسة تسعى إلى تطوير إنتاجها الصناعى سواء الحربى أو المدنى وذلك من خلال تطبيق نظام الصفقات المتبادلة وذلك بتخصيص جزء كبير من صفقات الأسلحة للإمارات لدعم الإنتاج الصناعى المحلى.

ولقد تم تطبيق هذا النظام فى صفقة أسلحة مع شركة فرنسية فى ديسمبر ١٩٩٠ وتم تخصيص ٣ بلايين دولار لهذا البرنامج وأصبحت الإمارات الدولة الأولى فى العالم التى تطبق هذا النظام عبر صفقات غير مباشرة تركز على تنفيذ مشاريع مشتركة بين الشركات العالمية الموردة للسلاح وشركاتها فى القطاع الخاص والعام فى الإمارات ويعتمد هذا البرنامج على إعادة استثمار ٦٠٪ من الصفقات العسكرية فى مشاريع صناعية وإنتاجية مختلفة داخل الإمارات من قبل الشركات الموردة للأسلحة^(١٣٠).

كما اتفقت شركة « أنظمة الطيران الموجه عن بعد - RPS » على إنشاء مصنع فى

المنطقة الحرة لجبل "على" فى دى لإنتاج هذه النوع من الطائرات^(١٣١). وعلى الرغم من عدم توافر معلومات حول مدى المساهمة الإماراتية إلا أنه بلا شك خطوة أولى على طريق اكتساب الخبرات فى مجال التصنيع الحربى وتدريب الكوادر الإماراتية.

وفى عام ١٩٩٥ خطت الإمارات خطوتين نحو التصنيع العسكرى تمثلت الأولى / فى قيام شركة أبو ظبى لبناء السفن بالمشاركة مع شركة «نيو بورت نيوز» بتجهيز حوض لإصلاح وخدمة وصيانة السفن العسكرية والتجارية وسيتم تجهيزه بمعدات لبناء سفن عسكرية وتجارية. والثانية/ تمثلت فى إنشاء معهد الدراسات الفنى فى الإمارات لتزويد القوات المسلحة بأعداد كبيرة من الفنيين والمتخصصين فى التصنيع والصيانة للأسلحة العسكرية^(١٣٢).

وبالتالى يتضح أن الإمارات قد خطت فيما بعد الحرب أكثر فعالية عن قبل الحرب فى مجال التصنيع العسكرى، وأنه على الرغم من أنها صناعة ناشئة حتى الآن إلا إنها فى طريقها للنمو، كما يتضح أن الإمارات والسعودية استطاعتا بحسب مختلف من الاستفادة بصفقات الأسلحة فى إقامة صناعة وطنية للأسلحة اخذه فى النسب والتطوير على عكس بقية الدول الخليجية الست.

الفرع الثالث

تنويع مصادر السلاح

انتهت حرب الخليج وسط توقعات الدول الكبرى بافتتاح سوق كبرى للسلاح فى الشرق الأوسط وتوجهت الأنظار إلى ثلاثة مصادر أساسية للسلاح هى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لأنها مالكة أسلحة التحالف الدولى التى نم استخدامها

وأذهلت دول الخليج بمدى دقتها وكفاءتها، كما أن صفقات الأسلحة مع الدول الثلاث ستكون نوعاً من التعويض والمكافأة لموقفها في الحرب إلى جانب الدول الخليجية الست. ومن ثم تركزت الأنظار إلى أن الدول الخليجية ستنتج إلى الولايات المتحدة لتزويدها بمستلزمات القوات الجوية ومقاتلاتها ومعدات الدفاع الجوي، وإلى فرنسا للحصول على أسلحة القوات البحرية وإلى بريطانيا للتزود بأسلحة القوات البرية. ومن جانب آخر أكدت الدول الخليجية على إنها ستنوع من مصادر أسلحتها وأنها غير ملزمة بشراء أسلحتها من دول بعينها.

ولقد اتسمت الفترة الأولى التالية للحرب أي عامي ١٩٩٢/٩١ بزيادة في الصفقات الروسية والأمريكية في المنطقة وأصبحت المصدرين الرئيسيين للأسلحة في المنطقة نتيجة لضغوط الدولتين لتحقيق مبيعات أسلحة أكبر لدول المنطقة ولكن دخلت بعد ذلك فرنسا وبريطانيا وكذلك والبرازيل وكرواتيا وجنوب أفريقيا. وفيما يلي نتناول ملامح سياسات التسليح لكل دولة من الدول الست فيما يتعلق بمصادر تسليحها.

أولاً- السعودية

مثلت الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيسى للأسلحة السعودية خاصة الطائرات والدبابات ونظم الدفاع الجوي، ونافستها بريطانيا في مجال الطائرات ولكن انفردت فرنسا بالعقود الأكبر لتسليح البحرية السعودية مع تواجد طفيف للولايات المتحدة. وظهرت سويسرا كمصدر لبعض العربات المدرعة والبرازيل كمصدر للصواريخ. ويمكن أرجاع التفوق الأمريكى بأنه بمثابة مكافأة للحشد العسكرى الأمريكى في السعودية، والتفنن الأمريكى في استعراض الأسلحة المعقدة والمتقدمة تكنولوجياً في

الحرب والمناورات مع المملكة ويتضح أيضاً أن معظم الأسلحة غربية وهو ما يمثل استمراراً للسياسة السعودية المتبعة قبل الحرب مع تراجع دور بريطانيا لصالح الولايات المتحدة لتحتل المرتبة الأولى.

ثانياً - الكويت

تميزت الكويت بتعدد حقيقى فى مصادر السلاح حيث أنها حصلت على أسلحة برية من بريطانيا وروسيا والولايات المتحدة ويوغوسلافيا السابقة - كرواتيا بالأساس - وفى مجال القوات الجوية استوردت من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ولكن فى مجال القوات البحرية انفردت فرنسا بالنصيب الأكبر، وفى مجال الدفاع الجوى كان هناك نوع من المشاركة بين الولايات المتحدة وروسيا للفوز بعقود التسليح.

ويعود هذا التنوع فى مصادر التسليح الكويتى إلى استمرار السياسة المتبعة قبل الحرب بتنويع مصادر السلاح، بالإضافة إلى السعى نحو مكافأة الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن - على الرغم من عدم ظهور صفقات أسلحة مع الصين - فى إطار اتفاقيات التعاون الدفاعى والأمنى بينهم وبين الكويت. كما يعود ذلك إلى أن الكويت فيما بعد الحرب سعت إلى إعادة تأسيس جيشها من جديد بعد استيلاء العراق على الأسلحة الكويتية وما تم تدميره فى الغزو بالإضافة إلى تبين ضعف نظم التسليح التى كانت موجودة لدى الكويت ووجوب تطويرها فى ضوء الأسلحة المستخدمة فى الحرب، ولا شك أن بناء قوات جديدة يعطى فرصة أكبر لتنويع السلاح والاستفادة من مميزات أسلحة كل دولة مصدرة أكثر منه فى حالة تطوير قوات قائمة بالفعل.

ثالثاً - الإمارات

فازت فرنسا بالنصيب الأكبر من صفقات الأسلحة للإمارات فيما بعد الحرب فى صفقات الأسلحة البرية والدفاع الجوى والتى مثلت النصيب الأكبر من صفقات الأسلحة للإمارات بعد الحرب، كما تواجدت روسيا للمرة الأولى حيث لم تكن موجودة فيما قبل الحرب كمصدر للأسلحة البرية والجوية. أما الولايات المتحدة فقد ظهرت فقط فى مجال الأسلحة الجوية. كما ظهرت جنوب أفريقيا بشكل علنى كمصدر للسلاح الإماراتى فى مجال المدفعية والدفاع الجوى بعد أن كانت صفقات الأسلحة بين الدولتين تتم بشكل سرى من خلال وسيط وذلك بعد إلغاء الحظر المفروض على جنوب أفريقيا فى عام ١٩٩٠ بسبب سياستها العنصرية ومن ثم لم يكن ظهورها بسبب الحرب كمصدر للسلاح الإماراتى إنما كدولة جديدة فى إطار خطة التسليح الإماراتى.

رابعاً - عمان

استمرت بريطانيا فى كونها المصدر الرئيسى لصفقات الأسلحة العمانية فيما بعد الحرب سواء فى القوات البرية أو البحرية والدفاع الجوى، مع ظهور جنوب أفريقيا كمصدر لأسلحة المدفعية.

خامساً - قطر

مثلت فرنسا المصدر الرئيسى لصفقات الأسلحة القطرية فيما بعد الحرب سواء فى القوات البرية أو البحرية والدفاع الجوى وكذلك القوات الجوية حيث إن الأسلحة القطرية معظمها فرنسى قبل الحرب وذلك يعود إلى سعى قطر للاعتماد على مصدر لسلحتها غير الولايات المتحدة الأمريكية التى مثلت دومًا الحليف الاستراتيجى للبحرين ذات

العلاقات المتوترة معها. وظهرت الصواريخ البرازيلية وصارات جنوب أفريقيا كذلك للمدفعية القطرية.

سادساً - البحرين

استمرت البحرين فى الاعتماد على نظم التسليح الأمريكية كمصدر أساسى للسلاح وذلك لطبيعة العلاقة التى تربط الدولتين، وتحصل البحرين على العديد من الأسلحة الأمريكية و التى ربما لا تمنحها أمريكا لبقية الدول العربية بالإضافة إلى حصول البحرين على بعض الأسلحة الأمريكية دون مقابل حيث يعود التحالف الأمريكى البحرينى لفترة طويلة من الزمن كما أن البحرين تمثل مركزاً مالياً واستثمارياً فى الخليج وهو ما يخدم المصالح الأمريكية كما أن جمعية الصداقة الأمريكية / البحرينية فى أمريكا من أنشط جمعيات الصداقة فى الولايات المتحدة حالياً* وذلك يعود إلى قبول البحرين للتواجد العسكرى الأمريكى لديها أو فى بقية الخليج بشكل دائم فيما قبل أو بعد الحرب بالإضافة إلى أن تزايد التسليح البحرينى لن يؤثر على أوضاع التوازن الإقليمى فى منطقة الخليج بشكل أو بآخر إلا إذا ما تمت مقارنتها بقطر والأخذ فى الاعتبار النزاع الحدودى بين الدولتين.

ومن ثم نخلص إلى أن حرب الخليج تركت آثاراً فيما يتعلق بسياسات التسليح بشكل عام إلا أن هذه الآثار كانت متفاوتة من حيث الكثافة والاتجاه سواء فيما يتعلق بنظم وصفقات التسليح أو التصنيع العسكرى أو تنوع مصادر السلاح.

فمن حيث نظم وصفقات الأسلحة - أسفرت الحرب عن تزايد مشتريات الدول الخليجية الست من الأسلحة بشكل عام - وإن كان بدرجات متفاوتة - مع ضرورة أن نأخذ فى الاعتبار أن دول الخليج الست بشكل عام سواء قبل الحرب أو بعدها من أكثر

الدول العربية شراء للأسلحة بالإضافة إلى سوريا ومصر والعراق وليبيا، كما أن العديد من صفقات الأسلحة تم تأجيلها حالياً على أن تتم بعد وصول الأسلحة التي تم التعاقد عليها سواء فيما قبل الحرب أو بعدها.

مثلت الحرب معرضاً لترويج الأسلحة العسكرية العالمية والغربية بالأساس سواء لدول الخليج أو لبقية دول العالم حيث مثلت استعراضاً للأسلحة الفرنسية والأمريكية والبريطانية المتطورة والعالية الدقة وفي ذات الوقت العالية التعقيد وهو ما يتطلب كفاءة ومقدرة عالية لتوفير الأطقم اللازمة لإدارتها وقيادتها والتحكم فيها مع توفير شبكة متطورة للغاية لتوفير القيادة والسيطرة والتحكم «C³» وهو ما يضع الدول الخليجية على وشك الوقوع في مشكلة الأسلحة المتطورة المخزونة مع عدم توافر الكفاءات اللازمة لاستخدامها.

مثلت الحرب فرصة لإعادة النظر في نظم التسليح القائمة في الدول الخليجية خاصة لدى الكويت وقطر والإمارات والسعودية لتتخلص من قطع الأسلحة القديمة خاصة المقاتلات ونظم الدفاع الجوى المتقادمة الموجودة لديها.

وقعت الدول الخليجية في إشكالية عدم النمو المتناسق لأفرع قواتها المسلحة وذلك بتطوير بعض أفرع قواتها وإهمال أخرى وهو ما تناولناه تفصيلاً فيما سبق حيث قامت بعض الدول بالاهتمام بالقوات الجوية وإهمال البحرية أو البرية أو نظم الدفاع الجوى وذلك فيما بعد الحرب. كما نجد اهتمام الدول الخليجية الست بشراء نظم التسليح الخاصة بالقوات الجوية والدفاع الجوى بصفة رئيسية نتيجة لأدائها المتميز في الحرب وهو ما يمثل أحد المآخذ على سياساتها التسليحية.

أدت الحرب إلى تنافس دولي للحصول على عقود شراء الأسلحة التي تقدمها الدول الخليجية ومن ثم قلت القيود والمحاذير التي كان يمارسها الكونجرس الأمريكي

على صادرات الأسلحة لهذه الدول وبالتالي قلت الضغوط التي يمارسها اللوبي الصهيونى على الإدارة الأمريكية لإسباب أولها: أن تنمية القدرات الدفاعية للدول الخليجية الست له مبرراته التي تخدم أهداف الإدارة الأمريكية فى المنطقة مثل الاستقرار وإيجاد جبهة خليجية قادرة على الصمود فى وجه تهديد إيرانى أو عراقى مستقبلى لحين وصول الإمدادات الغربية وهو ما يقلل من الأعباء الملغاة على القوات الأمريكية والثانى: هو أن الولايات المتحدة إذا لم تقدم الأسلحة المطلوبة فإن هذه الدول ستحصل عليها من مصادر أخرى وهناك العديد من الدول المختلفة على إستعداد للتلبية. والثالث: المواجهة الخليجية / العراقية وضرورة تسليح دول الخليج الست لحفظ الاستقرار فى المنطقة وعدم تكرار الحرب والرابع: الدفع الذى شهدته عملية السلام فيما بعد الحرب مما قلل من مصداقية الدعاوى الإسرائيلية بأن تسليح الدول الست فيه تهديد لأمنها وعدوان عليها.

لم تترك الحرب تأثيرا يذكر على سياسات التصنيع العسكرى الذاتى للدول الخليجية حيث استمرت الإمارات والسعودية فى السياسة التى اتبعتها قبل الحرب لبناء صناعة عسكرية محلية وزاد نموها فى هذا المجال بعد الحرب ولم تنتهج أى دولة أخرى هذا المنهج، ولم يتم انجاز تقدم فى انشاء هيئة تصنيع عسكرى خليجية وظلت فكرة يتم اثارتها وإطلاق التمنيات والتصريحات والسعى نحو تحقيقها. كما تراجع الدور الخاص بالدول الخليجية الست نحو دعم صناعة سلاح عربية بعد التهديد العراقى العربى لإحدى هذه الدول وكذلك بقية الدول.

ولقد ظهرت جنوب أفريقيا على خريطة مصدري السلاح لدول الخليج وإن كان ذلك ليس بسبب الحرب.

لم تؤثر الحرب على تنوع مصادر السلاح حيث ظلت الاتجاهات العامة فيما قبل

الحرب لفترة ما بعد الحرب، حيث ظلت السعودية تعتمد على الأسلحة الغربية خاصة الأمريكية منها، كما استمرت الكويت فى تنويع مصادر تسليحها سواء من الدول الغربية أو بعض الدول الشرقية السابقة مثل روسيا وكرواتيا وبعض الدول النامية أيضا وإن كانت مشترواتها من مصر قد اختفت بعد أن كانت موجودة فيما قبل وعلى الرغم من الوعود الكويتية لشراء سلاح مصرى بعد الحرب. بينما رسخت الحرب الاعتماد على مصدر وحيد للسلاح وذلك فى حالة عمان كانت بريطانيا وقطر كانت فرنسا والبحرين كانت الولايات المتحدة. فى حين قامت الإمارات بتنويع مصادر أسلحتها عنها فى فترة ما قبل الحرب حيث حصلت على أسلحة فرنسية وروسية أمريكية.

كما ظهرت جنوب أفريقيا على خريطة مصدري السلاح لدى الخليج فيما بعد الحرب بعد رفع الحظر الدولى عنها.

إلا أن مبيعات الأسلحة الأمريكية فازت بالنصيب الأكبر فى مجال أسلحة القوات الجوية والبرية يليها بريطانيا فى مجال الأسلحة الجوية ثم البرية ولكن حققت فرنسا التفوق فى مجال الأسلحة البحرية وكذلك البرية وبعض صفقات الأسلحة الجوية، وهو ما يؤكد أن الدول الغربية الكبرى التى حشدت قواتها فى الخليج حصلت على النصيب الأكبر من صفقات الأسلحة كمكافأة لها وبناء على تجربة هذه الأسلحة فى حرب فعالية وهو ما أدى إلى إندفاع الدول الخليجية إلى شراء ونظم أسلحتها وهو ما يجعل الدول الخليجية الست تقع فى دائرة إمكانية تحكم المصدر الوحيد للسلاح فى استراتيجيتها العسكرية.

الفصل الثانى

سياسات الإنفاق الدفاعى والحد من التسلح

تمثل قضيتا الإنفاق الدفاعى المتزايد والحد من التسلح اثنتين من القضايا ذات الاهتمام العالمى، كما أن الإنفاق مرتبط بسباق التسلح حيث أن تزايد الإنفاق الدفاعى قد يكون نتيجة مباشرة لسباق التسلح وكذلك قد يكون سببا ودافعا لدخول الدول فى سباق للتسلح إذا ما علمت بأن الأطراف الأخرى قد رفعت من مستوى إنفاقها الدفاعى.

ويزداد الإهتمام العالمى بالإنفاق الدفاعى وسباق التسلح ذلك لأنهما يؤديان إلى الإضرار بالاقتصاديات المختلفة للدول وكذلك الاقتصاد العالمى. حيث أن الدول التى تسعى لزيادة مخصصاتها من الدخل القومى لأغراض الإنفاق على المجالات العسكرية وتدبير الموارد اللازمة للدخول فى سباق للتسلح تتأثر خططها التنموية بالسلب، كما أن التوتر فى مناطق معينة هامة للاقتصاد العالمى مما لاشك فيه يؤثر بالسلب على الاقتصاد العالمى ككل.

ونتيجة لإرتباط القضيتين فإننا فضلنا أن نتناولهما فى مبحث فيما يلى:

المطلب الأول

سياسات الإنفاق الدفاعى لدول مجلس التعاون

تمثل منطقة الشرق الأوسط إحدى بؤر الإنفاق الدفاعى المتزايد عالميا، كما تعد

أكبر المناطق فى العالم الثالث انفاقا على الدفاع، حيث تمثل العراق وإيران وإسرائيل وسوريا ومصر والسعودية والكويت أكبر دول المنطقة إنفاقا على الدفاع. وفيما قبل حرب الخليج الثانية نجد أن العراق ومصر وسوريا وليبيا والسعودية تستورد ١, ٤٢٪ من إجمالى واردات دول العالم الثالث من الأسلحة^(١٣٣).

ونتيجة لطبيعة الأوضاع فى المنطقة وكثرة النزاعات والخلافات فيها نجد أن الإنفاق الدفاعى يلتهم نسبة عالية من الإنفاق الحكومى وكذلك الدخل القومى لدول المنطقة.

وبوجه عام يشمل الإنفاق الدفاعى عدة بنود أساسية هى^(١٣٤).

- أجور ومكافآت عسكرية ومدنية.
- مطالب التسليح والمعدات الرئيسية.
- مطالب الإعاشة (تعيينات - مهمات - خدمات طبية - وقود - نقل - صيانة - مبانى - إيجارات - أدوات كتابية).
- مطالب التأمين الفنى للمعدات.
- مطالب تجهيز مسرح العمليات.
- إنشاءات جديدة ومشروعات تدريبية واحتياطى قطع غيار إضافية.

وتركز بعض المصادر على الإنتاج الحربى والتأمين الفنى للقوات المسلحة والتدريب كبنود رئيسية^(١٣٥) ومن الجدير بالذكر أنه لا توجد نسب عالمية محددة لنصيب كل بند من هذه البنود من ميزانية الإنفاق الدفاعى، ويتم فى أغلب الحالات إجراء مقارنة بين طرفين أو أكثر تبعا لهذه البنود ونسب الإنفاق عليها. كما أن الدولة قد تقوم بسداد بعض أقساط الديون من الميزانية العامة للدولة باعتبارها

ديون عليها ولا يتم وضعها فى ميزانية الدفاع أو الإنفاق العسكرى.

تضم منطقة الخليج كلا من إيران والعراق والدول الخليجية الست وهى بوجه عام من أكثر الدول من حيث الإنفاق الدفاعى فى المنطقة العربية، وإذا ماتم استبعاد العراق وإيران تبعا لتقسيم ومحور إهتمام الدراسة سنجد أن السعودية والكويت والإمارات من أكثر الدول الخليجية إنفاقا على الدفاع ولكن فيما يلى نتناول ذلك بالتفصيل بالإضافة إلى بقية الدول الخليجية الست.

الخروج الأول

سياسات الإنفاق الدفاعى قبل الحرب

مثلت الحرب العراقية الإيرانية أحد التهديدات الأساسية للنظم الخليجية الست خاصة المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات والبحرين والتي مثلت إيران تهديداً مباشراً لها وهو مادفع هذه الدول إلى تخصيص نسبة عالية من الدخل للإنفاق الدفاعى.

ولمتابعة تطور مخططات الإنفاق الدفاعى للدول الست فيما قبل الحرب تم عمل جدولين الأول يمثل الإنفاق العسكرى كنسبة من الإنفاق العام للدولة، والجدول الثانى يتناول ميزانيات الدفاع للدول الست ونسبتها من الدخل القومى الإجمالى لكل دولة.

الجدول رقم (١٠) الإنفاق العسكري للدول الست كنسبة من الإنفاق الحكومي قبل

الحرب

بالبليون دولار أمريكي (١٣٦)

الانفاق العسكري الدولة		١٩٨٨		١٩٨٩		١٩٩٠	
		النسبة	حجم الإنفاق	النسبة	حجم الإنفاق	النسبة	حجم الإنفاق
السعودية	١٤,٨٨٧	٪١٩,٨	١٤,٥٢٢	٪١٧,٧	١٤,٨	٪١٥	١٤,٨
الكويت	١,٤٦٣	٪٧,٣	١,٥١٨	٪٦,٥	١,٥٢٣	٪٥,٨	١,٥٢٣
الإمارات	١,٥٨	٪٦,٧	١,٤٦٤	٪٥,٣	١,٥٨٦	٪٤,٧	١,٥٨٦
عمان	١,٣٥	٪١٧,٨	١,٣٢٦	٪١٥,٨	١,٣٥٢	٪١٢,٧	١,٣٥٢
البحرين	١٨٧	٪٥	١٨٥	٪٤,٨	١٩٩	٪٤,٨	١٩٩
قطر*	-	-	-	-	-	-	-

المصدر Sipri Year Book, 1992, p. 260

* لم يرد أى بيانات عن قطر فى المصدر الذى تم الرجوع إليه للحصول على هذه البيانات أو فى مصادر أخرى

جدول (١١)** ميزانيات الدفاع للدول الست قبل الحرب كنسبة من الدخل القومى

الإجمالى (١٣٧)

ميزانية الدفاع بالمليار دولار		١٩٨٨		١٩٨٩		١٩٩٠	
		النسبة	حجم الميزانية	النسبة	حجم الميزانية	النسبة	حجم الميزانية
السعودية	١٣,٥٧	٪١٨,٠٢	١٤,٦٩	٪١٨,٧	١٣,٨٤	٪١٣,٩	١٣,٨٤
الكويت	١,٥٥	٪٧,٠٢	١,٥٥٦	٪٦,٤	١,٥٤٠	٪٥,٩٥	١,٥٤٠
الإمارات	١,٥٩	٪٦,٩	١,٤٧	٪٥,٦	١,٥٩	٪٤,٧	١,٥٩
عمان	١,٣٨٥	٪١٨,٢	١,٣٢٦	٪١٥,٨	١,٣٨٥	٪١٣	١,٣٨٥
البحرين	١٩٤	٪٥,٧	١٨٥	٪٤,٨	٢٠٢	٪٥	٢٠٢
قطر	١٥٤	٪٣	-	-	-	-	-

المصدر سم لجميع هذا الجدول من Military Balance, 1990/89, 1992/91

** سم عمل الجدول حتى عام ١٩٩ باعتبار أن الحرب قد قامت فى نهايتها ومن ثم لم تكن الفترة المنعقدة من العام كبيره لتشهد تغيرات كبرى فى الانفاق الدفاعى وأن نفقات الحرب وقبول الحشد العسكرى تم دعمها لاحقاً.

يتضح لنا من الجدولين السابقين أنه في الفترة التي سبقت الحرب تميزت السعودية بأعلى إنفاق دفاعي بين الدول الست بل أنها تعدت إجمالي الإنفاق الدفاعي للدول الخمس الأخرى مجتمعة، كما أن السعودية حظيت بأكبر نسبة من الإنفاق الدفاعي مقارنة بالدخل القومي، ولكن يلاحظ أن هذه النسبة أخذت في التناقص التدريجي خلال الأعوام الثلاثة ووصلت إلى أقل معدلاتها في عام ١٩٩٠ وذلك نتيجة لمعاناة السعودية من صعوبات في الدفع لالتزاماتها نتيجة انهيار أسعار النفط وتقلبات سعر الدولار، ونتيجة لذلك تم عقد محادثات بريطانية / سعودية في عام ١٩٩٠ بشأن تمويل الثغرات المالية في برنامج «اليمامة» بين الدولتين.^(١٣٨) كما عملت السعودية على تقليل نفقاتها الدفاعية بنسبة ٤٠٪ منذ عام ١٩٨٥^(١٣٩). كما يلاحظ إرتفاع الدخل القومي في عام ١٩٩٠ ومع ذلك لم يتم تخصيص نفس النسبة من الإنفاق للشئون الدفاعية وهو ما يوضح اتجاه المملكة لأوجه أخرى من الإنفاق.

احتلت عمان المكانة الثانية في نسبة الإنفاق الدفاعي مقارنة بالدخل القومي الإجمالي وذلك يعود بالأساس إلى قلة الدخل القومي العماني بشكل عام، ولقد عملت عمان على تقليل إنفاقها الدفاعي خلال السنوات الثلاث بشكل تدريجي.

ويلاحظ أن الكويت والإمارات مثلتا نسبا متقاربة في مخصصات الإنفاق الدفاعي من إجمالي الإنتاج القومي وإن كانت الكويت تمثل النسبة الأعلى وذلك يعود بالأساس إلى التهديد الإيراني للكويت واعتبارها عدوا مباشرا لإيران أثناء الحرب، كما أنه بعد انتهاء الحرب العراقية / الإيرانية بدأت تظهر نوايا التصعيد العراقي مع الكويت وإثارة الخلافات فيما بينهما خاصة خلال عامي ٨٩ - ١٩٩٠ إلا أن الاتجاه العام الكويتي هو تقليل نسبة مخصصات الإنفاق الدفاعي من الدخل القومي خلال السنوات الثلاث بشكل تدريجي وإن كان ذلك ليس بنسب كبيرة كما كان يعلن المسئولون الكويتيون.

شكلتا البحرين وقطر أقل الدول الخليجية الست فى الإنفاق العسكرى وذلك يعود بالأساس إلى ضعف الدخل القومى للدولتين، ويلاحظ أنه على الرغم من زيادة الدخل القومى القطرى عن نظيره البحرينى إلا أنه لا يقوم بتخصيص نصيب كبير منه للإنفاق الدفاعى وذلك يعود بالأساس إلى اعتماد قطر استراتيجية أساسية لتوفير الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها. كما أن قلة الإنفاق الدفاعى للدولتين يمكن إرجاعها إلى قلة المساحة وضعف القوة الشاملة للدولتين بشكل يجعل قواتهما المسلحة ضئيلة وقليلة وبالتالي لا تتطلب قدرًا كبيرًا من الإنفاق أو حتى وجود القدرات اللازمة لاستيعاب قدر أكبر من الإنفاق الدفاعى.

نجد أن أكبر نسبة من مخصصات الإنفاق الدفاعى فى الدول الست كانت لشراء الأسلحة الجديدة، ونجد أن ذلك سمة غالبة لدى الدول النامية التى لا تتبع سياسة لتصنيع العسكرى أو الإنفاق على التدريب والمنشآت العسكرية، إلا أن النسبة كانت عالية للغاية لدى الدول الخليجية الست خاصة فى ظل قلة عدد قواتها المسلحة. فيكفى أن نعلم أن اجمالى ميزانية الدفاع فى المملكة العربية السعودية خلال الأعوام من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٠ تم تخصيص مبلغ ٢٨.٩ مليار دولار لشراء أسلحة^(١٤٠). وهى نسبة تصل إلى حوالى ٦٠٪ من الميزانية الدفاعية خلال هذه السنوات.

ولقد عملت السعودية على توظيف جزء من أثمان صفقات الأسلحة فى مشروعات صناعية داخل السعودية، فاتفقت مع بريطانيا على توظيف مليار جنيه إسترلينى من قيمة صفقة «اليمامة - ٢» فى السعودية خلال عشر سنوات قادمة بعد عقد الصفقة^(١٤١).

ولقد مثلت السعودية أكثر الدول الخليجية الست إنفاقاً على التصنيع الحربى تليها الإمارات وإن كانت النسب مازالت ضئيلة مقارنة بالدخل القومى.

يلاحظ لدى الدول الست بلا إستثناء تراجع نسبة الإنفاق الدفاعى من الدخل القومى وإن كان ذلك لا يعود بالأساس إلى تناقص قيمة مخصصات الدفاع وإنما إلى تزايد الدخل القومى لدى هذه الدول مع ثبات حجم الإنفاق، كما إتجهت الدول الخليجية إلى اتباع سياسة جدولة المستحقات الخاصة بشراء الأسلحة على فترات زمنية طويلة. كما لم توجد بنود فى اتفاقيات التسليح تنص على إعادة توظيف نسب من صفقات الأسلحة داخل الدول الخليجية إلا من جانب السعودية والإمارات. إلا أن هذا الاتجاه لم يظهر بصورة واضحة فيما قبل الحرب.

الفرع الثانى

سياسات الإنفاق الدفاعى بعد الحرب

مثلت الحرب عاملاً رئيسياً لتزايد الإنفاق الدفاعى لدول الخليج الست حيث سعت هذه الدول كما ذكرنا إلى زيادة مشترواتها من الأسلحة المختلفة وكذلك عدد جيوشها وهو ما انعكس بصورة واضحة فى زيادة الإنفاق الدفاعى. ونتيجة للحرب فإن النظم الحاكمة فى الدول الست تمتعت بحرية حركة أكبر فى إنفاقها الدفاعى، فعلى الرغم من طبيعة النظم السياسية فى هذه الدول التى أدت إلى عدم وجود رقابة أو انتقادات لسياسات الحكام، إلا أن النظم الحاكمة فى هذه الدول وجدت المبرر الكافى الذى تستطيع الإعلان عنه لإتباع سياسات موسعة للإنفاق الدفاعى والمجاهرة بذلك بعد تجربة الغزو العراقى للكويت وتزايد الشعور بالتهديد سواء من قبل الحكام أو الجماهير سواء من إيران أو العراق أو دول عربية أخرى.

وفيما يلي نقدم جدولاً للإنفاق الدفاعي في الدول الست فيما بعد الحرب وذلك بالاعتماد على ميزانيات الدفاع في هذه الدول ونسبتها من الدخل القومي وذلك بعد تعذر الوصول إلى أرقام صحيحة وشاملة للإنفاق العسكري، ونسبة من الإنفاق العام للدولة.

جدول (١٢) ميزانيات الدفاع للدول الست بعد الحرب كنسبة

من الدخل القومي الإجمالي «بالمليار دولار أمريكي» (١٩٩٢)

العام الدولة	١٩٩١		١٩٩٢		١٩٩٣		١٩٩٤	
	حجم الميزانية	النسبة من الدخل	الحجم	النسبة	حجم الميزانية	النسبة	حجم الميزانية	النسبة
السعودية	١٣.٨٦	٪١٣.٢	١٤.٥	٪١١.٩	١٦.٤٦	٪١٣.١	١٣.٩	٪١١.١
الكويت	٩.٣	٪٨٣	٢.٩	٪١٣.٣	١.٨	٪٧.٥	١.٧	٪ ٦.٨
الإمارات	٠.٩٤٧	٪١٢.٤	٠.٣٥٠	٪٤.٩٥	٠.٣٢٤	٪٤.٤	٠.٢٩٩	٪ ٤
عمان	١.٤٩	٪١٢.٣	١.٧٣	٪١٥.٥	١.٨	٪١٥	١.٦	٪١٢.٨
البحرين	٠.٢٣٧	٪٥.٨	٠.٢٥٢	٪٥.٩	٠.٢٤٤	٪٥.٥	٠.٢٤٨	٪ ٥.٥
الإمارات	١.٥٩	٪٤.٨	١.٦٤	٪٤.٩	١.٨	٪٥	١.٩	٪ ٥.٣

المصدر: تم تجميع هذا الجدول من Military Balance, 1991/ 90, 1993/ 92, 1994/ 93, 1995/94.

ومن ثم نجد من الجدول التجميعي السابق أن السعودية والكويت مثلتا أعلى دولتين في مخصصات الدفاع سواء بعد الحرب مباشرة أو فيما بعد ذلك وهو استمرار لسياسة الإنفاق فيما قبل الحرب وإن كان حجم الإنفاق قد زاد كنتيجة للحرب.

مثلت ميزانية الدفاع السعودية أعلى نسبة بين مثيلاتها الخليجية بل فاقتها مجتمعة، كما نجد أن إجمالي الإنفاق العسكري للمملكة في عام ١٩٩١ كما ذكرنا وصل إلى ٣٥.٥ مليار دولار أي بنسبة ٣٥٪ من إجمالي الدخل القومي للمملكة خلال هذه السنة، مع ضرورة أن نراعي أن بعض النفقات العسكرية للمملكة والناجمة

عن الحرب تم سدادها من الميزانية العامة للدولة ولم ترد عنها أرقام تفصيلية توضح حجمها وقيمتها.

ولقد استمر الإنفاق الدفاعى فى كونه القطاع الأكبر للإنفاق فى الميزانية السعودية فى عام ١٩٩٥ إلا أنه أخذ فى التناقص حيث بلغ ١٢,٥ مليار دولار^(١٤٣). وهو أقل مبلغ منذ عام ١٩٩٠.

ولقد سعت المملكة إلى إعادة جدولة نفقاتها الدفاعية خاصة تجاه الولايات المتحدة حيث فى نهاية ١٩٩٤ تم بحث إعادة جدولة ٢٠ بليون دولار قيمة مدفوعات عسكرية سعودية للولايات المتحدة^(١٤٤). كذلك سعت المملكة إلى الاتفاق مع مصدرى الأسلحة إليها على تخصيص نسبة ٣٥٪ من قيمة عقود التسليح والمشروعات الدفاعية فى المملكة للإنفاق على مشروعات صناعية متقدمة مشتركة مع القطاع الخاص السعودى والمؤسسة العامة للصناعات الحربية^(١٤٥)، وفى عام ١٩٩٣ أعلن العاهل السعودى أن الإنفاق الدفاعى سيزيد بنسبة ٩٪ لمواجهة الموقف الإقليمى^(١٤٦).

سعت المملكة إلى تقليل نفقاتها الدفاعية وذلك لمواجهة تكاليف حرب الخليج التى وصل نصيب المملكة منها حوالى ٦٠ مليار دولار وذلك فى ظل تراجع العائدات البترولية كما حاولت المملكة الاستفادة إلى أقصى درجة ممكنة من نفقاتها الدفاعية مع السعى إلى إعادة جدولة العديد من مدفوعاتها العسكرية وإن كان فى الخطأ الاقتصادية السادسة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ أتت النفقات الدفاعية فى المقدمة وذلك بدعوى مواجهة التهديدات الموجهة للملكة.

- وفى الكويت - إلتهمت ميزانية الدفاع ٨٣٪ من إجمالى الدخل القومى فى عام ١٩٩١ بينما الإنفاق العسكرى الإجمالى خلال عام ١٩٩١ وصل إلى ١٦,٧٦ مليار دولار وهو ما يمثل نسبة ١٥٠٪ من الدخل القومى فى عام ١٩٩١، والذى بلغ

٢١, ١١ مليار دولار. وهو ما يوضح أن الدولة اتجهت إلى السحب من أرصدها لتغطية هذه النفقات لتعويض توقف إنتاج النفط عصب الاقتصاد الكويتي، وذلك بالإضافة إلى التكاليف العسكرية للحرب التي يتم سدادها من الميزانية العامة الكويتية.

ويلاحظ إرتفاع الإنفاق الدفاعي بشكل كبير لدى الدولتين فيما بعد الحرب مباشرة أى خلال عام ١٩٩١ وتناقصه فى عام ١٩٩٢ واستمراره فى التناقص فى حالة الكويت وذلك نتيجة لأن جهود إعادة البناء والتعمير لإزالة اثار العدوان العراقى تم البدء فيها خلال أعوام ١٩٩٢، ١٩٩٣ بشكل أكثر كثافة وبالتالى زادت المخصصات المدنية من الإنفاق الحكومى.

- وفيما بعد الحرب لم تواجه الحكومة الكويتية صعوبات فيما يتعلق بزيادة انفاقها الدفاعى حتى بعد إعادة مجلس الأمة للانعقاد، حيث لم تجد صعوبة فى تخصيص مبلغ ١,٦٨ مليار دولار للعقود الدفاعية التى ستبرمها معها الحكومة فى السنة المالية ١٩٩٤ / ١٩٩٥^(١٤٧). وفى عام ١٩٩٤ تم تخصيص ١١,٦ بليون دولار لشراء أسلحة فى عام ١٩٩٤ وكذلك ٧ بلايين دينار كويتى لشراء أسلحة خلال ٨ - ١٠ سنوات قادمة^(١٤٨) ويلاحظ بشكل عام أن الحرب قد أدت إلى ازدياد نصيب الإنفاق الدفاعى فى الكويت فى فترة ما بعد الحرب عما كان قبلها حيث لم تزد نسبة الإنفاق الدفاعى عن ٧,٣٪ فى عام ١٩٨٨ انخفضت إلى ٥,٨٪ عام ١٩٩٠ كنسبة من الدخل القومى، ويجب أن نراعى أن بعض النفقات الدفاعية وخاصة عقود التسليح الكويتية يتم سدادها من الميزانية العامة للدولة.

- بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، فقد اتخذت ميزانيتها الدفاعية اتجاه متصاعداً ولكن لم تشهد زيادة كبيرة خاصة أنها تحملت جزءاً من نفقات الحشد العسكرى الدولى فى الحرب. ولقد تراوحت نسبة الإنفاق الدفاعى الإماراتى فى الغالب

حوالى ٥٪ من الإنفاق الحكومى وهى نسبة معقولة مقارنة بالكويت والسعودية خاصة فى ظل معاناة الإمارات من مشاكل تتعلق بالتمويل وانخفاض سعر البترول وتكاليف ونفقات حرب الخليج. ولقد سعت الإمارات إلى اتباع نظام يسمى «أوفست» وذلك لاستثمار جزء من صفقات الأسلحة داخل الإمارات فى مشروعات صناعية مشتركة.

اتجهت عمان إلى زيادة إنفاقها الدفاعى فيما بعد الحرب، بل أنه بعد الحرب مباشرة قررت عمان زيادة إنفاقها الدفاعى بمقدار ٤٦,٥ مليون ريال عمانى فى أكتوبر ١٩٩١^(١٤٩). ولقد ارتفعت نسبة الإنفاق الدفاعى من الدخل القومى فيما بعد الحرب حتى وصلت إلى أكثر من ١٥٪ إلا أنها على الرغم من ذلك تمثل نسبة أقل مما كان عليه الوضع عام ١٩٨٨ إبان حرب الخليج الأولى وذلك لأن حرب الخليج الثانية لم تكن ذات تأثير على عمان أو على المرات المائية التى تشرف عليها كما كان الوضع فى حرب الخليج الأولى.

زادت نسبة الإنفاق الدفاعى من الدخل القومى فى دولة البحرين فيما بعد الحرب مباشرة ووصلت إلى أعلى معدلاتها فى عام ١٩٩٢ حيث بلغت ٥,٩٪ وهو ما يعكس رغبة البحرين فى زيادة إنفاقها الدفاعى وهو ما يحول دونه قلة العائد والدخل القومى وإن كانت تسعى لاستبدال ذلك بالحصول على تسهيلات فى الدفع لصفقات الأسلحة والحصول على أسلحة بصفة مجانية من الولايات المتحدة بالإضافة إلى الاستفادة من الدعم المالى من دول مجلس التعاون الخليجى لها ولعمان لشراء بعض صفقات السلاح. شهد الإنفاق الدفاعى فى دولة قطر طفرة فيما بعد الحرب مباشرة حيث وصلت نسبة ميزانية الدفاع من الدخل القومى حوالى ١٢,٤٪ فى عام ١٩٩١ وهو أعلى معدل لها طوال سنوات الدراسة إلا أن هذا الإنفاق أخذ فى التراجع حتى وصل إلى ٤,٥٪ من الدخل القومى فى عام ١٩٩٤.

وبالتالى فقد كان الأثر العام للحرب على الدول الخليجية الست.. هو زيادة الإنفاق الدفاعى لها ، ولقد كان هذا الإنفاق والزيادة فيه تتم بنسب متصاعدة ومتفاوتة حيث اتجه إلى الزيادة الكبيرة فى الكويت والسعودية . الدولتان الأكثر إنفاقا قبل وبعد الحرب بين الدول الست . وذلك بوصفهما الدولتين الرئيسيتين من الدول الست اللتان تأثرتا بالحرب بصورة مباشرة واستمر فى الزيادة فى عمان وذلك لطبيعة سياستها الدفاعية الرامية إلى إيجاد جيش قوى وهو ما جعلها تنفق عليه بكثافة سواء قبل أو بعد الحرب.

عانت الدول الخليجية الست بوجه عام من عبء نمو الإنفاق الدفاعى ، حيث لم تشهد أسعار البترول نمواً مماثلاً، كما أن نفقات الحرب التى تحملتها هذه الدول بصفة خاصة السعودية والكويت والإمارات أدت إلى بحث هذه الدول عن إعادة جدولة ديونها وصفقات الأسلحة التى استوردتها مع إعلانها أنها لا ترغب فى إلغاء صفقات الأسلحة وإنما فقط بحث مسألة التسهيلات الخاصة بالدفع للصفقات الجديدة والوفاء بالصفقات القديمة وهو ما لاقى ترحيباً من مصدرى الأسلحة؛ ومن الجدير بالذكر أن بعض صفقات الأسلحة يتم سدادها من الميزانية العامة للدولة وليس من ميزانية الدفاع.

تركز الإنفاق الدفاعى فيما بعد الحرب كما كان عليه الوضع فيما قبلها على الإنفاق على بند رئيسى يلتهم ذلك الإنفاق تمثل فى عقود التسليح دون الاهتمام بالإنفاق على بنود التدريب والتصنيع العسكرى لدى الدول الخليجية فيما عدا السعودية والإمارات اللتان اتجهتا إلى تخصيص نسبة ضئيلة للتصنيع العسكرى واستثمار نسب من صفقات الأسلحة داخل الدولة سواء فى مشروعات صناعية حربية أو مدنية وذلك كوسيلة لنقل التكنولوجيا المتطورة إليها.

المطلب الثانى

سياسات الحد من التسلح

تمثل منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة الخليج العربى بشكل خاص واحدة من أهم مناطق سباق التسلح فى العالم وذلك لطبيعة المنطقة حيث تتسم بعدم الاستقرار واستمرار مصادر التهديد وتجدها. ولقد مثل الوجود الاسرائيلى فى المنطقة وطبيعة الصراع العربى / الاسرائيلى الممتد أحد الدوافع الأساسية للسباق على التسلح فى المنطقة، كما أتاح ذلك الصراع المبرر الكافى للحكومات المختلفة سواء فى الجانب العربى أو فى الجانب الاسرائيلى لتبرير النظم الحاكمة لشعوبها سياساتها الخاصة بالحرص على الحصول على قدر أكبر من الأسلحة بحجة حماية الأمن القومى للدولة فى مواجهة مصادر التهديد المختلفة.

مثلت الحرب العراقية / الإيرانية، وحرب الخليج الثانية دوافع أساسية لاستمرار سباق التسلح فى منطقة الخليج حيث ظهرت إيران كمصدر للتهديد بالنسبة للعراق كما ظهرت العراق كمصدر رئيسى للتهديد للدول الخليجية بعد أن كانت إيران هى المصدر الرئيسى وذلك بعد تجربة الغزو العراقى للكويت وهو ما أدى إلى زيادة سباق التسلح فى المنطقة. كل ذلك جعل منطقة الشرق الأوسط سوقا رائجة للسلاح سواء القادم من الكتلة الغربية أو الدول الشرقية - سابقا - وكذلك العديد من الدول النامية المصدرة للأسلحة، وبانتهاء الحرب الباردة تزايدت الجهود الدولية للحد من التسلح وظهرت الاقتراحات والمبادرات للحد من التسلح فى العالم، وفيما بعد حرب الخليج الثانية ظهرت العديد من المبادرات بشأن الحد من التسلح فى الشرق الأوسط باعتباره مصدرا أساسيا لعدم الاستقرار والتهديد فى المنطقة.

الغرض الأول

الحرب وقضية الحد من التسلح فى الشرق الأوسط

فيمما بعد حرب الخليج الثانية تزايدت الاقتراحات والمبادرات الخاصة بالحد من التسلح فى الشرق الأوسط وذلك بعد اكتشاف قدرات التسلح العراقية، وما يمكن أن يمثله امتلاك دولة نامية لكم هائل من أسلحة لتهديد منطقة ذات أهمية استراتيجية دولية. ولقد ركزت المبادرات على أسلحة الدمار الشامل (نووية - كيميائية - بيولوجية) والقدرات الصاروخية اللازمة لإيصال الرؤوس الخاصة بأسلحة الدمار الشامل فى المنطقة بصفة خاصة، ونحاول هنا تقديم الملامح العامة للحد من التسلح فى الشرق الأوسط من خلال عدة نقاط:

أولاً - الملامح الأساسية لسباق التسلح فى الشرق الأوسط

ثانياً - الحرب والمبادرات المختلفة للحد من التسلح فى المنطقة.

ثالثاً - مواقف الأطراف الدولية والإقليمية تجاه قضية الحد من التسلح.

وفيما يلى نتناول هذه النقاط بشيء من العرض والتحليل:

أولاً: الملامح الأساسية لسباق التسلح فى الشرق الأوسط

مثلت منطقة الشرق الأوسط وما زالت إحدى البؤر الأساسية لسباق التسلح فى العالم، كما أن الخبرات الخاصة بسياسات الحد من التسلح والظروف الملزمة لها ما زالت ضعيفة جداً ومن الصعب إيجادها بسهولة لأن العديد من الشروط المسبقة اللازمة لهذه السياسات غير قائمة بالمنطقة، ومن ثم فإن إجراءات بناء الثقة المتبادلة والعلانية والمكاشفة والتفتيش والتحقق لم يكن لها وجود فى المنطقة خاصة لأن مسافات الأسلحة

لدول المنطقة تتسم بدرجة عالية من السرية والغموض، بل أن البعض من دول المنطقة تشترط فى عقود الأسلحة التى تستوردها أن يظل حجم ونوع وقيمة الأسلحة التى تحصل عليها فى طى الكتمان.

ظلت منطقة الشرق الأوسط المستورد الرئيسى للأسلحة فى العالم فيكفى أن نعلم أن دول الخليج وحدها قد أنفقت على شراء السلاح خلال سنوات الحرب العراقية / الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) مايزيد على ٥٠ مليار دولار، كما أن دول المواجهة العربية مع إسرائيل قد أنفقت على شراء السلاح منذ عدوان يونيو ١٩٦٧ حتى أواخر الثمانينات مايزيد على ٥٠ مليار دولار أيضاً^(١٥٠).

بدأ سباق التسلح فى منطقة الشرق الأوسط منذ إيجاد الكيان الإسرائيلى فى المنطقة العربية وبداية الحروب العربية/ الإسرائيلية حيث إنه اذا كانت الدراسات تختلف فى كون سباق التسلح سببا للحرب أو نتيجة لها فإن التفسير المناسب لحالة الشرق الأوسط هو أن سباق التسلح فى المنطقة ناتج عن الحروب فيها خاصة أن الحروب التى قامت فى المنطقة لم تنته بانتصار كامل وحاسم لطرف على آخر مما ينذر بتجددها.

تغيب عن المنطقة المبادرات الإقليمية للحد من التسلح وهو ما دعا الإدارة الأمريكية للتأكيد على وجود مشاركة الفاعلين الإقليميين فى عملية الحد من التسلح خاصة أن العديد من دول الشرق الأوسط تعاني من عدد من التهديدات ومن ثم يصعب الوصول إلى حالة من الاتفاق على قبول درجة من التكافؤ العسكرى والتى تمثل جوهر عملية الحد من التسلح^(١٥١).

يتسم سباق التسلح فى المنطقة بوجود أكثر من حافز له وتشابك علاقاته.. فهناك إسرائيل وتركيا وإيران والتى تمثل أطرافا فى علاقة سباق التسلح بل ونجد كذلك أنه بعد حرب الخليج الثانية ظهر نوع من سباق التسلح فيما بين الدول العربية ذاتها

لتأمين نفسها ضد دول عربية أخرى، كما أن سعى الدول العربية إلى إيجاد رادع تقليدى أو فوق تقليدى قوى فى مواجهة إسرائيل برادعها النووى والتقليدى يمثل حافزاً لسباق تسلح مستمر فيما بين الجانبين.

سعت إسرائيل دوماً إلى التشهير بصفقات السلاح للدول العربية وكونها تصعيداً لسباق التسلح فى المنطقة مع التأكيد على أنها قادرة على تفوقها العسكرى على قوى الدول العربية المجاورة. ومن ذلك الانتقادات الإسرائيلية لمشروع «اليمامة - ٢» لتسليح السعودية بأسلحة بريطانية^(١٥٢).

لا يجب إخراج إيران وتركيا من شبكة سباق التسلح فى المنطقة أو عند تقديم اقتراح أو مبادرة للحد من التسلح فى المنطقة لأنهما تمثلان طرفاً فى علاقة سباق التسلح سواء فى منطقة الخليج أو بالنسبة لسوريا والدول العربية الأخرى.

إنجهدت الدول الغربية والأمم المتحدة إلى التركيز على إيران والعراق وليبيا فى مجال السيطرة على صادرات الأسلحة والتكنولوجيا حسب تقارير «اللجنة الخاصة بالأجراءات المتعددة للسيطرة على صادرات الأسلحة التابعة للأمم المتحدة والمعروفة اختصاراً بـ «COCOH»^(١٥٣).

أدت حرب الخليج الثانية وما أظهرته من القدرات العسكرية العراقية وإن كانت لم تثبت فعالية فى مواجهة قوات التحالف إلى دفعة قوية لسياسات الحد من التسلح فى المنطقة، ومن ثم ظهرت اقتراحات ومبادرات لدعم جهود الحد من التسلح فى العالم والشرق الأوسط.

ثانياً: مبادرات الحد من التسلح فى الشرق الأوسط.

ظهرت العديد من الاقتراحات والمبادرات للحد من التسلح فى منطقة الشرق

الأوسط، حيث ظهرت مبادرة الرئيس مبارك فى إبريل ١٩٩٠ لإعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، إلا أنه فيما بعد حرب الخليج الثانية ظهرت عدة مبادرات نتناولها فيما يلى:

١- مبادرة الرئيس الأمريكى جورج بوش فى مايو ١٩٩١.

٢- المبادرة الفرنسية الشاملة فى يونيو ١٩٩١.

٣- الإعلان الدولى للشرق الأوسط كمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى يوليو ١٩٩١.

٤- الإعلان الدولى حول مبيعات الأسلحة فى أكتوبر ١٩٩١.

وفىما يلى نتناول هذه المبادرات بشىء من العرض.

١ - مبادرة الرئيس الأمريكى جورج بوش - مايو ١٩٩١

فى التاسع والعشرين من شهر مايو ١٩٩١ أعلن الرئيس الأمريكى جورج بوش عن مبادرته لمراقبة التسليح فى منطقة الشرق الأوسط، وتضمنت خمس نقاط - الأولى - تتعلق بإنضباط البلدان المصدرة للأسلحة للمنطقة بتبادل المعلومات والمشاورات حول صفقات الأسلحة للمنطقة بصفة دورية - والثانية - تمنع إنتاج وحيازة مواد نووية يمكن إستخدامها فى صناعة أسلحة نووية - والثالثة - تتضمن اقتراحا بتجميد حيازة وإنتاج وإجراء تجارب على صواريخ أرض / أرض للتخلص منها كلية - والرابعة والخامسة - تركز على ضرورة التزام دول المنطقة بالمواثيق والانضمام للاتفاقيات الدولية بشأن إنتاج وحيازة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية^(١٥٤).

وتُنتقد المبادرة بأنها تضمن التفوق النوعى لإسرائيل فى مواجهة الدول العربية وتحرم فى ذات الوقت الدول العربية مما هو متاح لديها من أسلحة ردع فى مواجهة إسرائيل من صواريخ وأسلحة كيميائية وبيولوجية، بينما لا تفرض قيوداً على إسرائيل من أى نوع، كما لم تتضمن المبادرة تركيا رغم كونها طرفاً فى سباق التسلح فى المنطقة. كما أن الخبرة العملية أثبتت أن الولايات المتحدة بعد إعلان المبادرة كانت أكثر الدول تهاافتاً على تصدير السلاح لدول المنطقة.

٣- المبادرة الفرنسية لإعادة النظر فى عملية بيع الأسلحة - ٣ يونيو ١٩٩١

فى الثانى من يونيو ١٩٩١ عرضت فرنسا خطة شاملة بغرض إعادة النظر فى عملية بيع الأسلحة بشكل عام وليس لمنطقة الشرق الأوسط وحدها، وتنادى هذه الخطة بضرورة التخلص من الأسلحة الكيميائية وحظر الأسلحة البيولوجية والحد من الترسانات النووية ثم إجراء مفاوضات من أجل تحقيق توازن القوى فى مناطق العالم ككل، كما اقترحت فرنسا أن يتم تسجيل عمليات بيع وتصدير الأسلحة لدى جهاز خاص بمنظمة الأمم المتحدة. (١٥٥) اتسمت المبادرة الفرنسية بأنها شديدة العمومية كما أنها لم تقدم الضمانات الكافية أو الإجراءات التى يمكن إتباعها لتنفيذ المقترحات الفرنسية وهو ما يجعلها مبادرة غير كاملة ويمكن التحايل عليها وبالتالي يصعب تنفيذها واقعياً.

٣- الإعلان الدولى للشرق الأوسط كمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل - يوليو

١٩٩١

قامت الدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الأمن بإصدار إعلان حول حظر شامل للأسلحة غير التقليدية للشرق الأوسط من خلال برنامج عالمى وذلك بتجميد صادرات صواريخ أرض / أرض تمهيداً لإزالتها بشكل شامل، وطالبت دول الشرق

الأوسط بوضع برامجها النووية تحت التفتيش المستمر لوكالة الطاقة الذرية، كما تم الاتفاق على منع تصدير أو إنتاج المواد التي يمكن إستخدامها فى إنتاج الأسلحة النووية والاتفاق على قواعد لتقييد مبيعات الأسلحة التقليدية لدول المنطقة^(١٥٦).

وكما نرى فإن الإعلان يمثل رجاء أو التماسا لا يتضمن قيودا بجزاءات محددة بالإضافة إلى أنه يبقى على الترسانة النووية الإسرائيلية ويحرم العرب من تطوير ترسانة مماثلة بالأساس، كما أن الدول الخمس أثبتت أنها تريد حرمان العرب من الصواريخ التى لديهم وهو ما يمثل عامل ردع نسبى للعرب ودعم لقدراتهم الردعية فى مواجهة إسرائيل بالإضافة إلى أن الخبرة العملية تثبت تصارع هذه الدول - قبل وبعد الإعلان - على صفقات الأسلحة لدول المنطقة ومن ثم صعوبة فرض قيود على صادرات الأسلحة التقليدية للمنطقة مع وجود احتمالات تسرب أسلحة غير تقليدية إليها.

٤- الإعلان الدولى لمبيعات الأسلحة - أكتوبر ١٩٩١

صدر هذا الإعلان كنتيجة لاجتماع الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن فى بريطانيا، وتضمن وضع خطوط عامة لتصدير السلاح لدول الشرق الأوسط، وتم الاتفاق على أن تحيط كل دولة من الدول الخمس بقية الدول بمبيعاتها من الأسلحة لدول المنطقة وذلك على أن تتم صفقات الأسلحة فى ضوء قواعد معينة وهى: أ- زيادة قدرة الدولة المستوردة للدفاع الشرعى عن النفس - ب - مواجهة التهديدات الأمنية والعسكرية - ج- زيادة قدرة الدولة المستوردة للمشاركة فى الترتيبات الإقليمية أو أى ترتيبات جماعية أخرى أو أى ترتيبات تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة^(١٥٧) وينتقد الإعلان بأنه لم يكن شاملا لكافة مصدري السلاح ولذلك تم اقتراح انضمام كافة مصدري السلاح مثل ألمانيا وإيطاليا وكذلك البرازيل والأرجنتين وبلجيكا وجنوب افريقيا وكوريا الشمالية^(١٥٨).

إلا أنه من الواضح أن هذا الإعلان قد تضمن بنوداً عامة وغير محددة فكيف يمكن تحديد القدر اللازم من الأسلحة لدولة لتحقيق الدفاع الشرعى عن النفس ومواجهة التهديدات التى تواجهها أو الدخول فى ترتيبات جماعية، كما أن بعض الدول المستوردة للأسلحة قد تطلب سرية اتفاقاتها مع الدول المصدرة للأسلحة فهل يمكن أن تضحي الدولة المصدرة بقيمة وعوائد صفقة كبيرة وتقوم بإبلاغ بقية الدول الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن.

ومن ثم نلاحظ أن هذه المبادرات بشكل عام إما أنها تحافظ على التفوق النوعى لإسرائيل وتحاول تقليل القدرات العربية، كما أنها ليست شاملة لكل أطراف سباق التسلح فى المنطقة، أو أنها تمثل مجرد إعلانات ومبادرات شكلية من الصعب تنفيذها واقعياً.

ثالثاً: مواقف الأطراف الدولية والإقليمية للحد من التسلح

تتعدد الأطراف المهتمة بسياسات الحد من التسلح فى المنطقة نتيجة لتشابه علاقة الحد من الأسلحة بين الأطراف الدولية المصدرة وكذلك القوى المهتمة بالمنطقة، ودول المنطقة المستوردة ومن ثم كان من اللازم دراسة مواقف كل هذه الأطراف والعوامل المتحركة فى هذه المواقف ونبدأ بتناول كبار مصدري الأسلحة للمنطقة.

- الولايات المتحدة الأمريكية

يحكم موقفها بالنسبة لسياسات الحد من التسلح عدة مبادئ - أولاً - بحجب الحفاظ على التفوق النوعى لإسرائيل - ثانياً - إحكام السيطرة على بعض دول المنطقة مثل إيران والعراق وليبيا وإلى حد ما سوريا - ثالثاً - زيادة مبيعاتها من الأسلحة التقليدية للمنطقة وخاصة دول الخليج والدول الصديقة لها وذلك لأسباب استراتيجية

وسياسية وكذلك تحقيق عوائد اقتصادية مجزية للصناعات الحربية الأمريكية.

ومن ثم نجد أن الولايات المتحدة تزيد مبيعاتها لبعض الدول وتقلل لدول أخرى تبعا لحسابات إستراتيجية مع وضع العامل الاقتصادى والتواجد الاستراتيجى والسياسى للولايات المتحدة فى الاعتبار.

- فرنسا -

على الرغم من الاقتراحات والمبادرات الفرنسية بشأن الحد من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة غير التقليدية، إلا أنه من خلال مبيعات الأسلحة التقليدية وغير التقليدية لدول المنطقة ومناقشة كلا من بريطانيا والولايات المتحدة فى مبيعاتهما لدول المنطقة ظهر عدم التزامها.

- بريطانيا -

تقترح بريطانيا إنشاء سجل شامل يتضمن عمليات نقل وبيع الأسلحة من دولة إلى دولة أخرى لإعطاء تحذير أو إنذار مبكر لحشد أسلحة ضخمة فى دولة ما (١٥٩) وعلى الرغم من مبادراتها للحد من التسلح فى المنطقة إلا أنها فعليا تسهم فى اشتعال سباق التسلح فى المنطقة، وهو ما اتضح فى رفعها حظر الأسلحة عن إسرائيل فى عام ١٩٩٤ بعد ١٢ عاما من اتخاذها لقرار الحظر فى عام ١٩٨٢ (١٦٠) كما لاقى منع بريطانيا فى عقد صفقات أسلحة ضخمة لبعض دول الخليج ومناقشة كل من فرنسا والولايات المتحدة فى هذا المجال وعدم المبالاة بالانتقادات الإسرائيلية لها. وتؤكد بريطانيا على ضرورة التخلص من القدرات العسكرية العراقية وكذلك الحد من القدرات اللبية.

- الصين وروسيا

لم تقدم أى من الدولتين أى اقتراحات محددة بشأن الحد من التسلح فى المنطقة إلا أنهما بوصفهما أعضاء فى مجلس الأمن شاركا فى كل الاجتماعات الخاصة بالدول الكبرى لمناقشة الاقتراحات والمبادرات للحد من التسلح فى المنطقة، إلا أنهما من الناحية الفعلية يسعيان إلى إيجاد سوق لهما فى المنطقة للاستفادة بالعوائد الاقتصادية لصفقات الأسلحة.

نجد أن المواقف الأمريكية يحكمها إلى حد كبير أبعاد استراتيجية وسياسية بالإضافة إلى الأبعاد الاقتصادية، بينما نجد أن مواقف بقية الأطراف يتضح فيها البعد الاقتصادى خاصة فى موقفى الصين وروسيا بينما فى حالة بريطانيا فيوجد بعد سياسى يتعلق بالتوافق مع الولايات المتحدة وضرورة تقليل الترسنة الخاصة بالأسلحة لدى العراق وفرض حظر للسلاح على ليبيا، بينما فرنسا يحكمها الحفاظ على نفوذ سياسى واستراتيجى فى المنطقة مع ضمان عوائد اقتصادية للمصانع الفرنسية.

- مواقف الأطراف الإقليمية

فيما يتعلق بمواقف الأطراف الإقليمية تجاه الحد من التسلح فى المنطقة فقد ظهرت عدة اتجاهات رئيسية تم أخذها فى الاعتبار عند مناقشة القضية وتم إهمال توجهات دول أخرى، ولذلك سنتناول توجهات الأطراف الرئيسية حتى الآن مثل مصر وسوريا وكذلك الموقف الإسرائيلى أما إيران وتركيا والعراق فلم يتم إدخالهم فى مفاوضات رسمية حول القضية وإنما إرتبطت أكثر بأطراف عملية السلام العربى / الإسرائيلى.

- الموقف الإسرائيلى

تشكك إسرائيل في إمكانية تحقيق ضبط للتسلح في المنطقة في ظل حالة عدم الاستقرار السائدة فيها ، حيث تؤكد الحكومة الإسرائيلية على ثلاثة محاور في استراتيجيتها لضبط التسلح في المنطقة هي:

أ - ضرورة ربط إجراءات بناء الثقة والأمن المتبادلة وإجراءات ضبط التسلح بشكل مباشر مع إجراءات السلام.

ب - تحقيق الاستقرار في المنطقة وتخفيض التهديد العسكري لإسرائيل من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية لاهد من أن يمثل هدفا يؤدي إليه الحد من التسلح.

ج - ضرورة أن تتضمن اتفاقيات الحد من التسلح إجراءات حقيقية وملموسة للتقصي والتحرى وإيجاد الحلول لأي انفجار مفاجئ للموقف في المنطقة^(١٦١).

وبعد أن تتم تلك الخطوات والأهداف يمكن مناقشة قضية التسلح النووي الإسرائيلي وإجراءات الحد من القدرات النووية الإسرائيلية في نهاية تحقيق إجراءات بناء الثقة والأمن فيما بين إسرائيل والدول العربية.

- الموقف العربي

ترى مصر ضرورة الحد من كافة أشكال التسلح التقليدي وإزالة كل أشكال التسلح غير التقليدي في كلا الجانبين العربي والإسرائيلي بشكل شامل ومتكافئ ، لجميع الأطراف مع ضرورة حساب التوازن الإقليمي بشكل ثنائي ، ويجب أن يتم الحد من الإنتاج المحلي للسلاح وليس مجرد استيراده^(١٦٢) لعدم منح إسرائيل فرصة الاستفادة من كونها دولة منتجة للسلاح بينما تمتنع الدول العربية عن استيراد الأسلحة.

تؤكد سوريا على ضرورة تحقيق التسوية والانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي

العربية على أن يتبع ذلك إجراءات محددة لبناء الثقة وبعد ذلك يتم إقامة نظام لضبط التسليح مع إخراج الصواريخ البالستية عن نظام ضبط التسليح وأن ضبط التسليح غير التقليدي يجب أن يكون من خلال التهديد بعدم المبادأة باستخدامه وليس تدميره^(١٦٣). ويمثل الموقفين المصرى والسورى أكثر المواقف العربية تبلوراً ويمثلان الاتجاه العام الذى تعلن عنه بقية الدول العربية التى تتبنى بدرجة أكبر وجهة النظر المصرية.

تواجه الجهود الخاصة بالحد من التسليح فى منطقة الشرق الأوسط عدة صعوبات تتمثل فى:

- ١- ضرورة تحقيق تقدم فى عملية السلام الشامل والدائم فى المنطقة كمدخل أساسى لبناء الثقة فيما بين دول المنطقة.
- ٢- تباين الرؤى فى إجراءات الحد من التسليح خاصة بين مصر وسوريا وبين إسرائيل.
- ٣- ضرورة شمول مفاوضات الحد من التسليح لأطراف مثل إيران وتركيا وليبيا بالإضافة إلى قبول إسرائيل التخلص من ترسانتها النووية.
- ٤- عدم التزام المؤسسات الصناعية بالسياسات المعلنة من الدول الكبرى رغبة فى الحصول على عائد اقتصادى مجزٍ فى مقابل الأسلحة المصدرة للمنطقة.
- ٥- تنافس الدول الكبرى ذاتها - أعضاء مجلس الأمن الدائمين - على أسواق السلاح فى المنطقة.
- ٦- تعدد منتجى الأسلحة سواء دول غربية أو شرقية سابقة وكذلك دول نامية يؤدى إلى سهولة خرق الاتفاقات وبالتالي صعوبة تحقيق حد من التسليح فى المنطقة.

٧. صعوبة إيجاد تنسيق عربى داخلى فيما بين الدول العربية والأطراف الأخرى مثل إسرائيل وتركيا وإيران وهو ما يجعل وجود مبادرات شرق أوسطية للحد من التسلح مع محوريتهامسألة يصعب الوصول اليها.

نخلص إلى أن سياسات الحد من التسلح فى المنطقة مازال أمامها فترة طويلة حيث يجب أن يتحقق السلام فى المنطقة لتحقيق إجراءات بناء الثقة المتبادلة وإجراءات العلانية والتفتيش والتقصى وذلك حتى تكون هذه السياسات من داخل المنطقة نفسها وتكون ملائمة لظروف وطبيعة دول المنطقة نفسها وعلاقاتها البينية وخبرتها الضعيفة بإجراءات الحد من التسلح مع ضرورة توافر التزام فعلى من الدول المصدرة للسلاح للشرق الأوسط بالمبادرات والاقتراحات الخاصة بالحد من التسلح فى المنطقة.

الفرع الثانى

سياسات الحد من التسلح فى منطقة الخليج

كانت حرب الخليج الثانية بمثابة النقطة الفاصلة فيما يتعلق بقضية الحد من التسلح فى منطقة الخليج والشرق الأوسط بشكل أعم، حيث انطلقت المبادرات المختلفة بشأن الحد من التسلح فى منطقة الشرق الأوسط وذلك للسيطرة على سعى الدول بصورة متسارعة إلى التسلح فيما بعد الحرب، سواء الدول العربية أو إسرائيل أو إيران، وكذلك تركيا وهو ما يُدخل المنطقة فى حلقة لانهاية من سباق التسلح.

أوضحت الحرب كذلك مدى الخطورة التى يمكن أن تنجم عن ضعف إجراءات الحد من التسلح والرقابة فى مجال الأسلحة النووية والكيمياوية والبيولوجية وهو ما أثبتته التجربة العراقية ومدى التهديد الناجم عنها للاستقرار فى الشرق الأوسط ومناخ النفط فى الخليج.

وبالتالى سينقسم تناولنا لسياسات الحد من التسليح فى منطقة الخليج إلى قسمين: الأول نتناول فيه باختصار الحد من التسليح العراقى بعد الحرب والبرنامج النووى الإيرانى وموقف الدول الست من معاهدة حظر الانتشار النووى والثانى نخصصه لسياسات الحد من التسليح للدول الست محل الدراسة.

أولاً: الحد من التسليح العراقى

أثبتت حرب الخليج الثانية مدى الخطورة الناجمة عن ضعف إجراءات الرقابة على الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية سواء عالمياً أو فى منطقة الشرق الأوسط خاصة وهو ما استوجب إعادة النظر فيها ودراسة مدى جدواها.

ولقد سعت الدول الكبرى التى تتزعمها الولايات المتحدة وبريطانيا إلى إقناع بقية أعضاء مجلس الأمن بضرورة التخلص من ترسانة الأسلحة غير التقليدية العراقية فيما بعد الحرب بل وضرب مواقع تصنيعها وتخزينها أثناء الحرب، بالإضافة إلى حظر تصدير الأسلحة التقليدية إليها. وبالفعل سعت الدول الكبرى إلى تحقيق الموازنة الدقيقة بين إضعاف العراق بحيث لا يمثل مصدراً لتهديد الدول الخليجية الست على أن لا يكون على درجة كبيرة من الضعف تسمح لإيران بلعب دور أكبر فى المنطقة وبالتالي تصبح القوة التى لا تُتأفَس فى المنطقة.

وفى مجال الأسلحة النووية سعت الدول أعضاء مجلس الأمن إلى كشف كافة أبعاد وامكانات البرنامج النووى العراقى من خلال قرار الأمم المتحدة رقم (٦٨٧) والذى ركز على التخلص من المواد النووية لدى العراق وكذلك الصواريخ التى يزيد مداها عن ١٥٠ كم^(١٦٤).

سعت الدول الخمس دائمة العضوية إلى تقوية سلطات مجلس الأمن وإجراءات التفتيش والتحقق التي أثبتت ضعفها، خاصة أن العراق عضو في معاهدة حظر الانتشار النووي (N. P. T) وكاد بعد فترة قصيرة - قبل الحرب - أن يستطيع إنتاج أسلحة نووية خاصة به، كما أوضحت التجربة العراقية وجود اختراقات من جانب الدول النووية الكبرى للمعاهدة ولإجراءات وكالة الطاقة الذرية بشأن استخدامها في إنتاج الأسلحة النووية إلى العراق، وكذلك تصدير تكنولوجيا الصواريخ طويلة المدى إلى العراق.

تم تكوين لجنة - « الأمم المتحدة الخاصة بالعراق » - "UNSCOM" في ضوء القرار (٦٨٧) وذلك لتحديد ومراقبة وتدمير القدرة العراقية على إنتاج أسلحة الدمار الشامل في المدى البعيد وكذلك الصواريخ ووسائل إنتاج هذه الأسلحة كما هو مطلوب في القرار.

كشفت اللجنة عن وجود معدات وأجهزة فرنسية وإيطالية وأمريكية تُستخدم في البرنامج النووي العراقي وتبين قيامه بفصل عدة جرامات من البلوتونيوم غير المخصب وأنه كان يتبع برنامجاً شاملاً لتخصيب اليورانيوم والقيام بعمليات الفصل الكيميائي اللازمة داخل العراق.

لقد أعطى مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية كل الصلاحيات لأعضاء اللجنة لدخول العراق في أي وقت وزيارة أي موقع يرى فريق التفتيش الدولي ضرورة لتفتيشه والتحرك بحرية داخل العراق وذلك للتأكد من إنهاء البرنامج النووي العراقي (١٦٥).

شهدت عملية تدمير البرنامج النووي العراقي العديد من الصعوبات تمحور معظمها حول إخفاء العراق للمعلومات مما أدى من وقت لآخر إلى إيقاف مهمة الفريق

مؤقتا مع التهديد من مجلس الأمن بضرية عسكرية أخرى ضد العراق ومع نهاية عام ١٩٩٥ ظهرت التصريحات الخاصة بتعاون العراق وكون البرنامج النووي العسكرى العراقى قد تم إجهاضه وإنهاؤه.

- فى مجال الأسلحة الكيماوية والبيولوجية - اهتمت اللجنة ايضا بضرورة إجهاض البرنامج التسليحي العراقى فى مجال الأسلحة الكيماوية والبيولوجية وذلك بعد أن أثار الرعب أثناء الحرب بين صفوف قوات التحالف من استخدام العراق للأسلحة البيولوجية والكيماوية وبالفعل تم تزويد قوات التحالف بمعدات وأجهزة وملابس مضادة لهذه الأسلحة ولكن العراق لم يستخدمها فى الحرب ربما خشية أن ترد دول التحالف باستخدامها ضد العراق.

اهتمت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالعراق بالتأكد من الإنهاء على القدرات العراقية فى مجال تصنيع الأسلحة الكيماوية وتم الكشف عن مواقع الإنتاج العراقية لهذه الأسلحة مثل « مجمع سعد ١٦ » شمال أربيل و« الكاشا ، وسلمان بك » وقامت قوات التحالف بتدمير بعض مناطق إنتاج وتخزين الأسلحة الكيماوية والبيولوجية وأكملت اللجنة عملها فى القضاء التام عليها خاصة الأسلحة الكيماوية. أما بالنسبة للأسلحة البيولوجية فإن تحقيقات اللجنة أثبتت أن العراق فقط لديه قدرة على القيام ببحوث عسكرية خاصة بالأسلحة البيولوجية إلا أنه لايقوم بتصنيعها^(١٦٦).

ومن ثم نجد أن حرب الخليج الثانية أدت إلى الحد من التسليح العراقى وإنهاء قدرته على إنتاج الأسلحة غير التقليدية سواء النووية أو الكيماوية أو البيولوجية سواء خلال الحرب أو فيما بعدها وإن كان مازالت تثار الشكوك حول مدى صحة القضاء التام على القدرة العراقية فى هذا المجال وللتأكد من ذلك تم وضع العراق تحت المراقبة وذلك لتحقيق رقابة طويلة المدى على القدرات التسليحية العراقية، كما تم حظر صادرات

الأسلحة التقليدية إلى العراق بعد الحرب بالإضافة إلى تدمير جزء كبير من الأسلحة العراقية أثناء الحرب.

ثانياً: دول مجلس التعاون الخليجي و البرنامج النووي الإيراني

يشير البرنامج النووي الإيراني العديد من الشكوك والنقاشات ما بين إدعاءات أمريكية وإسرائيلية تؤكد أن إيران إن لم يكن لديها فهي في مرحلة متقدمة نحو امتلاك سلاح نووي، وما بين رأى آخر يرى أن البرنامج النووي الإيراني لا يزال أمامه فترة طويلة لكي تظهر نتائجه على التسليح الإيراني إلا أنه من الملاحظ أن الاهتمام ببرامج أسلحة الدمار الشامل الإيرانية قد زاد بعد حرب الخليج الثانية فقد أكد وزير الدفاع لأمرىكى فى أكثر من مناسبة أن إيران تسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل خاصة النووية. وأن لديها بالفعل أسلحة كيمياوية وبيولوجية ومن ثم تستمر التأكيدات الغربية على وجود برنامج نووى إيراني وأن إيران تسعى لامتلاك أسلحة نووية على الرغم من الإنكار المستمر. (١٦٧)

ويؤكد هذا الاتجاه على أنه بالرغم من أن إيران طرف فى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية (NPT) إلا أنها تسعى لامتلاك التكنولوجيا النووية وأن لها شبكة اتصالات متطورة فى هذا المجال خاصة مع الصين وعدد من جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق وكذلك الهند واحتمال أن تكون أوكرانيا. ومن هنا تضع الولايات المتحدة تحت المراقبة الدقيقة كل الاتصالات والتحركات والواردات الإيرانية والتي يمكن أن تكون ذات صلة بالنشاط النووي والتي مازال يعتقد أنه فى بدايته وبعيداً جداً عن إمكان إنتاج مواد مشعة تصلح لإنتاج الأسلحة النووية فيما بعد (١٦٨).

أما فيما يتعلق بموقف دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الإيراني فنجد أنها من الناحية الرسمية لا تشير إليه ولا تتخذ موقفاً منه سواء على مستوى مسئولى الدول فرادى أو من خلال متابعة الباحث لاجتماعات وزراء الدفاع والخارجية وقادة دول مجلس التعاون الخليجي حيث لم يُشر إلى البرنامج النووي الإيراني أو مايمثله من تحد أو تهديد لها.

كذلك فإن أحد مسئولى دول مجلس التعاون الخليجي الست ذكر أنه إذا كان حقيقة يوجد برنامج نووى إيراني فإن الولايات المتحدة هي أقدر على معرفته بما لديها من وسائل رقابة وتفتيش متطورة ولديها قدرة أيضا على التعامل معه وإنهاؤه^(١٧٣). وهو ما يؤكد أن دول مجلس التعاون الخليجي الست تركت البرنامج النووي الإيراني للتحقيقات والتفتيشات الأمريكية وكذلك الدولية مع التأكيد على أنها تريد منطقة الشرق الأوسط كاسلة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وذلك لعدم إثارة قلق مع إيران ولذلك لم تشر الموضوع بشكل رسمى خاصة أنه لم يتأكد وجود برنامج نووى إيراني واقعياً، وإنه حتى إن وُجد فإنه ما زال فى مرحلة بدائية لا تؤهل إيران لإنتاج أسلحة نووية.

ثالثاً - دول المجلس التعاون الخليجي وتمدديد اتفاقية حظر الانتشار النووي

عُقِدَ فى الفترة من ١٨ إبريل إلى ١٣ مايو ١٩٩٥ مؤتمر التمدديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. وكان هناك اتجاهان رئيسيان: الأول يدعو إلى التمدديد اللانهائى للمعاهدة والثانى يدعو إلى تحديد مدة أخرى سواء خمس أو عشر أو خمسة عشر عاماً ثم النظر فى التمدديد اللانهائى لها.

ولقد تركزت مواقف الدول العربية ومن بينها دول مجلس التعاون الخليجي على ضرورة عدم استثناء إسرائيل من المعاهدة وضرورة انضمامها لها والسعى إلى التخلص من الأسلحة النووية الإسرائيلية في مقابل موافقة الدول العربية على التمديد اللانهائي للمعاهدة، ولكن المواقف العربية لم تنجح في تمرير قرار بهذا المعنى لأن الآمال العربية تحطمت على صخرة الإصرار الأمريكي على التمديد اللانهائي للمعاهدة مع عدم الإشارة بصفة خاصة إلى إسرائيل وإجبارها على التخلص من أسلحتها النووية.

وبالفعل انتهى المؤتمر إلى تجديد العمل بالمعاهدة إلى أجل غير مسمى بفعل وجود أغلبية من الدول المؤيدة لهذا التمديد وجاء هذا التمديد بدون تصويت وكذلك التأكيد على ضرورة الامتثال الكامل لجميع دول العالم لأحكام المعاهدة وانضمام جميع الدول إليها - وأخيرا دعوة جميع دول الشرق الأوسط إلى الانضمام إلى المعاهدة^(١٧٤) ومن الجدير بالذكر أن الدول العربية تبنت مشروع قرار لتحديد إسرائيل بالاسم للانضمام للمعاهدة وتطبيق أحكام. إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل لكن الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا رفضت ذلك^(١٧٥) وصاغت النص بصورة عامة لكل دول المنطقة كما هو واضح من النص النهائي للاتفاقية.

ولقد ظهر من الدول المعارضة مصر وإيران وسوريا من منطقة الشرق الأوسط بصورة واضحة حيث أكدت رفضها التمديد اللانهائي للمعاهدة ولكن الولايات المتحدة قدمت منحا ومساعدات بالجملة لكسب المؤيدين.^(١٧٦) ولقد أكدت الإدارة المصرية أكثر من مرة حتى للمستولين الأمريكيين أنها ستعارض التمديد اللانهائي للمعاهدة سواء على لسان رئيس الجمهورية المصري في مارس ١٩٩٥^(١٧٧)، ووزير خارجيتها في فبراير من نفس العام وأنها تعارض استثناء إسرائيل من المعاهدة^(١٧٨). ولقد صدر عن الدول العربية إجماع في هذا الصدد وأبدت دول مجلس التعاون الخليجي

التزاما بالموقف العربى ولكن التأييد الذى حشدته الولايات المتحدة حال دون تحقيق المطالب العربية، ولم تتخذ الدول العربية موقف الخروج من المعاهدة وإنما استمرت بها بعد تمديداتها اللانهائى.

ثانيا - سياسات الحد من التسليح ودول مجلس التعاون الخليجى

تركز دول مجلس التعاون الخليجى بشكل عام على الأسلحة التقليدية ومن ثم لا تثار بشأنها مسألة الحد من التسليح أو سباق التسليح فى الشرق الأوسط، حيث ان الدول الخليجية بقدراتها العسكرية المحدودة لا تمثل تهديدا هجوميا لأى طرف لأنها تركز على اتباع سياسة تسليحية هدفها الرئيسى هو تأمين أراضيها والدفاع عنها كما أنها لا تنظر إلى إسرائيل كمصدر تهديد مباشر لها وبالتالي لا تهتم كثيرا بالحد من التسليح الاسرائيلى إلا فى حدود المشاركة العامة للجهود العربية فى هذا المجال.

كذلك نجد أن مسألة التسليح الخليجى لم تكن محل معارضة من جانب الدول الكبرى لعدم تهديدها لأى طرف بالإضافة إلى أنها مهما وصلت فلن تكافىء القدرات العراقية أو الإيرانية أو الإسرائيلية فى المنطقة ومن ثم لا تشكل تهديدا للاستقرار فيها.

لم تثر مسألة الحد من التسليح لدول مجلس التعاون الخليجى فيما قبل الحرب، إلا من خلال بعض الضغوط لجماعات اليهود فى الولايات المتحدة بشأن مبيعات بعض الأسلحة المتقدمة إلى دول الخليج الست وبالفعل كان يتم تعطيل بعض الصفقات وتأجيلها أو رفضها. إلا أن الدول الخليجية لم تكن تجد صعوبة فى اللجوء إلى مصادر أخرى للتسليح مثل بريطانيا أو فرنسا للحصول على ماتريده من أسلحة وهو ما كان يواجه باعتراضات وانتقادات من جانب شركات الأسلحة الأمريكية للحكومة بأنها أضاعت منها صفقات كان يمكن أن تنعش الاقتصاد الأمريكى وفى ذات الوقت

ومن الجدير بالذكر أن العمل على امتلاك رادع نووى يمثل هدفا إيرانيا قديما يرجع إلى عهد الشاه رضا بهلوى، والذي كان قد نشط فى اتجاه بناء قدرة نووية ذاتية بإنشاء مفاعل نووى قوته ١٣٠٠ ميجاوات فى مدينة «بوشهر»، واستمر المشروع النووى الإيرانى، إلا أن القصف الجوى العراقى أثناء الحرب الإيرانية/ العراقية أدى إلى إيقاف العمل فى هذا المفاعل. كما تشير بعض التقارير إلا أنه بعد حرب الخليج الثانية سعت إيران إلى شراء رؤوس نووية من جمهوريات آسيا الوسطى فى الاتحاد السوفيتى السابق، بل وأن مصادر غربية أفادت بأن إيران استطاعت بالفعل الحصول على عدد من القنابل السوفيتية وكان ذلك فى أواخر عام ١٩٩١ (١٦٩).

وتوجد لدى طهران بنية أساسية خاصة بالأغراض النووية تتمثل فى مؤسسات الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية التى تتبع مباشرة للرئيس الإيرانى رافسنجانى ولديها مراكز أبحاث فى منطقة «أمير رجاد» و«معلم كلاية» و«مركز التكنولوجيا النووية فى طهران» وكذلك محطة «بوشهر» النووية فى جنوب إيران (١٧٠) وذكر أن إيران لديها مقومات لامتلاك سلاح نووى مثل توفر الإرادة السياسية للدولة والسيولة اللازمة والخبرات الفنية والتكنولوجيا النووية بالإضافة إلى مفاعلات ومراكز الأبحاث النووية (١٧١).

إلا أن اتجاه آخر يؤكد على أن البرنامج النووى الإيرانى ليس بهذه الخطورة خاصة أنه لا يوجد دليل وبرهان راسخ على وجوده وأن كل مالدى إيران هى مراكز بحوث تابعة للجامعات الإيرانية وأن مراكز البحوث الإيرانية ومفاعلاتها البحثية لا تصلح لقيام تصنيع عسكرى نووى وأن النشاط الإيرانى فى هذا المجال يخضع لضمانات وتفتيشات الوكالة الدولية للطاقة الذرية (١٧٢).

لا تتهدد أمن واستقرار منطقة الخليج أو إسرائيل وكونها أتاحت للشركات غير الأمريكية المنافسة الفرصة للحصول على مكاسب هائلة. ولقد أثرت مسألة التسليح السعودي بصورة مستمرة من قبل إسرائيل لكونها كانت تخشى من هجوم «سعودي / سوري / أردني وكذلك مصري» على أراضيها ولذلك كانت تندد وتشهر بصفقات الأسلحة الأمريكية خاصة الصواريخ بل أنها هددت بضرب قواعد هذه الصواريخ ولكن تم تهدئة الموقف.

.. بعد حرب الخليج الثانية

تعددت مبادرات الحد من التسليح في منطقة الشرق الأوسط ولكن في مجال الأسلحة التقليدية لم يتم تأسيس بنى أو هياكل راسخة للسيطرة على صادرات الأسلحة لدول المنطقة إلا في حدود مبادرات للتشاور والإعلام بشأن صادرات الأسلحة من قبل الدول الكبرى وفيما بينها.

وفيما يتعلق بدول الخليج الست فإن الدول الكبرى المنتجة للسلاح تسارع للحصول على عقود توريد الأسلحة والمعدات لدول المجلس وبخاصة الولايات المتحدة التي انتقدتها حلفاؤها الغربيون بأنها تخرق المبادرات الخاصة بالحد من التسليح ومنها مبادرة بوش في مايو ١٩٩١.

.. قدمت الولايات المتحدة مبررات للدفاع عن سعيها لزيادة تسليح الدول الخليجية الست هي:

١- إن صادرات الأسلحة ليست غاية في حد ذاتها ولكنها أداة لتحقيق أهداف معينة بالإضافة إلى تحسين القدرة الدفاعية، حيث أن صادرات الأسلحة الأمريكية لدول المنطقة سوف تدعم من الردع وذلك بتقوية الروابط العميقة بين هذه الدول وبين

الولايات المتحدة، وبناء علاقات أوثق بين دول المنطقة والغرب وكشف القدرات العسكرية لهذه الدول للعسكريين الغربيين وإعاقا التدخل الخارجى مع تحسين قدرة القوات الغربية على العمل فى المنطقة والعمل بكفاءة مع القوات المحلية لهذه الدول.

٢- صادرات الأسلحة ليست بالضرورة تؤدي إلى عدم الاستقرار فإن ما يهم هو « من يأخذ ماذا؟ » وأنه بدراسة القدرة التكنولوجية للأسلحة التى يتم تصديرها سواء من الولايات المتحدة أو بريطانيا لا تستخدم لاشعال حروب عدوانية فى الخليج وإنما هى للدفاع.

٣- هذه الصادرات تمثل حافزاً ضرورياً لدول مجلس التعاون للدخول فى ترتيبات أمنية جماعية مستقبلية فى المنطقة كما أن صادرات الأسلحة كانت أداة مماثلة لتحقيق معاهدة السلام العربى / الإسرائيلى فى عام ١٩٧٩.

٤- بالنظر إلى القدرات العسكرية العراقية الباقية وسعى إيران لبرنامج إعادة التسليح فإن المعدل الضئيل لطلبات الدول الست من التسليح لن يزيد من شدة سباق التسليح. (١٧٩)

وجدت الدول الكبرى لنفسها المبررات الكافية وليس الولايات المتحدة فقط لزيادة صادراتها من الأسلحة للدول الست، فلم تفرض أى دولة حظراً على صادرات الأسلحة لدول المنطقة فيما عدا السويد التى فرضت حظراً على صادراتها من الأسلحة لدول الخليج فى عام ١٩٩٤ استجابة لجماعة السلام وتأكيداً على حياد السويد وعدم تزويدها بالأسلحة مناطق التوتر فى العالم^(١٨٠). بل أن الدول المختلفة تسارعت وتنافست فيما بينها لتزويد المنطقة بالأسلحة.

لم تهتم دول الخليج الست بسياسات الحد من التسليح فى المنطقة إلا من قبيل المشاركة العامة للمشاعر العربية تجاه التسليح النووى الإسرائيلى، ومن ذلك أنها مقدا اتخذت موقفا متشددا تجاه التجديد المطلق لمعاهدة منع الانتشار النووى فى عام ١٩٩٥ عادت وإتخذت موقفا أكثر تساهلاً شأنها شأن العديد من الدول العربية الأخرى بعد أن كانت تصر على انضمام إسرائيل والإشراف على برنامجها النووى وكذلك السعى للتخلص منه. إلا أن الدول الست إتخذت موقفا شديداً التأييد بل وأكدت على ضرورة التخلص من ترسانة الأسلحة العراقية وذلك لكونه يمثل تهديداً مباشرا لها.

- أما عن دوافع التسليح للدول الست فيما بعد الحرب فتجد أنه:

- بالنسبة للملكة العربية السعودية تمثلت فى الخوف من العراق وإيران والحرب مع العراق ونزاع الحدود مع اليمن. وقد أثيرت على لسان لاجئى سعودى فى الولايات المتحدة مسألة سعى السعودية إلى الحصول على أسلحة نووية وقبولها البرنامج النووى العراقى بمبلغ ٥ بلايين دولار فى الفترة من ٨٥ إلى ١٩٨٩، وأنها فتحت مكتباً للأبحاث النووية على درجة عالية من السرية فى عام ١٩٧٥ وأنها مولت البرنامج النووى الباكستانى فى مقابل قيام الأخيرة بالرد على أى ضربة نووية ضد السعودية وإن كان سفير السعودية لدى الولايات المتحدة أنكر ذلك وأعلن أن بلاده لن تساعد دولة لإنتاج سلاح نووى^(١٨١). ولقد كان ذلك بالأساس لمواجهة التهديدات الإيرانية.

- بالنسبة للبحرين تمثلت فى التهديد الإيرانى وكذلك العراقى وكذلك قطر فى ظل توتر العلاقات بينهما مؤخراً^(١٨٢).

- بالنسبة للكويت تتمثل فى التهديد العراقى وكذلك الإيرانى.

- بالنسبة لعمان تمثلت فى تجرية الغزو العراقى للكويت ونزاعات الحدود والتوتر فى المنطقة .

ـ أما فيما يتعلق بقطر فتتمثل التهديدات فى تجربة الغزو العراقى للكويت ونزاعاتها الحدودية مع البحرين وتهديد نسبى من العراق.

ـ بالنسبة للإمارات فتتمثل فى تجربة الغزو العراقى ومخاوف من إيران.

نخلص إلى أن سياسات الحد من التسليح فى منطقة الخليج تركز على العراق وإيران وذلك من قبل الدول الكبرى أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجى فأنها لم تشهد حظراً أو مراجعة على طلباتها من الأسلحة التقليدية خاصة فيما بعد الحرب وذلك لسعى الدول المصدرة للحصول على أكبر نصيب من صفقات الأسلحة لدول المنطقة عن غيرها من الدول المصدرة، بالإضافة إلى أن تسليح الدول الخليجية الست لا يشكل تهديداً لاستقرار وأمن المنطقة أو لإسرائيل وكونها لاتسعى لسياسة عسكرية هجومية، كما أن وجود الولايات المتحدة كحليف مشترك لكليهما يقلل من التهديدات المتبادلة، ولكن دول مجلس التعاون الخليجى تهتم بدرجة أكبر بالحد من التسليح العراقى وكذلك الإيرانى باعتبارهما مصدرين مباشرين للتهديد.

أما فى مجال الحد من أسلحة الدمار الشامل سواء لدى العراق أو إيران فإن دول الخليج تركت هذه المهمة للولايات المتحدة الأمريكية بوصفها تملك الموارد والقدرات وحشد المجتمع الدولى لأداء هذه المهمة، كما أن دول المجلس وإن كانت قد أبدت تعاوناً مع الموقف العربى أثناء مؤتمر التمديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، إلا أنها لم تبذل موقفاً متشدداً مثل مصر وسوريا نظراً لاعتمادها على الضمانة الأمريكية فى الحماية من السلاح النووى الإسرائيلى خاصة أنها لا تعتبر الأخيرة مصدر تهديد مباشر لها.

الفصل الثالث

سياسات التجنيد والتدريب

تعد السياسات التي يتم وضعها للقوات المسلحة في الدول المختلفة فيما يتعلق بمحورى التجنيد والتدريب من المحاور الأساسية لوضع السياسة الدفاعية للدولة حيث أنها تمثل إعداد القوى البشرية العسكرية للدولة. حيث أن سياسات التجنيد تمثل البعد الخاص بأساس تكوين القوات المسلحة والعناصر التي يتم تفويضها للقيام بمهام الدفاع عن الدولة. أما الشق الخاص بسياسات التدريب فيمثل السياسات التي تتبعها الدولة فى إعداد كوادرها لخوض حرب مقبلة وهو ما يجعل لهذه السياسات أهمية سواء فى أوقات السلم أو الحرب.

تخصص سياسات الدفاع الأكثر تقدماً لوضع السياسات الخاصة بالتدريب والتجنيد قدرأً مناسباً لها سواء فى تخطيط السياسة الدفاعية أو من نفقات الدفاع فى الدولة. إلا أننا نجد أن هناك بوناً شاسعاً فى سياسات الدفاع للدول النامية فى الاهتمام بسياسات التدريب والتجنيد مقارنة بغيرها من عناصر سياسات الدفاع مثل الحصول على التسليح والإنفاق عليه.

وسنحاول فى هذا المبحث تناول سياسات التجنيد والتدريب الخاصة بالدول الست أى تناول سياساتها تجاه تنمية الكوادر والقدرات البشرية فى المجال العسكرى والتطورات التى طرأت عليها قبل وبعد الحرب، وبالتالى ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: سياسات التجنيد.

المطلب الثانى: سياسات التدريب.

المطلب الأول

سياسات التجنيد

تمثل سياسات التجنيد أحد الأركان الأساسية فى سياسات الدفاع والتي يجب أن تكون محل دراسة ومراجعة وتطوير مستمر، نظراً لأنها تقدم القوى البشرية التي تمثل مرتكزا لباقي الأركان لسياسات الدفاع من تسليح وتدريب وإنفاق عسكرى. كما أنها تؤثر على تطور المجتمع وقيمه وذلك لأنها تتعامل مع مواطنين أى جزء من نسيج المجتمع يوثرون ويتأثرون به.

ومن ثم نتناول فى البداية التطور والأساليب الخاصة بسياسات التجنيد. ثم حالتها لدى الدول الست.

الفرع الأول

سياسات التجنيد؛ التطور والأساليب

فيما يتعلق بسياسات التجنيد نجد هناك جدلا كبيرا يثار فيما يتعلق بسياسات التجنيد داخل أية دولة، وهو ذلك الجدل الخاص بكيفية تكوين أفراد القوات المسلحة هل يتم ذلك من خلال مجندين إلزاميين لمدد زمنية مختلفة، أم تتكون من متطوعين محترفين يتخذون من العمل العسكرى وظيفة ومهنة تستمر فى المستقبل، وهو ما يتطلب منا النظر إلى تطور سياسات التجنيد ذاتها لتتبع التطور الذى لحق بها وأدى إلى ظهور هذا الجدل.

أولاً - تطور سياسات التجنيد

لقد بدأ الجدل حول تكوين الجيش وهل يتكون من مجندين إلزاميين أم مطوعين محترفين في الظهور منذ عام ١٨٠٠ حيث قام نابليون بوناپرت بفرض سياسة التجنيد الإلزامي في فرنسا لتكوين جيش ضخم للوقوف في وجه أعدائه من الأوروبيين في حين كانت كل دول العالم تتبع أسلوب الجنود المحترفين أو المتطوعين الذين يمتنعون العمل العسكري. بل أن بروسيا التي خسرت عناصر عديدة من جيشها المحترف على يد جيش نابليون ونتيجة للإنتصارات المتتالية لجيش نابليون من المجندين قامت بفرض التجنيد الإلزامي وبالفعل كونت جيشا ضخما إستطاع هزيمة جيش نابليون في معركة «واترلو» بعد ذلك وفي فترة وجيزة اتبعت كل دول أوروبا تقريبا مبدأ التجنيد الإجباري فيما عدا بريطانيا^(١٨٣).

وبالتالي نجد أنه خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كان العدد محكما هاما لتقدير القوة الشاملة للدولة، وبالتالي سعت الدول لزيادة عدد جيشها بل أن الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الأولى عملت على تقييد القوة العسكرية الألمانية الضخمة وذلك من خلال تحديد عدد الجيش الألماني بمائة ألف جندي، وهو ما حدث أيضا من قبل الدول الأوروبية وتركيا لتقييد قوة محمد علي والوقوف أمام توسعاته في عام ١٨٤٠ وفرض فرمانا ينص على أن لا يزيد عدد الجيش المصري على ١٨ ألف جندي، وهو مايوضح الإعتقاد خلال هذه الفترة بمكانة العنصر البشري أو العدد لتقدير قوة الدولة ومكانتها العسكرية بين دول العالم.

ولكن مع الطفرة والتقدم التكنولوجي الهائل في مجال الأسلحة الحربية حديثا تم إعادة النظر في مسألة التجنيد الإجباري ومدى فاعليته حيث زاد عدد المزيدين لفكرة الجيش المحترف وظهر الحديث عن انتهاء عهد الجيوش الجرارة، حيث زادت القوة

التدميرية للأسلحة كما إزدادت درجة تعقيدها بشكل يتطلب محترفين للقيام على خدمة وصيانة واستخدام هذه الأسلحة وذلك لتحقيق أقصى فائدة ممكنة بل أنه فى فرنسا ذاتها نادت آراء مثل شارل ديغول وجيسكار ديستان، بتكوين جيش محترف لفرنسا وأيضاً فى استفتاء أجرته مجلة «لويوان» الفرنسية وصل تأييد الجمهور لاستبدال نظام الخدمة العسكرية الإجبارية بجيش محترف إلى نسبة ٦٦٪.

ثانيا - مزايا وسلبات التجنيد الإجبارى

يقدم مؤيدو كل اتجاه سواء المنادين بالتجنيد الإجبارى أو معارضى هذا النوع من التجنيد والمنادين بالجيش المحترف أو الخدمة التطوعية، عدداً من الحجج لتأييد رأيهم ودحض رأى الآخر وهو مانتاوله فى إطار مزايا وسلبات التجنيد الإجبارى.

١ - مزايا التجنيد الإجبارى

تركز الآراء المؤيدة لفكرة التجنيد الإجبارى على وجود العديد من المزايا التى تنجم عن التجنيد الإجبارى وقد شملت هذه الآراء العديد من المواطنين ذوى الحماس الوطنى وكذلك نسبة كبيرة من السياسيين وبعض العسكريين التقليديين فيذكرون مزايا مثل:

- إن التجنيد الإجبارى يؤدى إلى تطوير المواطن والعناية به وذلك من خلال إعداده كفرد صالح يستطيع مواكبة التطور المجتمعى وذلك من خلال التفتيش الدورى الذى يتم عليه، كما أن التجنيد الإجبارى يقدم للمواطن فرصة التعليم إذا ما كان أمياً لايعرف القراءة والكتابة وذلك من خلال تقديم فرصة له لكى يتعلم، مما يساعده على الإلتحاق بعمل ملائم له وتحقيقه معدلات انتاج مرتفعة من خلال انضباطه وقدرته على الإنجاز.

- إن التجنيد الإجبارى يغرس فى المواطن قيم الولاء والانتماء والواجب والتضحية فى سبيل الوطن وذلك من خلال عمليات الدعاية والتلقين التى يخضع لها فى فترة تجنيده وهو ما يؤدى إلى خلق مواطن مخلص لوطنه مستعداً للذود عنه ومن ثم يكون حريصاً على الحفاظ على قيم وسلامة المجتمع الذى يعيش فى إطاره.

- كما تقدم بعض الدراسات ميزة اقتصادية فى التجنيد الإجبارى، حيث إن تكلفة جيش ضخم من المجندين تمثل قيمة ضئيلة إذا ما قورنت بعدد مماثل أو أقل فى جيش من المتطوعين أو المحترفين حيث أن ما يتقاضاه السواد الأعظم من الجنود هو مرتب رمزى (١٨٤).

- ومن مزايا نظام التجنيد الإجبارى أن نعلم أن دولة صغيرة مثل إسرائيل التى تتبع نظام التجنيد الإجبارى للرجال والنساء يمكنها أن تستدعى ٤٣٠ ألف جندي احتياطى خلال فترة زمنية قصيرة لا تتجاوز الأربع والعشرين ساعة (١٨٥). كما أنه فى بعض الدراسات نجد تأكيداً على أن جيشاً من المجندين يبلغ عدده نصف مليون جندي عامل يمكن تعزيزه بأكثر من مليون ونصف المليون جندي من الإحتياط فى فترة زمنية قصيرة (١٨٦).

- يرى السياسيون أن التجنيد الإجبارى يوفر نوعاً من الاستقرار فى الدولة حيث إنه يضمن تقييد المؤسسة العسكرية وعدم إتاحة الفرصة لها للقيام بانقلابات على السلطة السياسية القائمة حيث أنها لا تتكون من عناصر دائمة يمكن أن تمثل ورقة ضغط عليها كما أن السياسيين يؤكدون على إمكانية إستخدام عدد القوات المسلحة كورقة فى المفاوضات للضغط على الأطراف الأخرى بالتهديد بإمكانية استخدام الأداة العسكرية.

ب - سلبيات التجنيد الإجبارى

يرى العسكريون والآراء التى ترفض التجنيد الإجبارى أن له عدداً من السلبيات التى تدعو إلى ضرورة الاعتماد على جيش محترف من المتطوعين وهذه السلبيات التى يمكن أن يتم التغلب عليها عند تكوين الجيش هى -

- إن التجنيد الإجبارى لا يتناسب مع التقدم التكنولوجى الحادث فى مجال الأسلحة العسكرية التى تتطلب خبرات عالية وتدريباً مستمراً نظراً لأنها تتسم بدرجة عالية من التعقيد لفترة محدودة ثم يتركونها ، ومن ثم تؤكد هذه الآراء أن عهد الجيوش الضخمة التى تقاس بعدها قد انقضى بفضل الثورة التكنولوجية الحادثة وفى ظل ظروف الحرب المعاصرة.

- لا يمكن توفير القدر الملائم من التدريب المستمر والمتطور لهؤلاء الأفراد نظراً لقصر مدة خدمتهم والتى سرعان ما ينسون ما قد تعلموه خلالها فيما بعد حين يعودون للإندماج فى الحياة المدنية العادية ويمارسون أنشطة بعيدة عن الحياة العسكرية.

- صعوبة الاعتماد على أفراد الاحتياط فى المهام القتالية فى المعركة الحديثة لقلة مهاراتهم وتدريباتهم وتغير أنواع الأسلحة ومن ثم تقل الحاجة اليهم إلا فى حدود القيام ببعض المهام اللوجيستية للقوات المقاتلة.

- كما تؤكد هذه الآراء على أن التجنيد الإجبارى يتضمن إضاعة موارد الدولة فى عنصر غير مجد حيث أن الجندى على الرغم من قلة راتبه إلا أنه يتم إنفاق مبالغ طائلة على مأكله وملبسه ومسكنه وذلك دون وجود عائد مجز فى مقابل ذلك، كما يقللون من أهمية وجود جيش من المجندين حيث يعطى الفرصة لقيام الانقلابات وزيادة قوة المؤسسة العسكرية ويقدمون العديد من الأمثلة لحالات دول تأخذ بالتجنيد الإجبارى وتكثر بها الانقلابات.

وهذا ينقلنا إلى النقطة التالية والتي تتعلق بالأساليب العامة للتجنيد في الدول العربية.

ثالثاً - أساليب التجنيد في الدول العربية

توجد ثلاثة أساليب رئيسية تسود لدى الدول العربية للتجنيد في الجيوش المختلفة وهذه الأساليب الرئيسية تتمثل في:

أ- التجنيد التطوعي «الاختياري»

يتمثل هذا الأسلوب في عدم فرض التجنيد من خلال تشريعات رسمية في الدولة وإنما تركه مفتوحاً لمن يرغب من أبناء الوطن، وهو ما يمثل اتجاه الدولة نحو بناء الجيش المحترف الذي يمتحن أفراد العمل العسكري مع تقديم مزايا لأفراد المؤسسة العسكرية لتشجيع الانضمام إليها، كما قد توجد تشريعات صادرة للتجنيد الإجباري، ولكن يتم فعلياً تطبيق التجنيد التطوعي كما سنوضح في حالة الكويت والسعودية.

و يوجد هذا النمط من التجنيد في دول مجلس التعاون الخليجي الست فيما عدا الكويت التي طبقت التجنيد الإجباري في عام ١٩٩٣، ويوجد كذلك في لبنان وچيبوتي، وكان يوجد في الأردن حتى عام ١٩٩٢ (١٨٧).

ب - التجنيد الإجباري

ويتمثل هذا الأسلوب في فرض الدولة للتجنيد على كافة المواطنين وذلك في سن معينة قد يكون ١٨ أو ٢٠ عاماً وذلك لمدة زمنية معينة تختلف من دولة إلى أخرى وحسب مستوى التعليم لدى المواطنين داخل الدولة الواحدة. وقد تلجأ الدولة إلى فرض التجنيد الإجباري على الذكور فقط، أو على الذكور والإناث كما هو الوضع في إسرائيل، كما قد تلجأ الدولة إلى تقليل سن التجنيد الإجباري أثناء دخولها حرب

وهو ما حدث فى كل من العراق وإيران أثناء حربهما .

وفى الدول العربية تتفاوت فترة التجنيد . فأقلها فى تونس وتبلغ لمدة اثنتى عشر شهرا فقط ، وأطولها فى ليبيا أربع سنوات ، وفى العراق من ١٨ - ٢٤ شهرا (١٨٨) . وقد تستمر فترة التجنيد لمدة طويلة وذلك فى حالة دخول الدولة فى حرب .

ويوفر هذا النظام القوى البشرية اللازمة للقوات المسلحة ويزيد من حجم احتياطى الأفراد لديها وإن كان يؤخذ عليه كثرة تكاليفه وتعطيله للقوى الإنتاجية فى الدولة طوال فترة التجنيد وأن فترة التجنيد قصيرة ولا تكفى لإعداد المقاتل الكفء .

جـ - التجنيد المختلط

ويطبق فى حالة الدول التى تأخذ بأسلوب التجنيد الإلزامى حيث تلجأ هذه الدول إلى الاعتماد على أسلوب التطوع أو التجنيد الإختيارى فى تطويع الضباط وبعض التخصصات من صف الضباط ومن الأفراد ذوى المهن التخصصية (١٨٩) وإن كانت التصنيفات المعاصرة تقلل من استخدامها لتحديد الجيوش حسب التصنيف الأخير أو أسلوب التجنيد المختلط وتعتبره تجنيداً إجبارياً .

نخلص إلى أن الإتجاه العالمى الآن وفى ظل ظروف المعركة الحديثة العالية التعقيد والتى تعتمد على أسلحة متطورة يسير نحو الجيوش المحترفة التى تعتمد بصفة أساسية على المتطوعين أو المحترفين للعمل العسكرى . وهو ما أكدته حرب الخليج الثانية التى أوضحت مدى ضعف الجيش العراقى المعتمد على المجندين الإلزاميين وكثرة العدد فى مواجهة قوات التحالف الدولى وبخاصة بريطانيا والولايات المتحدة المعتمدة على المحترفين والأعداد الأقل ولكن مزودين بأسلحة متطورة .

الفرع الثانى

سياسات التجنيد للدول الست قبل وبعد الحرب

أدت حرب الخليج الثانية كما أوضحنا إلى تأكيد التوجه الخاص بمدى جدوى جيش المحترفين أو المتطوعين، وهو ما كانت تعتمد عليه الدول الست فى تكوين قواتها المسلحة قبل الحرب؟ واستمر معظمها فى اتباع هذه السياسة فيما بعد الحرب ماعدا الكويت التى فرضت التجنيد الإجبارى لمدة تتراوح ما بين عام وعامين على أبنائها حسب المستوى التعليمى.. وفيما يلى نتناول بشيء من التفصيل ملامح سياسات التجنيد للدول الست ومدى التطور الذى لحق بها نتيجة للحرب.

أولاً: المملكة العربية السعودية

تمتلك السعودية أكبر الجيوش عند مقارنتها ببقية دول مجلس التعاون من حيث حجم القوات المسلحة وكذلك مستوى تسليحها وذلك سواء قبل الحرب أو بعدها.

١- سياسات التجنيد قبل الحرب.

اعتمدت المملكة على التطوع كأسلوب لتكوين قواتها المسلحة فيما قبل الحرب، وذلك على الرغم من وجود تشريع للتجنيد الإلزامى لديها يشمل السن ما بين ١٨ إلى ٣٥ عاماً (١٩٠).

٢- قبل الحرب

وصل مجموع القوة العسكرية إلى ٦٥.٧٠٠ ألف فرد، شمل الجيش أو القوات البرية ٣٨ ألفاً، بينما استحوذت القوات البحرية على ٧.٢٠٠ فرد منهم ١٢٠٠ من

مشاة البحرية، والقوات الجوية بلغ إجمالها إلى ١٦,٥٠٠ فرد ووصلت قوات الدفاع الجوي إلى ٤,٠٠٠ فرد. كما وجدت قوات شبه عسكرية تتمثل في الحرس الوطني الذي يتكون من ٥٦,٠٠٠ فرد منهم ١٠,٠٠٠ فرد عامل و٢٠,٠٠٠ احتياطي و٢٦ ألفاً من حرس القبائل^(١٩١) كما توجد قوات حرس الحدود وتبلغ ٨٥٠٠ فرد و٦,٠٠٠ فرد كخفر للسواحل^(١٩٢).

ويلاحظ قلة حجم القوات المسلحة السعودية قبل الحرب، وهو مادعا الملك السعودي في عام ١٩٨٨ إلى دعوة الشبان السعوديين من خريجي الجامعات إلى الالتحاق بقوات الجيش أو الشرطة لمدة عام أو عام ونصف لإفادة الأمن السعودي^(١٩٣).

وتشير إحصاءات إلى وجود أفراد أجانب يخدمون في صفوف القوات المسلحة السعودية سواء كانوا عرباً أو مسلمين وبالأخص من المغرب وباكستان وبنجلاديش وذلك قبل الحرب ولكن لم يتم تحديد أعدادهم.

ويلاحظ صغر حجم القوات البرية إذا ما لم يتم ضم الحرس الوطني إليها وذلك باعتباره قوة مستقلة لأمن النظام، يمكن استخدامها في الحرب عند الحاجة، وكذلك زيادة عدد أفراد القوات الجوية وهو ما يبرز اهتمام السعودية بالسلح الجوى تسليحا وقوى بشرية.

- بعد الحوب

اتبعت السعودية بعد الحرب سياسة للتجنيد تهدف إلى زيادة حجم قواتها المسلحة إلى ٢٥٠ أو ٣٠٠ ألف جندي إلا أنها استمرت في الاعتماد على أسلوب التطوع وعدم فرض التجنيد الإجباري.

وقد أكد وزير الدفاع السعودي فى عام ١٩٩٢ أن إقبال الشباب السعودى للالتحاق بالجيش قد فاق التوقعات وأن طلبات الالتحاق قد بلغت أضعاف العدد المطلوب (١٩٤).

ومن الناحية الفعلية وصل إجمالى عدد أفراد القوات المسلحة السعودية فى عامى ٩٥/٩٤ إلى ١٠٤ آلاف فرد ينقسمون كالتالى:-

٧٠ ألفاً للقوات البرية، ١٨ ألفاً للقوات الجوية ١٢ ألفاً للقوات البحرية بالإضافة إلى ٤ آلاف للدفاع الجوى كما تم زيادة قوات الحرس الوطنى لتبلغ ٧٧ ألفاً (١٩٥) وتم وضعها تحت الادارة الملكية المباشرة بعد أن كانت تابعة لوزارة الداخلية.

نجد أن المملكة قد سعت إلى زيادة قواتها المسلحة كنتيجة مباشرة للحرب حيث زادت بنسبة ٣٥٪ خلال السنوات الأربع التالية للحرب، ومازالت تسعى للوصول إلى إجمالى قوات تبلغ ٣٠٠ ألف فرد ولكن بشكل تدريجى، كما أن القوات البرية تمت زيادتها بنسبة ٧٠٪ عنها قبل الحرب حيث اتضح أهميتها خلال المعركة واتضح قلدا القوات السعودية فى هذا المجال. كما زادت قوات الحرس الوطنى بنسبة ٥٠٪ لزيادة أمن النظام وكذلك إمكانية إشراكها فى معارك برية مع قوات الجيش. إلا أن المملكة لم تستطع أو لم تشأ تغيير أسلوب التجنيد والاستفادة من الحماس وإقبال المواطنين على التطوع إبان الحرب، ولكن عملت على زيادة الميزات المعطاة للمتطوعين لزيادة إقبالهم على الخدمة فى صفوف القوات المسلحة.

ثانيا - الكويت

تأثرت الكويت بدرجة تفوق أى دولة خليجية أخرى نتيجة للحرب ومن ثم اختلفت سياستها التجنيدية فيما بعد الحرب، ولكن ما أبعاد هذا الاختلاف؟

عام، ويتوزع الأفراد في القوات المسلحة الكويتية إلى ١٠ آلاف للجيش و ٢٥٠٠ للقوات البحرية و ٢٥٠٠ للقوات البحرية و ١٠٠٠ للقيادة المركزية و ٦٠٠ كحرس أميري (١٩٨).

نخلص إلى أن الكويت تسعى إلى إعادة تكوين جيش كبير من حيث العدد بزيادة عدد أفراد القوات المسلحة بتطبيق نظام التجنيد الإجبارى بالإضافة إلى الاعتماد على المتطوعين أكثر من الاهتمام بالاحتياط وتدريبهم وبالفعل تواجد لديها أفراد احتياط لأبأس بعددهم فيما بعد الحرب، إلا أن الإقبال على التجنيد كان ضعيفا حيث أن عدد القوات المسلحة خلال عامى ٩٤/٩٥ أصبح أقل نسبيا عما كان عليه قبل الحرب وذلك على عكس ما هو مفترض لدولة تعرضت لمثل هذه الحرب وما زالت التهديدات لأمنها قائمة، وربما ذلك يعود إلى اهتمام الكويت باستيراد الأسلحة المتطورة بالإضافة إلى الاتفاقات الدفاعية لحماية أمنها أو إنهاء عقود الأفراد الأجانب فى الكويت ولم تُنشر إحصاءات رسمية بذلك كما لم تنشر التقارير السنوية حول القوات المسلحة والتوازن العسكرى أرقاما محددة بشأنهم. إلا أننا نخلص إلى أن عدم حماس وقلة إقبال الشباب الكويتى على الخدمة فى صفوف القوات المسلحة يمثل نقطة ضعف للجيش الكويتى خاصة أن التهديدات لأمنه ما زالت باقية. وإنه لابد من معالجة أوجه القصور فى ضوء تجربة الحرب والعمل على زيادة عدد أسلحة القوات الكويتية.

٣- ثالثاً - الإمارات

تتبع الإمارات أسلوب التطوع لتكوين قواتها المسلحة ولكنها سعت بعد الحرب إلى زيادة عدد قواتها من خلال التطوع وذلك بزيادة تحفيز وترغيب المواطنين الإماراتيين للالتحاق بالقوات المسلحة وفيما يلي نتناول تفاصيل ذلك.

- قبل الحرب

اعتمدت الكويت على أسلوب التطوع لتكوين جيش محترف، ولكنه اتسم بقلة العدد نسبياً مع تعاظم التهديدات التي تواجهها الكويت سواء من العراق أو إيران حتى فيما بعد الحرب حيث كان التوازن العددي والتسليحي في غير صالحها على الإطلاق مقارنة بالقدرات العراقية أو الإيرانية. وإن كانت بعض المصادر قد أشارت إلى وجود تشريع ينص على أن تكون الخدمة الإلزامية لمدة سنة للجامعيين وستين لغيرهم إلا أنه لم يتم تطبيق الخدمة الإلزامية إلا في عام ١٩٩٣ بصفة فعلية.

ولقد بلغ إجمالي القوات المسلحة الكويتية قبل الحرب مباشرة حوالي ٢٠,٣٠٠ ألف فرد كان نصيب الجيش حوالي ١٦ ألفاً منهم والبحرية ٢١٠٠ فرد والقوات الجوية ٢٢٠٠ فرد كما توجد قوات شبه عسكرية تمثلت في الحرس الأميري وبلغت ١٥٠٠ فرد (١٩٩٦).

- بعد الحرب

تمثل التطور الرئيسى لسياسات التجنيد في دولة الكويت كنتيجة للحرب في إعلان رئيس الأركان العامة للجيش الكويتي بأنه سيبدأ العمل بنظام التجنيد الإلزامي في عام ١٩٩٣ في الكويت وذلك لتنمية المهارات والكوادر البشرية الكويتية. حيث أصبح التجنيد الإلزامي يتم بمقتضى عام واحد للجامعيين وعامين لغير الجامعيين من الشباب الكويتي (١٩٩٧).

ولقد بلغ إجمالي القوات المسلحة في الكويت خلال إحصاءات عامي ١٩٩٥/٩٤ حوالي ١٦,٦٠٠ ألف منهم ٦٠٠ فرد حرس أميري وبلغ إجمالي الاحتياطي ٢٣٧٠٠ فرد يظلون تحت الاستدعاء حتى سن ٤٠ عاماً ويحصلون على شهر تدريب من كل

- قبل الحرب

اتبعت الإمارات كغيرها من البلدان الخليجية سياسة تجنيد تتبع أسلوب التطوع لتكوين قواتها المسلحة فيما قبل الحرب.

وقبل الحرب وردت أنباء حول دراسة الإمارات لمشروع يتضمن التجنيد الإجبارى وتدریس التربية العسكرية فى المدارس الثانوية الإماراتية. وقد صرح رئيس الأركان العامة لجيش الإمارات أن ذلك المشروع محل دراسة ولكن ما زالت الإمارات فى مرحلة بناء أسلحتها المختلفة ولذلك تأجل النظر فى المشروع قليلا على أن يتم البدء بتدریس التربية العسكرية ثم التجنيد الإلزامى ثم خدمة الاحتياط فى مراحل لاحقة (١٩٩٩).

كما أعلن الشيخ زايد فى ديسمبر ١٩٨٩ عن تصريحات تحمل فى طياتها تعزيز جيش الإمارات وهو ما سيعنى زيادة عدده (٢٠٠).

- ولقد بلغ إجمالى عدد القوات المسلحة الإماراتية حوالى ٤٣ ألف جندى، تمثل القوات البرية حوالى ٤٠ ألفاً منها، والبحرية ١٥٠٠ والجوية والدفاع الجوى ١٥٠٠، كما توجد قوات شبه عسكرية مثل حرس السواحل وعدده ٥٠٠٠ فرد من المغرب يعملون كقوات أجنبية يخدمون فى الجيش والشرطة (٢٠١).

- بعد الحرب

سعت الإمارات فيما بعد الحرب إلى القيام بخطوة أولى نحو زيادة تحفيز المواطن الإماراتى للالتحاق بالقوات المسلحة وتوعيتهم بها خاصة أنها استمرت فى تطبيق أسلوب التطوع للالتحاق بالقوات المسلحة.

وفى إطار هذه السياسة قررت وزارة التربية والتعليم العمل بمشروع التربية العسكرية لطلاب المرحلة الثانوية اعتباراً من العام الدراسى ١٩٩٢/٩١ (٢٠٢).

وبالفعل زادت الإمارات من قواتها المسلحة فوصلت إلى ١٦,٥٠٠ ألف جندي يبلغ حجم القوات البرية منهم ٥٧ ألفا والبحرية ألفان والجوية ألفان وخمسمائة ووصل إجمالى عدد الأفراد من المغرب حوالى ٢٠٠٠ فرد يخدمون فى الشرطة والجيش وهو أقل عنه فيما قبل الحرب (٢٠٣).

ومن ثم يتضح أن الإمارات تسعى إلى زيادة جيشها ولكن مايبعث على القلق هو أن نسبة المتطهرين من الخدمة العسكرية فى الإمارات بلغت ٣٠٪ وهو ما يوضح قلة الإقبال على الالتحاق بالقوات المسلحة. كما يتضح سعى الإمارات إلى زيادة الكوادر الوطنية فى قواتها المسلحة وذلك بتقليل أعداد الجنود المغاربة من ٥٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ فى الشرطة والجيش وذلك فيما بعد الحرب، ولكن يوجد أفراد من الهند والمغرب ومصر وباكستان يخدمون بصفتهم الفردية فى القوات الإماراتية. ويتضح كذلك أن نسبة القوات البرية الإماراتية كبيرة للغاية مقارنة بالقوات البحرية والجوية وإن كان يمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة العلاقات فيما بين أعضاء اتحاد الإمارات السبع وسعيها إلى زيادة حجم قواتها البرية مع الاحتفاظ بأجزاء منها تحت القيادة المباشرة للإمارة وليس الاتحاد خاصة لاحتمالات نشوب نزاعات فيما بين بعض الإمارات وهو ما حدث بالفعل وتم احتواؤها. ولكن بشكل عام فإن ذلك يمثل سوءاً فى توزيع الأفراد على القوات المختلفة خاصة أن أقصى نسبة يمكن أن تمثلها القوات البرية من حيث عدد الأفراد إلى إجمالى القوات المسلحة تبلغ من ٨٠ إلى ٨٥٪ على أقصى تقدير على المستوى العالمى.

رابعاً - عمان

تميزت عمان باهتمامها بالعنصر البشرى فى رسم سياساتها الدفاعية ولذلك اهتمت بسياسات التجنيد فى تكوين قواتها المسلحة فى شكلها المعاصر فى عام ١٩٧٠ فعملت على زيادة عدد أفراد قواتها المسلحة من خلال اتباع أسلوب التطوع.

- قبل الحرب

اتسمت عمان بتسارع الشباب العماني - حسب التصريحات الرسمية - على التطوع فى صفوف القوات المسلحة العمانية وذلك نتيجة للمزايا التى يحصلون عليها^(٢٠٤). وكانت عمان فى البداية تركز على استقطاب الشباب للانخراط فى صفوف القوات المسلحة من بداية تطویرها فى عام ١٩٨٠ إلا أنها بعد ذلك اتجهت إلى التركيز على اختيار نوعية المجندين وانتقائهم حسب المواصفات الأساسية التى وضعت لغرض التجنيد^(٢٠٥).

ولقد قامت عمان منذ فترة طويلة بإنشاء مكاتب التجنيد سواء للجيش السلطاني العماني أو الأسلحة الجوية أو البحرية ويتم اخضاع المرشح سواء كان ضابطاً أو صف ضابط، للعديد من الاختبارات والاجراءات لضمان حسن أدائه وقدرته على أداء المهام المختلفة وذلك بإجراء العديد من الفحوص للمرشح للانضمام للجيش قبل قبوله^(٢٠٦).

بلغ إجمالى القوات المسلحة العمانية قبل الحرب ٢٥.٥٠٠ ألف فرد، ويتضمن هذا العدد ٣٧٠٠ فرد أجنبي؛ يمثل الجيش ٢٠ الفا منهم وسلاح البحرية ٢٥٠٠ وسلاح الجو ٣٠٠٠ فرد بالإضافة إلى قوات شبه عسكرية مثل الحرس السلطاني وحرس السواحل ويصل عددهم إلى ٤ آلاف فرد^(٢٠٧).

ومن ثم نجد أنه على الرغم من تصريحات المسؤولين العمانيين عن إقبال الشباب العماني على التطوع إلا أن سلطنة عمان اعتمدت على أفراد أجانب من بلدان عربية وأسيوية في تكوين قواتها المسلحة.

- بعد الحرب

سعت عمان فيما بعد الحرب إلى زيادة قواتها المسلحة كنتيجة مباشرة للغزو العراقي للكويت، حيث سعت إلى إنشاء الكتيبة الثانية لقوة سلطنة عمان الخاصة وسعت إلى زيادة الاعتماد على الشباب العماني في تكوينها، وبالفعل تم فتح باب التطوع للشباب العماني الراغب في الانتساب لهذه الكتيبة أثناء الغزو العراقي للكويت في ديسمبر ١٩٩٠ (٢٠٨).

وبلغ إجمالي القوات المسلحة العمانية في إحصاءات ١٩٩٥/٩٤ إلى ٤٣ ألف فرد يشملون الحرس السلطاني و ٣٧٠٠ فرد أجنبي يمثل الجيش ٢٥ ألفاً منهم وسلاح البحرية ٤٢٠٠ وسلاح الجو ٣٥٠٠ بينما وصل الحرس السلطاني إلى ٦٥٠٠ فرد، بالإضافة إلى قوات شبه عسكرية تشمل الحرس القبلي وحرس السواحل وتبلغ ٤٠٠٠ فرد (٢٠٩).

ومن ثم نلاحظ سعى عمان إلى زيادة قواتها المسلحة بشكل عام وإن كانت الزيادة الأكبر ذهبت إلى قوات الحرس السلطاني لتوفير الأمن للنظام الحاكم، وظل الاعتماد على نسبة كبيرة من الأجانب في صفوف القوات المسلحة تصل إلى ٩٪ فيما بعد الحرب وهو ما يمثل نقطة ضعف في سياسة التجنيد العمانية التي كان يجب أن تسعى إلى تقليل هذا الوجود الأجنبي بعد الحرب والسعى إلى تكوين قوات وطنية خالصة.

خامساً: البحرين

تتميز البحرين بقلّة عدد سكانها وكذلك قلّة الناتج القومى المتاح لها من حيث مقارنتها بدول خليجية أخرى مثل السعودية والكويت والإمارات وعمان، ولقد اهتمت البحرين بتطوير وتنمية القدرات البشرية لتطوير قواتها المسلحة سواء من خلال سياسات التجنيد أو التدريب وفيما يلى نتناول التطور الذى لحق بسياسات التجنيد.

- قبل الحرب

اتبعت البحرين أسلوب التطوع أو الجيش المحترف كأساس لتكوين قواتها المسلحة فيما قبل الحرب، كما سعت إلى تكوين قوة احتياطية وأصدرت مايسمى «قانون القوة الاحتياطية» فى سبتمبر ١٩٨٨، وبالفعل تخرجت الدفعة الأولى من القوة الاحتياطية فى ٢٧ أكتوبر ١٩٨٨ وتشمل القوة الاحتياطية أفرادا كانوا يخدمون فى قوة الدفاع فى الماضى ثم خرجوا منها لأسباب متعددة وكذلك الأفراد المتطوعين للخدمة ويتم تدريبهم لمدة شهر واحد فى العام (٢١٠).

ولتشجيع إقبال المواطنين على التطوع تقدم قوة الدفاع رواتب مغرية وقروض إسكان وتسهيلات فى العلاج للأفراد وأسرههم والحصول على السلع والسفر والخدمات والدورات بالخارج للمتطوعين لتشجيع إقبالهم على التطوع للخدمة العسكرية (٢١١).

ولقد بلغ إجمالى القوات المسلحة البحرينية «قوة الدفاع» قبل الحرب حوالى ٣٥٠٠ فرد يمثل الجيش ٢٣٠٠ فرد والبحرية ٦٠٠ والقوات الجوية ٤٥٠ فردا وتوجد كذلك قوات شبة عسكرية مثل حرس السواحل وقوات الشرطة ويبلغ عددها ٢٢٥٠ فردا (٢١٢).

- بعد الحرب

استمرت البحرين فى اتباع أسلوب التطوع، ولكن شهدت قوة الدفاع تزايداً كبيراً فى حجم المنتسبين إليها حيث بلغ إجمالى القوة العاملة ٨١٠٠ فرد منهم ٦٨٠٠ فى الجيش والبحرية ٦٠٠ فرد والجوية ٧٠٠ فرد، كما زادت القوات شبه العسكرية وخاصة الشرطة لتصل إلى ٩٥٠٠ فرد (٢١٣).

ومن ثم نجد أن الزيادة كانت كبيرة فيما بعد الحرب فى حجم قوة الدفاع، ولكن قوات الشرطة زادت بنسبة أكبر نتيجة للاضطرابات الداخلية التى أثارها الشيعة وذكر أن إيران تدعمها.

سادسا - قطر

قطر هى أقل الدول الخليجية الست من حيث عدد السكان إلا أنها اهتمت بزيادة قواتها المسلحة من حيث الحجم وإن كانت قد ركزت على القوات البرية بصورة كبيرة.

- قبل الحرب

بلغ إجمالى القوات المسلحة القطرية حوالى ٧٠٠٠ فرد كلهم من المتطوعين منهم ٦٠٠٠ فى القوات البرية بينما البحرية تشمل ٧٠٠ فرد والجوية ٣٠٠ فرد (٢١٤). وهو ما يوضح سوء توزيع الأفراد حيث تصل نسبة القوات البرية إلى ٨٥,٥ ٪ من إجمالى القوات المسلحة بينما تنخفض نسبة القوات الجوية من الأفراد إلى ٥ ٪ فقط.

- بعد الحرب

سعت قطر إلى زيادة قواتها المسلحة فيما بعد الحرب ولكن معدلات الزيادة لم

تكن كبيرة مثل البحرين حيث بلغ إجمالي عدد القوات المسلحة خلال عامي ١٩٩٥/٩٤ إلى ١٠.١٠٠ آلاف جندي منهم ٨٥٠٠ للقوات البحرية و ٨٠٠ للبحرية الجوية (٢١٥).

ولمجرد أن قطر عملت على زيادة عدد أفراد قواتها الجوية لتتناسب مع جهود تطوير قواتها الجوية بعد الحرب من حيث التسليح ولكن ما زالت أعداد القوات البحرية والجوية قليلة للغاية حتى يمكننا الحديث عن إمكانية وجود سلاح جوى قوى سواء لقطر وكذلك بالنسبة للبحرين.

وبالتالى نخلص إلى عدة ملاحظات فيما يتعلق بسياسات التجنيد فى الدول الخليجية الست:

- تتبع الدول الست أسلوب التطوع أو الجيش المحترف لتكوين قواتها المسلحة وذلك فيما عدا الكويت التى بدأت التجنيد الإجبارى فى عام ١٩٩٣ ولم تحاول هذه الدول الاستفادة من حماسة الشعب للتطوع أثناء الحرب، كما أن هذا الحماس تراجع نسبياً بعد الحرب بدليل عدم سعى المواطنين إلى التطوع فى جيوش الدول الخليجية، فلم تستطع الدول الخليجية تحقيق الزيادة المطلوبة فى قواتها لتكون درعا لها أمام التهديدات التى تواجهها بل أن الكويت بلغ إجمالي قواتها المسلحة بعد الحرب أقل مما كان قبلها. كما أن أعداد القوات المسلحة للدول الست ما زالت تمثل أعدادا قليلة ولا تكفى للدفاع عن أراضيها، ويمكن إرجاع اتباع سياسة التطوع وقلة عدد الجيوش لدى الدول الخليجية الست إلى عدة أسباب هى:

١. طبيعة النظام السياسى وعلاقته بالجماهير - حيث إن النظم الحاكمة يصعب عليها خرق العقد الاجتماعى بينها وبين الجماهير الذى يتضمن بقاء هذه النظم على أن توفر للجماهير حياة رغدة ومرفهة وآمنة دون تحملها أعباء فى سبيل ذلك. كما أن

حماس المواطنين قد فتر بعد الحرب، بل أن النظم الحاكمة قد تخشى من تكوين جيش كبير يمثل أداة للضغط عليها أو تهديد استقرارها حتى إذا ماتولى قيادته العامة وقيادة أفرعه أفراد من الأسر الحاكمة فهذا لا يضمن حياده.

٢. اعتماد الدول الخليجية على نظم تسليح متقدمة ومعقدة وذات قدرة تدميرية عالية كخيار أفضل خاصة لكونها تتطلب أطقما وعناصر بشرية قليلة لتشغيلها.

٣. اعتماد الدول الخليجية الست على الاتفاقات الأمنية والدفاعية مع الدول الأجنبية الكبرى. سواء بصورة علنية أو سرية وذلك بتوفير الضمانة الخارجية لأمنها مع توفير النفقات اللازمة لذلك من بنود أخرى للإتفاق على التسليح وجلب الخبراء والمدرّبين وإرسال البعثات التدريبية لهذه الدول فى مقابل أن تقدم الدول الكبرى التعاون وحماية وتأمين هذه الدول ونظمها الحاكمة، ولكن ذلك التوجه أثبت خطئه خلال الغزو العراقى للكويت حيث يجب أن توجد لدى الدولة من القوات المسلحة مايمكنها من الدفاع عن نفسها حتى تصل المعونة أو المساعدة الخارجية.

- كذلك لاحظنا وجود عناصر أجنبية فى الجيوش الخليجية واستطعنا الوصول إلى أرقام محددة فى حالة الإمارات وعمان إلا أن العديد من الدراسات والتقارير تشير إلى وجود أعداد من الأفراد غير المواطنين فى جيوش السعودية وقطر والكويت، خاصة تلك الصادرة عن «مركز جافى للدراسات الاستراتيجية» والخاصة بالتوازن العسكرى فى الشرق الأوسط، ولكن لم نستطع التوصل إلى أرقام محددة فى هذه الحالات ومن ثم لانستطيع الجزم بشكل قاطع بشأنها.

- اتجهت القوات المسلحة الخليجية فيما بعد الحرب إلى الزيادة، ولكنها لم تصل إلى المستوى المطلوب للدفاع عن أراضى الدولة لأسباب عدة ذكرناها، إلا أن الزيادة فى قوة الحفاظ على النظام الحاكم وتأمينه مثل الحرس الوطنى أو الأميرى، أو السلطانى أو

قوات الأمن الداخلى فى حالة السعودية والكويت وعمان والبحرين كانت كبيرة للغاية وذلك لأن هذه الأجهزة وظيفتها حماية النظم الحاكمة ذاتها. وكذلك القوات البرية كانت نسبة زيادتها عالية وذلك لإسهامها فى هذه الوظيفة ليس فى الدول الست فقط ولكن فى العديد من دول العالم الثالث سواء تحت مسمى الحرس الرئاسى أو حراس الثورة أو الحرس الجمهورى، خاصة أن هذه القوات تضم وحدات من مختلف الأسلحة.

وفى حالة الدول الخليجية الست نجد ثغرة فى عدم توفير الكوادر اللازمة للأسلحة البحرية والجوية خاصة فى دول مثل الإمارات وقطر والبحرين لتطوير وتقوية هذه الأسلحة وهو ما ثبت من تناولنا لتطوير سياسات التدريب والتسليح للدول الثلاث.

- فشلت بعض الدول الخليجية الست فى اتباع سياسة تجنيد تقوم بتوفير قوة احتياطية لاستخدامها فى حماية الوطن فى أوقات الأزمة وذلك بالاستفادة من المتطوعين أثناء الحرب وذلك بتخصيص مراكز للتدريب السنوى للأفراد الذين توجهوا إلى مراكز التدريب والتطوع فى فترة الحرب. حيث لا توجد قوة احتياطية لدى الدول الخليجية الست سوى فى البحرين والكويت، وهذا يعود بالأساس إلى الاعتماد على أسلوب التطوع فى سياسات التجنيد فى هذه الدول.

المطلب الثانى

سياسات التدريب

تمثل سياسات التدريب أحد العناصر الأساسية للدخول فى حرب حقيقية وبالتالي أحد الأركان الرئيسية فى سياسات الدفاع، حيث يمثل تدريب القوات المسلحة للدخول فى معركة ضمانة أساسية للحفاظ عليها فى الحرب خاصة أن هناك مقولة عسكرية تؤكد على أن « كل قطرة عرق فى التدريب توفر نهراً من الدم فى المعركة » من ثم تتضح أهمية سياسات التدريب وضرورة توفير القدر الملائم من التخطيط والإنفاق عليها نظراً لهذه الأهمية.

تتضمن سياسات التدريب أكثر من محور، حيث هناك التدريبات الذاتية التى يتم إجراؤها داخل الدولة ووحداتها المختلفة أو فيما بين الوحدات وهناك أيضا التدريبات المشتركة والتى تشارك فيها قوات الدولة مع قوات دولة أو عدة دول أخرى.

كما أنه يمكن الاعتماد على الذات فيما يتعلق بالتدريب أى القدرات الوطنية، أو يمكن الاستعانة بخبراء ومدربين أجانب أو ابتعاث رجال القوات المسلحة لدورات تدريبية فى الخارج للحصول على خبرات التدريب من الخارج.

توجد عدة أنماط أساسية للتدريب تتمثل فى:

أ- التدريب الفردى

من أمثلة هذا النوع من التدريب، مرحلة الإعداد الأساسية التى يتم فيها إعداد الفرد سواء جندي أو صف ضابط أو ضابط سواء المجند أو المتطوع للإنتقال من مرحلة الحياة المدنية إلى مرحلة الحياة العسكرية وغرس العادات والتقاليد العسكرية وإكتساب المهارات العسكرية الأساسية لكل فرد.

ب - التدريب الجماعي

يتضمن تدريب الوحدات الصغرى (الجماعة، الفصيلة، السرية) تدريباً تكتيكياً وأيضاً تدريب الوحدات والتشكيلات (الكتيبة، اللواء، الفرقة) وهو ما يسمى بالتدريبات على المستوى التعبوى.. وهناك التدريبات الاستراتيجية لمستوى الفيلق والجيش ومجموعة الجيوش والجبهة. وتنقسم التدريبات الجماعية إلى قسمين: أ- تدريبات داخلية تتم فى داخل المعسكرات.

ب - تدريبات خارجية تتم فى ميادين التدريب أو ميادين الرماية التكتيكية أو فى مساح العمليات^(٢١٦).

ج - التدريبات المشتركة بين قوات أكثر من دولة.

يمكن ان تتم هذه التدريبات بين قوات دولتين أو أكثر ويتم ذلك فى الغالب إما بالنسبة لأفرع قوات معينة فى هذه الدول مثل القوات الجوية أو البرية أو البحرية أو الدفاع الجوى. وقد يتم باشتراك وحدات من هذه الأسلحة جميعاً أو إحداها فقط، وفى الغالب يتم ذلك بين أسلحة سهلة الانتقال مثل القوات الجوية والبحرية خاصة إذا ماكانت الدول غير متجاورة أو ليست لها قواعد قريبة ويتم هذا التدريب بعناصر ممثلة لهذه القوات.

ويعود التدريب بالعديد من الفوائد خاصة إذا ماكان بين قوات دولة متقدمة وأخرى أقل تقدماً عسكرياً منها فتستفيد الأخيرة بشكل كبير من الاطلاع على تكنولوجيا وأسلحة أكثر تقدماً. ومن ذلك ما استفادته القوات السعودية بشهادة قادتها من تدريباتها ومناوراتها مع القوات الأمريكية إبان حرب الخليج الثانية.^(٢١٧)

قسمنا سياسات التدريب الخاصة بالدول الخليجية الست إلى فترتين الأولى قبل الحرب والثانية بعدها وذلك لدراسة تأثير الحرب على سياسات التدريب.

الفرع الأول

سياسات التدريب قبل الحرب

نتناول سياسات الدول الست على محورين المحور الأول يتعلق بالتدريبات المشتركة فيما بين الدول الخليجية الست والمحور الثانى يتعلق بكل دولة على حدة.

أولاً - التدريبات والمناورات المشتركة فيما بين الدول الخليجية الست

فيما بعد الحرب العراقية / الإيرانية وقبل حرب الخليج الثانية اهتمت الدول الخليجية الست بالتدريبات المشتركة التى تشارك فيها قوات هذه الدول وذلك من خلال القيام بعدة تدريبات ومناورات منها:

فى الفترة من ٥ - ١٦ نوفمبر عام ١٩٨٨ تم إجراء مناورات «صقر الجزيرة - ٢» وذلك فى الكويت وشاركت فيها القوات الجوية للدول الست، حيث شاركت فيها طائرات بحرينية من طراز (إف - ٥) وقطرية من طراز «ميراج إف ١٠» وعمانية من طراز «جاجوار» وإماراتية من طراز «هوك» وطائرات سعودية من طراز «تورنادو» و«إف - ١٥» وكويتية من طراز «سكاي هوك»^(٢١٨) ويتضح لنا من أنواع المقاتلات اختلاف سياسات التسليح، حيث تباينت أنواع المقاتلات بدرجة كبيرة وإن كانت كلها غربية مما يخلق صعوبة فى التنسيق بينها أثناء التدريبات المشتركة أو الحرب الفعلية. وفى نهاية التدريبات قامت المقاتلات المشاركة بالرمية بالذخيرة الحية على قاعدة جوية كاملة تم إنشاؤها بواسطة القوات الكويتية التى شاركت بوحدات من المدرعات والأسلحة البرية فى المناورة.^(٢١٩)

- وفى مارس ١٩٩٠ جرت تمارينات «درع الجزيرة - ٤» فى الكويت وذلك بمشاركة عدد من الطارات المقاتلة، والدبابات والمشاة من الدول الست وتضمنت أداء عمليات هجومية وكيفية احتواء الهجوم المضاد. (٢٢٠)

وشاركست دول المجلس فى التمرين التعبوى للطائرات العامودية بدول المجلس فى عمان فى الفترة من ١٢ - ١٧ مايو ١٩٩٠ وتضمن عمليات مساعدة المواطنين وعمليات هجوم من قوات برية محمولة جواً. (٢٢١)

كانت الكويت وعمان من أكثر دول المجلس دعوة إلى التدريبات المشتركة فى الفترة التى سبقت الحرب ونلاحظ أن هذه التدريبات كانت معظمها رمزية وتركز على مهام دفاعية كما لم تتضمن مناورات كبيرة تشترك فيها الأسلحة المختلفة وهو مايمكن تنفيذه فى ضوء القرب الجغرافى فيما بين الدول الست، بالإضافة إلى كونها اعتمدت فى الغالب على تدريبات للقوات الجوية بين دول المجلس التى يوجد بينها تباين شاسع من حيث النوع والقدرات القتالية لكل نوع ومن ثم تخلق صعوبات الاتصال والسيطرة والتحكم فيما بينها فى ظل ضعف شبكات الدفاع الجوى فيما بين الدول الست.

ولقد وُجد شكل آخر للتعاون الخليجى فيما يتعلق بالتدريب يتمثل فى إرسال ضباط من دول المجلس المختلفة لتلقى تدريبهم فى مدارس ومراكز تدريب والكيليات العسكرية لدى الدول الخليجية الأخرى مثل السعودية وعمان والكويت والإمارات وكذلك البحرين (٢٢٢).

شانيا: السياسات التدريبية لكل دولة على حدة

تباينت الدول الخليجية الست فى قدراتها ومؤسساتها وأساليبها التدريبية كما تباينت فى نظمها التسليحية ومصادر أسلحتها وكذلك سياساتها التجنيدية ومن ثم وُجِبَ أن ندرس سياسات التدريب على مستوى كل دولة على حدة.

المملكة العربية السعودية

اهتمت المملكة بإنشاء الكليات العسكرية المختلفة مثل كلية القادة والأركان والكليات الحربية مثل كلية الملك فهد البحرية وكلية الملك فيصل الجوية وكلية الملك عبدالعزيز الحربية وكلية الملك خالد العسكرية، كما عملت على إنشاء المدارس العسكرية فى كافة أسلحة الجيش وكذلك الحرس الوطنى السعودى وذلك لدعم مؤسسات ومراكز التدريب المحلية وذلك كان يتم فى البداية بالإعتماد كليا على مدربين وأساتذة أجنبى وبعد ذلك ظهرت كوادر وطنية.

ولقد عملت المملكة على إرسال المبعوثين للتدريب فى الخارج حيث بلغ حجم بعثات التدريب فى الخارج من الحرس الوطنى خلال عام ١٩٨٩ إلى ١٩٩٧ مبعوثا (٢٢٣).

وتجرى المملكة التدريبات المشتركة بين الأسلحة أو على مستوى الأسلحة منفردة وبالنسبة للحرس الوطنى فتجرى تمرينات على مستوى الوحدات ثم تختتم بتمرين سنوى كبير تشارك فيه كل الوحدات سواء من الحرس الوطنى أو بعض وحدات الجيش.

أما فى إطار التعاون مع الخارج، ففى خلال عامى ٨٩ / ١٩٩٠ وُجِدَ مدربون وخبراء من مصر وبريطانيا وفرنسا والمانيا الاتحادية والهند واليابان والأردن وباكستان وسوريا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية.. وفى خلال هذين العامين أجرت المملكة

مناورات مع الدول الخليجية أعضاء مجلس التعاون الخليجي بالاضافة إلى فرنسا وباكستان (٢٢٤).

الكويت

تمثل الكويت واحدة من أقل الدول الخليجية إعتقادا على التدريب الذاتى لقواتها أو إنفاقا عليه قبل الحرب، حيث اتجهت إلى الإنفاق على التسليح، أما فيما يتعلق بسياسات التدريب فى فترة ما قبل الحرب فقد اعتمدت على بعثات التدريب لأفراد قواتها المسلحة فى الخارج.

فقد أرسلت بعثات للتدريب فى الجزائر وبريطانيا ومصر وفرنسا والمانيا الاتحادية والأردن والولايات المتحدة والسعودية والاتحاد السوفيتى والإمارات، كما نجد أن تدريباتها ومناوراتها المشتركة خلال عامى ٨٩ / ١٩٩٠ كانت مجرد مناورات وتمارين مع دول مجلس التعاون الخليجي (٢٢٥).

سلطنة عمان

اهتمت سلطنة عمان بسياسات التدريب وإعداد القوى البشرية بدرجة تجعلها أكثر الدول الخليجية الست اهتماما بتطوير كوادرها قبل الحرب كسياسة عامة، وربما يعود ذلك إلى رغبة السلطنة فى تعويض صفقات الأسلحة التى لاتستطيع الحصول عليها لنفقاتها الباهظة بتطوير القدرات البشرية المتاحة لديها وذلك منذ تولى السلطان قابوس الحكم فى ٢٣ يوليو ١٩٧٠.

حيث أعلن السلطان قابوس فى أكثر من مناسبة حرصه على ضرورة البدء بتأهيل القوة البشرية العمانية أولا فى كافة الأسلحة (٢٢٦).

ولقد اهتمت السلطنة بإنشاء مراكز ومدارس التدريب فى الأسلحة المختلفة وكذلك إنشاء المعاهد والكليات العسكرية مثل كلية القادة والأركان فى ديسمبر ١٩٨٨ وكلية السلطان قابوس الجوية ومركز تدريب البحرية^(٢٢٧). كما أنشأت كتيبة تدريب الحرس السلطاني وكتيبة تدريب قوات السلطان المسلحة والتي أنشئت فى عام ١٩٥٥^(٢٢٨).

اهتمت عمان بإجراء التدريبات بين الأسلحة المختلفة داخل الدولة ومن أمثلة ذلك تمرين «عربن الأسد» الذى أجري فى ٢١ ديسمبر ١٩٨٨ وشاركت فيه القوات الجوية والبحرية^(٢٢٩). وتدريبات لسلاح البحرية فى الفترة من ٤ - ١٣ فبراير ١٩٨٩ بمشاركة سلاح الجو العماني^(٢٣٠). والتمرين السنوى بين قوات المدفعية وسلاح الجو العماني الذى يجرى كل عام فيما قبل الحرب^(٢٣١).

وفى إطار التدريبات المشتركة نجد أن عمان تحرص على إجراء المناورات المشتركة قبل الحرب مع بريطانيا ومصر بالإضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي^(٢٣٢).

كما حرصت عمان على جلب المدربين والخبراء الأجانب خاصة البريطانيين سواء بصفتهم الفردية أو من قبل القوات المسلحة البريطانية وعدد من المصريين والأردنيين والباكستانيين والأمريكان، وترسل بعثات من العمانيين للتدريب فى بريطانيا وفرنسا وألمانيا الاتحادية والأردن والسعودية^(٢٣٣).

البحريين

اهتمت دولة البحرين مثل عمان وإن كان بدرجة أقل بتطوير سياسات للتدريب تتسم بدرجة عالية من التنوع والسير فى محاور مختلفة.

فقد سعت البحرين إلى تطوير مؤسسات التدريب الداخلية وذلك مثل المدارس فى الأسلحة المختلفة ومراكز التدريب ومركز التدريب الرئيسى يسمى مركز تدريب قوة الدفاع ويلتحق به الأفراد من مختلف الأسلحة.

فى عام ١٩٨٨ تركزت خطة التدريب على زيادة التعاون بين الوحدات والأسلحة المختلفة لرفع مستوى القدرات القتالية والتنسيق المتكامل بينها إلا أنه على الرغم من الإعلان عن ذلك فلم تجر قمرينات مشتركة بين الأسلحة المختلفة حيث لم تجر تدريبات واسعة إلا فى يوليو ١٩٨٨ حيث قامت بها وحدات من الدفاع الجوى بمفردها (٢٣٤). إلا أنه فى إبريل ١٩٨٩ تم عمل تمارين بمشاركة بعض الوحدات من بعض أسلحة قوة الدفاع وإن كانت وحدات رمزية وقليلة (٢٣٥).

تحرص البحرين على إرسال البعثات للتدريب فى الخارج إلى دول مثل بريطانيا وفرنسا ومصر والولايات المتحدة والكويت والسعودية، كما يوجد عدد من الخبراء والمدربين من هذه الدول بالاضافة إلى باكستان ويتم استدعاؤهم بصفة فردية (٢٣٦). ويوجه عام تركزت مناورات البحرين المشتركة قبل الحرب مع دول مجلس التعاون الخليجى الأخرى.

الإمارات العربية المتحدة

اهتمت الإمارات بإنشاء مراكز ومدارس التدريب المختلفة، ومن أبرز مراكز التدريب فى دولة الإمارات مركز تدريب العوير بدبى والذي يقوم بعقد دورات تدريبية مختلفة للضباط وضباط الصف والجنود من الأسلحة المختلفة، كما يضم عدداً من مراكز التدريب الفرعية فى داخله (٢٣٧). بالاضافة إلى عقد دورات عسكرية صيفية لطلبة المدارس إبتداء من عام ١٩٨٠ (٢٣٨). كما يوجد مركز تدريب الأغرار لتدريب المستجدين لتأهيل الجنود ومركز آخر فى منطقة المنامة (٢٣٩).

كذلك يوجد بالإمارات عدداً من المعاهد والكلليات العسكرية، والتي تحرص الإمارات على تطويرها ومن ذلك تحويل مدرسة الطيران بأبوظبى إلى كلية الطيران لتخريج الطيارين من أبناء الإمارات وأبناء مجلس التعاون الخليجى وكان ذلك فى عام ١٩٨٨ (٢٤٠).

كما تقوم الإمارات بإرسال بعثات للتدريب إلى بريطانيا، مصر، الأردن، فرنسا، باكستان، السعودية بالإضافة إلى الولايات المتحدة، ولديها أيضا خبراء ومدرسين من هذه الدول بالإضافة إلى المغرب^(٢٤١).

وفي إطار المناورات المشتركة نجد ضعف التمرينات والمناورات مع الدول الأجنبية إلا في إطار دول مجلس التعاون الخليجي، كما نلاحظ قلة التمرينات المشتركة بين الأسلحة المختلفة في دولة الإمارات.

قطر

تعد قطر من أقل الدول الخليجية اهتماما بتطوير كوادر تدريبية محلية مقارنة ببقية الدول الخليجية أو إنشاء مؤسسات ومراكز تدريب أو معاهد وكليات عسكرية وذلك في ضوء المعلومات المتاحة لنا. وقد اعتمدت قطر فيما قبل الحرب على إرسال بعثات من العسكريين القطريين للدراسة بالخارج في دول مثل بريطانيا ومصر وفرنسا والأردن والكويت وباكستان والسعودية ولديها خبراء ومدرسين أجانب من بريطانيا ومصر وفرنسا والأردن والكويت وباكستان ويتم التعاقد معهم بشكل فردي^(٢٤٢).

أما فيما يتعلق بالتدريبات والمناورات المشتركة مع دول أخرى فإنها خلال هذه الفترة لم تجر مناورات مشتركة إلا مع الدول الأخرى أعضاء مجلس التعاون الخليجي.

نخلص إلى أن سياسات التدريب لدى الدول السبت فيما قبل الحرب اتسمت بالتباين الشديد بين دول أكثر اهتماما مثل السعودية وعمان والبحرين. وأخرى متوسطة الاهتمام مثل الإمارات والكويت والأقل اهتماما مثل قطر، وذلك في إطار المقارنة فيما بينها وليس تقديرا بالشكل المطلق لتقييم سياسات التدريب. كما نلاحظ كثرة الاعتماد على الخبراء والمدرسين الأجانب خاصة الغربيين مثل الولايات المتحدة

وبريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية، والعرب مثل مصر والأردن والمغرب وبعض الدول الآسيوية مثل باكستان واليابان بينما لم يتم الاعتماد على خبراء ومدربين شرقيين إلا في حالة الكويت مع الاتحاد السوفيتي وهو ما يوضح أن هذه الدول كانت قبل الحرب تعتمد على الغرب بصفة أساسية في مجالات التدريب كما انها لم تستطع تطوير كوادر وطنية أو خليجية ولكن الاتجاه المحمود هو وجود مدربين خليجيين أو ابتعثت هذه الدول أبناءها لدورات تدريبية في بعض الدول الخليجية الأخرى.

كما نلاحظ ضعف التدريبات والمناورات المشتركة بين الأسلحة المختلفة في داخل الدول وتركز على المناورات المشتركة مع الدول الخليجية والتي اتسمت بسمات تقلل من أهميتها كما ذكرنا وهو ما يمثل محوراً لانتقاد السياسات التدريبية لهذه الدول قبل الحرب.

الفرع الثاني

سياسات التدريب بعد الحرب

تميزت فترة ما بعد الحرب ببعض التغييرات والتطورات فيما يتعلق بسياسات التدريب للدول الخليجية الست، حيث أدت الحرب إلى الاتجاه نحو ضرورة الاهتمام بالإعداد والتدريب لأفراد قواتها المسلحة، لأنها يمكن أن تخوض حرباً حقيقية وفيما يلي نتناول أبعاد هذا التطور وأبرز ملامحه.

أولاً: مستويات التدريبات المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي الست

نلاحظ فيما بعد الحرب قلة التمرينات والمناورات المشتركة فيما بين دول المجلس في فترة ما بعد الحرب وذلك يعود إلى عدة أسباب هي:

- ما اثبتته الحرب من ضعف القدرات الخليجية بشكل عام فى المعركة وهو ما أدى إلى سعى البلدان الخليجية نحو دول أكثر تقدما لإجراء مناورات معها مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.

- العلاقات السياسية فيما بين دول المجلس خاصة بين قطر والبحرين وقطر والسعودية والتي ظهرت فيما بعد الحرب وازدادت حدتها بالإضافة إلى رفض المشروع العماني لتطوير قوات درع الجزيرة وهو ما أدى إلى صعوبة إجراء مناورات تشارك فيها الدول الست.

- اهتمام الدول الست فيما بعد الحرب بصفقات الأسلحة الحديثة والمتطورة وتجديد ترسانتها من الأسلحة أخذ كل اهتمامها وإنفاقها كما كان يتم إرسال أفراد القوات المسلحة إلى الدول المصدرة للسلاح للتدريب.

- تدعيم التوجه الذاتى سواء فى الشئون السياسية أو سياسات الدفاع لدول المجلس وهو ما دعا إلى الاعتماد على الذات والتدريبات المشتركة مع الدول المتقدمة عسكريا باعتبار أن قوات درع الجزيرة لم تثبت أية فاعلية فى الحرب.

وفى ما بعد الحرب ظهر توجه يتمثل فى إجراء تدريبات ومناورات مشتركة فيما بين بعض دول المجلس فقط مع استمرار التمرينات الجماعية بشكل ضئيل، وذلك مثل تمرين «تعاون - ١» الذى اشتركت فيه بحريات دول المجلس فى مارس ١٩٩٤، وكذلك ظهرت تمرينات لبعض دول المجلس ودول أخرى وذلك مثل تمرينات للقوات الجوية فى كل من البحرين والإمارات والسعودية مع الولايات المتحدة استمرت خلال الفترة من ٩ - ١٩ ابريل ١٩٩٥^(٢٤٣). وذلك للاستفادة من القدرات والخبرات الأمريكية وترسيخ التعاون العسكرى معها حيث أن إمكانية القيام بعمليات عسكرية مشتركة معها فى المستقبل أصبحت قائمة فى حالة تعرض إحدى هذه الدول أو دول خليجية أخرى من أعضاء المجلس لتهديد عسكرى.

ثانياً: السياسات التدريبية لكل دولة على حدة بعد الحرب

فيما يلي نتناول السياسة التدريبية لكل دولة من دول المجلس وإتجاهات وأساليب التدريب فيها بعد الحرب ومدى تأثرها بتلك الحرب.

المملكة العربية السعودية

اهتمت المملكة بتطوير مؤسسات التدريب الداخلية واستخدام مشبهات التدريب وتطوير مراكز التدريب والكلية العسكرية فى المملكة.

كما استمرت فى إرسال البعثات للخارج إلى باكستان وسويسرا وتركيا والولايات المتحدة فيما بعد الحرب^(٢٤٤). ولقد عملت على إعطاء أهمية لتدريب الطيارين فى السعودية وذلك لدعم قواتها الجوية بمساعدة بريطانيا بصفة رئيسية^(٢٤٥). بالإضافة إلى الولايات المتحدة، كما ظهر بعد الحرب.

- وقد سعت المملكة إلى تطوير قدراتها التدريبية الداخلية سواء من خلال إجراء التدريبات فى فترة الحرب أو فيما بعدها، ومن ذلك إجراء تدريبات فى حفر الباطن فى نوفمبر ١٩٩٠ حيث قامت طائرات عمودية سعودية بتنفيذ عمليات إسناد وعمليات قتالية لتعزيز دور القوات البرية^(٢٤٦). كما استمرت المملكة فى تدريبات قواتها المسلحة وقوات الحرس الوطنى من مختلف الأسلحة ولجند ضخامة فى حجم التدريبات من حيث المساحة التى يشملها التدريب واستخدام الأسلحة المختلفة سواء القوات البرية أو الجوية والحرس على إيجاد ظروف مشابهة لظروف الحرب الحقيقية وذلك مثل تمرين «المجد» فى ديسمبر ١٩٩٢^(٢٤٧). وتمرينات «رعد الجنوب» التى شاركت فيها وحدات مختلفة من القوات المسلحة فى المملكة^(٢٤٨). وتمرين «العدل والسلام» فى ديسمبر ١٩٩٣^(٢٤٩). وتمرين الوحدات الشمالية فى مارس ١٩٩٣

بمشاركة أسلحة المدفعية والدفاع الجوى وطيران الجيش (٢٥٠).

كما قامت البحرية السعودية بتدريبات بحرية فى أكتوبر ١٩٩٠ تضمنت عمليات هجومية وإنزال الجنود من مشاة البحرية (٢٥١).

كذلك حرصت المملكة سواء فى فترة الحرب أو مابعدھا على القيام بتدريبات هجومية مشتركة مع دول التحالف خاصة الولايات المتحدة وشملت تمرينات برية وبحرية وجوية، مثل تدريب القوات البرية الأمريكية والسعودية فى ديسمبر ١٩٩٠ (٢٥٢).

عملت السعودية على إجراء عدد من التدريبات المشتركة ومن ذلك إجراء تدريبات مع البحرين والإمارات والولايات المتحدة فى إبريل ١٩٩٥، كما عملت على تطوير علاقاتها التدريبية مع الدول الأجنبية وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا كما أجرت مناورات مع مصر وذلك مثل مناورة «مرجان» فيما بين القوات البحرية لكلا الدولتين فى يوليو ١٩٩٥ (٢٥٣). كما أجرت مشاورات مصرية / سعودية فيما بعد الحرب بشأن التسليح المشترك وتبادل الخبراء العسكريين وإجراء تدريبات ومناورات عسكرية مشتركة فى عام ١٩٩٣ (٢٥٤). وإن كان لم يظهر لها آثار واضحة حتى الآن.

الكويت

اتبعت الكويت فيما بعد الحرب سياسة عامة تتضمن تحديث قواتها المسلحة من حيث الأسلحة والقوى البشرية، ومن ثم سعت إلى تطوير سياسات التدريب الخاصة بها وذلك من خلال عدة محاور هى:

- المحور الداخلى - ويتضمن تطوير وسائل التدريب المتاحة لديها ومن ذلك جلب مشبه للتدريب للطائرات والدبابات فى يناير عام ١٩٩٣ والذى تسلمته فى مارس ١٩٩٤ (٢٥٥). وكذلك إجراء التدريبات على نظم القيادة والسيطرة الجوية والبحرية.

كذلك عملت الكويت على إستقدام الخبراء والمدرّبين الأجانب سواء بصفتهم الفردية أو من خلال الشركات والحكومات لتدريب الأفراد الكويتيين على استخدام الأسلحة التي يتم شراؤها، ومن ذلك تدريب الكويتيين على استخدام صواريخ باتريوت الأمريكية وجلب ١٠٠ خبير أمريكي لتدريب الأفراد الكويتيين على استخدامها^(٢٥٦). وإن كان التدريب يؤخذ عليه طابعه النظري حيث لم يتم التدريب باستخدامها فعليا.

كما عملت الكويت على تطوير التدريب في القوات الجوية وذلك من خلال إبتعاث العديد من طيارها إلى بلدان كندا والولايات المتحدة وبريطانيا ومن الجدير بالذكر أن تدريب الطيار الواحد يتكلف نفقات باهظة قد تصل إلى ١,٤ مليون دولار وهو ما طلبته الولايات المتحدة لتدريب طيارين كويتيين^(٢٥٧). كما أرسلت الكويت بعثات عسكرية تدريبية إلى الجزائر، بريطانيا، مصر، فرنسا، ألمانيا، الأردن، باكستان، الإمارات، السعودية، الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة^(٢٥٨).

- المحور الخاص بالتدريبات والمناورات المشتركة

قامت الكويت بالتوقيع على إتفاقيات تعاون عسكري مع الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن تضمنت تسليح القوات الكويتية وإجراء التدريبات والمناورات المشتركة وإرسال دارسين كويتيين لهذه الدول.

وقد تركزت التدريبات والمناورات المشتركة الكويتية مع الدول الأجنبية بصفة رئيسية فيما بعد الحرب مع الولايات المتحدة وبريطانيا. فأجرت مناورات مع الولايات المتحدة على مستوى مختلف الأسلحة. حيث أجريت مناورات جوية كويتية/ أمريكية في الفترة من ٨ - ١١ ديسمبر ١٩٩١^(٢٥٩). كما أجرت مناورات معها في إبريل ١٩٩٢ شاركت فيها طائرات « إف إيه - ١٨ » وحاملة الطائرات « أمريكا »^(٢٦٠). وفيما بعد الحرب استمرت المناورات الأمريكية / الكويتية تتم بشكل سنوي.

أما بالنسبة لبريطانيا، فقد أجرت أولى مناوراتها مع القوات الكويتية في أغسطس ١٩٩٢ تم فيها التدريب على حرب الشوارع وشاركت فيها وحدات بحرية وبرية في كلتا الدولتين^(٢٦١). كما أجريت مناورات جوية بريطانية / كويتية في أكتوبر ١٩٩٢^(٢٦٢).

كما شاركت الكويت في مناورات مشتركة مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة ومن ذلك المناورات البحرية المشتركة البريطانية/ الكويتية، والتي أطلق عليها «الحارس المتحمس» وذلك في شهرى مارس وإبريل ١٩٩٣^(٢٦٣). للتدريب على التنسيق والاستعداد المشترك بين القوات البحرية للدول الثلاث في معركة مشتركة.

كما أجرت الدول الثلاث في يونيو ١٩٩٣ مناورات مشتركة شاركت فيها قوات برية وبحرية وجوية من الدول الثلاث^(٢٦٤). وفيما عدا ذلك أجرت الكويت مناورات بحرية مع إيطاليا في عام ١٩٩٣^(٢٦٥).

يتضح لنا تركيز الكويت على التدريبات والمناورات المشتركة مع القوات الغربية بصفة أساسية ومع الولايات المتحدة وبريطانيا على وجه الخصوص وذلك للتدريب على كيفية التنسيق بين الدول الثلاث في حالة وقوع حرب فعلية حيث إنهما الدولتان الأكثر استعدادا للمشاركة في الدفاع عن الكويت وأظهرا موقفا متشددا تجاه العراق.

عمان

استمرت عمان في اهتمامها بسياسات التدريب بعد الحرب لتنمية الكوادر الوطنية حيث عملت على دعم وتطوير مؤسسات ومراكز التدريب والتعليم لديها.

كما استقبلت عددا من الدارسين من دول مجلس التعاون لأول مرة في الدورة السابعة لكلية القادة والأركان العمانية في عام ١٩٩٢^(٢٦٦).

كذلك قامت بإرسال دارسيها إلى بريطانيا وفرنسا والمانيا والأردن والسعودية واستقبلت خبراء ومدرّبين من بريطانيا ومصر وباكستان والأردن والولايات المتحدة (٢٦٧).

وفيما يتعلق بالتدريبات والمناورات المشتركة فيما بعد الحرب اشتركت عمان في مناورات مع بريطانيا ومصر والولايات المتحدة، ومناورات خليجية مشتركة مثل «تعاون - ١» (٢٦٨).

استحوذت البحرية العمانية على اهتمام كبير بعد الحرب في التدريبات والمناورات، حيث أجريت على المستوى الداخلى تمرينات على أعمال القتال للمماية والتدريبات الليلية في الدفاع والهجوم (٢٦٩).

كما أجرت تمرينات بحرية مع دول أخرى ومن ذلك إجراء تمرين بحري مشترك بين وحدات البحرية العمانية مع ثلاث قطع تابعة للأسطول الغربى الهندى فى يناير ١٩٩٣ (٢٧٠).

لنجد الاهتمام بالقوات البحرية العمانية تسليحا وتدريباً وتطويرها بشكل مستمر يعود إلى الأهمية البحرية التى تحتلها عمان وكونها تطل على مضيق هرمز والمداخل الجنوى للخليج وبعد إظهار الحرب لأهمية هذا الميناء إقليمياً وعالمياً.

البحريين

قامت البحرين بتطوير قدراتها ومؤسساتها التدريبية وازداد اهتمامها بالعنصر البشرى فى قوة الدفاع البحرينية، حيث حرصت على إجراء التدريبات والتمرينات المختلفة.

على المستوى الداخلى: عملت على اشتراك الأسلحة المختلفة فى مناورات مشتركة ومن ذلك تمرين «القبضة الفولاذية» فى مايو ١٩٩٥ والذى شاركت فيه القوات البرية والبحرية والجوية^(٢٧١).

أما على المستوى الخارجى: فقد زاد الاهتمام بالمناورات المشتركة مع الدول الأجنبية بالإضافة إلى إرسال البعثات واستقدام الخبراء والمدرّبين من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ومصر^(٢٧٢).

ركزت البحرين على الولايات المتحدة كشريك فى العديد من المناورات حيث زادت عدد المناورات المشتركة البحرينية / الأمريكية بعد الحرب إلى ثمان مناورات مشتركة سنويا بعد الحرب بعد أن كانت اثنتين سنويا قبل الحرب^(٢٧٣). وشملت كافة الأسلحة، سواء المناورات البحرية مثل مناورات مايو ١٩٩٥^(٢٧٤)، وتمرينات للقوات المختلفة البرية والبحرية والجوية فى ديسمبر ١٩٩٤^(٢٧٥). كما شاركت البحرين فى تمرينات مشتركة مع وحدات من سلاح البحرية الأمريكية وسلاحى الجو والبحرية البريطانيين فى يناير ١٩٩٥^(٢٧٦). كما قامت باجراء تمرين بحرى بالذخيرة الحية مع البحرية الباكستانية فى ابريل ١٩٩٤^(٢٧٧).

كما بدأت البحرين بعد الحرب إجراء محادثات مع مصر حول التعاون العسكرى فى المجالات التدريبية أيضا، ومن ثم نجد حرص البحرين على الاستفادة من كافة الخبرات المتاحة لدى العديد من الدول والتركيز على التدريبات البحرية، وبوجه خاص مع الدول الأكثر تقدما مثل الولايات المتحدة وبريطانيا.

الإمارات

سعت الإمارات فيما بعد الحرب إلى تطوير قواتها المسلحة، حيث أعلن الشيخ

خليفة بن زايد نائب القائد الأعلى لقوات دولة الإمارات عن وجود مراجعة مستمرة للاستراتيجية العسكرية وتقييمها وأن ذلك يشمل طبيعة التنظيم والتسليح والتدريب ومستوى التقدم الذى أحرزته القوات المسلحة فى كافة أفرعها^(٢٧٨).

فعلى مستوى مؤسسات التدريب والتعليم الداخلى شهدت تطورا هاما فيما بعد الحرب وذلك بإنشاء كلية القادة والأركان بالإمارات فى عام ١٩٩٢ وتخرجت أول دفعة منها فى يوم ١٠/١١/١٩٩٢ وتشمل دراسة علوم عسكرية وشئون وطنية ودولية ودراسات إسلامية وتاريخ عسكرى^(٢٧٩).

كذلك استمرت فى دعم الكليات العسكرية الأخرى مثل كلية زايد الثانى والكلية الجوية والمدارس المختلفة للأسلحة وتم تطوير معهد تدريب العوير العسكرى للقيام بمهامه التدريبية المختلفة^(٢٨٠).

كما قامت الإمارات بإرسال العديد من البعثات التدريبية للخارج إلى بريطانيا ومصر وفرنسا وباكستان والسعودية والولايات المتحدة، كما استقدمت الخبراء والمدربين من هذه الدول^(٢٨١).

وفى مجال التدريبات والمناورات فقد سعت الإمارات إلى زيادة التمرينات والمناورات والبيانات العملية للأسلحة المختلفة سواء على مستوى الأسلحة فرادى مثل تمرينات يناير ١٩٩٤ لسلاح المدفعية^(٢٨٢). وتمرينات إبريل من كل عام للرماية التخصصية السنوية لوحات الدفاع الجوى^(٢٨٣). وكذلك على مستوى القوات المسلحة ككل وذلك مثل تمرين «درع الاتحاد - ٣» فى ديسمبر ١٩٩٤ والذى شاركت فيه وحدات من القوات المسلحة بكافة أفرعها^(٢٨٤).

كما عملت الإمارات على إجراء المناورات المشتركة مع الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي، والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا فيما بعد الحرب. ولقد كان آخر هذه المناورات مناورة «النجم الساطع» التي شاركت فيها مع مصر والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وجرت في مصر في نوفمبر ١٩٩٥ (٢٨٥). ولقد تميزت هذه المناورات بكونها واحدة من أكبر المناورات في المنطقة من حيث حجم القوات المشاركة والأسلحة المستخدمة وعدد الدول المشاركة.

قطر

استمرت قطر في الاستعانة بالمدرّبين والخبراء الأجانب من بريطانيا ومصر وفرنسا وباكستان، وإرسال البعثات التدريبية إلى هذه الدول بالإضافة إلى السعودية، كما اشتركت في مناورات مع دول مجلس التعاون الخليجي (٢٨٦). وإن كان اشتراكها في هذه المناورات الخليجية قد قل نظرا للظروف السياسية وخلافاتها مع البحرين والسعودية وهو ما أدى إلى قلة اشتراكها في مجالات التعاون العسكري الخليجي بل وصل الأمر إلى التهديد بالانسحاب من المجلس خلال قمة ديسمبر ١٩٩٥ بسبب الخلافات بينها وبين السعودية حول مسألة تعيين الأمين العام القادم للمجلس.

كما سعت قطر إلى إجراء التدريبات الخاصة بالأسلحة القطرية بشكل ذاتي مثل تمرين «صقر - ٢٥» للقوات البرية بالاشتراك مع عدة أسلحة، كما أجرت عدة تمرينات مشتركة مع وحدات من القوات الأمريكية فيما بعد الحرب (٢٨٧).

يمكن القول بأن الملامح الأساسية لسياسات التدريب لدى الدول الست وتأثيرات الحرب عليها تمثلت في:

وجود تفاوت فى الاهتمام بسياسات التدريب فيما بين الدول الست حيث نجد إنه فيما قبل الحرب كانت أكثر الدول اهتماما بسياسات التدريب هى السعودية وعمان والبحرين يليها الإمارات ثم الكويت ثم قطر - وذلك فى حدود المعلومات المتوفرة. لكن بعد الحرب تم تطوير سياسات التدريب الكويتية خاصة فى الشق الخاص بالمناورات المشتركة واستخدام مشبهات التدريب.

اتسمت سياسات التدريب للدول الست فيما بعد الحرب بقلّة المناورات الخليجية المشتركة ويعود ذلك إلى الخلافات السياسية فيما بين دول المجلس بالإضافة إلى دعم التوجه الذاتى فى سياسات الدفاع لدول المجلس والاتجاه نحو تفضيل التدريبات والمناورات مع الدول الأكثر تقدما مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وكذلك روسيا فى حالة الكويت، وذلك للتنسيق المشترك واكتساب الخبرات من هذه الدول والتدريب على القيام بعمليات مشتركة بعد خبرة حرب الخليج، كما نلاحظ ظهور توجه خليجى يتمثل فى اشتراك دولتين أو ثلاث خليجية متقاربة بدرجة أكبر فى مناورات مشتركة مع قوات أجنبية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا.

ما زال اعتماد الدول الخليجية كبيرا على إرسال البعثات التدريبية إلى الخارج وجلب الخبراء والمدرّبين الأجانب من الدول المختلفة خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ومصر وباكستان وذلك فيما قبل الحرب وبعدها، ولكن سعت الدول الخليجية خاصة السعودية وعمان والإمارات - خلال فترة الدراسة - إلى بناء وتطوير بنية تحتية قوية فيما يتعلق بمؤسسات ومراكز التدريب والكليات العسكرية وبخاصة كليات القادة والأركان.

يوجد إتجاه آخذ فى الزيادة نسبيا يتمثل فى إرسال البعثات فيما بين الدول الخليجية خاصة إلى السعودية والإمارات وعمان للدراسة فى الكليات العسكرية

المختلفة فى هذه الدول، كما يتم إرسال طلبة للكويت من الدول الخليجية للدراسة بالكلية الجوية فيها، وهو ما يمثل إتجاها يبعث على التفاؤل بزيادة التعاون والتنسيق فى السياسات التدريبية فيما بين الدول الخليجية الست.

أدت حرب الخليج إلى التأثير على البعثات التعليمية التى كانت تقوم الدول الخليجية بإرسالها إلى الكليات العسكرية الأردنية، كما أدت إلى استبعاد الخبراء والمدرسين والدارسين العسكريين من الأردن واليمن والسودان فيما بعد الحرب من الدول الخليجية الست وذلك يعود بالأساس إلى مواقف حكومات هذه الدول الثلاث المؤيدة للغزو العراقى للكويت.

ومن ثم يمكن القول بأن حرب الخليج بقدر ما أثبتت من ضعف سياسات التدريب لدى الدول الخليجية الست، إلا أنها أدت إلى زيادة الاهتمام بها ولكن تركز الاهتمام فى بعض الدول على المناورات المشتركة مع قوات دول التحالف، كما أن بعض هذه الدول سعى إلى تطوير بنية تحتية قوية لتطوير القوى البشرية فى مجال التدريب.

ولقد اتسمت الدول الخليجية بشكل عام بغياب التدريبات المشتركة بين الأسلحة المختلفة إلى حد كبير وذلك على الرغم من أن المعركة الحديثة أثبتت كما فى حرب الخليج ضرورة التنسيق والتعاون بين كافة الأسلحة فى المعركة، وهو ما أعلنت الدول الخليجية كثيرا بأنها ستتركز عليه فى تدريباتها بعد الحرب ولكن وجدنا التعاون الفعلى فى المناورات هو لمجرد وحدات رمزية.

كما لاحظنا عدم وجود سياسة تدريب تتسم بالتكامل أى تشمل كافة أفرع القوات المسلحة بشكل متكامل حيث يتم التركيز على التمرينات البحرية فى بعض الدول والجوية فى دول أخرى وكانت القوات البرية هى ذات النصيب الأقل فى المناورات المشتركة للدول الست بشكل عام.

الفصل الرابع

سياسات التحالف العسكرى

لدول مجلس التعاون الخليجى

تتسم دول مجلس التعاون الخليجى كما اتضح من دراستنا للعلاقة التوازنية فيما بينها مجتمعة وفيما بين التهديدات التى تواجهها هذه الدول خاصة من جانب العراق أو إيران بصفة رئيسية بعدم التوازن فى القدرات العسكرية فيما بين أى من الدول الست سواء فرادى أو الدول الست مجتمعة. من ثم كان لابد من دراسة سياسات التحالف العسكرية لدى هذه الدول الست وهل لعبت دوراً أو مثلت بعداً فى سياسات الدفاع الخاصة بالدول الست وكذلك دراسة مائلاً عليها من تغييرات وُجِدَتْ فيما بعد الحرب عنه فيما قبلها خاصة بعد أن كشفت الحرب حدود القدرات العسكرية للدول الست فى مواجهة تهديد عسكرى صريح تمثل فى الغزو العراقى للأراضى الكويتية.

تم تقسيم هذا المبحث إلى نقطتين رئيسيتين: الأولى هى سياسات التحالف العسكرى قبل الحرب والثانية هذه السياسات فيما بعد الحرب، إلا أنه قبل ذلك لزم أن نعرض للإطار النظرى الذى نعتمد عليه فى تناولنا للتحالفات العسكرية للدول الست.

فى البداية أود أن أشير إلى أننا سنعتمد على دراسة البروفيسور Robert Osgood عن الأحلاف المعنونة «طبيعة الأحلاف» (*) أو "The Nature of Alliances" والتى تعد من الدراسات الأساسية عن الأحلاف فى الفترة المعاصرة بالإضافة إلى الاستفادة بشكل أساسى من تجربة عربية للأستاذ الدكتور مصطفى علوى لتطبيق هذه الدراسة على منطقة الخليج (***) مع محاولة إضافة ما استجد من أحداث وكذلك دراسة

التحالفات فيما قبل حرب الخليج الثانية.

فى إطار دراسة «أوسجود» يعرف الحلف بأنه «اتفاق رسمى تتعهد فيه الدول بالتعاون فى استخدام مواردها العسكرية تجاه دولة أو دول معينة وعادة مايلزم دولة أو أكثر من الدول الموقعة عليه باستخدام القوة أو التفكير فى استخدامها - سواء كان ذلك بصفة منفردة أو بالتشاور مع الحلفاء - فى استخدام القوة فى ظروف معينة» (٢٨٨).

ويسهب «أوسجود» فى التفرقة بين الحلف واتفاق الأمر الجماعى وكذلك اتفاق الدفاع المشترك ولكنه يؤكد على نقطة أساسية وهى أن الحلف العسكرى نظرا لكونه اتفاق للتعاون العسكرى فإنه على أية حال نجد أن الحلف قد يصعب تمييزه عن غيره من الاتفاقات العسكرية مثل اتفاقات المساعدة العسكرية أو القواعد العسكرية، وإن كان الحلف يتميز عن الاتفاقات العسكرية بأنه يقيد الخيارات والحرية السياسية للعضو بدرجة أكبر (٢٨٩).

ويميز «أوسجود» بين نمطين من الأحلاف الأول هو - الحلف الدفاعى - والذي يعنى وجود مصلحة مشتركة لمواجهة تهديدات من دولة معينة أو مجموعة دول خارج الحلف ويستلزم وجوده إجراءات معينة لتسوية الخلافات الداخلية بين الأعضاء.

والثانى - الحلف الهجومى - ويهدف إلى التغيير القسرى فى الوضع الراهن سواء دوليا أو إقليميا وذلك لزيادة قوة أعضائه (٢٩٠).

أما عن وظائف الأحلاف، فمن وجهة نظر «أوسجود» توجد أربع وظائف للأحلاف هى:

١. زيادة القوة العسكرية - ويتم ذلك عن طريق دمج الموارد والثروات وتحقيق التعاون المكثف، والهدف من زيادة القوة هو مواجهة حالة هجومية أو دفاعية.

٢. الأمن الداخلى - حيث يحاول الحلف تدعيم النظام الداخلى وإضفاء الشرعية وتقديم المعونات المادية وأحيانا التدخل العسكرى ضد المعارضة الداخلية.
٣. ضبط وتقييد أحد الحلفاء - وذلك عن طريق منع أحد الحلفاء من الاعتداء على حليف آخر، ليس عن طريق التهديد وإنما عن طريق الاتفاقات.
٤. حفظ الانسجام والتوافق فيما بين أعضاء الحلف من ناحية والنظام الدولى من ناحية أخرى (٢٩١).

أما بالنسبة لمحددات الأحلاف ويذكرها «اوسجود» فى أربعة محددات هى:

- أ. أنماط المصالح المتوافقة والمتعارضة - ويؤكد هنا على أن عدم الاحساس بوجود خطر ماسوف لايجعل للحلف ضرورة أو فائدة ومثال ذلك حلف الناتو حيث الشعور بوجود خطر مشترك جعل الحلف رمزا للتجمع الغربى، وهذا لم يمنع وجود أنماط توافق وتعارض داخل الحلف ولكنها تكون محسوسة.
- ب. توزيع القوة العسكرية - ويرى اوسجود أن التداخل فى توزيع القوة مع أنماط المصالح بين الدول تؤثر ليس فقط على قدرات الأحلاف ولكن ايضا تحدد خصائصها وطبيعة حساسيتها وهى تحدد طبيعة السياسات والتفاعلات داخل الحلف وخارجيا مع الخصم وكذلك توافر القوة العسكرية وإرادتهم السياسية للتعاون عسكريا حتى إذا ما قدمت إحداها الجزء الأكبر.
- ج. قدرات الحلف - هناك قدر من المتطلبات العسكرية والسياسية للحلف منها الاستقرار الداخلى كسلطة تنفيذية قوية، وسياسة خارجية متجانسة وقوة اقتصادية. هذه القدرات تتيح للدولة إمكانية الاعتماد عليها ودخولها فى حلف بالإضافة إلى قدرة الدولة على توزيع وتوظيف قدراتها بالشكل الذى يحقق صالح الجميع.
- د. عقلية التحالف - وهى مدى قبول أو وجود عقلية مؤيدة للتحالف - Alliance Mind

edness لدى الدول أعضاء الحلف أو وجهة النظر الموضوعية للحكومة تجاه الأحلاف ويرى أن الدول المستقلة حديثا ترفض فكرة الاحلاف خاصة فى ظل الحرب الباردة. ويرى أوسجود أن المحددات الأربعة يجب النظر اليها مجتمعة لتقييم أى حلف فى الماضى أو الحاضر وكذلك مستقبله وإن كان المحددان الأولان أكثر أهمية.

وبعد هذا التناول الموجز للأساس التحليلى الذى سوف نعتمد عليه للتحالفات العسكرية للدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجى يمكننا الانتقال إلى تقسيم هذا المبحث والذى يتمثل فى:

المطلب الأول - سياسات التحالف قبل الحرب

المطلب الثانى - سياسات التحالف بعد الحرب

المطلب الأول

سياسات التحالف قبل الحرب

يمكن تقسيم التحالفات العسكرية إلى نوعين رئيسيين من التحالفات: الأول يتعلق بالتحالف فيما بين دول مجلس التعاون الخليجى الست. والثانى يختص بالتحالف فيما بين دول المجلس وبين قوى أجنبية، أما البعد الخاص بتحالفات خليجية / عربية فقد كان غائبا أو محدودا لدرجة يصعب الحديث عنها.

أولاً: التحالف فيما بين دول مجلس التعاون الخليجى.

- التحالف فيما بين دول المجلس يتم بشكل أساسى من خلال مجلس التعاون الخليجى، ولقد تناولنا نشأة المجلس وتطور التعاون العسكرى فيما بين أعضائه وبالتالى سيكون عرضنا هنا إلى بعض النقاط المحددة وتحليل ذلك التعاون طبقاً لنظرية «أوسجود» عن الأحلاف.

نجد أن تأسيس المجلس بصفة أساسية نشأ من أجل دواع أمنية ودفاعية وذلك لحماية الدول الست من الأخطار المتعلقة بالأمن الداخلي وتهديد النظم الحاكمة فيها وكذلك لتأمينها من تهديد آخر أقل حدة يتمثل في عمل عسكري مباشر سواء من إيران أو العراق أو الاتحاد السوفيتي السابق.

على الرغم من أن إنشاء المجلس ارتبط بالعديد من الآمال والطموحات الخاصة بدعم الأمن والاستقرار والدفاع عن الدول الأعضاء وهو مظهر في تصريحات قادة دول المجلس حيث أكد وزراء الخارجية للدول الست عند إنشاء المجلس أن «المجلس سيكون إطاراً لتنسيق كل السياسات الحكومية بما فيها الدفاع والأمن والداخلية حماية للاستقرار في الخليج»^(٢٩٢). كما ذكر الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت أن «المجلس يشكل دعماً وقوة لصالح المنطقة ولصالح الأمن والاستقرار فيها وأنه قد أنشئ أصلاً كرد وردع أي تفكير بالتدخل في شئوننا»^(٢٩٣).

إلا أنه بشكل عام حرصت الدول الست على عدم إبراز الصيغة العسكرية للمجلس وذلك بعدم النص صراحة على التعاون في المجالات العسكرية وذلك لعدم استفزاز العراق وإيران ببيان الصيغة العسكرية للمجلس وإنما اكتفت هذه الدول في الميثاق الخاص بإنشاء المجلس على صيغة عامة تتعلق بالتعاون في كافة المجالات وضمنياً يشمل ذلك المجالات العسكرية. ولقد استطاع المجلس أن يحقق تقدماً في التعاون في المجالات الاقتصادية ومجالات الأمن الداخلي. أما بالنسبة للمجالات العسكرية فقد سعى إلى حث الدول الست على تعزيز قدراتها العسكرية منذ إنشائه فبلغ إجمالي مشتريات السلاح للدول الست إلى ٤٧ مليار دولار في عام ١٩٨٢^(٢٩٤).

فشلت الدول الست في تحقيق تقدم كبير في المجالات العسكرية حيث أنشئت العديد من اللجان في إطار المجلس وعقدت اجتماعات على كافة المستويات سواء

رؤساء الأركان أو وزراء الدفاع وكذلك رؤساء الدول ولكن فيما قبل الحرب لم يتمكنوا من تحقيق تقدم فى المجال العسكرى إلا بإنشاء قوة عسكرية رمزية هى قوات درع الجزيرة التى لا تكفى للصمود لمدة محدودة فى معركة حربية حقيقية أو لمجدة إحدى دول المجلس عند تعرضها لتهديد حقيقى.. ولقد فشلت الدول الست فى التوقيع على اتفاق دفاع مشترك لدول المجلس فى عام ١٩٨٤ بسبب المعارضة الكويتية^(٢٩٥).

عملت الدول الست على إنشاء شبكة دفاع جوى متطورة ومحطات للإنذار المبكر وعُقدت الآمال على طائرات الأواكس الأمريكية التى اشترتها السعودية لكى تكون أساس هذه الشبكة وحينذاك أوضح مصدر أمريكى فى البنتاجون أن «طائرات الأواكس» يقصد من استعمالها ربط القوات الأمريكية المراقبة فى إسرائيل ومصر وتركيا وخليج عمان وقوات الدفاع الجوى السعودى والكويتى ودول مجلس التعاون الأخرى فى شبكة تقودها الولايات المتحدة^(٢٩٦). إلا أنه حتى فى هذا المجال لم يتم تحقيق تقدم فيما بين الدول الست على الرغم من المساعدة الأمريكية.

استطاعت الدول الست تحقيق تقدم فى مجال دعم القوى العسكرية الأضعف وذلك بتقديم دعم عسكرى إلى عمان والبحرين بتخصيص موارد مالية لمساعدة هذه الدول فى شراء الأسلحة كما تواردت أنباء عن وجود قوات سعودية فى البحرين لمساعدتها فى شئون الأمن الداخلى^(٢٩٧).

لم تستطع الدول الست إيجاد درجة معقولة من التنسيق بين سياساتها الدفاعية وكانت التدريبات المشتركة تتم بصورة رمزية وتعانى الكثير من القصور، بل أنها لم تستطع تطوير قواتها العسكرية بصورة مشتركة لمواجهة الحرب العراقية/ الإيرانية على الرغم من كونها حافزا لإنشاء المجلس.

إذا حاولنا تحليل طبيعة التحالف العسكرى فيما بين الدول الست قبل حرب الخليج الثانية سنجد أن طبيعة التحالف بين الدول الست من حيث غط هذا التحالف هو تحالف دفاعى يهدف إلى حفظ الوضع القائم وليست له أى نوايا هجومية تجاه أطراف أخرى أما من حيث وظائف الحلف فقد ظهرت لدى هذا التحالف وظيفتان من الأربع وظائف التى عرضها «أوسجود» وتمثل هاتين الوظيفتين فى: زيادة القوة العسكرية بدمج الموارد والثروات وذلك لمواجهة حالة هجومية وذلك من خلال دعم الدول الأقل مثل عمان والبحرين ومن ثم استطاعت تحقيق تقدم فى هذا المجال.

الوظيفة الثانية تمثلت فى تحقيق الأمن الداخلى وبالفعل استطاعت الدول الست إبقاء النظم الحاكمة واستقرارها كهدف رئيسى ولجد أن التهديد الداخلى هو أكثر أهمية وكذلك استطاعت إبرام الاتفاقية الأمنية الموحدة للتعاون فى الشئون الأمنية بل ومساعدة بعضها البعض ضد التهديدات الداخلية مثل مساعدة السعودية للبحرين فى مواجهة الاضطرابات فى الأخيرة.

أما بالنسبة للوظيفتين الثالثة والرابعة وهى ضبط وتقييد أحد الحلفاء والنظام الدولى فلم تظهرها بوضوح. كما أنه بوجه عام فإن وظائف هذا التحالف كانت محدودة. وفيما يتعلق بمحددات الحلف فإن الدول الخليجية الست تملك المحدد الأول والذى يتعلق بأنماط المصالح المتوافقة والمتعارضة حيث تتفق الدول الست على وجود خطر مشترك كما أن درجات التعارض كانت أقل حدة عنها بعد الحرب حيث أدت الحرب العراقية / الإيرانية إلى زيادة اتساق وترابط الدول الست وإن كانت بعض الدول مثل عمان وقطر كانت لها توجهات مخالفة للسعودية تجاه إيران حيث تميل السعودية إلى معاداة إيران بصورة واضحة.

أما بالنسبة للمحدد الثانى فإن الدول الست عانت من خلل فى توزيع القوة العسكرية لصالح السعودية مقارنة ببقية الدول الخمس خاصة حالى قطر والبحرين اللتان تعانيان من ضعف شديد فى قدراتهما العسكرية وهو مايشكل عائقا للتعاون حيث تخشى الدول الأصغر من هيمنة سعودية إذا ماقدمت هى الموارد العسكرية الأساسية للتحالف ومن ثم فقد غابت الارادة السياسية حتى إذا عرضت السعودية المشاركة أو تقديم القوات اللازمة.

ـ أما المحدد الثالث والذي يتعلق بقدرات الحلف فإن متطلبات فاعلية الأحلاف من الاستقرار الداخلى والسلطة التنفيذية القوية وسياسة خارجية متجانسة وقوة اقتصادية توافرت إلى حد بعيد لدى الدول الست أكثر من أى دول أخرى فى العالم النامى وإن كان يشوبها شيئاً من عدم التوازن سواء فى السياسة الخارجية أو القدرات الاقتصادية وإن كانت أكثر انسجاماً من غيرها كما أوضحنا.

أما عقلية التحالف أو المحدد الرابع فإن ذلك يمثل عائقاً أمام التحالف العسكرى بين دول المجلس الست حيث أنها لاتريد إرتباطاً رسمياً فيما يتعلق بشئونها العسكرية أو السياسية حتى لو كان من جانب دولة خليجية أخرى وإنما تسعى إلى درجة عالية من الاستقلالية واعتبار التحالف كعلاقة تحمل فى طياتها احتمالات التدخل فى الشئون الداخلية.

ثانياً: التحالفات مع قوى خارجية

اتسمت توجهات الدول الخليجية الست فيما قبل الحرب خاصة من الناحية العلنية بتجنب الأحلاف مع القوى الخارجية وإن كانت معظم هذه الدول من الناحية الواقعية أقرب إلى التحالف مع الولايات المتحدة وإن لم يكن ذلك بشكل علنى ومن ثم فإننا

يجب أن نتناول التحالفات من ناحيتين: الأولى الناحية العملية والثانية الناحية الرسمية العلنية.

.. من الناحية العلنية: حاولت الدول الست بشكل عام تجنب الأحلاف مع القوى الخارجية وذلك لعدم استفزاز الأطراف الأخرى فى المنطقة أو خارجها وكذلك للحفاظ على صورة النظام الحاكم امام الشعب حيث تنظر الجماهير إلى هذه الأحلاف باعتبارها صورة من صور التبعية لضرورة لها.

ومن هنا فقد أعلنت الإمارات مبدأ عدم الانحياز وعدم الارتباط بأية أحلاف عسكرية مع الدول العظمى وذكر رئيسها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان أنه «لا يجوز لنا نحن العرب أن نعتمد على دولة، ولكن يجب أن نعتمد على أنفسنا بالدرجة الأولى وإذا كان العالم ينقسم إلى معسكرين أو أكثر فإننا نحاول أن نكون بدولنا بعيدين عن ذلك، فنحن لسنا طرفا فى أى معسكر ولسنا مع معسكر آخر، أما الصراعات والمسائل المذهبية فإن بلادنا بعيدة عنها» (٢٩٨).

كما أن الإمارات وعمان حرصتا على الروابط مع موسكو لكونها تدعم عدم الانحياز (٢٩٩). ولقد كانت الكويت أكثر الدول الست رفضا للتحالف مع قوى غربية من الناحية العلنية منذ استقلالها وحرصت على إقامة علاقات سياسية مع الاتحاد السوفيتى بل أنها كانت الدولة الوحيدة فى عام ١٩٨٥ التى لها علاقة دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى فيما بين الدول الست بل أنها على لسان وزير خارجيتها أوضحت ان التهديد للمنطقة يأتى من الولايات المتحدة وليس الاتحاد السوفيتى.

كما حرصت السعودية على عدم عقد تحالفات علنية مع قوى خارجية خاصة الولايات المتحدة نظرا لثقلها السياسى فى المنطقة وفى الدائرتين العربية والإسلامية .

أما بالنسبة للبحرين فإنها لم تجد غضاضة في التحالف مع الولايات المتحدة لحماية أمنها خاصة لأن التحالف فيما بينهما يعود إلى زمن بعيد.

من الناحية الواقعية - نجد أن الولايات المتحدة حرصت على عقد تحالفات مع الدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي وذلك لضمان تدفق البترول إليها وكذلك لتنفيذ سياسة الاحتواء للاتحاد السوفيتي والتي يمثل الخليج العربي والمحيط الهندي ركنا أساسيا فيها. ولقد وجدت الولايات المتحدة ضرورة إيجاد قواعد ثابتة وتخزين اسلحة ومعدات لها في المنطقة وذلك لاعتقادها بأن الحرب العالمية الثالثة قد تبدأ من هناك وبالتالي لابد من الاستعداد لذلك دون انتظار ترحيب حكومات المنطقة من عدمه (٣٠٠).

ومن ثم عملت الولايات المتحدة على إيجاد نفوذ لها حتى من عام ١٩٤٩ وإن كانت تمثلت قواتها في البداية في خمس سفن تمثل «قوة الشرق الأوسط» التي تتخذ من البحرين قاعدة لها، كما أن الثورة الإيرانية والغزو السوفيتي لإفغانستان في عام ١٩٧٩ أدى إلى انتشار القيادة المركزية الأمريكية في فلوريدا "USCENTCOM" واستطاعت الولايات المتحدة إقناع عمان بتوقيع اتفاق معها يسمح بتخزين أسلحة أمريكية وإجراء تدريبات مشتركة. كما أنها من خلال اسهامها في بناء القوات الجوية السعودية استطاعت التعاون مع السعودية وإن كان ذلك لم يتم في صيغة اتفاق رسمي (٣٠١).

ولقد استطاعت الولايات المتحدة تحقيق تقدم في التعاون العسكري مع عمان فأقامت قاعدة مصرى البحرية وقاعدة قماريت الجوية في عمان، كما استطاعت الحصول على تسهيلات في السعودية (٣٠٢). بل ان السلطان قابوس حاكم عمان ذكر في ورقة عمل تقدم بها إلى الاجتماع التأسيسي للمجلس تضمنت أن المحافظة على أمن المنطقة

لا يمكن أن يحدث دون التعاون العسكرى المباشر مع الولايات المتحدة وهذا من خلال وجود بحريتها فى المنطقة (٣٠٣).

كانت الكويت من أشد الدول الخليجية معارضة للتعاون العسكرى مع الولايات المتحدة إلا أنه مع تطور الحرب العراقية / الإيرانية وتزايد التهديد الإيرانى لناقلات النفط الكويتية سعت إلى الولايات المتحدة من أجل رفع العلم الأمريكى على هذه الناقلات لحمايتها وإن كانت الكويت حرصت أن يتم ذلك فى إطار دولى واسع ورغبة فى حماية الملاحة فى الخليج وتوضيح أن ذلك ليس تحالفا عسكريا بينها وبين الولايات المتحدة.

نخلص من ذلك إلى أن التعاون العسكرى بين الدول الخليجية الست مع الولايات المتحدة - مع استثناء قطر والإمارات حيث لم ترد بيانات محددة عن تعاونهما عسكريا مع الولايات المتحدة - كان يتم بصورة سرية مع الحرص على عدم الدخول فى تحالفات عسكرية رسمية أو وضع صيغة محددة للتعاون مع الولايات المتحدة. وأن الشكل الأكثر وضوحا فى هذا التعاون غير المعلن كان فى الغالب يتم فى صورة قواعد عسكرية وتخزين للأسلحة العسكرية الأمريكية إلا أن التعاون العسكرى زادت كثافته إبان الحرب العراقية / الإيرانية وبعد حدوث الثورة الإيرانية والغزو السوفيتى لأفغانستان.

يمكن إرجاع عدم نجاح الولايات المتحدة فى تحقيق تقدم واضح فى التحالف مع الدول الست بالنظر إلى طبيعة المصالح حيث تسعى الولايات المتحدة إلى ضمان تدفق النفط بأسعار معقولة ومنع السوفييت من الوجود فى الخليج والاستفادة من الأهمية الاستراتيجية للمنطقة وبالتالي تركز على المصادر الخارجية للتهديد أو عمل عسكري مباشر بينما الدول الخليجية ترى أن التهديد الداخلى أهم وأن الهدف هو استقرار النظم

الخليجية ومن ثم فهي ليست فى حاجة إلى تحالف عسكرى علنى وإنما فقط فى حاجة إلى دعم وتأييد أمريكى لهذه النظم، بل وأن عقلية التحالف أو قبول مبدأ التحالف مع قوة عسكرية لمواجهة خطر خارجى هو أمر غير مقبول خاصة إذا كان الحليف ليس دولة عربية أو اسلامية وهو مايتضح فى إصرار قادة ومسئولى دول المجلس على التأكيد أن مجلس التعاون ليس حلفا ضد أحد.

ومن ثم ترى هذه الدول أن استقرار نظام الحكم وتوافر قبول للحكام فى مواقعهم الحالية هو محل الاهتمام وأن وجود عدوان خارجى ظل أمراً ثانوياً قبل الحرب، ومن ثم فقد خشيت هذه الدول من الأفكار الثورية الإيرانية أو الراديكالية العراقية أكثر من عمل عسكرى مباشر من هاتين الدولتين^(٣٠٤). ولحماية الأمن الداخلى لم تجد السعودية غضاضة فى الاستعانة بحوالى ٦ آلاف جندى باكستانى يمكن رفع عددهم إلى ٢٠ ألف جندى فى حالة الطوارئ بعد حوادث عام ١٩٧٩^(٣٠٥).

ومن ثم فقد كان التحالف العسكرى مع القوى الخارجية خاصة الولايات المتحدة يتم بشكل غير معلن ولايتخذ صيغة رسمية إلا أن هذا الوضع تغير بعد حرب الخليج الثانية وهو ماسيكون محل تحليل وعرض أوسع.

المطلب الثاني

سياسات التحالف بعد الحرب

أبرزت حرب الخليج الثانية مدى ضعف دول المجلس سواء فرادى أو مجتمعين فى مواجهة تهديد عسكرى فعلى، حيث أوضحت عدم قدرة الكويت على الصمود ولو لفترة زمنية محدودة أمام هجوم عراقى، ومن ثم اتجهت الدول الخليجية الست إلى تنمية قوتها الذاتية للدفاع عن أراضيها وكذلك التحالف مع قوى أخرى سواء عن طريق تدعيم التحالف المتمثل فى مجلس التعاون الخليجى أو إدخال أطراف عربية إلى التحالف فيما بين الدول الست وهى مصر وسوريا وإرتكز ذلك التحالف على إعلان دمشق أو صيغة ٦ + ٢ والاتجاه الأخير والأكثر وضوحا هو السعى نحو الضمانة الخارجية لأمن الدول الست من خلال اتجاه الدول الست بشكل منفرد إلى عقد اتفاقات وتحالفات أمنية ودفاعية مع قوى أجنبية عظمتى لحماية أمنها. وفيما يلى تناول مجالات التعاون الثلاثة.

أولاً: التحالف بين دول مجلس التعاون الخليجى

اتجهت تصريحات قادة الدول الست فيما بعد حرب الخليج الثانية مباشرة إلى المناذاة بضرورة دعم التعاون العسكرى الخليجى والسعى نحو إنشاء قوة خليجية مشتركة وتجميع الموارد العسكرية الخليجية من أجل الدفاع عن دول المجلس مع السعى إلى تطوير القدرات العسكرية للدول الست وإنشاء قوة دفاعية خليجية مشتركة أكثر تطوراً وقدرة على حماية أمن الدول الست والدفاع عنها.

قام السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بتقديم خطة عمانية اقترحت إنشاء قوة خليجية مشتركة أو «جيش خليجى موحد» من ١٠٠ ألف جندى من الدول الست

ويتمتع بقيادة مستقلة عن أى دولة من دول مجلس التعاون ومسئولة كلياً أمام مجلس التعاون وانتهى من اعداد هذه الخطة فى أكتوبر ١٩٩١^(٣٠٦). إلا أن هذه الخطة قوبلت بفتور سعودي بالأساس وكذلك بقية الدول الأعضاء لم تتحمس للفكرة وتم شكر السلطان قابوس على مجهوده وهو مايعنى إرجاء المشروع للدراسة وبالتالى إلى مالانهاية وذلك على الرغم من التصريحات العمانية التى شددت على ضرورة إيجاد قوة ضاربة واستيعاب دروس أزمة الكويت وعجز القوى الذاتية وقوة درع الجزيرة وضرورة السعى نحو تأسيس قوة خليجية كبيرة وإن كان يمكن تقليل عدد ١٠٠ ألف بشكل محدود^(٣٠٧). ولكن الفكرة لم تدخل حيز التنفيذ.

وفى عام ١٩٩٤ وفى شهر إبريل انعقدت اللجنة العسكرية العليا لدول مجلس التعاون الخليجى للمرة الأولى تبعا لقرار قمة المجلس الأعلى لدول المجلس فى الرياض للبحث فى موضوع الدفاع الجماعى والتعاون العسكرى بين الدول الست وبحث إنشاء قوة عسكرية خليجية متطورة لقوات درع الجزيرة يبلغ عددها ٢٥ ألف جندى ودراسة إنشاء شبكة للإنذار المبكر وإعداد دراسة عن ذلك وتقديمها إلى القمة الخليجية المقبلة^(٣٠٨). وبالفعل فى اجتماع وزراء الدفاع بالرياض فى نوفمبر ١٩٩٤ تم الاتفاق على رفع عدد عناصر قوة درع الجزيرة إلى ٢٥ ألف مقاتل خلال عام ١٩٩٦ مع التركيز على إجراء المناورات المشتركة لجميع الأسلحة لدول المجلس مع تحديث الأسلحة التى تمتلكها جيوش المجلس وإقامة شبكة للإنذار الجوى المبكر^(٣٠٩).

بعد أن كان وزراء الدفاع الخليجيون قد أقرروا فى نوفمبر ١٩٩٣ صيغة بديلة للجيش الخليجى الموحد تتضمن.

أ - تعزيز القدرات الدفاعية لدول المجلس لبناء القدرة الخليجية المشتركة.

ب - تعزيز التعاون بين الجيوش الخليجية بإقامة «حزام أمنى دفاعى» يحيط بدول

المجلس ويتضمن إنشاء شبكة للدفاع الجوي ونظام للإنذار الجوي المبكر وذلك بربط شبكات الدفاع الجوي الرادارات فى الدول الست ببعضها بعضا وترتبط بها كذلك طائرات الإنذار المبكر «أو أكس» التى تمتلكها السعودية.

جـ - مشروع طويل المدى لتطوير قوات درع الجزيرة الحالية بتشكيل فرق خليجية مدرعة موحدة تابعة لها على أن يصل عددها خلال ثلاث سنوات إلى ٢٥ ألف رجل (٣١٠).

إلا أنه مع نهاية عام ١٩٩٥ لم يتم الإعلان عن تقدم نحو تنفيذ مشروعات عام ١٩٩٣ التى تم إقرارها فى عام ١٩٩٤ بل أن التوجهات الفردية لدول المجلس قد زادت وهوة الخلافات قد اتسعت واحتمالات تحقيق تقدم فى مجال التحالف العسكرى الجماعى قد قلت خاصة بعد تصاعد حدة الخلافات الحدودية سواء بين قطر والبحرين أو بين قطر والسعودية واليمن لم يتم حلها حتى نهاية عام ١٩٩٥. بل وأنه فى القمة الأخيرة لرؤساء دول المجلس اشتد الخلاف القطرى / السعودى حول اسلوب تعيين الأمين العام للمجلس وقاطعت قطر الجلسة الختامية للمجلس فى أول مرة فى تاريخه. كما ظهر التباين بين وجهات النظر أى التوافق والتعارض تبعا لمحددات «أوسجود» تجاه التهديد العراقى وكذلك الإيرانية كما أوضحنا فى مواضع سابقة. كما أن زيادة القدرات العسكرية للدول الست لم يسهم فى دعم توجهها نحو التعاون الجماعى وتوظيفها لتحقيق الدفاع المشترك وإنما تم تدعيم التوجه الفردى. من ناحية أخرى قلت القدرات الاقتصادية للدول الست نتيجة لتحملها أعباء الحرب بل وظهرت هذه الدول لأول مرة ضمن قائمة الدول المقترضة (٣١١).

أما بالنسبة لعقلية التحالف أو القبول للإنضمام إلى أحلاف فإن التوجه نحو حلف جماعى خليجى مشترك للدول الست لم يشهد تقدما نتيجة للتركيبية التقليدية القبلية

وما أحدثته الخلافات الحدودية بين الدول الست^(٣١٢). وكذلك رغبة النظم الحاكمة.

لم تؤد الحرب إلى تحقيق تقدم فى وظائف التحالف وإنما استمرت كما هى أى زيادة القوة العسكرية للأعضاء والأمن الداخلى وإن كان قد ظهر العديد من السلبيات فيما يتعلق بعدم قدرة التحالف على حل الخلافات فيما بين أعضائه أو ضبط أعضاء التحالف. أما محددات التحالف فقد قلت إمكانية توافرها فيما بين الدول الست ومن ثم لم يكن من الغريب عدم تحقيق المجلس لأى تقدم فى النواحي العسكرية فيما بعد الحرب فى إطار تعاونها معا ونتيجة للإقتناع بعدم جدوى قوة خليجية مشتركة تشكل رادعا لمصادر التهديد التى تواجه دول المجلس الست.

ثانيا: التحالف على أساس إعلان دمشق (٦ + ٢)

أود فى البداية أن أستعير تلخيصا لوصف إعلان دمشق يوضح المراحل المختلفة التى مر بها وهو.. أن إعلان دمشق «تحويل من مشروع جنينى إلى حلف عسكرى ثم إلى تحالف سياسى هش»^(٣١٣). حيث إن هذا التوصيف يقدم المراحل المختلفة التى مر بها إعلان دمشق حيث إنه بعد أن صدر الإعلان فى ٦ مارس ١٩٩١ من جانب دول مجلس التعاون الخليجى ومصر وسوريا انتعشت الآمال فى حلف شامل فيما بين الدول الثماني يشمل كافة مجالات التعاون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافة وكذلك العسكرية وبالنظر إلى الإعلان نجد أنه يمثل نواة لتكوين منظمة للأمن الإقليمى الجماعى فى المنطقة العربية وقوة سلام عربية بعد ذلك كما ذكرنا وبعد أن هدأت الحماسة الناجمة عن الحرب بدأت دول مجلس التعاون الخليجى - كما أوضحنا سابقا - فى تفريغ الإعلان من محتواه الأمنى والعسكرى وأصبح الإعلان على حد وصف وزير الخارجية المصرى «يترنح» ولا يجد من يقوم إغواجه.

كما استمرت اجتماعات الدول الثماني دون تحقيق تحالف جماعى نظرا لعدم رغبة الدول الخليجية الست خاصة السعودية وعمان فى دور مصرى أو سورى عسكرى على أراضيها ونظرا للضغط الإيراني على الدول الست وبالفعل إتفقت الدول الست على ترك التنسيق العسكرى بين مصر وسوريا وأى دولة خليجية يتم بشكل ثنائى وليس جماعيا ولم يحقق الإعلان تقدما حتى الآن.

فى القمة الأخيرة فى يوليو ١٩٩٥ لوزراء خارجية دول الإعلان تمت مناقشة وثيقة هامة للغاية عن التنسيق والتعاون بين دول الإعلان تناولت قضايا الشرق الأوسط ومساندة الإمارات فى قضية الجزر الثلاث والتأكيد على وحدة العراق ومناقشة الأوضاع فى الشيشان وأفغانستان^(٣١٤).

إذا مانظرنا إلى نمط هذا التحالف تبعا لتوصيف «أوسجود» فسنجد أنه حلف دفاعى، أما بالنسبة لوظائفه فكان يمكن أن يقوم بتنمية القوة العسكرية للأطراف، وخلق التجانس والانسجام وكذلك تأسيس نظام أمنى إقليمى مستقر^(٣١٥). كما كان يمكن أن يسهم فى زيادة الأمن الداخلى فيما بين الدول الأعضاء بزيادة مستوى التنسيق الأمنى فيما بينها والاستفادة بالخبرات المصرية والسورية فى المجال الأمنى وكذلك تبادل المعلومات الأمنية إذا ماتم تنفيذه إلا أن هذا الحلف إفتقر إلى العديد من محددات الأخلاف التى عرضها «أوسجود» والتى يمكن من خلالها تفسير عدم اتمامه. فأولا: افتقر الحلف إلى وجود اتفاق حول مصالح معينة وكانت معدلات التعارض أكبر حيث اختلفت النظرة إلى العراق وكذلك إلى ايران سواء بين مصر وسوريا من جانب حيث تنظر سوريا إلى العراق كمصدر تهديد مستمر بينما يمكن التعايش مع إيران فى حين ترى مصر أن العراق يمكن التعايش معه بينما إيران مصدر رئيسى للتهديد ناهيك عن الاختلافات فى إدراك الدول الخليجية الست التى أوضحنها وبالتالي كانت

أنماط وحالات التعارض أكبر. ثم أن التفاوت في توزيع القوة العسكرية وتوظيفها في خدمة الحلف كان محل شك من جانب الدول الخليجية بل وساد التقليل من حجم وقدرة مصر وسوريا في مواجهة تهديد أكبر مقارنة بالضمانة الأجنبية.

أما عن قدرات الحلف فقد عانت مصر وسوريا من مشاكل اقتصادية وكذلك الدول الخليجية الست وبالتالي فالأخيرة لا ترغب في أن تتحمل أعباء القوات العسكرية للحلف كاملة بينما مصر وسوريا ليستا على استعداد لتحمل هذه النفقات أيضا أو جزء منها بل أنهما تسعيان إلى مكاسب اقتصادية من وراء ذلك الحلف وليس تحمل أعباء إضافية.

أما المعوق الأخير فيتمثل في قبول التحالف مع دول عربية حيث أن خبرة حرب الكويت عمقت الفجوة فيما بين الدول الخليجية الست وبقية الدول العربية مما يجعل الشك في نوايا مصر وسوريا يظهر من وقت لآخر وهو ما يعوق تحقيق تحالف عسكري. وبذلك نجد أن العوامل المساعدة على الفشل أكثر من تلك المهيئة للنجاح وبالتالي سقط الحلف العسكري الذي كان يمكن أن يؤسس على إعلان دمشق.

ثالثا: التحالف مع القوى الأجنبية

أدت حرب الخليج الثانية إلى بروز اتجاهين أساسيين في سياسات الدفاع لدول مجلس التعاون الخليجي الأول: تطوير القدرات الدفاعية الأمنية لكل دولة على حدة والثاني: السعي نحو عقد اتفاقات وتحالفات أمنية دفاعية مع الدول الكبرى خاصة الدول الكبرى الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، وكان للولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا نصيب الأسد من هذه التحالفات، إلا أن اتجاهات الدول الخليجية الست قد اختلفت سواء من حيث تحديد الحلفاء وكذلك سرية وعلائية التحالف ومضمون ذلك

التحالف وإن كان الهدف واحدا وهو توفير الضمانة الخارجية لأمن هذه الدول.. وفيما يلي نتناول طبيعة تحالفات ما بعد الحرب بالعرض والتحليل.

قامت الولايات المتحدة بدور المهندس لتحالفات ما بعد الحرب في منطقة الخليج، ففي البداية سعت إلى تشجيع تحالف أمني / دفاعي جماعي مع الدول الست أعضاء المجلس بل وعملت على ضم مصر وسوريا إلى هذا التحالف. ففي العاشر من مارس ١٩٩١ اقترح وزير الخارجية الأمريكي حينذاك جيمس بيكر خطة تتضمن تدريبات مشتركة للقوات البرية والجوية للولايات المتحدة والدول الثماني وتهدف كذلك إلى ضمان وجود بحري دائم للولايات المتحدة في الخليج العربي^(٣١٦).

ظهر ميل الدول الست إلى عدم الدخول في تحالفات جماعية مع الولايات المتحدة وتفضيلها الثنائية. ولقد راعت الولايات المتحدة الرغبة الخليجية. وبالفعل سعت إلى المسارات الفردية، وفي ديسمبر ١٩٩٤ أعلن وزير الدفاع الأمريكي «وليام بيرى» أن الولايات المتحدة لديها اتفاقيات مع كل حلفائها الخليجيين تحكم العمليات القائمة والعمليات المحتملة لقواتها مع هذه الدول^(٣١٧). وهو ما يؤكد نجاحها في عقد هذه التحالفات وإنشاء شبكة منها تضمها مع الأطراف الخليجية بصفة ثنائية كما أن بعضاً من هذه الاتفاقات اتسم بالطابع السري.

فيما يلي نتناول الاتجاهات الخاصة بالدول الست المتعلقة بالتحالفات العسكرية كل دولة على حدة.

السعودية

كانت السعودية من أكثر الدول الخليجية الست معارضة للوجود العسكري المباشر لقوى أجنبية على أراضيها ومن ثم وجدت صعوبة في التوقيع على تحالف دفاعي علني

مع الولايات المتحدة وإنما سعت إلى الإبقاء على تعاون عام يتمثل في تدريبات مشتركة وتخزين بعض المعدات الأمريكية وبعثات أمريكية محدودة. ولقد أوضح وزير الخارجية السعودي أن المملكة لا تقبل وجود قوات أجنبية على أراضيها أو تخزين معدات بشكل واسع، إلا أنه لم يخف حاجة بلاده إلى ضمانات أجنبية ضد تهديد عراقي أو إيراني مستقبلي وإن كان ذلك بصورة ضمنية^(٣١٨). ولقد وافقت الولايات المتحدة على هذا الاتفاق العام وإن كانت الشكوك تثار حول وجود اتفاقات وترتيبات سرية لم يعلن عنها خاصة أن الأمريكيين يدركون أن المملكة حريصة على إبقاء مضمون هذه التحالفات سرا. كما أن ماضي العلاقات بين الولايات المتحدة والمملكة قد جعل من السعودية حليفا لا يمكن الاستغناء عنه سواء في منطقة الخليج أو في مناطق أخرى من العالم.. حيث ساندت السعودية المجاهدين الأفغان كما شجعت الملك الحسن من أجل تسوية سلمية لمسألة الصحراء الغربية وذلك وفق السياسة الأمريكية^(٣١٩).

ولقد مثل رفض الوجود الأجنبي المباشر أو تحالف عسكري علني مع أي دولة أجنبية اتجاها ثابتا ومعلنا لدى السعودية حفاظا على مكانتها الإقليمية وكذلك توافقا مع الرأي العام الداخلي مع إيجاد نوع من توزيع الأدوار بحيث تسمح لبقية الدول الخليجية خاصة الكويت بعقد هذه الاتفاقات، كما تشير إلى احتمال وجود اتفاقات سرية وهو ما يتضح من التصريحات الأمريكية المؤكدة على التوصل إلى اتفاقات مع كل من الحلفاء الخليجيين وحفاظ الولايات المتحدة على صفة سريتها.

الكويت

مثلت الحالة الكويتية تغيرا تاما في التوجهات الخاصة بالتحالفات حيث كانت الكويت من أكثر الدول الراضية لها قبل الحرب، ولكن بعد الحرب كانت أول وأكثر

الدول الخليجية عقدا لاتفاقيات دفاعية مع الدول الخمس الدائمة فى مجلس الأمن والمالكة لأضخم قوى عسكرية فى العالم. ولقد كان آخر هذه الاتفاقيات مع الصين عام ١٩٩٥ (٣٢٠). إلا أن أكثر هذه التحالفات رسوخا وكثافة كان مع الولايات المتحدة سواء من حيث السماح بوجود قوات بحرية أو برية أو جوية لها فى الكويت، حيث تم تأسيس قواعد طيران حربية فى الكويت كأول تمرکز ثابت للقوات الأمريكية فى منطقة الخليج (٣٢١). كما تم تخزين حجم هائل من الأسلحة الأمريكية بها تبعا لهذه الاتفاقيات. حيث زاد اتجاه الكويت إلى تشجيع الوجود الأمريكى الضخم بها بعد التحركات العراقية على الحدود الكويتية فى أكتوبر ١٩٩٤، وبعد إعلان الولايات المتحدة أنها تسعى إلى إنشاء قوة أمريكية فى الخليج تحتوى على كافة الأسلحة وقوامها ٦٠ ألف جندي أمريكى (٣٢٢).

قطر

ظهرت قطر بصورة واضحة على خريطة تحالفات ما بعد الحرب فى الخليج حيث سعت إلى عقد اتفاقية دفاعية مع فرنسا بعد الحرب مباشرة، كما سعت إلى إجراء مفاوضات حول اتفاقية دفاعية مع بريطانيا تم الاتفاق على مسودة لها فى عام ١٩٩٣ (٣٢٣)*.

وعلى الرغم من تراجع قطر عن عقد اتفاق دفاعى مع الولايات المتحدة بعد الحرب مباشرة نظرا لأن الولايات المتحدة حليف استراتيجى دائم للبحرين التى تنازعها السيادة على جزر فشت الديبل وحوار وتوتر العلاقات بين الدولتين الخليجيتين. إلا أن قطر سعت إلى عقد اتفاق دفاعى طويل الأجل مع الولايات المتحدة يستمر لمدة ٢٠ عاما يحكم وجود بعثات التدريب الأمريكية فى قطر كوسيلة لترتيبات الدولتين بعد

الحرب^(٣٢٤). كما يتم تخزين معدات أمريكية فى قطر وذلك حسب اتفاق يسمح للولايات المتحدة بتخزين معدات على أراضيها، ولقد أعلن البنتاجون فى ديسمبر ١٩٩٤ ان لواءً مدرعاً أمريكياً سيتم وضعه فى قطر^(٣٢٥). وهو ما يعنى أن قطر تخطت عقبة البحرين وأصبحت من أكثر الدول الخليجية تعاوناً مع الولايات المتحدة لضمان أمنها.

البحرين

لم يتغير الموقف البحريني كثيراً فيما بعد الحرب عن قبلها بل إزداد التحالف الأمريكى / البحرينى رسوخاً، حيث أن البحرين لم تجد غضاضة فى إبراز تحالفها العسكرى مع الولايات المتحدة فيما بعد الحرب كما كان الوضع قبلها، بل إن ولى العهد البحريني صرح بأن «الوجود العسكرى الأجنبى إذا جاء ضمن أصول اتفاق استراتيجى بين أى دولة من دول المجلس لم يعد وجوداً محرجاً»^(٣٢٦). كما قامت البحرين بعقد اتفاقية تعاون دفاعى مع الولايات المتحدة فيما بعد الحرب فى أكتوبر ١٩٩١^(٣٢٧). وذلك لترسيخ التعاون وعلاقات التحالف بين الدولتين على أسس جديدة خاصة بعد أن تغير الوضع ولم تعد البحرين وعمان فقط هما الدولتان المتحالفتان مع الولايات المتحدة من بين الدول الخليجية الست.

عمان

أبقت عمان دوماً على تحالف عسكرى فعال مع قوى خارجية خاصة الولايات المتحدة، وذلك ما قبل حرب الخليج الثانية، ومن ثم مثلت مع البحرين استمرارية فى تحالفات ما بعد الحرب وكذلك قبلها. لم يجد السلطان قابوس غضاضة فى إبراز وجود مشاورات مستمرة مع حلفاء عمان وأصدقائها فى مخططاتها الدفاعية وفى النظر إلى

التطورات والتهديدات القائمة بمنطقة الخليج وذلك فى تصريح له لإحدى المجلات المتخصصة فى شئون الشرق الأوسط (٣٢٨).

الإمارات

فىما قبل الحرب كانت الإمارات تعارض بشدة الوجود الأجنبى سواء على أراضيها أو فى الخليج خاصة الوجود الغربى وتنص على إيجاد تسهيلات عسكرية أو قواعد لقوات أجنبية فى المنطقة قبل الحرب. ولقد رفضت الإمارات إعطاء تسهيلات عسكرية للقوات الأمريكية أو التعاون مع قوات الانتشار السريع حتى حرب تحرير الكويت (٣٢٩). واستمرت الإمارات فى الحرب فى التأكيد على رفض وجود قوات أجنبية غير عربية على أراضيها وذلك من الناحية الرسمية. إلا أن هناك تأكيدات على وجود اتفاق عسكرى بين الولايات المتحدة والإمارات ولكن بصفة سرية وغير رسمية (٣٣٠). وندلل على ذلك بوجود قوات أمريكية فى إمارة الفجيرة (٣٣١).

نخلص من ذلك إلى أن الترتيبات والتحالفات مع الولايات المتحدة تشكل العمود الفقرى للتحالفات الأجنبية مع الدول الست، وأن هذه التحالفات احتوت فى أغلبها على تدريبات ومناورات مشتركة وتخزين معدات أمريكية ووجود قوات عسكرية أمريكية وذلك لإيجاد بنية أساسية لتدخل عسكرى أمريكى لحماية هذه الدول، وإن كان البند الخاص بوجود قوات يختلف من دولة لأخرى حسب رغبتها وقدرتها على قبول وجود عسكرى أجنبى على أراضيها مع موازنة الرغبة الأمريكية فى توزيعها وتخزينها بشكل مسبق ويمكن استخدامها بشكل سريع.

يبقى لنا تناول هذه التحالفات من زاوية دراسة «أوسجود» عن الأحلاف:

فمن حيث وظائف هذه التحالفات لكلا الجانبين، نجد أنه بالنسبة للولايات المتحدة فإن هذه التحالفات تؤدي إلى زيادة القوة العسكرية الأمريكية في المنطقة حيث تسمح بوجود عسكري ضخم قادر على مواجهة أى تهديد للمصالح الأمريكية في المنطقة.. ولقد أكدت إحدى الدراسات أن الحرب قد أتاحت للولايات المتحدة فرصة نادرة لحماية مصالحها الإمبريالية في المنطقة^(٣٣٢). وذلك من خلال وجود عسكري ضخم، كما أن هذه التحالفات تتيح للولايات المتحدة لعب دور في مواجهة الحركات الأصولية في المنطقة من خلال تعاونها مع الدول الست وإقليميا تسهم هذه التحالفات في ضبط وتقييد العراق وإيران في إطار استراتيجية الاحتواء المزدوج الأمريكية. كما تحافظ التحالفات على الوضع القائم في النظام الدولي خاصة الشق المتعلق بعدم سماح الولايات المتحدة بقوة محكمة خلال هذه الفترة من تطور النظام الدولي لقوى إقليمية خاصة في العالم الثالث بإعادة تشكيل الثوابت في أقاليم استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة.

- تتمثل وظيفة الأحلاف الرئيسية بالنسبة للدول الست والتي مثلت الهدف من إنشائها وهي زيادة القدرات العسكرية لها من خلال هذه التحالفات في مواجهة قوى إقليمية تهدد أمن هذه الدول خاصة العراق وإيران ومن ثم إيجاد نوع من الردع لهاتين القوتين من حيث ضمان المساندة الأمريكية بالأساس أو دول عظمى أخرى من خلال الاتفاقات العسكرية التي تنص على الدفاع المتبادل ومساعدة هذه الدول للدول الخليجية في حالة وقوع اعتداء عسكري عليها. كذلك فإن الوجود الأمريكي يمكن أن يسهم في زيادة الأمن الداخلى ولكن بصورة محدودة نظرا لحساسية قضايا الأمن الداخلى للنظم الخليجية وتفضيلها التعامل معها بصفة ذاتية ولكن زيادة

المعارضة والحركات الأصولية قد يؤدي إلى مساندة الولايات المتحدة لها في مجال الأمن الداخلي ومن حيث محددات الأحلاف لمجد أن التحالفات خلال الفترة الحالية هي أكثر التحالفات رسوخا مقارنة بالتحالف الدفاعي في إطار مجلس التعاون بين الدول الست أو التنسيق العربي في إطار إعلان دمشق وذلك لتوافر عدة مقومات تساعد على نجاحها.

- فمن حيث أنماط المصالح وتوافقها نجد أن مصالح الولايات المتحدة واضحة ومحددة حيث إن الحفاظ على تدفق النفط من الدول الخليجية الست وبأسعار معقولة يمثل مصلحة أساسية للولايات المتحدة حيث إن هذه الدول تقدم النصيب الأكبر من البترول المستورد إلى الولايات المتحدة. خاصة أنه يتوقع أن يزيد استيراد الولايات المتحدة من البترول إلى ما بين ٥٠ - ٦٠٪ خلال عام ٢٠٠٠ (٣٣٣).

وذلك التحالف تتضح أهميته مع تزايد دور دول الخليج في منظمة الدول المصدرة للبترول "OPEC" والتي يطلق عليها البعض مصطلح "GOPEC" لبيان هذا الدور (٣٣٤). وبالتالي فالمصلحة الأمريكية الخاصة بتدفق البترول حاليا وكذلك ضمان نصيبها مستقبلا من بترول الخليج الذي يحتوى على أكبر احتياطي عالمي وهو ما يمثل أمرا حيويا ومعترفا بها دوليا حتى قبل الحرب وكذلك مبررا قويا للحكومة الأمريكية للرأي العام الداخلي حول تدخلها في الخليج وكسب مساندة وتأييد المستثمرين الأمريكيين في الخليج وكذلك ضمان استمرار تدفق الاستثمارات الخليجية للمشروعات الأمريكية . توجد مصلحة أمريكية أخرى تتمثل في عدم السماح لأى قوى خارجية أو غير شرق أوسطية بممارسة نفوذ قوى في المنطقة (٣٣٥). وكما أوضحنا ليس ذلك فقط بل إنها لن تسمح بأى نفوذ حتى لقوى اقليمية إذا ما كان مناونا للمصالح الأمريكية، حيث تسعى إلى مواجهة التهديدات الراديكالية سواء

الإيرانية أو العراقية للمنطقة. حتى إذا ما كان ذلك يثير مسألة وجود تحالف مستقبلي بين العراق وإيران إلا أن هذه المخاطر لن تمنع الولايات المتحدة حسب تصريحات وزير الخارجية الأمريكي من الاستمرار في سياسة الاحتواء لهذه القوى^(٣٣٦). وذلك مع حرص الولايات المتحدة على إيجاد توازن فيما بين القوى المختلفة في المنطقة.

تحرص الولايات المتحدة كذلك على مواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل في هذه المنطقة الحيوية سواء في الجانب العراقي وكذلك إيران ومحاولة الحد من قدرات هذه الدول الانتاجية.

أما من حيث القدرات الخاصة بالتحالف فلدى الولايات المتحدة القدرات العسكرية والسياسية مع تمويل خليجي للوجود الأمريكي وهو ما يجعل معارضة وجودها في مناطق حيوية لمصالحها ضعيفة.

ويؤكد التاريخ الطويل للتعاون الأمريكي / الخليجي على ضرورة التحالف فيما بين الولايات المتحدة والدول الست ويزيد من قدرتها على توظيف قدراتها العسكرية لحماية مصالحها وحماية هذه الدول إذا ما لزم الأمر ويؤدي إلى قبول التحالف مع هذه الدول وتوافر ما يسمى بعقلية التحالف.

فيما بعد الحرب إزدادت المصالح الخليجية في الوجود الأجنبي والتحالف مع قوى أجنبية لتقييد القوى الأخرى في المنطقة وردعها، كذلك يعود الوجود العسكري الأمريكي بفوائد اقتصادية من خلال ضمان تدفق النفط وعدم تهديد إنتاجه. بل وتستفيد البحرين وإمارة الفجيرة اقتصاديا من وجود الجنود الأمريكيين في الخليج وإقامتهم فيها^(٣٣٧). كما أن الدول الخليجية الست على الرغم من وجود تعارض في المصالح سواء في تركيز بعضها على الأمن الداخلي وعدم وجود قوات عسكرية ضخمة بها تنتمي لدول أجنبية. والنظر إلى التهديد الإيراني والعراقي إلا أن أنماط المصالح المتوافقة تزيد وتقلل من نسبة المصالح المتعارضة وآثارها السلبية على التحالف.

تمتلك الدول الخليجية الست سلطة تنفيذية قوية وكذلك القدرات الاقتصادية اللازمة لتحمل إلتزامات التحالف ورغبة كل منهم فى زيادة قدراتهم العسكرية وإمكانية الاعتماد على القدرات العسكرية الأمريكية فى حماية أمنهم.

نتج عن الحرب نتيجة هامة تسهم فى زيادة الدفع الخاص بالتحالف مع الولايات المتحدة وذلك فيما يتعلق بعقلية التحالف مع الولايات المتحدة. حيث إن الخليجيين خرجوا من الحرب مؤيدون لدور أمريكى قوى فى حماية أمنهم ويقبلون اتفاقات دفاعية ودعم حالى ومستقبلى للولايات المتحدة فى الدفاع عنهم^(٣٣٨).

نخلص من ذلك إلى أن تأثير الحرب فيما يتعلق بالتحالفات العسكرية كان واضحا فيما بعد الحرب خاصة فى التحالفات مع القوى الأجنبية خاصة الولايات المتحدة التى لعبت دور المهندس لتحالفات ما بعد الحرب فى المنطقة، ولقد توافرت لهذه التحالفات مقومات وعوامل تكفل نجاحها سواء من حيث قدرات التحالف أو اتفاق المصالح أو عقلية التحالف وتوزيع القوة العسكرية فى اطار هذه التحالفات، وذلك على عكس المشروعات التحالفية سواء فى الاطار العربى / الخليجى أى دخول مصر وسوريا فى تحالف جماعى مع دول مجلس التعاون الخليجى الست أو التعاون الخليجى فى اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست والتى لاتملك مقومات الاستمرارية فى حالة مجلس التعاون الخليجى والقيام بوظائف أكثر فاعلية أو النشوء أصلا فى حالة تجمع دول إعلان دمشق.

تغيرت مواقف بعض الدول الخليجية بدرجة كبيرة تجاه التحالفات مع قوى أجنبية خاصة حالة الكويت والسعودية والإمارات التى كانت ترفض الوجود الأجنبى سواء للأفراد أو المعدات على أراضيها إلا أن هذه المواقف تغيرت فيما بعد الحرب مع مراعاة أن العديد من الاتفاقات لم يتم الإعلان عنها بل أن التصريحات الأمريكية أوضحت أن

دول الخليج تحرص على السرية فى تعاقداتها العسكرية ومن ثم الإدارة الأمريكية بعدم الاعلان عن هذه الاتفاقات. إلا أنه من الواضح أن الحرب بوضعها الدول الخليج أمام إختبار حقيقى لقدراتها العسكرية جعلت لدى هذه الدول قناعة بأن قدراتها الف أو قدرات الدول الست مجتمعة ليست بقادرة على مواجهة تحد عسكري حقيقى ، إيرانى أو عراقى المصدر كما أن الضمانات العربية غير كافية ومحل شك كبير وم فالتحالفات مع قوى أجنبية مثلت الضمانة الأقوى والأكثر ثقة مع محاولة ت القدرات العسكرية الذاتية لدول مجلس التعاون الخليجى الست.

يتضح من تناولنا لسياسات الدفاع للدول الخليجية الست قبل وبعد الحرب تأثير الحرب كان متفاوتا من مجال إلى آخر، كما اتضح لنا إتجاه الدول الخليجية بعد الحرب إلى توقيع اتفاقات ومعاهدات التعاون العسكرى مع القوى الع والاعتماد على الضمانة الخارجية لأمنها بدرجات متفاوتة كبعد رنيسى ، للسياسات الدفاعية لهذه الدول فيما بعد الحرب وكنتيجة مباشرة للحرب مع : التعاون العسكرى مع بقية الدول العربية الذى اتسم بالضعف فيما قبل الحرب.

بالنسبة لسياسات التسليح . زادت مساعى الدول الخليجية الست للحصول صفقات الأسلحة خاصة الأسلحة الحديثة التى تم استخدامها فى الحرب، حيث ، الحرب استعراضا للأسلحة المتورطة لدى كل دولة مشاركة فى الحرب، وفيما بعد ا لم تواجه الدول الست صعوبة فى الحصول على الأسلحة الأمريكية التى كان الكو. يعرقل وصولها إلى هذه الدول بحجة أمن إسرائيل.

أدت الحرب إلى سعى الدول الست إلى تجديد وإحلال الأسلحة القديمة المو لديها بغيرها أكثر تطورا وإن كانت مازالت تواجه مشاكل فى إدارتها وصيا وكيفية إدخالها للخدمة، ولقد مثلت السعودية والكويت أكثر الدول الست سعي عقد صفقات الأسلحة.

استمرت التوجهات الخاصة بسياسات التصنيع العسكرى لدى الدول الخليجية كما كان الوضع فيما قبل الحرب والتي قثلت فى استبعاد فكرة التصنيع والاعتماد على الاستيراد ، ومن ثم لم تتأثر بالحرب حيث لم تدخل دولة جديدة إلى هذا المجال فيما بعد الحرب بالاضافة إلى السعودية والإمارات. وإن كانت الصناعة العسكرية السعودية قد شهدت تطوراً فيما بعد الحرب كما تمت الصناعة الإماراتية إلى حد ما.

اتسمت سياسات التسليح فيما يتعلق بتنوع مصادر السلاح فيما قبل الحرب بتركيز مصادر التسليح والاعتماد على موردين وحيدين للأسلحة، فيما عدا الكويت التى عملت على تنوع مصادر أسلحتها، وفيما بعد الحرب اتجهت الدول الخليجية الست وبصفة رئيسية إلى الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، إلا أن الكويت استمرت فى إتباع مبدأ تنوع مصادر أسلحتها مع الاعتماد بصورة أكبر على منظومات الأسلحة الغربية وذلك يعود بالأساس إلى أن الدول المشاركة فى حرب الخليج هى الدول الغربية بشكل رئيسى بأسلحتها ومعداتاتها التى بهرت الدول الخليجية فسعت إلى شرائها مع مكافأة حلفائها فى الحرب.

فيما يتعلق بسياسات الإنفاق الدفاعى. اتبعت الدول الخليجية الست سياسات تهدف إلى زيادة إنفاقها الدفاعى، ولقد مثلت السعودية أكثر الدول إنفاقاً على الدفاع بل ويفوق مجموع إنفاقها الدفاعى بقية الدول الست مجتمعة سواء قبل الحرب أو بعدها. زاد الإنفاق الدفاعى للدول الست بشكل عام فيما بعد الحرب ولقد إرتفع بدرجة كبيرة فيما بعد الحرب مباشرة سواء نتيجة للإنفقات المباشرة للحرب خاصة السعودية والكويت والإمارات أو نتيجة لسعى الدول الست للحصول على صفقات الأسلحة الحديثة. اتسم الإنفاق الدفاعى للدول الست سواء قبل الحرب أو بعدها بعيب خطير تمثل فى التركيز على بند التسليح فى الإنفاق الدفاعى مع إهمال البنود الأخرى مثل

التصنيع العسكري والتدريب. فيما بعد الحرب ظهر بوضوح إتجاه الإمارات والسعودية إلى سياسة تقوم على توظيف نسبة من صفقات الأسلحة للاستثمار فى مشروعات صناعية مدنية أو حربية داخل هاتين الدولتين وهو ما يمثل اتجاها نحو حسن التوظيف للصفقات.

اتضح أن سياسات الحد من التسلح لا تمثل مجالا رئيسيا للاهتمام فى إطار سياسات الدفاع للدول الست خاصة فيما يتعلق بالحد من التسلح فى الشرق الأوسط حيث أنها لا تواجه صعوبات فى الحصول على ماتحتاجه من أسلحة تقليدية خاصة إنها لاتعتبر اسرائيل تهديدا مباشرا لها. أدت الحرب إلى زيادة اهتمام الدول الخليجية الست ومساندتها لجهود الحد من التسلح العراقى بصفة رئيسية كما اهتمت بعض الدول خاصة الإمارات والكويت والسعودية بالحد من التسلح الايرانى.

وفىما يتعلق بسياسات التجنيد - لم تؤد الحرب إلى تغيرات كبيرة فى هذا المجال، وعلى الرغم من سعى الدول الست إلى زيادة حجم جيوشها إلا أنها لم تستطع فرض نظام التجنيد الإجبارى وإنما استمرت فى الاعتماد على نظام التطوع لتكوين قواتها المسلحة وذلك فيما عدا حالة الكويت، حيث قامت الكويت بتطبيق نظام التجنيد الإجبارى فى عام ١٩٩٣، إلا أن بقية الدول الخليجية فشلت نظراً لطبيعة القواعد الحاكمة للعلاقة بين النظام الحاكم والجماهير ولم تستطع أو ترغب فى استغلال حماس المواطنين نتيجة للحرب فى فرض التجنيد الإجبارى وهو ما يجعل هذه الدول تعاني من مشكلة فى حجم وتكوين جيوشها وتوفير قوة احتياطية كافية وهو ما جعلها تسعى إلى تعويض ذلك بالضمانات الخارجية والحصول على قدر أكبر من الأسلحة.

تأثرت سياسات التدريب بالحرب وتمثل ذلك بصفة رئيسية فى تركيز الدول الست على التدريبات المشتركة مع دول خارجية خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا

وكذلك بعض الدول العربية مثل مصر، ويتم ذلك سواء بصفة هذه الدول فرادى أو فيما بين دولتين خليجيتين أو أكثر مع دولة عربية أو أكثر في مناورات مشتركة، وذلك لأن القيام بعمليات عسكرية مشتركة مع هؤلاء الحلفاء أصبح وارداً في حالة تهديد مسلح لهذه الدول.

قلت التدريبات الخليجية المشتركة فيما بين الدول الست بشكل عام فيما بعد الحرب وذلك نتيجة لوجود العديد من الخلافات فيما بين الدول الست وكذلك الحرص بدرجة أكبر على الحصول على خبرات من دول أكثر تقدماً في مجال التدريب وقد زاد الاعتماد على الخبراء والمدرّبين الغربيين وإرسال البعثات إلى هذه الدول فيما بعد الحرب مع الاستغناء عن المدرّبين والخبراء والدارسين في الدول الست والذين ينتمون لدول مساندة للغزو العراقي للكويت.

- وفيما يتعلق بسياسات التحالفات العسكرية نجد أن تأثير الحرب قد ظهر في زيادة الاعتماد على التحالفات والضمانات العسكرية مع الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والصين وروسيا وإن كانت الأولى قد حظت بالنصيب الأكبر. كما قل التعاون فيما بين الدول الخليجية الست حيث اتضح عدم كفايته بما أدى إلى تعطيل تحقيق تقدم في إنشاء تحالف عسكري راسخ يعتمد على قوة خليجية خالصة من الدول الست قادرة على حمايتها بشكل جماعي أو نجدة إحداها عند التعرض لتهديد عسكري كما شهد نوعاً من التشكيك وعدم الثقة في التحالفات مع دول عربية مثل سوريا ومصر وعدم ميل أو إقتناع الدول الست بكفاية هذه التحالفات ومن ثم فشل الشق العسكري والأمني في إعلان دمشق وتم الاتفاق على ترك التحالف مع أي من هذه الدول يتم بصورة فردية لمن يرغب من الدول الست.

ومن ثم يتضح لنا أن الآثار الناجمة عن الحرب على سياسات الدفاع قد أخذت اتجاهات وأشكالا عامة فى بعضها للدول الست ومتباينة فى أجزاء كبيرة منها سواء من دولة إلى أخرى أو تفاوتت فى الإهتمام داخل نفس الدولة. إلا أن الآثار الأكثر وضوحا هى زيادة الاعتماد على فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة فى مجالات التسليح والتدريب والتعاون العسكرى وتراجع الاعتماد على الدول العربية الذى كان قليلا حتى فيما قبل الحرب، كما ظهر الاعتماد على الضمانة الخارجية فى مجالات الأمن والدفاع كبعد رئيسى فى سياسات الدفاع للدول الخليجية الست فى حالة مواجهة تهديدات خارجية.

مواضيع الفصل الرابع

- ١- بسام العسلى، المملكة العربية السعودية وبناء القدرة الذاتية، الدفاع العربى، يناير ١٩٩٣، ص ١٩
- ٢- الدفاع العربى، أغسطس ١٩٨٨، ص ١٦
- ٣- الدفاع العربى، يوليو ١٩٨٩، ص ٢
- ٤- بسام العسلى، مرجع سابق، ص ١٩
- ٥- جريدة الإتحاد، ١١/٣ / ١٩٨٨
- ٦- جريدة الإتحاد، ١٠/٨ / ١٩٨٨
- ٧- مجلة الجندى، وزارة الدفاع بدولة الإمارات العربية المتحدة، العدد ١٩٨، يوليو ١٩٩٠، ص ٣٢
- ٨- Richard F. Grimmtt, Arms Trade With The Third World: General Trends 1983-1990, International Defence Review, Special Issue, Defence 92 p. 56
- ٩- الدفاع العربى، ديسمبر ١٩٨٩، ص ١٨
- ١٠- الدفاع العربى، فبراير ١٩٨٩، ص ١٦
- ١١- الدفاع العربى، يناير ١٩٩١، ص ٢٣
- ١٢- الدفاع العربى، يناير ١٩٩١، ص ٢٥
- ١٣- The Military Balance 1990/89, (London: International Institute For Strategic Studies, Brassey, 1990) p. 94.
- ١٤- الدفاع العربى، ٢ نوفمبر ١٩٨٩، ص ١٨
- ١٥- الدفاع العربى، يوليو ١٩٨٨، ص ١٩
- ١٦- الدفاع العربى، أكتوبر ١٩٨٨، ص ١٤
- ١٧- الجندى، العدد ١٧٦، سبتمبر ١٩٨٨، ص ٢٩
- ١٨- الجندى، العدد ٢٠٣، ديسمبر ١٩٩٠، ص ٥٢
- ١٩- الدفاع العربى، فبراير ١٩٨٩، ص ١٤
- ٢٠- الدفاع العربى، مارس ١٩٨٩، ص ١٤
- ٢١- الدفاع العربى، فبراير ١٩٨٩، ص ١٨
- ٢٢- Military Balance 1990/89- op. cit. p. 94.
- ٢٣- الجندى، العدد ١٧٩، ديسمبر ١٩٨٨، ص ٦
- ٢٤- المرجع السابق ص ٦
- ٢٥- الدفاع العربى، مايو ١٩٩٠، ص ١٩
- ٢٦- الدفاع العربى، مايو ١٩٨٩، ص ١٨
- ٢٧- لمزيد من التفاصيل - أنظر - مجلة جند عمان، وزارة الدفاع العمانية، يناير ١٩٨٩، ص ٢٧-٣٣
- ٢٨- الجندى، العدد ١٩٩، أغسطس ١٩٩٠، ص ٣٢
- ٢٩- جند عمان، العدد ١٦٩، يونيو ١٩٨٩
- ٣٠- الدفاع العربى، نوفمبر ١٩٩٠، ص ١٩
- ٣١- الدفاع العربى، إبريل ١٩٨٩، ص ١٦

٣٣. Military Balance, 1990/89, p.94.
٣٤. لمزيد من التفاصيل أنظر: قوة دفاع البحرين، مجلة الدفاع السعودية، العدد ٧٧ يناير ١٩٩٠، ص. ٦٢-٦٥.
٣٥. الجندي، العدد ١٩٦، مايو ١٩٩٠، ص. ٣٤.
٣٦. الدفاع العربي، مارس ١٩٨٩، ص. ١٤.
٣٧. الجندي، العدد ١٩٩، أغسطس ١٩٩٠، ص. ٣٢.
٣٨. Yezid Saigh, op. cit, p.3.
٣٩. لواء حسن البدرى، حتمية تصنيع السلاح العربى ومزايا توحيدده، الدفاع العربى، فبراير ١٩٨٩، ص ٢٥.
٤٠. Yezid Saigh, op cit, p. 3.
٤١. Ibid, PP. 5 - 6.
٤٢. Ibid, p. 132.
٤٣. الجندي، العدد ١٧٦، سبتمبر ١٩٨٨، ص ٢٨.
٤٤. تطور صناعة الطيران العربية واحتمالات تنشيطها وتوسيعها، الدفاع العربى، نوفمبر ١٩٨٩، ص ٣٧.
٤٥. Middle East Military Balance - 1989/88, Op. cit, P. 294.
٤٦. Yezid Saigh, Op. cit, P.1 31.
٤٧. Ibid, P 136.
٤٨. Ibid: PP. 132 - 133.
٤٩. تطور صناعة الطيران العربية، مرجع سابق، ص ٣٧.
٥٠. الدفاع العربى، مايو ١٩٨٩، ص ١٨.
٥١. الدفاع العربى مايو ١٩٨٩، ص ١٨.
٥٢. المرجع السابق، ص ١٨.
٥٣. الدفاع، العدد ٧٩، يونيه/ يوليو ١٩٩٠، ص ٤ - ٥.
٥٤. الدفاع العربى، إبريل ١٩٨٩، ص ١٤.
٥٥. الجندي، العدد ١٩٣، فبراير ١٩٩٠، ص ٣٠.
٥٦. لواء - سامى خميس، أسس إختيار وشراء نظم التسليح الجديدة، مجلة القوة، قوة دفاع البحرين، العدد ١٩٩، أغسطس ١٩٩٣، ص ١٨ - ١٩.
٥٧. المرجع السابق، ص ١٩ - ٢٠.
٥٨. الدفاع العربى، سبتمبر ١٩٨٨، ص ١٦.
٥٩. تطوير القوات المسلحة السعودية، الدفاع العربى، يناير ١٩٩١، ص ٢٥.
٦٠. الجندي، العدد ١٩٢، يناير ١٩٩٠، ص ٣٤.
٦١. الدفاع العربى، فبراير ١٩٨٩، ص ١٤.
٦٢. الدفاع العربى، يناير ١٩٩٠، ص ١٣.
٦٣. Anthony H. Cordesman, The Changing Military Balance in The Gulf, in, David, ed, Defence Yearbook 1991, (London: Royal United Service Institute For Defence Studies, Brassey's, 1991),p. 221

٦٤. Lbid, p.223.
٦٥. Ibid, p p. 242-243.
٦٦. Gene Irochlin and Chris C. Dimchak, The Gulf War : Technological And Organizational Implications, Survival, Vol.xxx. III, No.3, May/ June 1991, p. 268
٦٧. James Bruce, Land of Crisis And Upheaval, Jan,s Defence Weekly, 30 July 1994,p. 36
٦٨. Ibid,p.36.
٦٩. Ibid, p. 36.
٧٠. الدفاع العربى، أكتوبر ١٩٩٢، ص ١٢
٦٧. Games Bruce, Landg crisis And upheaval, Jan,s Derence weekly, 30 Guly 1994,p. 36
٦٨. Ibid,p.36.
٦٩. Ibid, p. 36.
٧٠. الدفاع العربى، أكتوبر ١٩٩٢، ص ١٢
٧١. الدفاع العربى، يناير ١٩٩٢، ص ٨
٧٢. الدفاع العربى، إبريل ١٩٩٢، ص ١٩
٧٣. الدفاع العربى، أغسطس ١٩٩٢، ص ١٦
٧٤. الدفاع العربى، يونيو ١٩٩٣، ص ١٢
٧٥. الجندي، العدد ٢٤٢، مارس ١٩٩٤، ص ٣٢
٧٦. الجندي، العدد ٢٠٤، يناير ١٩٩١، ص ٣٨
٧٧. الجندي، العدد ٢٤٢، مارس ١٩٩٤، ص ٣٢
٧٨. الدفاع العربى، إبريل ١٩٩٣، ص ١٣
٧٩. Jan's Defence Weekly, vol.22, No. 22, 3dec. 1994. p.4.
٨٠. Military Balance 93/94,Op. cit, p.111.
٨١. Jan's Defence Weekly, vol23, No.1, Jan., 1995
٨٢. Jan's Defenec Weekly, vol23, No. 3, 31 jan., 1995
٨٣. الدفاع العربى، ١٩٩٢، ص ١٦
٨٤. الجندي، العدد ٢٥٥، إبريل ١٩٥٥، ص ٤٠.
٨٥. Military Balance 1993/1992, op. cit, p. l. 03.
٨٦. الجندي، العدد ٢٢٠، مايو ١٩٩٢، ص ٣٢
٨٧. الجندي، العدد ٢٥٤، مارس ١٩٩٥، ص ٣٨
٨٩. Defence, March 1992, p. 12
٩٠. الدفاع العربى، أكتوبر ١٩٩٤، ص ١٦
٩١. الجندي، العدد ٢٣٣، يوليو ١٩٩٣، ص ٢٨
٩٢. الجندي، العدد ٢٢٢، يوليو ١٩٩٣، ص ٤٠

٩٣. الجندى، العدد ٢٥٧، يونيو ١٩٩٥، ص ٣٨
٩٤. الدفاع العربى، نوفمبر ١٩٩٢، ص ١٤
٩٥. الدفاع العربى، أكتوبر ١٩٩٤، ص ١٨.
٩٦. Jan's Defence Weekly, Vo123, No.3, Feb, 1995, p.5.
٩٧. Military Balance, 1995/94 op.cit, p. 123.
٩٨. الجندى، العدد ٢٣٣، يونيو ١٩٩٣، ص ٢٨
٩٩. الدفاع العربى، يناير ١٩٩٤، ص ١٢
١٠٠. Military Balance, 1995 /94, p. 123
١٠١. الدفاع العربى، ديسمبر ١٩٩٤، ص ١٧
١٠٢. الدفاع العربى، سبتمبر ١٩٩٤، ص ١٢
١٠٣. Jan's Defence Weekly, Vo123 No.4, 62 Jan, 1995, p. 12
١٠٤. الدفاع العربى، يونيو ١٩٩٣، ص ١٢
١٠٥. James Bruce, op.cit, p.36
١٠٦. الدفاع العربى، أغسطس ١٩٩٢، ص ١٩
١٠٧. الدفاع العربى، أغسطس ١٩٩٥، ص ١٢
١٠٨. الدفاع العربى، يونيو ١٩٩٤، ص ١٤
١٠٩. الدفاع العربى، مارس ١٩٩٤، ص ١٤
١١٠. الدفاع العربى، يونيو ١٩٩٣، ص ١٦.
١١١. James Bruce, op. cit P. 350.
١١٢. التكنولوجيا والتسلح العالمى، نشرة غير دورية (وزارة الدفاع المصرية : أكاديمية ناصر العسكرية العليا، سبتمبر ١٩٩٣) وص ٣٩.
١١٣. الدفاع العربى - أغسطس ١٩٩٤، ص ١٤
١١٤. الدفاع العربى، يوليو ١٩٩٢، ص ١٩.
١١٥. James Bruce, op. cit, P. 35.
١١٦. Jan's Defence Weekly, Vo 122, No. 22, 3 Dec 1994, p. 4.
١١٧. الدفاع العربى، أكتوبر ١٩٩٤، ص ١٤.
١١٨. James Bruce, op. cit, p. 35.
١١٩. Steven Simon, US. Strategy in the persian Gulf, Survival, vol. 34, No. 3, Autumn 1992, p. 86.
١٢٠. Military Balance, 1995/94, op: cit, p. 123.
١٢١. الدفاع العربى، أغسطس ١٩٩٥، ص ١٤.
١٢٢. الدفاع العربى، يوليو ١٩٩٢، ص ١٥.
١٢٣. الدفاع العربى، يونيو ١٩٩٣، ص ١٠
١٢٤. الجندى، العدد ٢٢٨، يناير ١٩٩٣، ص ٦
١٢٥. الحرس الوطنى، العدد ١٤٢، يونيو / يوليو ١٩٩٤، ص ١٧

١٢٦. الجندي، العدد ٢٥٥، إبريل ١٩٩٥، ص ٣١.
١٢٧. علاء رضوان، في نطاق برنامج التوازن الاقتصادي السعودية تقيم أكبر مركز لصيانة الطائرات في الشرق الأوسط، الدفاع العربي، يونيو ١٩٩١، ص ٢٢ - ٢٣.
١٢٨. الحرس الوطني، العدد ١٤٥، أغسطس ١٩٩٤، ص ١١.
١٢٩. Yezid Sayigh, op. cit, pp 139 - 141.
١٣٠. الدفاع العربي، يونيو ١٩٩٤، ص ١٤.
١٣١. الدفاع العربي، يوليو ١٩٩٢.
١٣٢. الجندي، العدد ٢٥٥، إبريل ١٩٩٥، ص ٢٩ - ٣٠.
١٣٣. لواء د. نبيل إبراهيم أحمد، عائدات النفط العربي، والاتفاق العسكري، إستراتيجية، العدد ٩٨، إبريل ١٩٩٠، ص ٢٣.
١٣٤. عميد مسلم أحمد مسلم، الحد من الاتفاق العسكري في مصر، (أكاديمية ناصر العسكرية العليا: كلية الدفاع، ١٩٧٧)، ص ٣٩.
١٣٥. لواء د. نبيل إبراهيم أحمد، تطوير عائدات الاتفاق العسكري في الدول العربية، إستراتيجية، العدد ٩٩، مايو ١٩٩٠، ص ٢١ - ٢٣.
١٣٦. Sipri Year Book, 1992, op. cit, p. 260.
١٣٧. Military Balance, 1909/89 1991/92
١٣٨. الدفاع العربي، فبراير ١٩٩٠، ص ١٣.
١٣٩. Military Balance, 1989/1988, op. cit, P. 94
١٤٠. Richard F.Grimmett, Arms Trade With The Third World, International Defence Review, Special Issue, Defence 92, p. 56.
١٤١. الدفاع العربي، يناير ١٩٨٩، ص ١٦.
١٤٢. Military Balance, 1991/ 90, 1993/ 92, 1994/ 93, 1995/94, op. cit.
١٤٣. Jan's Defence Weekly, Vol. 23, No. 28, Jan. 1995, p. 12
١٤٤. Ibid, p. 12.
١٤٥. Strategic Survey, 1993/94, (Britain, Internation Institute for Strategic Studices, ١٤٦. الدفاع، وزارة الدفاع السعودية، العدد ١٥، Bressey,s , 1994, P. 143.
- بنابر ١٩٩٢، ص ١٢.
١٤٧. موازنة كويتية مليئة لإعادة تسليح القوات الجوية والبحرية، الدفاع العربي، أكتوبر ١٩٩٤، ص ١٦.
١٤٨. الكويت تعزز قواتها ببرنامج دفاع فعال، الدفاع العربي، أغسطس ١٩٩٤، ص ١٦.
١٤٩. الجندي، العدد ٢١٤، ١٩ نوفمبر ١٩٩١، ص ٣٦.
١٥٠. لواء ممدوح عطية، أسلحة التدمير الشامل والصواريخ الباليستية في منطقة الشرق الأوسط وخيارات إزالتها، إستراتيجية، العدد ١١٢، مايو/ يونيو ١٩٩٢، ص ٥٧.
١٥١. Ronald Dannruther, The Gulf Conflict: Apolitical and Strategic Analysis, Adelphi Papers, (London: Published By Brassey's For The IISS), Winter 1991/ 92, P. 77.

- ١٥٢- سباق التسلح في الشرق الأوسط، الإفتتاحية، الدفاع العربى ، العدد ١١ ، أغسطس ١٩٨٨
١٥٣- Sipri Year Book 1994, op. cit, p. 489
- ١٥٤- حول نص المعاهدة أنظر - Fact Sheet: Middle East Arms Control, Dispatch, June 3, 1991, P. 393. Surbing Destablizing Arms Transfers, Dispatch, April 13, 1991, pp. 304 - 305.
- Progress In Middle East Arms Control, Statement Of Regan Dald: Under Secratary For International Security Affairs, Statment befor The Subcommittee Of Arms Control, Dispatch, March 24, 1992, PP. 241 - 242.
- ١٥٥- د. شريف على محمد، ملامح السوق الدولية للسلاح بعد حرب الخليج، إستراتيجيًا، العدد ١١٠، يناير / فبراير ١٩٩٢، ص ٣٨.
- ١٥٦- Dr. Mohamed El - Sayed Selim, The Arm Control Dimension In The Middle East Peace Process: Approaches and Prospects, Studies In Security and Strategy, (Cairo: Center For Political Research and Studies), Vol.11 No. 8, July 1994, pp. 13 - 14.
- Ibid, pp. 14 - 15. ١٥٧-
- ١٥٨- لواء خضر الدهراوى، هل يمكن وضع ضوابط فعالة لسباق التسلح في الشرق الأوسط، الحرم الوطنى، سبتمبر ١٩٩٢، ص ٤٢.
- ١٥٩- لواء إبراهيم عاصم، هل يتم الحد من التسلح في الشرق الأوسط ، مرجع سابق، ص ٥٢.
- ١٦٠- الدفاع العربى، أغسطس ١٩٩٤، ص ١٥.
- ١٦١- جيرالد إم ستينبرج، ضبط التسلح في الشرق الأوسط والأمن في المنطقة، سلسلة ترجمات مختارة، (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا؛ مركز الدراسات الاستراتيجية، فبراير ١٩٩٥)، ص ٤٣.
- ١٦٢- Dr. Mohamed El Sayed Selim, op. cit, pp. 17-18.
- ١٦٣- Ibid, pp. 18 - 19
- ١٦٤- Roland Dannruther, op. cit, p. 76.
- ١٦٥- Sipri Year Book, 1992, op. cit, pp. 94 - 95
- ١٦٦- Ibid, pp 150 - 151
- ١٦٧- William Perry, Gulf Security and U.S. Policy, Middle East Policy, Vol. III, 1995 No.4, p.8.
- ١٦٨- Michael Collins Dunn, Five Years After Desert Storm: Gulf Security, Stability and the U.S. Presence, Middle East policy, Vol. IV, March 1996, No. 3, p.35.
- ١٦٩- التوازن العسكرى لدول المنطقة الشرق الأوسط، (أكاديمية ناصر العسكرية: مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٥)، ص ٢٥
- ١٧٠- النشرة الاستراتيجية العسكرية، (أكاديمية ناصر العسكرية: مركز الدراسات الاستراتيجية، سبتمبر، ١٩٩٥)، ص ٤٧ - ٤٨.

- ١٧١ - المرجع السابق، ص ٥٣ - ٥٦.
- ١٧٢ - Sipri Yearbook 1995 , op. cit, p.660.
- ١٧٣ - مقابلة مع الملحق الإعلامي البحريني بالقاهرة، بتاريخ ١٢ / ٦ / ١٩٩٦ فى الحادية عشر صباحاً.
- ١٧٤ - أحمد إبراهيم محمود ، مؤتمر منع الانتشار النووي ، السياسة الدولية، العدد ١٢١ ، يوليو ١٩٩٥ ص ١٧٧.
- ١٧٥ - د. هيثم الكيلاني ، الأمن القومى العربى رهين المحبسين، شئون عربية، العدد ٨٣، سبتمبر ١٩٩٥، ص ٨.
- ١٧٦ - Facts On File, Vol. 55 , No. 2838, April 2٥ , 1995, p.280.
- ١٧٧ - Facts On File, Vol. 55, No.2829 , Feb. 16 , 1995, p.99.
- ١٧٨ - Facts On File, Vol. 55, No. 2835, March 30, 1995,p.222.
- ١٧٩ - حول المهررات الأمريكية يرجى الرجوع إلى - Steven Simon, op. cit, pp 86 - 87.
- ١٨٠ - Jan's Defence Weekly, Vol. 22, No.18, 5 Nor 1994,p.5.
- ١٨١ - Facts On File, Vol. 54, No. 2803, August. 18, 1994, pp. 575 - 576.
- ١٨٢ - Anthony Cordesman, After The Gulf War: The World Arms Trade and Its Arms Races In The 1990s, In Defence Year Book, 1992 (Londen: The Royal United Services Institute, Brassey's, 1992) p. 222.
- ١٨٣ - ستيفان جاي ز نهابنر، عماد جيش الغد مجندون أم متطوعون محترفون؟، الدفاع العربى، يناير ١٩٩٢، ص ٣٢.
- ١٨٤ - المرجع السابق، ص ٣٤.
- ١٨٥ - العميد - إبراهيم كاخيا، القوى البشرية وسياسة التجنيد فى العالم العربى، الدفاع العربى، مارس ١٩٩٤، ص ٣٢.
- ١٨٦ - ستيفان جاي ز نهابنر، مرجع سابق، ص ٣٤.
- ١٨٧ - العميد إبراهيم كاخيا، مرجع سابق، ص ٣١.
- ١٨٨ - المرجع السابق، ص ٣١.
- ١٨٩ - المرجع السابق، ص ٧.
- ١٩٠ - Military Balance, 1989/1988, op cit, p., 111.
- ١٩١ - Ibid, p. 111.
- ١٩٢ - ميزان القوى فى الشرق الأوسط بعد تعطيل القوة العراقية، الدفاع العربى ٣ ابريل ١٩٩١، ص ٣٠.
- ١٩٣ - الدفاع العربى، سبتمبر ١٩٨٨، ص ١٦.
- ١٩٤ - الدفاع العربى، سبتمبر ١٩٨٨، ص ١٦.
- ١٩٥ - Military Balance, 1995/ 1994, op. cit, pp. 137 - 139.
- ١٩٦ - Military Balance, 1994/93 19, op. cit, pp. 104 - 105.
- ١٩٧ - العميد الركن / إبراهيم كاخيا، القوى البشرية العسكرية وسياسة التجنيد فى العالم العربى، مرجع سابق، ص ٣١.
- ١٩٨ - Military Balance, 1995/ 1994, op. cit, pp. 134 - 135.

١٩٩. الجندي، العدد ١٩٦، مايو ١٩٩٠، ص ٨.
٢٠٠. الدفاع العربي، يناير ١٩٩٠، ص ١٥.
٢٠١. Military Balance, 1990/ 1989, op. cit, pp. 116 - 117.
٢٠٢. الجندي، العدد ٢٠٤، يناير ١٩٩١، ص ٣٨.
٢٠٣. Military Balance, 1995/ 1994, op. cit, pp. 140 - 141.
٢٠٤. جند عمان، وزارة الدفاع بسلطنة عمان، سبتمبر ١٩٨٨، ص ١٠.
٢٠٥. جند عمان، يوليو ١٩٩١، ص ١٨.
٢٠٦. لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى - جند عمان، يونيو ١٩٩٠، ص ٣٢ - ٣٤.
٢٠٧. Military Balance, 1995/ 1994, op cit, pp. 110 - 111.
٢٠٨. صحيفة الخليج، ١٢/١٢/١٩٩٠.
٢٠٩. Military Balance, 1994/ 1995, op cit, pp. 135 - 136.
٢١٠. القوة، العدد ١٤٢، نوفمبر ١٩٨٨، ص ١٠، ص ١٣.
٢١١. الدفاع، العدد ٧٧، يناير ١٩٩٠، ص ٦٥.
٢١٢. Military Balance, 1990/ 1989, op. cit, pp. 96 - 97.
٢١٣. Military Balance, 1995/ 1994, op. cit, pp. 124 - 125.
٢١٤. Military Balance, 1990/ 1989, op. cit, p. 111.
٢١٥. Military Balance, 1995/ 1994, op. cit, pp. 136 - 137.
٢١٦. لواء أ. ح /فاروق محمد فهيم، التدريب القتالي ومكانته في القوة الشاملة للدول مجلة الدفاع الخليجي، العدد ٧، سبتمبر ١٩٩٣، ص ٤٧ - ٤٨.
٢١٧. محمد فيصل، التدريب: حجر الزاوية للكفاءة القتالية، مجلة كلية الملك خالد العسكرية العدد ٣٦ / شتاء ١٩٩٢، ص ٥٩ - ٦٠.
٢١٨. الدفاع العربي، يناير ١٩٨٩، ص ١٥.
٢١٩. مجلة القوة، العدد ١٤٢، ديسمبر ١٩٨٨، ص ٤٤.
٢٢٠. الدفاع العربي، مايو ١٩٩٠، ص ١٤.
٢٢١. جند عمان، مايو ١٩٩٠، ص ١٨ - ١٩.
٢٢٢. درع الوطن، وزارة الدفاع بدولة الإمارات، سبتمبر ١٩٩٠، ص ١٦ - ١٧.
٢٢٣. الحرس الوطني، ديسمبر ١٩٨٩، ص ٨٩.
٢٢٤. Middle East Military Balance, 1990/ 89, op. cit, pp. 312 - 313.
٢٢٥. Ibid, p. 204.
٢٢٦. الجند والمسيرة، مقال الشهر، جند عمان، ديسمبر ١٩٨٩، ص ٣٦.
٢٢٧. عمان، ٣١ يوليو ١٩٩٠، ص ١٦ - ١٧.
٢٢٨. جند عمان ٢ إبريل ١٩٨٩، ص ١٦ - ١٧.
٢٢٩. جند عمان، أكتوبر ١٩٨٨، ص ٨.
٢٣٠. جند عمان ٢ مارس ١٩٨٩، ص ١٦ - ١٧.
٢٣١. لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى - جند عمان، يناير ١٩٩٠، ص ٢٦ - ٢٧.

٢٣٢. Middle East Military Balance, 1989/ 1988, op. cit, p 236.
٢٣٣. Middle East Military Balance, 1990/ 1989, op. cit, p 292 - 293.
٢٣٤. أضواء على مسيرة قوة الدفاع خلال عام ١٩٨٨، القوة، العدد ١٤٣، ديسمبر ١٩٨٨، ص ٢٦.
٢٣٥. القوة، العدد ١٤٧، نابريل ١٩٨٩، ص ٨.
٢٣٦. Middle East Military Balance, 1990/ 1989, op cit, p 196.
٢٣٧. لمزيد من التفاصيل حول نشاط المركز أنظر - الجندي، العدد ١٧٧، أكتوبر ١٩٨٨، ص ٩ - ١٣.
٢٣٨. الجندي، العدد ٢٢٤، سبتمبر ١٩٩٢، ص ٧.
٢٣٩. الجندي، العدد ١٧٧، أكتوبر ١٩٨٨.
٢٤٠. الجندي، العدد ١٧٩، ديسمبر ١٩٨٨، ص ٦.
٢٤١. Middle East Military Balance, 1989/ 1988, op cit, p352.
٢٤٢. Middle East Military Balance, 1990/ 1989, op cit, pp 306 - 307.
٢٤٣. القوة، العدد ٢٢٠، مايو ١٩٩٥، ص ١٢ - ١٣.
٢٤٤. Middle East Military Balance, 1991/ 1990, op cit, p 337.
٢٤٥. برايان والترز، تدريب طياري المقاتلات في الشرق الأوسط، الدفاع العربي، أغسطس ١٩٩١، ص ٤٠.
٢٤٦. الجندي، العدد ٢٠٣، ديسمبر ١٩٩٠، ص ٥٢.
٢٤٧. الحرس الوطني، العدد ١٢٥، يناير ١٩٩٣، ص ٢٦ - ٣٠.
٢٤٨. الدفاع العربي، إبريل ١٩٩٢، ص ١٩.
٢٤٩. الحرس الوطني، العدد ١٢٧، يناير ١٩٩٤، ص ٨ - ١١.
٢٥٠. الدفاع العربي، إبريل ١٩٩٣، ص ١٤.
٢٥١. الدفاع العربي، نوفمبر ١٩٩٠، ص ١٨.
٢٥٢. الدفاع العربي، يناير ١٩٩١، ص ١٣.
٢٥٣. الحرس الوطني، العدد ١٥٦، أغسطس ١٩٩٥، ص ١٤.
٢٥٤. الدفاع العربي، يناير ١٩٩٤، ص ١٢.
٢٥٥. الحرس الوطني، العدد ١٤٦، سبتمبر ١٩٩٤، ص ١٠.
٢٥٦. الدفاع العربي، أغسطس ١٩٩٢.
٢٥٧. Jan's Defence Weekly, Vol 22 No 24, 17 Dec. 1994 pp 407.
٢٥٨. Middle East Military Balance, 1991/ 1990, op. cit, p 281.
٢٥٩. الجندي ١٢ العدد ٢١٦، يناير ١٩٩٢، ص ٣٨.
٢٦٠. الجندي، العدد ٢٢٠، مايو ١٩٩٢، ص ٤٢.
٢٦١. الجندي، العدد ٢٢٤، سبتمبر ١٩٩٢، ص ٣٧.
٢٦٢. الدفاع العربي، ديسمبر ١٩٩٢، ص ١٦.
٢٦٣. الدفاع العربي، مايو ١٩٩٣، ص ١٣.
٢٦٤. الدفاع العربي، يوليو ١٩٩٣، ص ١٢.
٢٦٥. الدفاع العربي، إبريل ١٩٩٣، ص ١٦.
٢٦٦. جند عمان، العدد ٢١٧، ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣، ص ١٠.

٢٦٧. Middle East Military Balance, 1991/ 1990, op. cit, pp316 - 317.
٢٦٨. الدفاع العربي، يناير ١٩٩٥، ص ١٥.
٢٦٩. جند عمان، العدد ٢٠٦، سبتمبر ١٩٩٢، ص ص ١٨ - ١٩.
٢٧٠. جند عمان، العدد ٢٢٩، فبراير ١٩٩٣، ص ٤١.
٢٧١. القوة، العدد ٢٢١، يونيو ١٩٩٥، ص ١٤.
٢٧٢. Middle East Military Balance, 1991/ 1990, op. cit, p213.
٢٧٣. الدفاع العربي، أغسطس ١٩٩٥، ص ١٤.
٢٧٤. القوة، العدد ١٩١، ديسمبر ١٩٩٢، ص ٤٧.
٢٧٥. القوة العدد ٢١٦، يناير ١٩٩٥، ص ١٤.
٢٧٦. القوة، العدد ٢١٧، فبراير ١٩٩٥، ص ١٤.
٢٧٧. القوة، العدد ٢٠٨، مايو ١٩٩٤، ص ٩.
٢٧٨. الجندي، العدد ٢٥١، ديسمبر ١٩٩٢.
٢٧٩. الجندي، العدد ٢٢٧، ديسمبر ١٩٩٢.
٢٨٠. الجندي، العدد ٢٣٢، مارس ١٩٩٣، ص ص ٢١ - ٢٣.
٢٨١. Middle East Military Balance, 1991/ 1990, op. cit, pp372 - 373.
٢٨٢. الجندي، العدد ٢٤١، فبراير ١٩٩٤، ص ٩.
٢٨٣. الجندي، العدد ٢٤٤، مايو ١٩٩٤، ص ٢٦.
٢٨٤. الجندي، العدد ٢٥٢، يناير ١٩٩٥، ص ٩.
٢٨٥. النصر، (وزارة الدفاع - جمهورية مصر العربية)، العدد ١٧٧، نوفمبر ١٩٩٥، ص ١٤.
٢٨٦. Middle East Military Balance, 1991/ 1990, op. cit, pp330 - 331.
٢٨٧. الدفاع العربي، يونيو ١٩٩٤، ص ١٦.
٢٨٨. Robert Osgood, p. 854.
٢٨٩. Ibid, p 458.
٢٩٠. Ibid, p. 459.
٢٩١. Ibid, p. 460.
٢٩٢. جريدة النهار، ١١/٣/١٩٨١.
٢٩٣. جريدة القبس، ١٩/٣/١٩٨٠، ص ٣.
٢٩٤. The Middle East, January 1982, p. 16.
٢٩٥. Mainuddin, Roling, Joseph R. Aihier, Jefferey Miolliot, From Alliance To Collective Security: Rethinking The GCC., Middle East Policy, Vol, March 1996, No. 31, p 42.
٢٩٦. Ibid, p 16.
٢٩٧. نازي ريشاني، مجلس التعاون والسياسة الأمريكية في الخليج العربي، الفكر الاستراتيجي العربي، ص ٣٠٤.

٢٩٨. د. ناجي صادق شراب، مرتكزات السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٤٩، ص ١١٧.
٢٩٩. Joseph, Kechichian, Oman's Foreign Policy, Symposium: Contemporary Oman and U.S. — Oman Relations, Middle East Policy, Vol. IV., No. 3, March 1996, p. 5.
٣٠٠. Ibid, p. 28.
٣٠١. Michael Collins Dunn, Security, Stability and The U. S Presene, Middli East Policy, Vol. Iv, Marh 1996, No. 3, p. 32.
٣٠٢. نازي ريشاني ، مرجع سابق، ص ٣٠١.
٣٠٣. المرجع السابق، ص ١٨.
٣٠٤. Joseph A. Kechichian, op. cit, p. 28.
٣٠٥. نازي ريشاني ، مرجع سابق، ص ٣٠٥.
٣٠٦. Charles Tripp, op cit, p. 47.
٣٠٧. حسن أبو طالب، تصورات دول مجلس التعاون الخليجي لقضايا الأمن في الخليج بعد الحرب، في د. مصطفى علوي ، محرر، مصر وأمن الخليج بعد الحرب، مرجع سابق، ص ١٤٢.
٣٠٨. الحياة، ١٣/٤/١٩٩٤.
٣٠٩. الوسط، ٢١/١١/١٩٩٤، ص ١٥.
٣١٠. د. سمعان بطرس فرج الله، الرؤية الكويتية لأمن الخليج، مرجع سابق، ص ١٢٧ - ١٢٨.
٣١١. د. مصطفى علوي ، أمن الخليج وتحالفات، ما بعد الحرب نظاماً آمناً أم ترتيبات أمنية غير مترابطة، مرجع سابق، ص ٧٠.
٣١٢. المرجع السابق، ص ٧٠.
٣١٣. المرجع السابق، ص ٧٣.
٣١٤. وثيقة العمل المشترك تشكل بداية مرحلة جديدة على طريق التضامن العربي ، القوة، العدد ٢٢١، أغسطس ١٩٩٥، ص ١٥.
٣١٥. د مصطفى علوي ، أمن الخليج، تحالفات ما بعد الحرب، مرجع سابق، ص ٧٤.
٣١٦. Mainddin, Rollin G. , Joseph Riher and Geffery Elliot, op. cit, p 390.
٣١٧. William Perry, Gulf Security and U.S., Middle East Policy. Vol III April 1995, No. 4, P. 11.
٣١٨. Abdulaziz Bashir and Stephen Wright, Saudi Arabia: Foreign Policy After The Gulf War, Middle East Policy, Vol III April 1995, No. 4, p. 11.
٣١٩. Steven Zunes, The U.S - GCC Relationship: Its Rise and Potential Fall, Middle East Policy Vol III, 1993, No. 1, p 108.
٣٢٠. الدفاع العربي ، مارس ١٩٩٥، ص ١٤.
٣٢١. الدفاع العربي ، ديسمبر ١٩٩٤، ص ١٦.
٣٢٢. Jan's Defenc Weekly, Vol 22, No, 16, 22 October 1994, p 4.
٣٢٣. محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص ٢٠٣.

٣٢٤. الدفاع العربى ، يونيو ١٩٩٣ ، ص ١٠ .
٣٢٥. الدفاع العربى ، د يسمبر ١٩٩٤ ، ص ١٦ .
٣٢٦. محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص ٢٠٣ .
٣٢٧. المرجع السابق، ص ٢٠٤ .
٣٢٨. المرجع السابق، ص ٢٠٦ .
٣٢٩. د. عبد المنعم المشاط، الوجود العسكرى الإجنبي وتحديات الأمن القومى العربى، مجلة منبر الشرق، السنة الـ ١٣ ، العدد ٢١٧ يناير ١٩٩٥ ، ص ١٢٨ .
٣٣٠. Steven Simon, op cit, p. 89.
٣٣١. Steven Zunes, op cit, p. 111.
٣٣٢. George Klay, Jr., Western Imperialism In thte Middle East, Arab Studies Quar-
terly, Vol 14 No.1, Winter 1992, p. 6.
٣٣٣. Michael Colins Dunn and Julia Adelcerman, The United States, Japan and The
Gulf: Common Interests, Potential Competition, American Arab Affairs, Spring
1990, No. 32 p 3B.
٣٣٤. Steven Zunes, op cit, p 107.
٣٣٥. Richard Falk , C'an US Policy Toward The Middle East Change Course, Middle
East Journal, Vol 47, No. 1, Winter 1993, P.12.
٣٣٦. William Perry, op. cit, p.1.
٣٣٧. Steven Zunes, op. cit, p. 107.
٣٣٨. Abdallah Dabbagh, GCC - U. S Relations: Adecade of Redefinition, Middle
East Policy, Vol. 1, 1992, No. p. 87.

الخلاصة

تناولنا فى هذه الدراسة الجوانب المتعلقة بسياسات الدفاع لدول مجلس التعاون الخليجى الست سواء البيئة الدولية والإقليمية التى يتم فيها صنع هذه السياسات أو التهديدات النابعة من هذه البيئة والمحددات المختلفة التى تؤثر على سياسات الدفاع سواء المحددات الداخلية المتعلقة بطبيعة النظام السياسى فى الدول الست وكذلك طبيعة اقتصاداتها والتركيب الديموجرافى للدول الست وأوضاعها الجيوبوليتكية والتاريخية ودور مجلس التعاون فى التنسيق بين سياسات الدفاع للدول الست وصياغة السياسة الدفاعية المشتركة.

كما تناولنا فى دراستنا تأثير حرب الخليج الثانية على سياسات الدفاع للدول الست بجوانبها المختلفة حيث تفاوت تأثير الحرب من مجال إلى آخر من مجالات سياسات الدفاع حيث تحتوى على عدة مجالات منها التسليح والإنفاق الدفاعى والحد من التسليح والتجنيد والتدريب وأخيراً التحالفات، ووجدنا أن الحرب لم تترك تأثيراً كبيراً على الدول الست وسياساتها الدفاعية فى اتجاه ترشيد هذه السياسات ومعالجة أوجه القصور التى تعاني منها. كما توصلنا إلى أن السياسات الدفاعية للدول الست تتشابه مع غيرها فى العديد من الدول النامية بشكل عام أو منطقة الشرق الأوسط من حيث قواعد صنع القرار أو من حيث مضمون هذه السياسات وأوجه القصور التى تعاني منها مثل إهمال التصنيع العسكرى وتنويع مصادر السلاح والسعى الدائب نحو الحصول على الأسلحة الحديثة المعقدة دون إعداد الكوادر الوطنية لتشغيلها واستخدامها، كما تعاني هذه الدول شأنها شأن العديد من دول الشرق الأوسط أو العالم النامى من قصور وقلة مخصصات سياسات التدريب وإستحواذ سياسات

التسليح على النصيب الأكبر من الإنفاق الدفاعي. هذا وإن كانت العديد من الدول النامية تعتمد على أسلوب التجنيد الإجباري إلا أن الدول الست تبعاً لظروفها السياسية والاقتصادية تعتمد أسلوب التطوع بل وكذلك الاعتماد على عناصر غير وطنية في تكوين جيوشها.

بعد أن إنتهينا من هذه الدراسة يمكننا الإجابة على بعض الفروض التي وضعناها لإختبارها فيها ودراسة مدى إنطباقها على الدول التي ندرسها هنا وهي كالتالي.

الفرض الأول

والذي كان منطوقه، «إذا كشفت الحرب قلة موارد القوة العسكرية لدولة ما فإن تأثير التغيرات الدولية يزداد على صياغة سياستها الدفاعية» انطبق هذا الفرض في دراستنا وثبتت صحته حيث أنه نتيجة لما أبرزته حرب الخليج الثانية من قلة القدرات العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي بشكل جماعي وكل دولة عضو فيه بصورة فردية أمام تهديد عسكري من أحد الجيران وكان العراق فإن ذلك أدى إلى زيادة الاعتماد على القوى الدولية الكبرى في النظام العالمي لمساعدتها في مواجهة هذا التهديد، وبالتالي فإن التغيرات الحادثة في هذا النظام وترتيب القوى والتحالفات فيه والمساومات التي تتم في إطاره ومدى المساندة لأطراف الحرب وإتفاق الدول الكبرى على ذلك يؤثر على صنع سياسات الدفاع لهذه الدول سواء في حساب توازنات القوى أو المساعدات العسكرية التي تتلقاها والتي تشكل محوراً لسياساتها الدفاعية سواء من حيث التسليح أو القدرات العسكرية الشاملة وذلك نتيجة لاعتمادها على القوى العالمية بالأساس في مجالات الأمن والدفاع خاصة إذا ماتعرضت لأي تهديد عسكري حقيقي.

أما الفرض الثانى القائل بأنه "إذا كشفت الحرب ضعف التحالفات العسكرية التى تشترك فيها دولة ما ، زاد إتجاهها إلى صياغة سياساتها الدفاعية بشكل منفرد".

وفقد ثبتت صحة هذا الفرض من خلال تناولنا لدور مجلس التعاون الخليجى فى التنسيق بين سياسات الدفاع لأعضائه بعد الحرب حيث اتجهت الدول الست إلى التعاون العسكرى مع قوى خارجية وصياغة سياساتها الدفاعية بشكل منفرد حيث اتضح لها من الحرب مدى ضعف قدراتها العسكرية سواء فرادى أو مجتمعة فى مواجهة تهديد عسكرى حقيقى سواء من إيران أو العراق وبالفعل تراجع التعاون العسكرى بين دول المجلس وسعت كل دولة إلى رسم سياستها الدفاعية الخاصة فى ضوء أوضاعها وظروفها ، سواء فى تحديد مصادر التهديد لأمنها أو تقوية قدراتها العسكرية أو التعاون العسكرى دون الرجوع للإطار الجماعى الذى يجمعها وبالطبع فقد حال ذلك دون تحقيق تعاون عسكرى خليجى.

وفيما يتعلق بالفرض الثالث القائل "إن وجود حالة حرب، يؤدى إلى تغيير مضمون سياسات الدفاع الخاصة بأطراف هذه الحرب".

فإن هذا الفرض أيضا قد ثبتت صحته لكن ليس بصورة كلية بمعنى أن حرب الخليج الثانية لم تؤد إلى تغيير كلى وشامل لمضمون سياسات الدفاع للدول الست حيث أن هذا التأثير قد تفاوت من مجال إلى آخر من مجالات سياسات الدفاع، فإن كانت الحرب قد أدت إلى تسابق الدول الست على صفقات الأسلحة من الدول المختلفة إلا أن الحرب لم تسهم فى الإسراع بخطوات جادة فى مجال التصنيع العسكرى أو تنويع مصادر التسليح وإن استمرت سياسات الدول الست كما كانت عليه قبل الحرب فى هذين المجالين . كذلك فإن الحرب وإن كانت قد أدت إلى تزايد الإنفاق الدفاعى

للدول الست خاصة فيما بعد الحرب مباشرة فإنها لم تؤد إلى تغيير سياسات التجنيد فى هذه الدول من حيث الاعتماد على أسلوب التطوع الذى كان سائداً قبل الحرب واستخدام غير المواطنين وإن كان قد زاد الإتجاه نحو تقليل عددهم، فلم تطبق آياً من الدول الست أسلوب التجنيد الإجبارى فيما عدا الكويت. كما أن سياسات التدريب قد تأثرت فى بعض الدول دون البعض الآخر نتيجة للحرب وظهرت إتجاهات جديدة مثل إنشاء مراكز التدريب الوطنية وتوفير الكوادر اللازمة لذلك كما أن إستخدام مشبهات التدريب قد زاد بعد الحرب وقد قلت التدريبات الخليجية المشتركة بعد الحرب عنها فيما قبلها حيث زادت التدريبات مع الدول الكبرى المسئولة عن أمن الخليج وبالتالي نخلص إلى أن إتجاهات التغيير إختلفت من مجال إلى آخر من مجالات السياسات الدفاعية للدول الست ومن دولة إلى أخرى من الدول الست حيث كان التأثير أكبر فى حالة الكويت والسعودية اللتان مثلتا طرفاً رئيسياً فى الحرب، كما أن الإنهاء الواضح فى التأثير هو زيادة الاعتماد على الضمانة الأجنبية أو ضمانة الدول الكبرى التى خاضت حرب الخليج الثانية للدفاع عن الكويت وأن ذلك مثل محورياً أساسيا لسياسات الدفاع فى هذه الدول وإتجاهاتها نحو التعاون العسكرى مع هذه الدول مع التقليل من التعاون العسكرى الخليجى أو حتى العربى مع الدول الخليجية الست.

أما الفرض الرابع القائل بأنه "إذا كانت هناك درجة من الإتفاق بين دول ماعلى مصادر تهديد معينة، زاد ميلها إلى صياغة سياسة دفاعية مشتركة".

نجد أن هذا الفرض لم ينطبق نسبياً فى حالة الدول الست خلال فترة الدراسة بمعنى أنه لم يكن هناك إتفاق دائم بين الدول الست على وجود مصادر تهديد محددة، حيث أنه على الرغم من اتفاقها على كون إيران مصدراً للتهديد من الناحية الرسمية قبل الحرب والعراق فيما بعد الحرب مباشرة إلا أنها لم تضع سياسة دفاعية مشتركة،

ولكن ظهر من خلال دراستنا وجود تباينات فى المواقف من مصادر التهديد المختلفة خاصة قطر وعمان وإلى حد ما الإمارات وأن السعودية كانت تدفع دوماً إلى اعتبار إيران مصدراً رئيسياً للتهديد سواء قبل الحرب أو بعدها بينما كانت قطر وعمان تريان أن إيران جار يمكن التعايش معه وكذلك اتسم موقف قطر وعمان بالتعاطف مع حالة العراق بعد الحرب وعملت الإمارات على دعم جهود المصالحة العربية ورفع العقوبات عن الشعب العراقى إلا أن السعودية والكويت أصرتا على استمرار العراق كمصدر للتهديد خاصة فى ظل وجود الرئيس الحالى صدام حسين، وبالتالي نجد أن هذا الفرض لم يمكن أخبطاره بصورة كاملة إلا لفترات قصيرة خلال فترة الدراسة وذلك لأنه لم يوجد إتفاق شامل فيما بين الدول الست على مصادر التهديد وإن كانت الدراسة قد أثبتت وجود معوقات سياسية وعسكرية لصياغة سياسة دفاعية مشتركة تجعل من الصعب صياغة سياسة دفاعية مشتركة حتى إذا ماتم الإتفاق على مصادر التهديد.

بعد دراسة الفروض ومدى إنطباقها فى هذه الدراسة يمكننا أن نضيف بأننا قد خرجنا بمجموعة من النتائج من هذه الدراسة هى:

١- عانت الدول الخليجية الست من مشاكل فيما يتعلق بتحديد مصادر التهديد لأنها وذلك نتيجة لفشلها فى الاتفاق واقعياً على مصادر للتهديد محددة ومتفق عليها حيث اختلفت مواقفها تجاه هذه المصادر خاصة العراق وإيران حيث مثلت قطر بصفة أساسية. موقفاً معارضاً بدرجة شديدة للسعودية تجاه هذين المصدرين وتباينت مواقف بقية الدول ما بين هذين الموقفين.

كما وجدنا أن النظرة إلى مصار التهديد الرئيسية قد تغيرت قبل حرب الخليج الثانية مثلت إيران المصدر الرئيسى للتهديد منذ قيام الثورة

ذلك رغم مايتيححه من السرعة وحرية الحركة إلا أنه يحمل معه مخاطر الخطأ وعدم الصواب وكذلك مخاطر تتعلق بالاعتماد على المستشارين الأجانب فى صنع قرارات الدفاع.

٣- تلعب طبيعة اقتصادات هذه الدول وحالة الوفرة التى تتمتع بها نتيجة عائدات النفط دوراً فى توفير الموارد اللازمة للإنفاق الدفاعى العالمى وعلى الرغم من تراجع أسعار البترول إلا أن الإنفاق الدفاعى مازال مرتفعاً فى هذه الدول، كما أن عدم وجود إستثمارات صناعية ضخمة أعاق وجود صناعة عسكرية خليجية.

٤- أدت التركيبة الديموجرافية الخاصة بهذه الدول من حيث قلة عدد السكان إلى ضيق وعاء التجنيد فى هذه الدول وقلة الاحتياطى الذى يمكن تدبيره فى حالة وجود تهديد عسكرى حقيقى، وهو ماأدى إلى الاعتماد على العمالة الوافدة سواء فى المجالات المدنية أو العسكرية وهو مايجعل معه آثاراً سياسية واقتصادية واجتماعية إيجابية فى بعض الأحيان وسلبية فى كثير منها خاصة نتيجة لاتجاهها نحو الاعتماد على العمالة الآسيوية بكثافة فى الفترة الأخيرة خاصة بعد حرب الخليج الثانية.

٥- فشل مجلس التعاون الخليجى فى تحقيق تعاون دفاعى فعال سواء قبل الحرب أو بعدها على الرغم من الدور الذى لعبته العوامل الأمنية فى إنشائه وذلك لأسباب فنية وأخرى سياسية، بل أنه بعد الحرب مع تزايد التصريحات نحو تعاون عسكرى واسع بين هذه الدول وإنشاء جيش خليجى موحد حالت النزعة الفردية لحكام الدول الست دون تحقيق خطوات ملموسة فى هذا المجال.

الإسلامية فيها حتى قيام الحرب الثانية فى الخليج حيث أصبحت العراق المصدر الرئيسى للتهديد ثم تليها إيران.

وجدت عناصر غير مباشرة للتهديد وتمثلت بصفة أساسية فى إسرائيل التى لم تمثل مصدر تهديد نتيجة لتحالف الدول الست وكذلك إسرائيل مع الولايات المتحدة ولكن ذلك لا يمنعنا من التفكير فى وجود تعاون إسرائيلى/أمريكى موجه ضد دول الخليج الست ولو لمجرد استخدام إسرائيل كأداة للتهديد لبيان ضرورة وأهمية الضمانة الأمريكية لدول الخليج. وإن كان فى الفترة الأخيرة ونتيجة لأن الدول الست كانت تعتبر إسرائيل مصدراً للتهديد من باب المجاملة لبقية الدول العربية فبعد تحقيق تقدم فى مسارات السلام العربى/الإسرائيلى قلت التهديدات الإسرائيلية فى الخطاب السياسى للدول الست وتم البدء فى الحديث عن تعاون بين قطر وإسرائيل ورفعت الدول الست بعض بنود المقاطعة على الشركات التى تتعامل مع إسرائيل. إلا أنه من وقت لآخر يظهر توتر سعودى/إسرائيلى نتيجة لصفقات الأسلحة التى تعقدها السعودية وتعتبرها إسرائيل تهديداً لأمنها.

٢- وصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن طبيعة النظم السياسية فى الدول الست والسلطات التى يتمتع بها الأمير أو الملك أو رئيس الدولة فى هذه الدول الست وعدم مشاركة أجهزة تشريعية فى صنع القرار وقيامها بشكل صورى فى هذه الدول أو تعطيلها إن أظهرت تعويقاً أو مخالفة لرأى الرئيس فإن ذلك يتيح حرية أكبر وسرعة فى صنع القرار الدفاعى وعدم وجود مشاركة أو رقابة إلا لمن يرغب الرئيس وذلك نتيجة لأن السلطات الواسعة التى يتمتع بها خاصة أن أحد المقربين له من الأسرة يتولى وزارة الدفاع، إلا أن

٦- مثلت حرب الخليج الثانية معرضاً للأسلحة المختلفة للدول المشاركة في الحرب للحصول على عقود وصفقات أسلحة تطلبها الدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي، وبالفعل تم عقد العديد من صفقات الأسلحة من تلك الأنواع المستخدمة في الحرب لتزويد الجيوش الخليجية بها وكذلك مكافأة الدول المصدرة التي وقفت بجانبها أثناء الحرب.

٧- عملت إسرائيل على إعاقة وصول العديد من الأسلحة خاصة الأمريكية إلى دول الخليج الست بحجة أمن إسرائيل وبالفعل نجحت في ذلك إلى حد بعيد قبل الحرب، ولكن بعد الحرب قل التأثير الإسرائيلي في هذا المجال نظراً لضغوط شركات السلاح الأمريكية وخشيتها من فوز الشركات المنافسة بهذه العقود ونتيجة لتأكيد الإدارة الأمريكية أن حصول الدول الست على صفقات الأسلحة لا يهدد أمن إسرائيل أو الاستقرار في المنطقة.

٨- لم يخضع الإنفاق الدفاعي في الدول الست لأي نوع من الرقابة أو المراجعة في هذه الدول نتيجة لعدم وجود مؤسسات تقوم بذلك بل أنه حتى في الكويت بعد انتخاب مجلس جديد للأمم في عام ١٩٩٢ فإنه لم يعارض مخصصات الدفاع من الميزانية الحكومية. بل أن هذه المعارضة ساهمت الحرب في القضاء عليها نتيجة لتعدد مصادر التهديد لأمن الدول الست، كما أن الإنفاق الدفاعي قد زاد بعد الحرب مباشرة خاصة في السعودية والكويت وبدرجة أقل بقية الدول على الرغم من قلة عائدات النفط.

٩- لم تعط الدول الست اهتماماً لقضية الحد من التسلح خاصة في ظل مساندة الدول الكبرى لها في هذا الاتجاه وتأكيداها على أن صادرات الأسلحة للدول الست هي بغرض تأمين دفاعاتها وتحقيق الأمن الأقليمي وكونها لا تهدد

الاستقرار فى الشرق الأوسط أو تزيد حدة سباق التسلح فيه. ولكن أدت الحرب إلى الإنهاء على القدرات العراقية فوق التقليدية وكذلك جزء من قدراتها التقليدية، كما تزايدت مبادرات الحد من التسلح فى الشرق الأوسط والحديث عن الحد من التسلح العراقى والإيرانى.

١٠- فشلت الدول الست فى فرض التجنيد الإجبارى فيما بعد الحرب وإستغلال حماس المواطنين فى هذه الدول فيما عدا الكويت التى فرضته بينما استمرت الدول الست فى الاعتماد على أسلوب التطوع، وعلى الرغم من وجود نصوص للتجنيد فى السعودية إلا أنها لم تقم بتطبيقه وذلك لأن الدول الست لاتستطيع فرض ذلك على مواطنيها نتيجة لطبيعة النظم السياسية وعلاقتها بالجماهير فى هذه الدول وعدم قدرتها على فرض أعباء عليهم.

١١- أدت حرب الخليج الثانية إلى تغيرات فى سياسات التدريب فى الدول الست حيث أدت إلى زيادة الإهتمام بهذه السياسات والسعى لإنشاء مؤسسات تدريب وطنية وكليات عسكرية لمختلف التخصصات، بل زاد التعاون فى إرسال البعثات من بعض الدول الست إلى الكليات العسكرية الموجودة فى عمان والسعودية والإمارات بل أن حجم التدريبات ومستوى تقنياتها قد زادت لهذه الدول فرادى مع الدول الأجنبية خاصة الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا خاصة الكويت التى عملت على زيادة هذه التدريبات والمناورات.

بعد دراستنا لسياسات الدفاع للدول الست فإننا قد خرجنا بمجموعة من أوجه القصور فى هذه السياسات والتى نرى أنها يمكن أن تؤدى إلى تطوير وترشيد

هذه السياسات إذا ماتم أخذها فى الاعتبار وهى:

١- عانت الدول الخليجية من عدم التوازن فى تنمية القوات المختلفة فيها من حيث التسليح والإعداد، ففى حين حرصت السعودية على تطوير قواتها المختلفة سواء البرية أو البحرية أو الجوية، إلا أن بعض هذه الدول عانت من عدم التوازن فعلى سبيل المثال أهملت الكويت قبل الحرب قواتها البحرية، فى حين أهملت قطر قواتها الجوية. وبالتالي لابد من أن تحرص هذه الدول على تطوير قواتها المسلحة بشكل متوازن خاصة فى ظل تطور المعركة الحديثة وكونها أصبحت معركة للأسلحة المشتركة المختلفة التى تملكها الدولة.

٢- حرصت الدول الخليجية الست على الحصول على صفقات الأسلحة المتطورة العالية التعقيد مع عدم توفير الأطقم اللازمة لإدارتها وتشغيلها فعلى سبيل المثال عانت الكويت من مشكلة توفير الأطقم اللازمة لقيادة ٤٠ طائرة من طراز "هورنيت" اشترتها من الولايات المتحدة.

٣- عملت النظم الحاكمة على إيجاد قوات خاصة لحراستها وأمنها سواء حرس أميرى أو وطنى أو سلطانى لحمايتها وتسليحها بدرجة عالية من التطور وهو ما كان يعنى تخصيص جزء من خطة تطوير القوات المسلحة ومواردها لقوات خاصة لحماية النظم الحاكمة فى هذه الدول بصفة أساسية مع اللجوء إليها كملاذ أخير فى العمليات الحربية إذا لزم الأمر، وهو ما يعنى الأخذ من مخصصات بقية القوات.

٤- أدى تفاوت حجم التسليح وأنواعه فيما بين الدول الست إلى وجود مشكلة تتعلق بالتنسيق العسكرى فيما بين الدول الست حيث اختلفت وتنوعت قدراتها التسليحية.

٥- فشلت الدول الست فى إستثمار صفقات الأسلحة والموارد المتوافرة لديها فى إقامة صناعة عسكرية خليجية مشتركة إنما اعتمدت على السلاح المستورد بل ولم تدعم السعودية أو القدرات العربية فى هذا المجال.

٦- فشلت الدول الست فى تنوع مصادر أسلحتها وهو ماكان يوقعها تحت ضغوط الدول المصدرة، حيث حصلت فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة - خاصة الأخيرة - على عقود التسليح الكبرى فى المنطقة، ولم تستطع سوى الكويت وكذلك الإمارات بعد الحرب تنوع مصادر الأسلحة.

٧- شهدت الدول الخليجية الست سوء توزيع للإلتفاق الدفاعى فعلى الرغم من شموله على بنود مختلفة إلا أن الوضع فى الخليج تمثّل فى التركيز على صفقات الأسلحة مع إهمال البنود الأخرى مثل التدريب أو التصنيع العسكرى.

٨- عانت الدول الست من مشكلة نقص وعاء التجنيد وعدم توافر إحتياطى كاف لديها نتيجة لاعتمادها أسلوب التطوع، حتى بعد الحرب فعلى الرغم من سعى الدول الست الى زيادة حجم جيوشها بعد الحرب إلا أنها فشلت فى تحقيق التقدم المرغوب فى هذا المجال نتيجة لظروفها الديموجرافية وعدم إقبال مواطنيها على التطوع، كما أدى ذلك إلى الاعتماد على غير مواطنيها سواء كانوا عرباً أو غير عرب فى صفوف جيوش هذه الدول وهو ما يحمل معه خطراً فى إستخدامها ضد الدولة ذاتها وهو ما جعل الدول الست تستغنى عن مواطنى الدول المساندة للعراق العاملة لديها سواء فى المجالات المدنية أو العسكرية.

٩- لم تستطع الدول الست تحقيق أو إقامة مناورات وتدريبات مشتركة ضخمة معاً حيث أجرت مناورات وتدريبات شاركت فيها قوات رمزية قبل الحرب، بل إنه بعد الحرب زاد اتجاه هذه الدول إلى التدريبات والمناورات مع الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا سواء بشكل فردي أو دولتين أو ثلاث مع هذه الدول والتقليل من التدريبات الخليجية المشتركة.

١٠- في مجال التدريب ونتيجة للحرب قل التعاون العربى فى هذا المجال حيث قلت التدريبات المشتركة التى كانت منخفضة قبل الحرب كما قلت الاستعانة بالخبراء والمدرين من الدول العربية أو إرسال البعثات العسكرية إلى الدول العربية.

وأخيراً يمكن القول بوجود أربعة سيناريوهات لتطوير سياسات الدفاع والقدرات العسكرية للدول الخليجية الست وهى:

أ- الاعتماد على الذات

وفى إطار هذا السيناريو يتم تطوير القوات العسكرية لكل دولة خليجية من الدول الست على حدة دون الاعتماد على ضمانات خارجية لأنها وذلك برفع قدراتها التسليحية والعمل على تطوير صناعة عسكرية وطنية وتنوع مصادر تسليحها مع زيادة القدرات التدريبية لقواتها المسلحة من خلال التدريبات المشتركة سواء بين الأسلحة المشتركة فى الدولة أو بينها وبين دول أخرى أكثر تقدماً، مع العمل على زيادة حجم جيوشها وذلك باتباع سياسة التجنيد الإجبارى لزيادة عدد القوات العاملة أو الإحتياطية.

ولكن هذا السيناريو يواجه صعوبات تتعلق بالاعتماد الخالص على الذات

فكيف يمكن لقوة عسكرية لدولة مثل البحرين أو قطر مواجهة خطر مثل إيران أو العراق، كما أن زيادة عدد الجيش يفرض التجنيد الإجبارى مستبعد لطبيعة النظم السياسية فى هذه الدول بل وعدم رغبتها فى زيادة عدد الجيش حتى لا يصبح قيئاً عليها وكذلك عدم تجنيد المواطنين عن طريق التجنيد الإجبارى وهو ما يجعل هناك نوعاً من الالتزامات الإضافية عليهم مما قد يؤدى إلى كراهيتهم للنظام الحاكم.

ب التعاون فى إطار مجلس التعاون الخليجى

وفى هذا السيناريو يمكن أن يتم تحقيق تنسيق خليجى فعلى وذلك بإنشاء قوة عسكرية خليجية مشتركة ضخمة يتراوح حجمها بين ١٠٠-١٥٠ ألف جندى للدفاع عن أى دولة من الدول الست تتعرض لخطر عسكرى، أو تكوين قوات عسكرية قومية ضخمة تكون للمجلس تحت قيادة عليا مشتركة لمواجهة خطر عسكرى يلحق بإحداها.

ولكن هذا السيناريو نتيجة للصعوبات الفنية والسياسية التى فصلناها فى هذه الدراسة يصعب تطبيقه واقعياً رغم كونه الأقرب من الناحية النظرية.

ج- الضمانة العربية لدول مجلس التعاون

فى هذا الإطار يمكن زيادة التعاون العسكرى بين الدول الست وبين دول عربية مثل سوريا ومصر وأى دول أخرى ترغب فيها الدول الست لتوفير ضمانات عسكرية للدول الست والعمل على تنسيق عسكرى فيما بين هذه الدول وعقد اتفاقات عسكرية يمكن بمقتضاها توفير الدول العربية لقوات عسكرية لمساعدة دول الخليج الست فى حالة وجود خطر عسكرى يهددها مع إقامة لجنة عسكرية رفيعة المستوى تحت رئاسة قادة الدول الست والدول العربية الأخرى المشاركة.

إلا أن تجربة الغزو العراقي للكويت وفشل إعلان دمشق وتفريغه من محتواه العسكري والسياسي تجعل من الصعب على الدول الخليجية الست إقامة تعاون عسكري مع دول عربية أو السماح بوجود قوات لدول عربية على أراضيها.

د- الضمانة الأجنبية لدول مجلس التعاون الخليجي

وهذا ليس سيناريو مطروحا للمستقبل أو للعمل به وإنما هو واقع بالفعل بالنسبة للدول الست خاصة بعد حرب الخليج الثانية وسعى الدول الست إلى إقامة تعاون عسكري بدرجات مختلفة مع الدول الكبرى وعقد اتفاقات لحمايتها عند الحاجة، ولكن المهم الآن هو الاستمرارية أو مستقبل هذه الضمانة فهل ستقبل الدول الأجنبية الاستمرار في ذلك على المدى الطويل وإلى أي حد سيمثل ذلك ضمانة فعلية مع ضمان عدم تدخل هذه الدول في الشئون الداخلية للدول الست ضد تهديد عسكري محتمل خاصة لأن هذه الدول لا تستطيع توفير القوات اللازمة لصد هجوم عسكري فعلي بصورة فورية عند تعرض إحدى الدول الست لتهديد عسكري.

نخلص من ذلك إلى أن الدول الست وإن كانت قد أخذت بالسيناريو الرابع حتى الآن فإن مستقبل استمراره محل شك لإعتبارات عدة.. فهو وإن كان يصلح مرحلياً في الفترة الحالية إلا أنه لابد من التركيز على تحقيق الاعتماد على الذات وبناء القدرة العسكرية لهذه الدول بالأساس حتى يتم الصمود أمام أي هجوم عسكري خارجي حتى وإن كان لحين وصول المساعدات الخارجية اللازمة لصد الهجوم، كما يجب على الدول الست بعد ذلك الانتقال إلى السيناريو الثاني الخاص بتحقيق التعاون العسكري في إطار مجلس التعاون الخليجي خاصة أن ذلك هو الأقرب إلى الواقع في ظل إستبعاد السيناريو الخاص بالتعاون العربي ونتيجة لأن الدول الست لديها من السمات

والتشابهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك العسكرية مايجعل هذا النوع من التنسيق والتعاون أمراً ممكناً مع العمل على الإزالة التدريجية للمعوقات الفنية والسياسية أمام التعاون العسكري بين دول مجلس التعاون الخليجي الست.

تم في هذه الدراسة تناول نموذج لسياسات الدفاع في عدد من الدول النامية التي تتميز بخصوصية سواء في موقعها الاستراتيجي أو مواردها الاقتصادية ويرجو الباحث أن تكون هذه المحاولة جزء من الدراسات الأكاديمية حول سياسات الدفاع للدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص سواء فيما يتعلق بهيكل صنع هذه السياسات والمبادئ الاستراتيجية التي تحكمها.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- مصادر منشورة

١- الوثائق

- ١ - التقرير الاقتصادي العربى الموحد، (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ١٩٩٤)
- ٢ - النظام الاساسى للحكم، (المملكة العربية السعودية، ١٩٩٢).
- ٣ - النظام الاساسى لإنشاء مجلس الشورى، (سلطنة عمان، ١٩٩٠).
- ٤ - النظام الاساسى المؤقت المعدل للحكم، (دولة قطر ١٩٧٢)
- ٥ - المجموعة الإحصائية السنوية، (الكويت: وزارة التخطيط، ١٩٩٤).
- ٦ - الأهداف العامة والأسس الإستراتيجية لخطة التنمية السادسة: ١٤١٥-١٤٢٠
- ١٩٩٥-٢٠٠٠، (المملكة العربية السعودية: وزارة التخطيط، ١٩٩٣).
- ٧ - دستور دولة الكويت، (الكويت، ١٩٦٢).
- ٨ - موجز إنجازات مجلس التعاون من ١٩٨١-١٩٨٨، (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٨٨).
- ٩ - نص البيان الختامى للقمة العاشرة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربى، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٦٢، السنة ١٦، إبريل ١٩٩٠.
- ١٠ - نظام مجلس الشورى، (المملكة العربية السعودية، ١٩٩٢).
- ١١ - نظام مجلس الوزراء، (المملكة العربية السعودية، ١٩٩٢).

٢ - الكتب

- ١ - إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع العسكرى، (الأسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠)
- ٢ - د. أحمد الرشيدى، محرر، الإنعكاسات الإقليمية والدولية لأزمة الخليج، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١).
- ٣ - د. أحمد يوسف أحمد، الصراعات العربية - العربية: ١٩٤٥-١٩٨٣، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).
- ٤ - د. أمين الساعاتى، رؤية سياسية من المملكة العربية السعودية: أزمة الخليج وما بعد، (القاهرة: المركز السعودى للدراسات الاستراتيجية، إبريل ١٩٩١).
- ٥ - برهان غليون وآخرون، أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١).
- ٦ - تركى الحمد، التركيبة السكانية فى دول مجلس التعاون الخليجى، (الكويت: منتدى التنمية، ١٩٩٤).
- ٧ - جاستون بوتول، الحرب والمجتمع، ترجمة عباس الشربينى، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٣).
- ٨ - حسن الخياط، الرصيد السكانى فى دول الخليج العربى، (الدوحة: جامعة قطر، ١٩٨٢).
- ٩ - حسن شكرى، اسرار حقبة العرب والنفط والالف مليار دولار، (القاهرة: دار الكتاب العربى، ١٩٩١).
- ١٠ - حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسى من أفلاطون إلى محمدعبد، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٦).
- ١١ - د. حليم بركات، حرب الخليج: خطوط فى الرمل والزمن، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢).
- ١٢ - د. سلطان أبو على وآخرون، الكويت وتحديات مرحلة إعادة البناء، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢).

١٣. طلعت أحمد مسلم، الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١).
١٤. عبد العزيز عبد الله جلال، التربية والتنمية: تقويم المنجزات ومواجهة التحديات في دول الخليج العربي ٨٥-١٩٩٥، (الرياض: الدار القومية للدراسات والاستشارات، ١٩٩٥).
١٥. د. عبد المنعم المشاط، محرر، أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤).
١٦. د. عبد المهدي الشريدة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: ألياته، أهدافه المعلنة وعلاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥).
- ١٧- كمال أبو العزائم، لمن ترفع الرايات: في ذكرى مرور عشر أعوام على حرب أكتوبر (القاهرة: مطبوعات وزارة الدفاع، ١٩٨٣).
١٨. مجدى نصيف، محرر، حرب الخليج والنظام العالمى الجديد، (لندن: د. ن، ١٩٩١).
١٩. د. محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربى بعد أزمة الخليج، (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكتاب رقم ١٥٨، ١٩٩٢).
٢٠. د. محمد صبحى عبد الحكيم، محرر، انتقال القوى العاملة في البلاد العربية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٤).
٢١. د. مصطفى علوى، محرر، حرب الخليج والسياسة المصرية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢).
٢٢. د. مصطفى علوى، محرر. مصر وأمن الخليج بعد الحرب، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤).
٢٣. د. مصطفى كامل السيد، محرر، حتى لا تنشب حرب عربية / عربية أخرى، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢).

- ٢٤.. نادر فرجاني، محرر، العمالة الأجنبية في اقطار الخليج العربى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣).
- ٢٥.. د. نازلى معوض، محرر، الوطن العربى فى عالم متغير: أزمة الخليج الثانية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١)
- ٢٦.. د. هاشم عبده هاشم، الدور السعودى فى الخليج، (الرياض: الإسرائ للخدمات الإعلامية، ١٩٩٣).

٣- الكتب السنوية

- ١ - السيد يسين، محرر، التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٨٩، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، ١٩٩٠).
- ٢ - السيد يسين، محرر، التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٩٠، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، ١٩٩١).
- ٣ - السيد يسين، محرر، التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٩١، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام ١٩٩٢).
- ٤- التوازن العسكرى لمنطقة الشرق الأوسط ١٩٩٤، (القاهرة اكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٩٥).

٤- الدوريات

- ١ - إيهاب صلاح الدين، أسعار النفط قبل وبعد الأزمة، السياسة الدولية، العدد ١٠٣، يناير ١٩٩١.
- ٢ - د. أحمد الرشيدى، وظيفة الجامعة العربية فى مجال التصدى للعدوان: قراءة للنصوص القانونية فى ضوء الواقع العربى المعاصر، شئون عربية، العدد ٦٧، سبتمبر ١٩٩١.
- ٣ - احمد السيد النجار، تمويل الحشد العسكرى فى الخليج دلالاته آثاره، السياسة الدولية، العدد ١٠٣، يناير ١٩٩١.

- ٤ . د. أسامة الغزالي حرب، الحرب الثورية: نقد النظريات الغربية السائدة، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٢٠، إبريل ١٩٨٧.
- ٥ . د. أسامى قنديل، إحتلال العراق للكويت وتأثيراته على المفاهيم والقضايا الاجتماعية سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، (البحرين: المكتب التنفيذي لوزراء العمل والشئون الاجتماعية دول مجلس التعاون الخليجي)، العدد ٢٠، أغسطس ١٩٩٢.
- ٦ . أمل يوسف الغربى الصباح، المؤثرات السلبية للهجرة على الخدمات الرئيسة والقوى العاملة بدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد ٢٠، ١٩٨٥.
- ٧ . د. بدر العمر، الآثار النفسية والتربوية والاجتماعية للغزو العراقي للكويت، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، العدد ٢٠، أغسطس ١٩٩٢.
- ٩ . تركي الحمد، أزمة الخليج: الجذور والآثار، المستقبل العربي، العدد ١٥٢، ١٠ / ١٩٩١.
- ١٠ . د. جلال عبدالله معوض، تركيا النظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج العربي: الجانب الأمني، شئون عربية، العدد ٦٧، سبتمبر ١٩٩١.
- ١١ . حسن أبو طالب وآخرون، الغزو العراقي: الأبعاد والتتائج، ملف العدد السياسة الدولية، العدد ١٠٢، أكتوبر ١٩٩٠.
- ١٢ . حسن العلقيم، السياسة السوفيتية تجاه الخليج في عهد جورياتشوف، المستقبل العربي، العدد ١٢٥، ٧ / ١٩٨٩.
- ١٣ . د. درية شفيق بسيوني، الاستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي: الثوابت والمعطيات، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٤١، يوليو ١٩٩٢.
- ١٤ . طارق حسنى أبو سنة، قمة الدوحة الخليجية، السياسة الدولية، العدد ١٠٤، إبريل ١٩٩١.
- ١٥ . عادل محمد عبد اللطيف، استيعاب العمالة العائدة: حالة الأردن ومصر ولبنان واليمن، المستقبل العربي، العدد ١٨٢، ٤ / ١٩٩٤.

- ١٦- د. عبد الحميد المواقى، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإطار التعامل الخليجى فى التسعينات، التعاون، (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجى، العدد ٢٢، يونيه ١٩٩١).
- ١٧- عبد الكريم محمود الدخيل، سياسات الرفاه الاقتصادى والاجتماعى فى قطر: طبيعتها وإنجازاتها وآثارها السياسية، سلسلة بحوث سياسية جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، العدد ٦٨، أغسطس ١٩٩٣.
- ١٨- عبد المنعم المشاط، الوجود العسكرى الأجنبى وتحديات الأمن القومى العربى، مجلة منبر الشرق، السنة الـ ١٣، العدد ١٢٧، يناير ١٩٩٥.
- ١٩- عبد الاله يلقزيز، بعد إنهيار الاتحاد السوفييتى: ما العمل، المستقبل العربى، العدد ١٥٤، ١٢ / ١٩٩١.
- ٢٠- د. عطية حسين أفندى، جامعة الدول العربية وأزمة الخليج، السياسة الدولية، العدد ١٠٤، إبريل ١٩٩١.
- ٢١- عماد جاد، نزاعات الحدود فى منطقة الخليج، أوراق الشرق الأوسط، العدد ٧، نوفمبر ١٩٩٢.
- ٢٢- د. محمد السيد سليم، خليج التسعينات: نحو إستراتيجية مصرية جديدة، أوراق الشرق الأوسط، العدد ٢٧ نوفمبر ١٩٩٢.
- ٢٣- محمد سيد أحمد، حول إشكالية النظام الدولة الجديد، السياسة الدولية، العدد ١٠٤، إبريل ١٩٩١.
- ٢٤- محمود عزمى، حرب الخليج والتوازن الإستراتيجى العربى - الإسرائيلى، الفكر الإستراتيجى العربى، العدد ١٩، يناير ١٩٨٧.
- ٢٥- مراد إبراهيم الدسوقي، تصورات حول الترتيبات العسكرية فى المنطقة العربية، السياسة الدولية، العدد ١٠٣، يناير ١٩٩١.
- ٢٦- د. مريم سلطان لوتاه، المشاركة السياسية فى دول الخليج العربى، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، سلسلة بحوث سياسية، العدد ٨٧، أكتوبر ١٩٩٤.

- ٢٧ - د. مصطفى علوى، بيئة القرار الاستراتيجى، الفكر الاستراتيجى العربى، العدد ٣٧، يوليو ١٩٩١.
- ٢٨ - ناجى صادق شراب، مرتكزات السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٤٩، يناير ١٩٨٧.
- ٢٩ - د. نادر فرجاني، العمالة الوافدة إلى الخليج العربى: حجمها - مشاكلها - السياسات الملائمة، المستقبل العربى، العدد ٢٣، ١٩٨١.
- ٣٠ - نازى ريشانى، مجلس التعاون والسياسة الأمريكية فى الخليج العربى، الفكر الاستراتيجى العربى، العدد ٤، إبريل ١٩٨٢.
- ٣١ - نبيهة الأصفهانى، يوميات الأزمة، السياسة الدولية، العدد ١٠٤، إبريل ١٩٩١.
- ٣٢ - وحيد عبد المجيد وآخرون، أبعاد وإحتمالات أزمة الخليج، أوراق الشرق الأوسط، العدد ١، نوفمبر ١٩٩٠.
- ٣٣ - هانى رسلان، دول التجمع الخليجى وإشكالية الأمن الذاتى، السياسة الدولية، العدد ١٠٢، أكتوبر ١٩٩٠.
- ٣٤ - د. هيثم الكيلانى، الأمن القومى العربى رهين المحبس، شئون عربية، العدد ٨٣، سبتمبر ١٩٩٥.
- ٣٥ - يزيد صايغ، أزمة الخليج وإخفاق النظام العربى، المستقبل العربى، العدد ١٤٩، ٧ / ١٩٩١.
- ٣٦ - د. يوسف محمد عبيدان، تطور تجربة الشورى فى قطر خلال عشرين عاماً، ٧٢ / ١٩٩٢، سلسلة بحوث سياسية، العدد ٦١، يناير ١٩٩٣.

٥- المجلات

- ١ - إستراتيجية اللبنانية، لواء.د. نبيل إبراهيم أحمد، عائدات النفط العربى والإنفاق العسكرى، عدد إبريل ١٩٩٠.

- ٢ - إستراتيجيا، د. شريف على محمد، ملامح السوق الدولية للسلاح بعد حرب الخليج، عدد يناير/فبراير، ١٩٩٢.
- ٣ - إستراتيجيا، لواء ممدوح عطية، أسلحة التدمير الشامل والصواريخ الباليستية فى منطقة الشرق الأوسط وخيارات إزالتها، عدد مايو/يونيو، ١٩٩٢.
- ٤ - إستراتيجيا، لواء. نبيل إبراهيم أحمد، تطوير عائدات الإنفاق العسكرى فى الدول العربية، عدد مايو ١٩٩٠.
- ٥ - أخبار البترول والصناعة، على قاسم العقابى، الإستراتيجية الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجى، العدد ٢٠١، السنة ١٢، إبريل، ١٩٨٧.
- ٦ - الحرس الوطنى، لواء يوسف إبراهيم السلوم، السياسة الدفاعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية - ١، العدد ١١٢، يناير، ١٩٩١.
- ٧ - الحرس الوطنى، لواء يوسف إبراهيم السلوم، السياسة الدفاعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية - ٢، العدد ١١٣، يناير ١٩٩٢.
- ٨ - الحرس الوطنى، العدد ١٤٢، يونيو / يوليو ١٩٩٤.
- ٩ - الحرس الوطنى، العدد ١٤٥، أغسطس ١٩٩٤.
- ١٠ - الحرس الوطنى، لواء خضر الدهراوى، هل يمكن وضع ضوابط فعالة لسباق التسليح فى الشرق الأوسط، العدد ١٢٠، اغسطس ١٩٩٢.
- ١١ - الحرس الوطنى، العدد ٨٨، ديسمبر ١٩٨٩.
- ١٢ - الحرس الوطنى، العدد ١٢٥، يناير ١٩٩٣.
- ١٣ - الحرس الوطنى، العدد ١٢٧، يناير ١٩٩٤.
- ١٤ - الحرس الوطنى، العدد ١٥٦، أغسطس ١٩٩٥.
- ١٥ - الحرس الوطنى، العدد ١٤٦، سبتمبر ١٩٩٤.
- ١٦ - الحوادث اللبنانية، ١٩٩٦/١/٢٦.
- ١٧ - الجندى، وزارة الدفاع بدولة الإمارات العربية المتحدة، العدد ١٧٦، سبتمبر ١٩٨٨.
- ١٨ - الجندى، العدد ٢٠٣، ديسمبر ١٩٩٠.
- ١٩ - الجندى، العدد ١٧٩، ديسمبر ١٩٨٨.

- ٢٠- المجندى، العدد ١٩٦، مايو ١٩٩٠.
- ٢١- المجندى، العدد ١٩٩، أغسطس ١٩٩٠.
- ٢٢- المجندى، العدد ١٩٣، فبراير ١٩٩٠.
- ٢٣- المجندى، العدد ١٩٢، يناير ١٩٩٠.
- ٢٤- المجندى، العدد ٢٤٢، مارس ١٩٩٤.
- ٢٥- المجندى، العدد ٢٠٤، يناير ١٩٩١.
- ٢٦- المجندى، العدد ٢٥٥، أبريل ١٩٩٥.
- ٢٧- المجندى، العدد ٢٥٤، مارس ١٩٩٥.
- ٢٨- المجندى، العدد ٢٥٧، يونيو ١٩٩٥.
- ٢٩- المجندى، العدد ٢٢٨، يناير ١٩٩٣.
- ٣٠- المجندى، العدد ٢١٤، نوفمبر ١٩٩١.
- ٣١- المجندى، العدد ٢٢٤، سبتمبر ١٩٩١.
- ٣٢- المجندى، العدد ١٧٧، أكتوبر ١٩٨٨.
- ٣٣- المجندى، العدد ٢٠٣، ديسمبر ١٩٩٠.
- ٣٤- المجندى، العدد ٢١٦، يناير ١٩٩٢.
- ٣٥- المجندى، العدد ٢٣٢، مايو ١٩٩٣.
- ٣٦- المجندى، العدد ٢٤١، فبراير ١٩٩٤.
- ٣٧- المجندى، العدد ٢٤٤، مايو ١٩٩٤.
- ٣٨- المجندى، العدد ٢٥٢، يناير ١٩٩٥.
- ٣٩- الدفاع السعودية، قوة دفاع البحرين، العدد ٧٧، يناير ١٩٩٠.
- ٤٠- الدفاع السعودية، العدد ٧٩، يونيو/ يوليو ١٩٩٠.
- ٤١- الدفاع السعودية، العدد ٨٥، يناير ١٩٩٢.
- ٤٢- الدفاع الخليجى، لواء. فاروق محمد فهيم، التدريب القتالى ومكانته فى القوة الشاملة للدول، العدد ٧، سبتمبر ١٩٩٣.

- ٤٤- الدفاع العربى اللبنانية ، يسام العسلى، المملكة العربية السعودية وبناء القدرة الذاتية، عدد يناير ١٩٩٣ .
- ٤٥- الدفاع العربى، د. كمال عبد الحميد، حول فكرة إنشاء جيش خليجى من ١٠٠.٠٠٠ رجل، عدد إبريل ١٩٩٢ .
- ٤٦- الدفاع العربى، عدد أغسطس ١٩٨٨ .
- ٤٧- الدفاع العربى، عدد يوليو ١٩٨٩ .
- ٤٨- الدفاع العربى، عدد ديسمبر ١٩٨٩ .
- ٤٩- الدفاع العربى، عدد فبراير ١٩٨٩ .
- ٥٠- الدفاع العربى، عدد أكتوبر ١٩٨٨ .
- ٥١- الدفاع العربى، عدد يناير ١٩٩١ .
- ٥٢- الدفاع العربى، عدد نوفمبر ١٩٨٩ .
- ٥٣- الدفاع العربى، عدد نوفمبر ١٩٩٠ .
- ٥٤- الدفاع العربى، عدد مارس ١٩٨٩ .
- ٥٥- الدفاع العربى، تطور صناعة الطيران العربية وإحتمالات، تنشيطها وتوسيعها، عدد نوفمبر ١٩٨٩ .
- ٥٦- الدفاع العربى، عدد يناير ١٩٩٠ .
- ٥٧- الدفاع العربى، عدد أكتوبر ١٩٩٢ .
- ٥٨- الدفاع العربى، عدد يناير ١٩٩٢ .
- ٥٩- الدفاع العربى، أغسطس ١٩٩٣ .
- ٦٠- الدفاع العربى، إبريل ١٩٩٣ .
- ٦٢- الدفاع العربى، تطوير القوات المسلحة السعودية، عدد يناير ١٩٩١ .
- ٦٣- الدفاع العربى، عدد نوفمبر ١٩٩٢ .
- ٦٤- الدفاع العربى، عدد أكتوبر ١٩٩٤ .
- ٦٥- الدفاع العربى، عدد يونيو ١٩٨٩ .
- ٦٦- الدفاع العربى، عدد ديسمبر ١٩٩٤ .

٦٧. الدفاع العربى، عدد سبتمبر ١٩٩٤ .
٦٨. الدفاع العربى، عدد أغسطس، ١٩٩٥ .
٦٩. الدفاع العربى، عدد يونيو ١٩٩٣ .
٧٠. الدفاع العربى، عدد يوليو ١٩٩٣ .
٧١. الدفاع العربى، علاء رضوان، فى نطاق برنامج التوازن الاقتصادى: السعودية
تقيم أكبر مركز لصيانة الطائرات فى الشرق الوسط، عدد يونيو ١٩٩١ .
٧٢. الدفاع العربى، عدد يناير ١٩٨٩ .
٧٣. الدفاع العربى، عدد يوليو ١٩٩١ .
٧٤. الدفاع العربى، موازنة كويتية مليئة لإعادة تسليح القوات الجوية والبرية، عدد
أكتوبر ١٩٩٤ .
٧٥. الدفاع العربى، الكويت تعزز قواتها ببرنامج دفاع فعال، عدد أغسطس ١٩٩٤ .
٧٦. الدفاع العربى، عدد أغسطس ١٩٩٤ .
٧٧. الدفاع العربى، ستيفان جايز نهاينر، عماد جيش الغد مجندون أم متطوعون
محترفون، عدد يناير ١٩٩٢ .
٧٨. الدفاع العربى، العميد إبراهيم كاخيا، القوات البشرية وسياسة التجنيد فى العالم
العربى، عدد مارس ١٩٩٤ .
٧٩. الدفاع العربى، ميزان القوى فى الشرق الأوسط بعد تعطيل القوة العراقية، عدد
إبريل ١٩٩١ .
٨٠. الدفاع العربى، عدد سبتمبر ١٩٨٨ .
٨١. الدفاع العربى، عدد يناير ١٩٨٩ .
٨٢. الدفاع العربى، عدد مايو ١٩٩٠ .
٨٣. الدفاع العربى، برايان والترز، تدريب طيارى المقاتلات فى الشرق الاوسط، عدد
أغسطس ١٩٩١ .
٨٤. الدفاع العربى، عدد إبريل ١٩٩٣ .
٨٥. الدفاع العربى، عدد يناير ١٩٩٤ .

٨٦. الدفاع العربى، عدد أغسطس ١٩٩٢ .
٨٧. الدفاع العربى، عدد ديسمبر ١٩٩٢ .
٨٨. الدفاع العربى، عدد يوليو ١٩٩٣ .
٨٩. القوة البحرينية، قوة دفاع البحرين، العدد ١٤٣، ديسمبر ١٩٩٨ .
٩٠. القوة البحرينية، العدد ١٤٧، إبريل ١٩٨٩ .
٩١. القوة البحرينية، العدد ٢٢٠، مايو ١٩٩٥ .
٩٢. القوة البحرينية، العدد ٢٢١، يونيو ١٩٩٥ .
٩٣. القوة البحرينية، العدد ١٩١، ديسمبر ١٩٩٢ .
٩٤. القوة البحرينية، العدد ٢١٦، يناير ١٩٩٥ .
٩٥. القوة البحرينية، العدد ٢١٧ فبراير ١٩٩٥ .
٩٦. القوة البحرينية، العدد ٢٠٨، مايو ١٩٩٤ .
٩٧. القوة البحرينية، وثيقة العمل المشترك تشكل بداية مرحلة جادة على طريق التضامن العربى، العدد ٢٢١، أغسطس ١٩٩٥ .
٩٨. القوة البحرينية، لواء سامى خميس، أسس إختيار وشراء نظم التسليح الجديدة، العدد ١٩٩، أغسطس ١٩٩٣ .
٩٩. الوسط، العدد ١٣١، ١/٨/١٩٩٤ .
١٠٠. الوسط، العدد ١٣٤، ٢٢/٨/١٩٩٤ .
١٠١. الوسط، العدد ١٤٧، ٢١/١١/١٩٩٤ .
١٠٢. الوسط العدد، ١٥٢، ٢٦/١٢/١٩٩٤ .
١٠٣. النصر المصرية، العدد ٦٧٧، نوفمبر ١٩٩٥ .
١٠٤. جند عمان، وزارة الدفاع بسلطنه عمان، عدد ٣١ أغسطس ١٩٩١ .
١٠٥. جند عمان، عدد سبتمبر ١٩٨٨ .
١٠٦. جند عمان، عدد يوليو ١٩٩١ .
١٠٧. جند عمان، عدد يونيو ١٩٩٠ .
١٠٨. جند عمان، عدد مايو ١٩٩٠ .

- ١٠٩- جند عمان، عدد يوليو ١٩٩٠ .
- ١١٠- جند عمان، عدد أبريل ١٩٨٩ .
- ١١١- جند عمان، عدد أكتوبر ١٩٨٨ .
- ١١٢- جند عمان، عدد مارس ١٩٨٩ .
- ١١٣- جند عمان، عدد يناير ١٩٩٠ .
- ١١٤- جند عمان، عدد سبتمبر ١٩٩٢ .
- ١١٥- جند عمان عدد فبراير ١٩٩٣ .
- ١١٦- جند عمان ، الجند والمسيرة، عدد ديسمبر ١٩٨٩ .
- ١١٧- درع الوطن الإماراتية، عدد سبتمبر ١٩٩٠
- ١١٨- مجلة كلية الملك خالد العسكرية السعودية، محمد فيصل، التدريب حجر الزاوية للكفاءة القتالية، العدد ٣٦، شتاء ١٩٩٢ .
- ١١٩- مجلة كلية الملك خالد العسكرية السعودية، د. على بن محمد المحيميد، مجلس التعاون الخليجي المتغيرات الدولية، العدد ٤١ ربيع وصيف ١٩٩٣ .

٦ - الجوائز

- ١ - الحياة الدولية، ١٥/١١/١٩٩١
- ٢ - الحياة الدولية، ١٣/٤/١٩٩٤
- ٣ - الحياة الدولية، ١٤/١١/١٩٩٤
- ٤ - الخليج، ١٢/١٢/١٩٩٠
- ٥ - الرياض السعودية ٢٢/١١/١٩٨٩
- ٦ - القبس الكويتية، ١٩/٣/١٩٨٠
- ٧ - القبس الكويتية، ١٥/١١/١٩٩٢
- ٨ - القبس الكويتية، ١٦/١١/١٩٩٢
- ٩ - النهار اللبنانية، ١١/٣/١٩٨١
- ١٠- الاتحاد الإماراتية، ٨/١٠/١٩٨٨

- مصادر غير منشورة

رسائل علمية

- ١ - أحمد عبده الببى، الحرب وأثرها على القيم الأخلاقية ومعايير السلوك الاجتماعي، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٨٤).
- ٢ - د. حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسى فى الأنظمة العربية، رسالة (دكتوراة) (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية).
- ٣ - خلدون ناجى معروف، حرب أكتوبر وأثارها على المجتمع الإسرائيلى: ١٩٧٣ - ١٩٧٨ رسالة دكتوراة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٣).
- ٤ - زكريا حسين أحمد، السياسة العسكرية المصرية فى مواجهة المتغيرات الإقليمية والدولية، رسالة دكتوراة، (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا).
- ٥ - عبد الرحمن حسن صبرى، أثر الإتفاق العسكرى فى إسرائيل على مسار النمو الإقتصادى فى الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٧٠، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٣).
- ٦ - سعد الدين على رؤوف، الحرب الهندية الباكستانية، رسالة ماجستير، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨١).
- ٧ - محمد بن عبيد آل ثانى، السياسة القطرية فى إطار مجلس التعاون الخليجى: ١٩٨١ - ١٩٩١، رسالة ماجستير، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٢).
- ٨ - محمد سعود الهاشمى، استراتيجىة بناء القوات المسلحة لدول الخليج العربية فى إطار ميسر التعاون الخليجى (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٩٠).
- ٩ - د. مصطفى علوى، سلوك مصر الدولى خلال أزمة مايو/ يونيو ١٩٦٧، رسالة دكتوراة غير منشورة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨١).

بحوث ودراسات :

- ١٠- إبراهيم عبد العال عبد الرسول، تنوع مصادر السلاح وتأثيرها على الاستراتيجية القومية المصرية، (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٨٢).
- ١١- أحمد شوقي أبو الغيط، مستقبل الإنتاج الحربي بجمهورية مصر العربية، القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٨١).
- ١٢- التكنولوجيا والتسلح العالمى، نشرة غير دورية، القاهرة: وزارة الدفاع المصرية، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، سبتمبر ١٩٩٣).
- ١٣- النشرة الاستراتيجية العسكرية، (أكاديمية ناصر العسكرية العليا: مركز الدراسات الاستراتيجية، سبتمبر ١٩٩٥).
- ١٤- جيرالد إم ستينبرج، ضبط التسليح فى الشرق الأوسط والأمن فى المنطقة، سلسلة ترجمات مختارة، (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا، مركز الدراسات الإستراتيجية، فبراير ١٩٩٥).
- ١٥- لواء زغلول فتحى وآخرون، حرب الخليج الثانية، (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٩٢).
- ١٦- لواء زكريا حسين أحمد وآخرون، إنعكاسات حرب أكتوبر والغزو العراقى للكويت على الأمن القومى العربى والمصرى، (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٩٠).
- ١٧- سعيد محمود عرفة، أثر إيقاف الحرب العراقية الإيرانية على النظام الإقليمى العربى (القاهرة : أكاديمية ناصر العسكرية ١٩٨٩)
- ١٨- فاروق إمام محمد حماد، الإتفاق العسكرى وأثره على إعداد الدولة للدفاع، (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٨٦)
- ١٩- محمد أحمد السيد خليل، التصنيع الحربي فى مصر وسياسة تنوع مصادر السلاح، (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٨٢)
- ٢٠- محمد ياقوت خليل، إنعكاسات وقف الحرب العراقية / الإيرانية على الامن القومى المصرى (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية ١٩٨٩).

- ٢١- عميد مسلم أحمد مسلم، الحد من الإنفاق العسكرى فى مصر، بحث، (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٧٧).
- ٢٢- السيد يسين، العنف وحقوق الإنسان والمجتمع المدني، ورقة مقدمة إلى الملتقى الفكرى الأول حول حقوق الانسان فى مصر، (القاهرة: المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ديسمبر ١٩٨٨).

محاضرات غير منشورة :

- ٢٢- محمد السيد سليم، نظرية القوة، مجموعة محاضرات غير منشوة، مقرر على طلبة تمهيدى الماجستير فى مادة نظرية العلاقات الدولية، العام الدراسه ١٩٩٣/٩٢ المحاضرة رقم (٤)، ١٥/١٠/١٩٩٢

مقابلات

- ٢٤ - مقابلة مع الملحق الإعلامى البحرينى بالقاهرة، بتاريخ ١٢ / ٦ / ١٩٩٥.

ثانيًا : باللغة الأجنبية

1- Books.

- 1- Aron, Raymond, **Clausewitz: Philosopher of War**, Translated by Christine and Norman Stone, (London: Routledge & Kegan Paul Inc., 1988).
- 2- Bernard, L. L, **War and Its Causes**, (New York: Henry Holt and Co. Publishers, 1988).
- 3- Brazilian Gad and Shidlo, Gil, eds, **The Gulf Crisis and Its Global Aftermath**, (London: Routledge, 1993).
- 4- Brown, Symon, **The Causes and Prevention of War**, (New York: St. Martin's Press, 1987).
- 5- Choucri, Nazli and North, Robert, **Nations In Conflict**, (San Francisco: W. H. Freeman Co., 1975).
- 6- Cordesman, Anthony, **The Gulf and The West**, (London: West-view Press, 1988).
- 7- El. Badri, Hassan, El - Magdoub Taha and Zohdy, M. Dia El Din, **The Ramadan War**, (Virginia: T. N. Dupuy Associates Inc., 1979).
- 8- Glossop, Ronald, **Confronting War: An Examination of Humanity's Most Pressing Problem**, (London: Mc. Farland, 1983).

- 9- Hobson, J. A, **Imperialism**, (London, Maliny Press, 1932).
- 10 - Howard, M., **The Theory and Practice of War**, (Bloemington: Indian Univ. Press, 1967).
- 11- Ismael, Tareq and Ismael, Jacqueline, eds., **Politics and Government in Middle East and North Africa**, (Miami: Florida, International Univ. Press, 199).
- 12- Keohane, Dan and Dancher Alex, eds., **International Perspectives on The Gulf Conflict 1990 / 1991**, (New Youk: Norman and Co., 1992).
- 13- Laccroix, W. L, **War and International Ethics**, (New York: University Press of Amrica, 1988).
- 14- Lider, Julian, **Military Theory**, (London: Gower Publishers, 1983).
- 15 - Maurice N . Walsh, ed, **War and The Human Race**, (New York: Elsevier Publishing Co., 1971).
- 16- Midlarsky, Manus, ed, **Hand Book of War Studies**, (Boson: Hyman Inc., 1989).
- 17- Midlarsky, Manus, **On War**, (New York: The Free Press, 19).
- 18- Nicholson, Michael, **Conflict Analysis**, (New York: Barnes & Noble, Inc., 1971).

- 19 - Nissani, Moti, **Lives In The Balance: The Cold War and American Politics - 1945 - 1991**, (New Hampshire: Hollow Brook Co., 1992).
- 20- North, Robert and Lagesstorm R. **War and Domination: A theory of Lateral Pressure**, (New York: General Learning Press, 1971).
- 21- O' Berin, William V., **The Conduct of Just and Limited War**, (New York: Prager Publishers, 1989).
- 22- Peterson, David, **Defending Arabia**, (New York: St. Marti Prees, 1988).
- 23- Pfaltzgraff, R.L., Kemp, Geoffery and Ra'anan, eds, Geoffery Kimp and Uri Ra'anan, eds, (Colorado: Western Press, 1978).
- 24- Philips, Robert, **War and Justice**, (Oklahoma: University of Oklahoma Press, 1984).
- 25- Priorschi, Plinio, **Man and War**, (New York: Philosophical Library, 1987).
- 26- Sills, David, ed, **International Encyclopedia of The Social Sciences**, Vol. 16, (New York: General Learning Press, 1971).
- 27- Simpson, Michael, ed, **War: Strategy and Martime Power**, (New Gersey: Rutgers University Press, 1977).
- 28- Smith, Dan and Smith Ron, **The Economics of Militarism**, (Britain: Pluto Press, 1983).

- 29- Taylor, Trevor, ed, **Approaches and Theory in International Relations**, (New York: Longman, 1980).
- 30- Tschigri, Dan, ed, **The Arab World Today**, (London: Lynne Rienner Inc., 1994).
- 31- Urlanis, W., **Wars and Population**, (Moscow: Progress Publisher 1971).
- 32- Wright Quincy, **Astudy of War**, (Chicago: The University of Chicago Press, 1965).
- 33- Ziegler, W. David, **War, Peace and International Politics**, (Bostol : Hlc, Brown and Company, 1984).

2- Year Books

- 1- Alpher, Joseph, ed, **The Middle East Mlilitary Balance 1990/1989**, (Israel: Jafea Center For Stratehic Studics, Jervsalen Past Press, 1990).
- 2- Bolton, David, ed, **Defence Year book - 1991.**,(London: Royal United Services Institute For Defence Studies, Brassey's, 1991).
- 3- Bolton, David, ed, **Defence Year book - 1991.**,(London: Royal United Services Institute For Defence Studies, Brassey's, 1992).
- 4- Daniel, Adan, Roteld, ed, **Sipri Year book, 1992**, (New York: Oxford Unirersily Press, 1992).

- 5- Daniel, Adam, Rotfeld, ed, **Sipri Year Book. 1994**, (New York: Oxford University Press, 1994).
- 6- Daniel, Adam, Rotfeld, ed, **Sipri Year Book. 1995**, (New York: Oxford University Press, 1995).
- 7- Gazit, Shlomo, ed, **The Middle East Military Balance, 1989/1988**, (Israel: Jafea Center For Strategic Studies, Jervsalen Past Press, 1989).
- 8- Gazit, Shlomo, ed, **The Middle East Military Balance, 1991/1990**, (Israel: Jafea Center For Strategic Studies, Jervsalen Past Press, 1992).
- 9- Gazit, Shlomo, ed, **The Middle East Military Balance, 1993/1992**, (Israel: Jafea Center For Strategic Studies, Jervsalen Past Press, 1993).
- 10 -Heisburg,Francois,ed, **Miliary Balance 1988/1987**, (London, International Institute For Strategic Studies, Brassey's, 1987).
- 11 -Heisburg,Francois,ed, **Miliary Balance 1990 /1989**, (London, International Institute For Strategic Studies, Brassey's, 1989).
- 12 -Heisburg,Francois,ed, **Miliary Balance 1991/1990**, (London, International Institute For Strategic Studies, Brassey's, 1990).
- 13 -Heisburg,Francois,ed, **Miliary Balance 1992/1991**, (London, International Institute For Strategic Studies, Brassey's, 1991).

- 14 - Huldt, Bo, Heisburg, Francois, ed, **Military Balance 1994/1993**, (London, International Institute For Strategic Studies, Brassey's, 1993).
- 15 - Huldt, Bo, Heisburg, Francois, ed, **Military Balance 1995/1994**, (London, International Institute For Strategic Studies, Brassey's, 1994).

3- Articles

- (1) Bashir, Abdulaziz and Stephen wright, Saudi Arabia : Foreign Policy After The Gulf War, **Middle East policy**, vol. III, April 1995, No. 4.
- (2) Chubin, Shahram, Post war Gulf Security, **Survival**, vol xxxlll, No. 2, March/April 1991.
- (3) Chubin, Shahram, Iran and Regional Security in the Persian Gulf, **Survival**, vol. 34. No.3, Autumn, 1992.
- (4) Dabbagh, Abdallah, GCC-US Relations: A decade of Redefinition, **Middle East Policy**, Vol.1, 1992, No. 1.
- (5) Dannruther, Ronald, The Gulf Conflict : A political and Strategic Analysis. **Adelphi Papers**, (London, Published by Brassey's For The Winter 1991/ 1992).
- (6) Dunn Michael Collins, Security, Stability and the US Presence, **Middle East Policy**, Vol.IV., March 1996, No. 3.

- (7) Dunn, Micheal Collins and Julia Aclerman, The United. States, Japan and The Gulf: Common Interests, Potential Competition, **American Arab Affairs**, Spring 1990, No. 32.
- (8) Falk, Richard, Can Us Policy Toward The Middle East Change Course, **Middle East Journal**, Vol. 47, No.1, Winter, 1993.
- (9) Freedman, Lawrence, The Gulf War and The New world Order, **Survival**, Vol. xxxl11, No. 3, May 1 June 1991.
- (10) Grimmett, Richard, F., Arms Trade with the Third world: General Trends - 1983 -1990, **International Defence Review**, Special Issve, Defence 92.
- (11) Irochlin, Gene and Demchak, Chris, The Gulf war: Technological and Organizational Inptecations, **Survival**, vol. xxx\III, No.3. May/ June 1991.
- (12) Kechichain Joseph, Oman's Foreign Policy, Symposium: Conterporary. Oman and U.S. Oman Relations, Middle East Policy, Vol. IV, No.3 March 1996.
- (13) Khalidi, Walid, The Gulf Crisis: Origions and Consequences, **Journal of Palestinian Studies**, No. 78, Winter 1991.
- (14) Klay, George Jr. Western Imperialism In The Middle East, **Arab Studies Quarterly**, Vol. 14 No. 1, Winter 1992.
- (15) Krauthammer, Charles, The Unipolar Moment, **Foreign Affairs**, Vol. 70, No. 1, 1991.

- (16) Mainudin, Rolin G., Joseph R. Aher, Mielliot, Jefferey, From Alliance to Collective Security: Rethinking The GCC, **Middle East Policy**, Volxv, March 1996, No. 31.
- (17) Martin Van Creveld, Military Lessons of The Yom Kippur War, **Washinton Papers**, Vol. III, No. 24, 1975.
- (18) Muller, John, Anew Concert of Europe, **Foreign Policy**, No. 77, winter 1989 / 1990.
- (19) Nazli Choucri and Robert North, Dynamics of International Conflict: Some Policy Implications of Populations, Resources and Technology, **World Politics**, Dec. 1972.
- (20) Perry, William J. Gulf Security and U.S. Policy, **Middle East Policy**, Vol. III, April 1995, No. 4.
- (21) Postol, Theodore A., Lessons of the Gulf War Experience with Patriot, **International Security**, Winter 1991/92.
- (22) Quandt, William.B., The Middle East in 1990, **Foreign Affairs**, Vol. 70, No. 1, 1991.
- (23) Russett, Bruce, and Sutterlin James. S., The U.N. In Anew World Order, **Foreign Affairs**, vol. 70, No. 2, Spring 1991.
- (24) Schlesinger, James, New Instabilities, New Priorities, **Foreign Policy**, No. 85, winter 1991/1992.
- (25) Selim, Mohamed El-Sayed, The Arms Control Dimension in The Middle East Peace Process, **Studies in Security and Strategy**, (Cairo: Center for Political Research and Studies), Vol. II, No. 8, July 199.

- (26) Simon, Steven, US Strategy in The Persian Gulf, **Survival**, vol. 34, No. 3, Autumn 1992.
- (27) Steal Ronald, Nato's Last Mission, **Foreign Policy**, Fall 1989..
- (28) Tripp, Charles, The Gulf states and Iraq, **Survival**, vol. 34, No. 3, Autumn 1992.
- (29) Tucher, Robert. W, On Ending The Cold War, **National Interest**, No. 16, Summer 1939.
- (30) Van Greveld, Military Lessons of the Yom Kippur, **Washington Papers**, Vol III, No. 24, (Bererly Hills : Sage Publications 1975).
- (31) Zunes, Steven, The US- GCC Relationship: Its Rise and Potential Fall, **Middle East Policy**, Vol. III, Dec. 1993., No.1.

4- Magazinees and Newspapers.

- (1) **Defence**, March 1992.
- (2) **Jane's Defence Weekly**, Vol. 21, No. 2, 15 Jan 1994.
- (3) **Jane's Defence Weekly**, James. Bruce, Land of Crisis and Uphearal, Vol 22, No. 4,30 July 1994.
- (4) **Jane's Defence Weekly**, Barbara Starr, U. S. A. Building 60, 000 Strong Force In The Gulf, Vol 22, No. 16, October 1994.
- (5) **Jane's Defence Weekly**, Vol. 22, No. 18,5 Nov 1994.

- (6) **Jane's Defence Weekly**, Vol. 22, No. 22,3 Dec. 1994.
- (7) **Jane's Defence Weekly**, Vol. 23, No. 1,5 Jan 1994.
- (8) **Jane's Defence Weekly**, Vol. 23, No. 3,19 Jan 1995.
- (9) **Jane's Defence Weekly**, Vol. 23, No. 4,26 Jan 1995.
- (10) **Jane's Defence Weekly**, Vol. 2, No. 28 Jan 1995.
- (11) **Jane's Defence Weekly**, Vol. 23, No. 5,4 Feb 1995.

5- Others

- (1) **Dispatch**, Progress In Middle East Arms Control, Statement of Regan Dald: Under Secretary For International Security Affairs, Statement before The Sub - Committee of Arms Control, March 24, 1992.
- (2) **Dispatch** - Surbing Destablizing Arms Transfers, April 8, 1991.
- (3) **Facts On File**, Vol. 55, No. 2829, Feb. 16, 1995.
- (4) **Facts On File**, Vol. 55, No. 2835, March. 30, 1995.
- (5) **Facts On File**, Vol. 55, No. 2838, April 20, 1995.
- (6) **Fact Sheet**, Middle East Arms Control, Dispatch, June 3, 1991.
- (4) Laila, A- El- Hagin, **The Co. operation Council For The Arab States of The Gulf: Astudy in Regional Collective Security**, Ph. D. Thesis, (Cairo Unir. Faculty of Economics and Politica Sc, 1989).

حرب الخليج

و

أمن الخليج

المؤلف في سطور

- موليد ١٩٧٠/٤/٨ .
- حاصل على بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية بتقدير جيد جدا مع مرتبة الشرف ١٩٩١ .
- حاصل على درجة ماجستير في العلوم السياسية في ١٩٩٦ .
- مهتمة بالدراسات الاستراتيجية والعلوم السياسية والاجتماعية وقضايا الرأي العام في مصر .
- عملت مدرّسة مساعدة (باحث) بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .
- في سبيل إكمال رسالته للدكتوراه في العلوم السياسية .
- له العديد من الدراسات والمقالات المنشورة حول القضايا الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط وتجارة السلاح والاتفاق العسكري ودراسات حول منطقة الخليج العربي .
- شارك في العديد من البحوث الخاصة بالرأي العام في مصر .

الكتاب في سطور

تعد منطقة الخليج العربي إحدى المناطق المشتعلة في منطقة الشرق الأوسط حيث شهدت حربين متتاليتين . دارت الأولى بين العراق وإيران لمدة ثماني سنوات والثانية حرب تحرير الكويت أو حرب الخليج الثانية والتي شهدت حشود عسكرية هي الأكبر من نوعها بعد الحرب العالمية الثانية . ولا زالت المبادرات الأمنية والدفاعية في منطقة الخليج أحد القضايا الأساسية المطروحة في مجال الدراسات الاستراتيجية نظرا لأهمية المنطقة للمدركة ومن هنا كانت هذه الدراسة التي تناولت أحداث حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ سياسات الدفاع لدول مجلس التعاون الخليجي الست (السعودية - الامارات - الكويت - عمان - قطر - البحرين) بدراسة السياسات الأمنية والدفاعية قبل وبعد الحرب بالإضافة إلى الأوضاع الخاصة بالتوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي ككل .

كما تطرح الدراسة سيناريوهات حول مستقبل السياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى تناول القضايا والتصورات الآتية والمستقبلية بشأن أمن الخليج هذا وتعتبر الدراسة بشهادة الخبراء والمتخصصين من الدراسات الأولى حول ذات الموضوع .